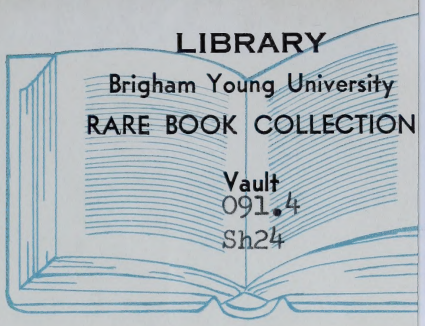
LIBRARY
Brigham Young University
RARE BOOK COLLECTION
Vault
091.4
Sh24
BRIGHAM YOUNG UNIVERSITY
3 1197 23820 4439

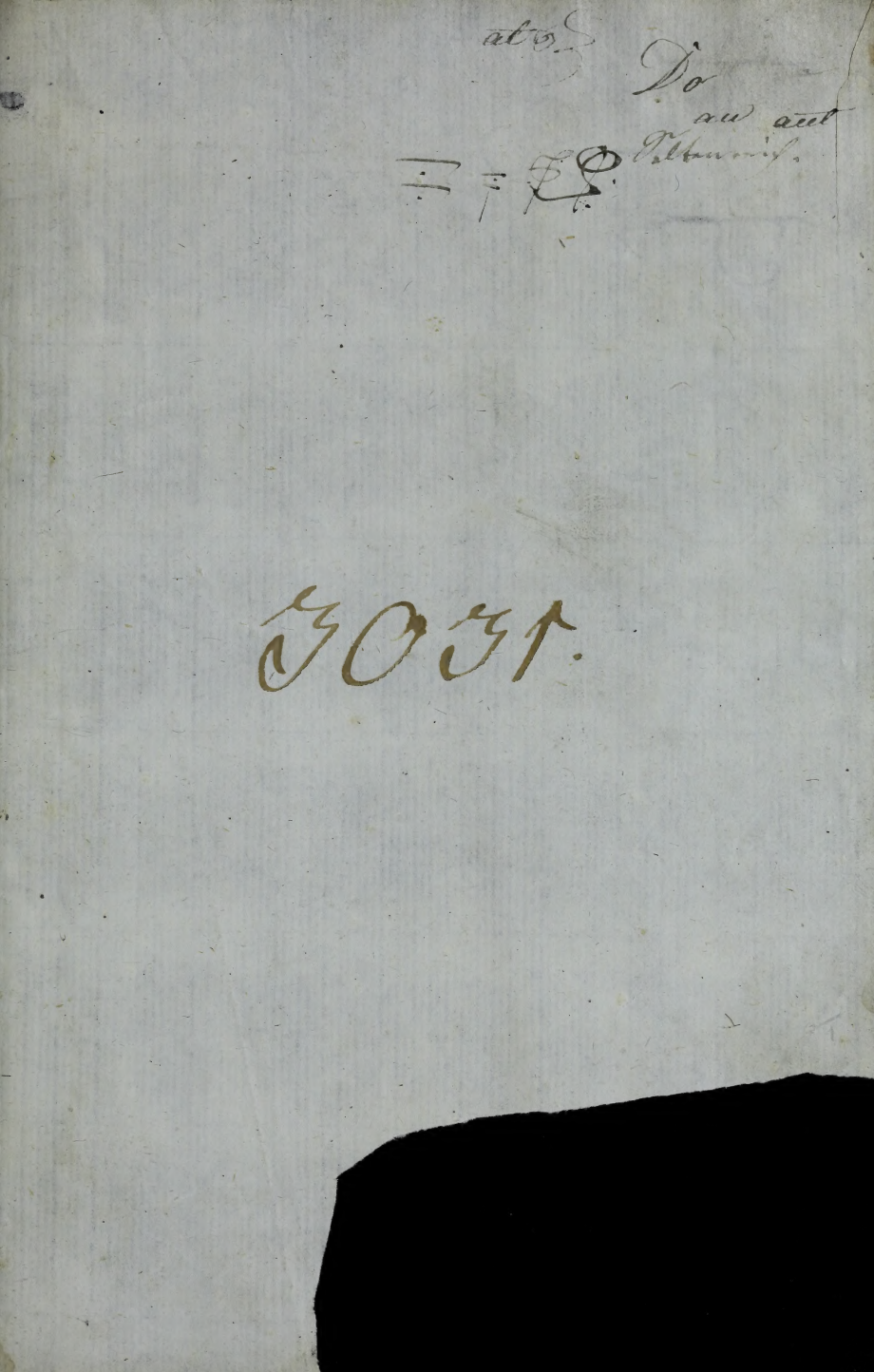

at 6.

Do

au aut

Seltenreich.

3031.

الحمد لله حمدا بالائه وفيا • والصلوة على سيدنا محمد من الانبياء صفيا •
وعلى آله وصحبه الفائزين منه فضلا جعليا • وسلم تسليما كثيرا •
اما فهذه فوائد منتخبة من كتب ائمة النحو شرحت بها منظومي المسماة
بنهاية البهجة بعد ان بسطت الكلام في شرحها المسمى بمعيار الادب
تسهيلا لما فيها من الاشكال • وتفصيلا لما كسكاه ثواب الاجمال • شانها
مع ما شانها من مخترعات فكري الفاتر كما يقال شعر ولا عيب فيها غير ان
قطوفها سريع وان لا شيء منهن اكسل والله يقول الحق وهو يهدي
[illegible] علم انه لما كان معرفة كل علم برسمه وبيان فائدته والعلم بموضوعه
مما يعين الطالب في تحصيل مقصوده ويقوي رغبته في مطلوبه
صدر الناظم البحث ببيان الامور المذكورة فقال

وبعد فان النحو علم مبين
لكيفية التركيب في العربية

بعد من الظروف المقطوعة عن الاضافة فبني على الضم والفاء في قوله
فان في جواب الشرط بتوهم اما كانه قال اما بعد حمد الله تعالى فان النحو
علم الى آخره ومعناه ان النحو يتبين به احوال اللفظ العربي المتعلقة
بالتركيب والمراد من تلك الاحوال هي الاعراب والبناء والعاملية والمعمولية

والصدارة

والصدارة والذكر والحذف والتقديم والتاخير وما اشبهها وخرج بقوله
كيفية التركيب علم التصريف فانه يتبين به صيغ الكلمات المفردة دون
احوالها التركيبية وقوله العربية صفة الموصوف محذوف تقديره في اللغة
العربية وفائدة هذه القيد خروج القواعد التي يذكر لبيان كيفية التركيب
في لغة اخرى غير العربية فانها لا تعد من علم النحو والنحو في اللغة بمعنى المثل
ويجيء لمعان آخر من النوع والقصد والجهة يسمى به هذا العلم لانه يجعل
كلمات العرب انحاء مختلفة وانواعا شتى كالفاعل والمفعول والمضاف
اليه وغيرها ∴ وغايته صون اللسان عن الذي
يخالفه تركيب اهل السليقة ∴
غاية الشيء نهايته وطرفه والمراد ههنا الغرض والمقصود وانما
سمي الغرض غاية لوقوعه في طرف حركته الطالب فان الطلب
ينتهي دونه والغرض من علم النحو صيانة اللسان عن الخطاء في التركيب بالاحتراز
عما لا يوافق ما ثبت من التراكيب في كلام الفصحاء والبلغاء من العرب العرباء
المتكلمين بالسليقة والمراد بالسليقة قوة في الانسان بها يختار الفصيح
من طرق التركيب من غير تكلف وتتبع قاعدة موضوعه لذلك وذلك
مثل اتفاق طبايع العرب الاولين على رفع الفاعل ونصب المفعول وجر المضاف
اليه وكوجوب ذكر الفاعل وتقديم الفعل عليه وغير ذلك من الاحكام المستنبطة
من تراكيبهم ∴ وموضوعه الالفاظ من حيث ركبت
لتادية المعنى بغير مزية ∴

UPB

موضوع كل علم ما يبحث فيه عن احواله من حيثية مخصوصة والتركيب
فيه عن احوال الالفاظ من حيث التركيب واحوال اللفظ فيكون موضوع علم الالفاظ
المركب بعضها مع بعض من حيث التركيب واحوال اللفظ من تلك الحيثية هو
الاعراب والبناء وكونه عاملاً ومعمولاً وكونه مذكوراً ومحذوفاً و
مظهراً ومضمراً ومقدماً ومؤخراً الى غير ذلك مما يعرض اللفظ باعتبار
التركيب قوله لتأدية المعنى اى لان يتأدي بالتركيب اصل المعنى الذي
يقصد ذكره والغرض من ذكر تمهيد امر آخر وهو ان التركيب قد يقصد
به مع تأدية اصل المعنى مزايا وخواص زائدة على اصل المراد وهي رعاية
الاعتبار المناسب للمقام واللفظ المركب من تلك الحيثية ليس موضوعها
لعلم التخويل موضوع لعلم المعاني ومثال ذلك هو انك اذا اردت الاخبار
بقيام زيد فان كان المخاطب خالي الذهن عن ذلك كان المناسب ان يقول
زيد قائم مثلاً من غير ذكر شئ من ادوات التأكيد وان كان المخاطب مترددا
في ذلك كان المناسب ان تقول ان زيداً قائم بالتأكيد بان وان كان
المخاطب منكراً لذلك الحكم كان المناسب ان تقول ان زيدا لقائم مؤكداً
بان مرة وباللام مرة اخرى ليكون الكلام مطابقاً لمقتضى الحال فقوله
بغير مزية حال عن المعنى اي غير معتبر معه شئ من المزايا والخواص
التركيبية

وذلك اما مفرد او مركب
بالاسناد او بالمزج او بالاضافة

المشار اليه بذلك واللفظ والمراد به ههنا ما ينطق به اللسان حسناً
او حكماً

او حكما فتدخل الضمائر المستتره والكلمات المحذوفة وعلى هذا فاللفظ
مصدر بمعنى الملفوظ ويجوز ان يكون اسما بمعنى الصوت المعتمد
على مخارج الحروف ويكون اللفظ بالمعنى المصدري ما حوذا منه كما يقال
ساف يسيف سيفا بمعنى ضرب بالسيف وهو ما حوذ من السيف بمعنى الحديد
المتخذ للقطع واللفظ على ضربين مفرد ومركب والمراد باللفظ ههنا ما لا يدل
جزؤه على معنى سواء كان منه ما لا جزء له اصلا كالحرف علما فانه حال العلمية لا جزء
له حسا ولا حكما او كان له جزء لكن لا يكون دالا على معنى كزيد والمركب
بخلاف ذلك والتركيب اما النسبة بين طرفي المركب بحسب المعنى اولا والاول
هو التركيب الاسنادي ان تمت النسبة والتركيب الاضافي ان
لم تتم نحو غلام زيد ونحو عبد الله علما والثاني اي التركيب للنسبة
بين الطرفين معنى بل المجرد مزج احد اللفظين بالاخر بحيث
يصير الكلمتان معا بمنزلة كلمة واحدة هو التركيب المزجي وما كان
من ذلك القسم متضمنا لحرف فهو يختص باسم التضمني نحو خمسة عشر
وما كان منه مشتملا على صوت يختص باسم الصوت في نحو سيبويه و
انما جعلنا نحو عبد الله علما من المركب باعتبار دلالة كل جزء منه على
معناه وان كان ذلك المعنى غير مراد في تلك الحالة ولم يجعله من قسم المفرد
كما اعتبره المنطقيون لانه في الاحكام اللفظية مركب لا تفاوت بين
استعماله علما وبين استعماله غير علم فان الجزء الاول منه عامل
في كلتي الحالتين ويعرب كل جزء منه باعراب مخصوص بالجملة هو

كلمات في كلتا الحالتين فلا يجوز فيه اعتبار الافراد حال العلمية الا
بالنظر الى المعنى والذى نحن بصدده ههنا هو بيان احوال اللفظ و
احكامه فلا وجه لجعله من المفرد واذا كان نحو بعلبك مع عدم كون
احد جزئيه عاملا في الاخر معدودا من المركب كان نحو عبد الله علما
اولى بذلك ومما ينادى ببطلان القول بافراد نحو عبد الله علما سوانه
لو كان مفردا لكان كلمة واحدة واللزوم كون كلمة واحدة معربة
باعرابين وكون جزء منها عاملا في جزء اخر منها وهو ظاهر البطلان

مفرده الموضوع سمى كلمة

كقايمة والتاء حرف الزيادة

الضمير في مفرده راجع الى اللفظ وهو من باب اضافة الصفة الى
الموصوف وحاصل المعنى ان الكلمة هي اللفظ المفرد الموضوع واحترز
بالمفرد على المعنى الذي بيناه عن المركب باقسامه واحترز بالموضوع
عن اللفظ المهمل كديز وميز فانه لا يسمى كلمة والمفرد بالوضع ههنا هو
تعيين اللفظ للمعنى فلذلك لم يحتج الى ذكر المعنى مع الموضوع وانما مثل
الكلمة بنحو قايمة رفعا لما يتوهم فيه من التركيب وقد اجاب عنه
صاحب الرضى بانه كلمتان جعلتا في حكم كلمة واحدة والتحقيق هو
ما اشار اليه من ان تاء التانيث لمجرد كة كما في قائمة وتمرة وضربة وسعاد
وشقاوة ليست بحرف لمعنى اعني لحرف التي هي احد اقسام الكلمة
وانما هي من حروف الزيادة اى من الحروف العشرة التي يزاد في الكلمة

لغرض

لغرض المعنى تارة كتاء ضربة والف ضارب ولا لغرض المعنى اخرى كتاء
سعادة والف كتاب كما بين في التصريف وكون الحرف زائدة بالمعنى الذي
يريده ههنا لا ينافي كونه جزء الكلمة لان المراد من زيادتها ان لا يكون ثابتة
في جميع تصاريف الكلمة بخلاف الحرف الاصلي فانه يكون ثابتة في جميع تصاريف
الكلمة وليعبر ذلك في ضرب وضارب ومضروب وعلى هذا فيكون التاء ثابتة
في نحو قائمة مدلولا لصيغة محاصلة له بزيادة التاء كان معنى فاعلية
والمفعولية في ضارب ومضروب مدلول الصيغة الحاصلة بزيادة الالف
والميم وما ذكرناه من كون التاء في نحو قائمة من زوائد الكلمة قد صرح
به في المفصل حيث قال في باب زيادة الحرف والتاء المفردة زيادتها اولا
في تفعيل وتفعل وآخرا في التانيث والجمع يريد نحو مسلمة ومسلمات وتمام
الكلام فيه مذكور في الشرح الكبير فليرجع اليه وليعلم ان التاء في الكلمة
من جملة التاءات الزائدة لا لغرض المعنى كتاء سعادة وشقاوة ولا التفات
الى ما يقال من ان التاء فيه للوحدة لان تاء الوحدة يكون لارادة فرد
من الجنس كمرة وتمر على ما سبجيء تحقيقه والتعريف لا يكون لفرد من الحقيقة
بل لنفس الحقيقة والكلام في ان الكلم جنس للكلمة او جمع قد بيناه
في الشرح بما لا مزيد عليه

وما فيه تركيب يراد لذاته
بالاسناد يدعى بالكلام كثبت

اى اللفظ الذى فيه تركيب كلمتين او اكثر بعضها مع بعض تركيبا
مقصودا بالذات مع الاسناد هو الكلام وتركيبه اما من كلمتين ملفوظتين

حقيقة كضرب زيد او مقدرتين كالمنوى فى قول من قال نعم فى جواب من
قال اقام زيد او مقدرة احديهما كقولك اضرب ومن ذلك قوله ثبت
بصيغة الامر وانما مثل به تنبيها على عدم وجوب كون طرفى الملازمة لفوظين
والمراد بالاسناد النسبة المفيدة فائدة تامة واحترز بالتركيب عن المفرد
بالاسناد عن المركبات التى لا يصح السكوت عليها كغلام زيد وانما
قيد التركيب بكونه مقصودا بالذات ليخرج المركب الاسنادى الذى
لا يكون تركيبه مقصودا لذاته كالجملة التى جعلت خبرا او حالا
او صفة نحو زيد ابوه قائم ولقيت زيدا يركب وهذا رجل ابوه عالم
فان جملة ابوه قائم ليس بكلام لان المقصود منه الاخبار عن زيد
وكذا يركب ليس بكلام لان المقصود منه بيان هيئة ذى الحال وكذا
الكلام فى ابوه عالم فان المقصود منه توصيف الموصوف

واقسامها اسم وفعل وحرف لمعنى

حروف المعانى لا التهجى والزيادة

الكلمة تنقسم الى اقسام ثلثة هى الاسم والفعل والحرف ووجه
الانحصار فيها هو ان الكلمة اما ان تدل على المعنى بنفسها او لا
الثانى الحرف والاول اما ان تدل بهيئته وصيغته على الزمان او لا
الثانى الاسم والاول الفعل وانما اضاف الحرف الى ضمير العائد الى
الكلمة اولا ثم فسره بحرف المعنى ثانيا لان الحرف كثيرا ما يطلق على غيرها
وهو المصطلح عليه المسمى بحرف المعنى اعنى حرف التهجى وحروف الزيادة

الثانية في بعض تصاريف الكلمة دون بعض كما مرّ وانما افرد حروف الزيادة
بالمذكر وهي حروف سالتمونيها مع دخولها في حروف الهجا المسماة بحروف
المعاني لانها ليست مثل سائر الحروف الهجا لانها يتوسل بها الى صنوف مخصوصة
من المعاني كالف فاعل لمعنى الفاعلية وميم مفعول لمعنى المفعولية
وسين استفعل للطلب الى غير ذلك فلها شباهة من حروف المعاني
وان لم يكن معدودة منها لعدم كونها موضوعة لتلك المعاني وانما يفهم
المعنى من الصيغة الحاصلة بزيادتها واقسامه اسمان واسم وفعله
واسم وفعل الغير بالسببية
الكلام تنقسم الى ثلثة اقسام احدها ان يكون مركبة من اسمين
اسند احدهما الى الاخر كزيد قايم الثاني ما يكون مركبا من اسم مسند
اليه ومن فعل لذلك الاسم مسند الى ظاهره كضرب زيدا والى ضميره كزيد
ضرب الثالث ما يكون مركبا من اسم ومن فعل لا لذلك الاسم بل لمتعلقه
وهو المراد بالسبب فانه في اللغة الحبل اطلق على المتعلق بالشي لان
المتعلق بالشي مربوط الى ذلك الشي كما يربط الاثقال بعضها الى
بعض بالحبل وذلك كما في نحو زيد قام ابوه وقد تبين بذلك ان
الكلام لا يحصل من تركيب الاسم مع فعل الاجنبي كما في ضرب زيدا بالنصب
وكما في زيد جلس عمرو الا ان يقال جلس عمرو في داره فان عمروا حينئذ يكون
متعلقا لزيد من جهة كونه جالسا في داره والجار والمجرور في قوله بالسببية
متعلق بمقدر هو صفة للغير اي الغير المذكور بطريق التعلق بالاسم الذي

اسند اليه الجملة وكل كلام جملة دون عكسه

كشرطية والجملة القسمية

اعلم ان بين الكلام على ما سبق تعريفه وبين الجملة عموما وخصوصا فان كلا من اقسام الكلام المسمى جملة فان الجملة ما فيه تركيب مع الاسناد وذلك محقق في الكلام مطلقا وليس كل جملة كلاما لان الجملة قد لا يكون تركيبها مقصودا بالذات فلا يكون كلاما وذلك كالجملة الشرطية اعني نحو ان تكرمني في قولك ان تكرمني اكرمك فانها غير مقصودة بالذات وانما المراد منها تقييد الجزاء وكذلك الجملة القسمية اعني نحو والله في قولك والله لا يتنك فان المقصود منها تأكيد الجواب وكذا الجمل التي جعلت خبرا وحالا كما سبق

باب الاسم وما الاسم لا ما يدل بنفسه

ولم يستفد منه الزمان بصيغة

ما عبارة عن الكلمة يدل على ذلك جعل الكلمة فيما قبل جنسا للاسم والفعل والحرف حيث قسمها اليها فلا يدخل في الحد شيء من الخط والعقد والنصبة والاشارة وقوله يدل معناه يدل على معنى ترك ذكره لتعيينه وقوله بنفسه يعني من غير ضم لفظ آخر اليه وقوله لم يستفد منه الزمان بصيغة يعني من غير لم يدل بهيئة على الزمان فخرج بقوله بنفسه الحرف لاحتياجه في الدلالة على المعنى الى اسم او فعل وخرج بقوله لم يستفد منه الزمان الفعل لدلالته على الزمان وانما قيد الدلالة بان يكون بهيئة الكلمة ليدخل في الاسم ما يدل بحروفه المركبة على زمان

مثل

مثل الصبوح والقبوق والسري والقيلولة وذلك لان دلالة هذه الفاظ
على الزمان انما هو بتركيب الحروف ولهذا يختلف باختلاف الفعل
فان دلالته على الزمان بحسب الهيئة دون التركيب ولذلك يختلف
باختلاف الهيئة كما في ضرب ويضرب ولا يختلف باختلاف التركيب كما في
ضرب وكذا يدخل في الاسم اسم كفاعل واسم كمفعول الكون كزمان
فيهما مدلولا التزاميا بالنسبة كحدث الى الذات على وجه التجدد وليس
مدلولا للهيئة لعدم اختلافه باختلاف الصيغة كما في ضارب
ومضروب ولا مدلولا للتركيب لعدم اختلافه باختلاف التركيب
كما في ضارب وقاتل ومن ههنا يتوهم ان الزمان مدلول للافعال
وليس بسديد لان الاعمال مشروط بدلالته على الحال والاستقبال

وخص بتنوين ولام وحافض والاخبار عن مدلوله والاضافة

ووصف وتصغير وتثنية وان ينادى وتانيث وجمع ونسبة

الباء الذي يعدى به اختصر دخل على المقصود وهو المشهور في استعمال
فعل الاختصاص دون ان يدخل على المقصود عليه بان يقال مثلا التنوين
مختص بالاسم وان كان ذلك ايضا صحيحا فيخرج الاسم التنوين والمراد غير
ما يختص بالقافية فانه يدخل الفعل ايضا كقولهما قل للوم عاذل و
العتابا فقولي ان اصبت لقد اصابن والعلة في اختصاص الاسم بالتنوين
هو ان التنوين موذن بانقطاع اللفظ عما بعده والفعل يقتضي
الاتصال بالفاعل فلا يدخله التنوين الا ما كان منه مختصا بالقافية

فان الفائدة على القطع ومنها لام التعريف ووجه احتصاص الاسم به انه
تكون لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة والحرف لا يدل عليها اصلاً
والفعل انما يدل عليها تضمناً لا مطابقة ومنها حروف الجر وهو مراد
بالخافض وانما احتص الاسم به لان مدخوله يجر عنه في نحو مررت بزيد
ليس الا الاسم وآثر ذكر الجار على ذكر الجر الذي هو من خواص الاسم ايضاً لان
انتفاء الجار يستلزم انتفاء جره ضرورة انتفاء الاثر فيستغني به عنه واما
انتفاء الجر عند انتفاء المؤثر فلا يوجب انتفاء الجار لجواز تخلف الاثر
عن المؤثر لمانع كما في غير الممكن ومنها كون اللفظ مخبراً عن مدلوله و
انما اختص الاسم بذلك لان معنى كفعل والحرف ثابتان لغيرهما وضعاً
فامتنع اثبات شيء لهما وآثر الاخبار عنه على الاسناد اليه ليشمل المفعولية
فانها ايضاً من خواص الاسم وانما قال عن مدلوله لان كفعل والحرف قد
يجر عن لفظيتهما كما يقال ضرب فعل ماض ومن حرف جر واما
الذي لا يجر عنه اصلاً فهو مدلول الفعل والحرف ومنها الاضافة بمعنى
كون كشيء مضافاً ومضافاً اليه لا بواسطة حرف الجر لفظاً واما الاضافة
بواسطتها فيأتي في الفعل ايضاً نحو مررت بزيد وما يقال من ان كفعل
يضاف اليه كما في قولهم اتيتك يوم قدم زيد فقد اجيب عنه بان
المضاف اليه في مثله كمصدر وهو اسم ومنها كون اللفظ موصوفاً
ومصغراً ومثنى ومجموعاً ومنادى ومؤنثاً ومنسوباً ووجه
الاختصاص في كل ذلك ما ذكرناه في الاخبار عنه فان كل هذه الامور

يتضمن الاخبار عن الشئ **فصل** وللاسم اصناف فمنها معرف

يقابله قسم يسمى بنكرة

اعلم ان الاسم له اصناف كالمعرب والمبنى والمعرفة والنكرة والمذكر والمؤنث والمثنى والمجموع والمصغر والمنسوب والمصدر والصفات المشتقة منه وكان المناسب ذكرها فى صدر مباحث هذا الفن لما انها لانها تفاصيل للموضوع الا ان بعض ذلك كالمصدر والصفات المشتقة منه كان مذكورا فى علم التصريف وبعضه لم يكن متعلقا به كثير من مباحث الاعراب والبناء كالمصغر والمنسوب فاقتصر فى هذا المقام من الاصناف المذكورة على ما ذكر ما يشتد به الحاجة الى معرفتها فقال فمعرفة اسم يشار به الى المعين او ما اختص به قبل الاشارة

اعلم ان المعارف كلها يشترك فى اشتمالها على اشارة والاشارة فيها اما الى معين او الى امر مختص بحكم قبل الاشارة اليه والاشارة اما ضمنية او صريحة فالاشارة الضمنية كما فى العلم فان المقصود منه الاشارة الى الشخص بامر يستغنى به عن ذكر اوصافه المشخصة له كما فى ذكر الاوصاف المشخصة من التعذر والامر المشخص المشار اليه بالعلم اما عين من الاعيان كزيد او حقيقة من الحقائق كاسامة فنحو زيد يشار به الى عين موصوفة بجميع الصفات المشخصة له ونحو اسامة يشار به الى جنس موصوف بجميع الصفات المعينة له فاذا قلت زيد او انسان او اسامة فكانك اشرت بهما وقلت ذلك الانسان وذلك الجنس

و اليه فى مباحث الاعراب والبناء وقدم منه المعرفة والنكرة لزيادة الحاجة صح

واما الاشارة الصريحة فهي اما حسية بان يكون المشار اليه امرا محسوسا
بالمشاهدة او السمع حالة الاشارة اليه كما في الضمائر واسماء الاشارة
والمعرف باللام فيما اذا قيل لك جاءني رجل فقلت اكرم وانا عقلية لا
بتعيين كمراد منه الا بواسطة امور معنوية سبق عند المخاطب بالمشار
اليه والعلم باتصافه بها كالموصولات وعلم ان التعين المعتبر ههنا
اعم من ان يكون تعينا شخصيا كما في اعلام الاعيان والضمائر والموصولات
او غير شخصي كما في المعرف بلام الحقيقة في نحو الرجل خير من المرأة
وفي علم الجنس فالعين ههنا في مقابلة فرد لا عين على التعيين
سواء كان فردا معينا او حقيقة معينة ممتازة عن غيرها هذا
كله في الاشارة الى المعين واما الاشارة الى المختص فكما في نحو قولك
جاءني رجل فضربته يشير به الى رجل وهو غير معين عند المخاطب
لكنه مختص بحكم هو المجيء قبل ان تشير اليه ما يضم وخرج بذلك كتعريف
غير المعرفة الاسماء الظاهرة كنكرة كرجل وفرس وكذا الضمائر الغائب
الذي لا يختص مرجعه بشيء اصلا كما ذكرته رجلا وكذا ما اختص مرجعه
بشيء بعد الاشارة فان ذلك لا ثر له في التعريف كما اذا قيل ربّ
رجلا كريما والضمير في الصورتين المذكورتين نكرة وتمام الكلام
في هذا المقام مذكور في الشرح • وما لم يكن فيه الاشارة نكرة •
وتلك • وتلك على فرد من الجنس دلت •
يعني ان النكرة هي ما ليس فيه اشارة لا الى معين ولا الى مختص قبل الاشارة

والاحتراز ان

والاحترازات معلومة من حدّ المعرفة ثم ان النكرة انما تدل على فرد من الجنس بلا تعيين فان معنى تنكير الشيء شياعه في امته وكونه بعضاً مجهولاً من جملة

وجملة انواع المعارف سبعة
ضمير وموصول واسم الاشارة
منادىً واعلام وذو اللام ثم ما يضاف الى ما مرّ بالمعنوية

انواع المعارف هي السبعة المذكورة وقوله بالمعنوية صفة موصوف محذوف تقديره بالاضافة المعنوية وقد احترز به عن الاضافة اللفظية الى ما مرّ من اقسام المعارف فان الاسم المنكور لا يتعرف بتلك الاضافة اللفظية على ما سيأتي ان شاء الله تعالى ثم ان الاقسام المذكورة لما كان اكثرها مما له موضوع مخصوص يبحث عنه فيه كالمضمرات والمبهمات فانها تذكر في المبنيات لاندراجها فيها وكالمنادى فانه يبحث عنه في باب المفعول به لكونه من بابه اقتصر منها على ذكر المعرف باللام والعلم فقال

فبالام في ذي للام او الاشارة الى حصة معهودة او حقيقة
وتأتي لفرد عند نصب قرينة ويأتي للاستغراق في كل وحدة

اختلفوا في ان حرف التعريف هي اللام وحدها او مجموع الذي هو بها الى انها هي اللام وحدها والهمزة للوصل فتحت لكثرة استعمال اللام معرفاً وذهب الخليل الى انها هي الهمزة بكمالها ولم ار فيما استدبه من الجانبين ما يقطع بشيء منهما ثم ان لام التعريف اول على احد الرأيين يكون للاشارة اما الى حصة من الحصتين متعينة عند المخاطب بمشاهدة كما اذا قيل

لكجاء بى رجل ورجلان او رجال فيقول اكرم الرجل والرجلين او الرجال
او بقرينة من القراين كما فى قوله تعالى كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى
فرعون الرسول وسمى لام العهد لان المخاطب قد عهد مدلول مصحوبها
قبل ذكره اى لقيته واد ركه ويكون ذلك بسبق ذكره صريحا كما مر
وقد يكون بعلم المخاطب به من غير ذكره صريحا كقولك خرج القاضى والامير
اذا لم يكن فى البلد الا قاض واحد مشهورا وامير واحد مشهور والحق يختص
باسم الجاجى ويقابله العهد الذهنى على ما يجيئ واما الى نفس الحقيقة اى
بالنظر الى مفهوم المسمى من غير اعتبار ما صدق عليه ثم الافراد كما فى قولك
اهلك الناس الدينار والدرهم والرجل خير من المرئة وسمى لام الحقيقة و
اما الى الحقيقة باعتبار فرد ما لانطباق الحقيقة عليه مع قرينة غير
العهد الخارجى توجب الارادة البعضية بالصرف عن ارادة الحقيقة
وارادة جميع الافراد فهى لام العهد الذهنى كما فى كملت البخز وشربت
الماء حيث لا عهد فى الخارج فان الاكل والشرب قرينتا ارادة بعض
غير معين لكونهما مانعين عن ارادة الحقيقة وعن ارادة جميع الافراد
واما الى الحقيقة باعتبار جميع ما صدق عليه من الواحدة بعمومها وذلك
عند عدم ارادة البعضية فان ما ليس فيه قرينة البعضية محمول
على العموم حذرا عن الترجيح من غير مرجح فهى لام الاستغراق كما فى قولك
مات الانبياء وجمع الامير الصاغة وربما يكون ذلك مع قرينة
العموم ايضا كاستثناء فى قوله تعالى ان الانسان لفى خسر الا الذين آمنوا

وقد يغلب المعهود في بعض ماله فيعلم مع لام كما في المدينة
فينسلب التعريف عنها لكونها كجزء فلم تنفك عنه بحالة

يعني ان المعرف بلام العهد قد يغلب على بعض ماله من افراد لولاي
يكثر استعماله في بعض افراد مدلوله الاصلي بان يكون معناه الاصلي
جنسا فيصير مستعملا في بعض افراد ذلك الجنس فيصير اللام مع صوابها
علما فينسلب عنها معنى التعريف لصيرورتها كجزء الكلمة وهي
هي لكونها كجزء الكلمة لا تنفك عن مصحوبها بحال وتلك اللام تسمى
لام الغلبة واكثر ورودها في الاسماء كما في البيت والكتاب والمدينة
لبيت الله وكتابه ومدينة رسوله عليه السلام وقد يكون مع
الصفة كما في الصعق نحو ولد بن نقيل وهو ممن صعق فاشتهر
بذلك وقد زيد تلك اللام ايضا وانتها ملازمة في الان واللات والتي

يعني ان اللام التي في صورة لام التعريف يجيء مزيدة وذلك في
غير العلم على قلة واما زيادتها في العلم فسيبين بعد ثم ان زيادتها على
غير العلم يكون لازمة وغير لازمة اما غير اللازمة فكما في قوله وبت كاني
ساورتني صلية من الرقش في انيابها السم وناقع اي سم ناقع واما اللازمة
فهي في الان واللات وفي الذي والتي ومتصرفاتها كاللتان واللاتي
وتاتي للمح الاصل غير ملازم كفي الفضل والعباس بالعلمية
يدخل اللام الزائدة على علم المنقول تارة من المصدر كالفضل واخرى من
الوصف كالعباس والحارث والمنصور واما من اسم جنس فيه معنى

المدح او الذم كالاسد والكلب ويسمى لام تجح الاصل وليس تلك اللام كلام
الغلبة في كونها كالجزء للعلمية لانها تزاد بعد الوضع العلمي فلذلك لا يكون
لازمة والكاف في قوله كفى حرف جر والجار وبره هو عامل في الفضل قد حذف
واقيم المعمول مقامه في اللفظ تقدير الكلام وذلك كالكلام الكامن في الفضل

وبالعلم الموضوع للشئ وحده	يشار الي عين ونفس حقيقة
فالاول مشهور كزيد وخالد	وثانيهما قد قال مثاله سامة

قوله الموضوع للشئ وحده هو تعريف العلم وقوله يشار الي عين
ونفس حقيقة اشارة الي تقسيم العلم الى علم العين لمشخصة
والى علم الحقيقة الزهنية المتعينة وهو لمسمى بعلم الجنس والشئ
في قوله الموضوع للشئ يشملهما ومتعلق بالعلم هو يشار ويخرج
عن حد العلم بقوله وحده اى متوحدا في نفسه غير صادق على الافراد
ولا مشارا كالشئ آخر في الوضع له اسماء الاجناس فانها موضوعة
للحقيقة المشتركة الصادقة على الافراد الخارجة وكذا يخرج ما سواه
من المعارف فان المضمرات والمبهمات والمعرف باللام وان كان وضعها
للمشخصات الا انها لا تختص بحسب الوضع لشخص واحد فان ضمير
المتكلم كانا مع انه موضوع لزيد المتكلم غيرها تم لاشتراك عمرو فيه لوضعه له
ولا يخرج علم الجنس كاسامة مثلا فانه وان كان موضوعا للحقيقة
المطلقة مشتركة الا انه غير صادق على الافراد الخارجية حيث لا يقال
هذا اسامة لان وضعه لها ليس بملاحظة الافراد الخارجية بخلاف اسم

الجنس فان وضعه للحقيقة من حيث انها يكون آلة لملاحظة الافراد
قوله والاول مشهور يعني ان النوع الاول من العلم وهو علم العين
هو الشايع الكثير الورود بخلاف النوع الثاني واشار بذكر المثالين اعني
زيدا وحاتما الى بعض اقسام هذا النوع من العلم وهو المنقول والمرتجل و
تفصيل ذلك هو ان العلم اما منقول او مرتجل والمنقول اما عن اسم جنس
كجعفر او عن مصدر كالفعل او عن صفة كخالد وحاتم والمرتجل هو ما
لا معنى له في الاجناس كزيد لشخص وكعطفان القبيلة من ارتجل الخطبة
اذا اخترعها من غير روية قوله وثانيها قد قيل يعني ان النوع الثاني
من العلم اعني علم الجنس قليل الورود بالنسبة الى علم العين وذلك كما
في اسامة لجنس الاسد فيكون معناه الجنس الذي من شانه كذا وكذا
وكذلك للتبيح وتخر فاعل وفاعلة لوزنين فيمتنع تخر فاعلة
عن الصرف للتانيث والعلمية وكذا تخر نعلان للالف والنون العلمية
ولا دخل في لا علام للام غالبا كما في جعفر وابن الزبير وقصد
الغالب في العلم ان لا يدخل اللام لان وضعها للتعريف وهو حاصل
في العلم على وجه هو اتم مما يحصل باللام هذا هو الاصل في
باب العلم وسياتي بيان مواقع دخول اللام عليه لزوما وجوازا
وفي التمثيل بجعفر وابن الزبير وقفة اشارة الى تقسيم العلم بقسمة
اخرى الى الاسم والكنية واللقب ووجه ذلك ان العلم ان لم
يقصد به مدح او ذم فهو اسم كجعفر وكزيد وعمرو وان
قصد به ذلك فاما ان يكون المدح او الذم بمد لول ذلك اللفظ

فهو لقب كالمصطفى والمرتضى فى المدح وكفقة وبطة فى الذم واما ان لا
يكون مدح بمدلوله ذلك اللفظ بل بالعدول عن صريح الاسم اليه للتعظيم فهو
كنية وذلك يكون بلفظ الاب والابن والام كابى عمرو وابن عباس وام

كلثوم وما كان بالتغليب فى بعض ماله فتعمل باللام او بالاضافه

اعلم ان العلم قد يكون اتفاقيا اى يصير علما بلا قصد وضع بل بالغلبة
وكثرة الاستعمال فى بعض افراد ما وضع ذلك الاسم له لكونه اليق به من
سائر الافراد وذلك النوع من العلم بحسب ان يكون مع اللام او الاضافة
غير مجرد عنهما رأسا وذلك النوع كما فى النجم للثريا والبيت للكعبة دون
سائر النجوم والبيوت وكما فى ابن عباس وابن عمرو وابن مسعود للعبادلة
الثلثة دون غيرهم من ابناء عباس وعمرو ومسعود

وما كان قبل النقل وصفا ومصدرا ففيه جواز اللام بالاكثرية

يعنى ان العلم المنقول الذى كان فى الاصل قبل وضعه العلمى وصفا او مصدرا
كالعباس والحسن والفضل والعلاء يجوز فيه دخول اللام لتمحض الاصل على
ما سبق ثم ان هذه اللام جائزة الدخول على العلم المنقول غير لازمة ومع
عدم اللزوم الكثرى غير مطرد فى جميع الاعلام المنقولة فانك لا تقول فى محمد وعلى المجد والعلى

وفى علم نكرت جاز بقلة تعرفه باللام او بالاضافة
علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم وبا عدام العمر وشاهد صحة

العلم قد ينكر لاجل اشتراك اتفاقى فيه فيتناول بواحد من الجماعة تسمة
به كما فى ضرب زيد لقيته ثم ان المنكر منه يترك فى الغالب على تنكيره فيجرد

عن اللام

عن اللام والاضافة كما في المثال المذكور وقد يعرف بواحد منهما قصدا
الى تمييزه عن سميه لعدم مانع الجمع بين التعريفين حينئذ والشاهد
في صحة ذلك اما بالاضافة فقوله علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم
بابيض ماضي الشفرتين يماني واما باللام فقوله باعد امر العمرو
عن حبيها حجاب بواب على قصورها

وفي علم تثنيته او جمعته لزوم دخول اللام عند جماعة

اعلم ان العلم اذا ثني وجمع زال عنه التعريف العلمي فان زيدين
يقال لمسميين بزيد بهما كانا وكذا للجمع فعند زوال التعريف العلمي
يدخله اللام قياسا جزما فانه من التعريف العلمي باحضاره في الذهن
وهو اللام ثم ان منهم من جعل ذلك اسما لازما وذهب الاكثرون الى جوازه
وحكم فلان حكم الاعلام اذ هو الكناية عنها في الاناسي ما فتئ
اعلم انه يكنى بفلان وفلانة عن اعلام الاناسي خاصة فيجريان
مجرى المكنى عنه اي يكونان كالعلم فلا يدخلهما اللام ولا ينصرف
فلانة ويختص بالكناية بفلان وفلانة الاناسي فلا يكنى بهما عن
اعلام البهائم والاناسين انا سين جمع انسان ابدلت نونه ياء
وادغمت ياء في الياء وما فتئ بالياء لغة في ما فتئ بالهمز بمعنى ما زال

ومنها هو الاسم المؤنث ملحقا به التاء والالف ان بعد ثلثة

من اصناف الاسم المذكر والمؤنث في الذكر لكونه تعريفه وجودية
وكان المذكر يعرف بمقابلته للمؤنث فالمؤنث هو ما يلحق باخره

احدى العلامات الثلث المزيدة بعد ثلثة احرف وعلامات التاء المتحركة
والالفان اعني المقصورة والممدودة كما في قائمة وحبلى وحمراء وخرج
يقوله ملحقا ما يكون في آخره تاء والف غير مزيدة كما في ثابت وساكنة
وكما في العصا والرحى وكساء ورداء وقوله بعد ثلاثة قصد به الاحتراز
عن التاء في نحو بنت واخت اصلها بنوة واخوة فان تلك التاء غير
معدودة من تاء التانيث لكونها بدلا من اللام المحذوفة ولذلك
ساكن ما قبلها ولم ينقلب ياء في الوقف فهي كالحرف الاصلي

وللتاء احوال فيابى مقدرا ويلزم نزرا والزوال بكثرة

اعلم ان التاء المتحركة لها احوال وذلك انها اما ظاهرة واما مقدرة
الظاهر موضوع على العروض فلا يلزم الكلمة غالبا بل يكون زائلة
كما في قائمة وحسنة وقد يكون لازما كما في سعادة وشقاوة وغرفة
وظلمة وهو قليل بالنسبة الى الاول وهذا بخلاف الالف والمقدر
كما في هند وارض وفعل والدليل على تقدير التاء فيها رجوعها في
التصغير كما في هنيدة واريضة وفعيلة واعلم ان التاء اللازمة
قد يتجرد عن المعنى اصلا كما في غرفة وظلمة وقد ياتي لمعنى كما في لعنة
للمبالغة في اللاعن واما الزائدة فتاتي لمعان منها الفرق بين
المذكر والمؤنث اما في الصفة كما في ضاربة ومضروبة واما في الاسم
كما في مرءة وانسانة ورجلة ومنها الوحدة كما في تمرة ومنها المبالغة
كما في العلامة الى غير ذلك من المعاني وقد اشار الى بعض ذلك بقوله

وجبى

وجئ بتاء في ثلث وفوقه الى التسع في التذكير في كل حالت
كذا العشر في الافراد لا في التركيب ولم يعبر في ذلك تانيث طلحة
اعلم ان العدد من ثلثة الى العشرة على خلاف القياس في دخول التاء
والتجرد عنها فمن ثلثة الى تسع بالتاء مع المذكر وبغير تاء مع المؤنث
في حالة الافراد والتركيب اعني التركيب مع العشرة تقول ثلثة رجال
وثلث نسوة الى تسعة رجال وتسع نسوة وتقول ثلثة عشر
رجلا وثلث عشرة امراة الى تسعة وتسعين رجلا وتسع و
تسعين امراة هذا في ثلث الى تسع واما عشر فهو ايضا على الوجه
المذكور من مخالفة القياس في حالة الافراد دون حالة التركيب اعني
التركيب مع الاحاد فانه حالة على القياس الاصلي تقول حالة
الافراد عشرة رجال وعشر نسوة وفي حالة التركيب احد عشر رجلا
واحدي عشرة امراة واثنى عشر رجلا واثنتي عشرة امراة وثلثة
عشر رجلا وثلث عشرة امراة وعلى هذا القياس ولم يعتبر تانيث
اعلم الرجال في هذا الحكم فيقال ثلثة طلحات دون ان يقال ثلث
طلحات وان كان مثل ذلك التانيث معتبرا في باب منع الصرف كسيانى
ثم ان هذه التاء الملتحقة بالاعداد علامة للتذكير عند المحققين
وقد يقال انها للتانيث ودخلت نحو ثلثة رجال لكون المميز جمعا
والجمع مؤنث فلزم التجريد عنها مع المؤنث للتمييز وهذا البيان
لا يمشي في حالة التركيب نحو ثلثة عشر رجلا

وَالْفَاهُ ذَاتُ الْقَصْرِ وَالْمَدِّ زِيدَتَا لِزُومًا وَلَا تَقْدِيرَ فِيهِمَا بِحَالَةْ

يعني ان الفاء التانيث هما المقصورة كحبلى والممدودة كحمراء وهما لازمتان لما زيدتا فيه لا يزولان عنه كالتاء وهما ملفوظتان ابدا لا تقدير فيهما اصلا

كما كان في التاء

وَهٰذَا حَقِيقِيٌّ لِذَاتِ أُنُوثَةٍ كَحُبْلَى وَحَوْرَاءَ وَهِنْدٍ وَنَاقَةِ

وَقَدْ جَاءَ لَفْظِيًّا بِغَيْرِ أُنُوثَةٍ كَبُشْرَى وَصَحْرَاءَ وَعَيْنٍ وَطَلْحَةِ

يعني ان المؤنث على ضربين احدهما حقيقي موضوع لما هو انثى من الحيوان ومثال ذلك مع الالفين حبلى وحوراء ومع التاء الملفوظة ناقة ومع التاء المقدرة هند وثانيهما لفظي يجري عليه احكام المؤنث من غير ان يكون وضعه لانثى وامثلته فيما ذكرناه بشرى وصحراء وطلحة وعين وما شبهها

وَأَمَّا الَّذِي مِنْهَا بِتَاءٍ مُقَدَّرٍ فَذَا مَعْنَوِيٌّ بِاصْطِلَاحِ جَمَاعَةِ

وَذَلِكَ فِي هِنْدٍ وَعَيْنٍ وَمَا انْتَى بِتَأْوِيلِ ذِي تَاءٍ كَمَا لِلْقَلْعَةِ

اعلم ان ما كان من الكلمات المؤنثة بتاء مقدرة سواء كان مؤنثا لفظيا كعين او مؤنثا حقيقيا كهند يسمى باصطلاح بعض المتاخرين مؤنثا معنويا ومن التانيث المعنوي ما يكون ما وَلا بلفظ يكون ذا تاء وذلك كما في ماء علما للقلعة في العجمية فالتانيث فيها انما هو من جهة تاويلها بالقلعة وكذلك اسماء البلدان كبغداد ومصر مؤنث وتقدر فيها التاء لتاويلها بالبلدة وكذلك اسماء القبائل كقريش وتميم لتاويلها بالقبيلة

وَيُظْهِرُ تَاءَ الْمَعْنَوِيِّ مُصَغَّرًا إِذَا لَمْ يَزِدْ حَرْفُ التَّاءِ عَنْ ثَلَاثَةِ

اعلم ان التصغير يرد الاسم الى اصوله فيرد المحذوف كما في ابي في تصغير

اب ويرد المقلوب كما في بويب في تصغير باب فاذا صغر المؤنث رد التاء
المقدرة فيه تقول في قدة قديرة وفي نعل نعيلة هذا اذا لم يكن حروف
البناء زايدة على الثلثة فان كانت زايدة فالقياس ان لا يرد كما في عقيرى
لزيادة الثقل برد ها فالحرف الرابع قد قام مقامها

وما دون ما قلنا يسمى مذكرا ويلحقه حكما نظير طلحة

يعني ان ما دون ما ذكرناه من اقسام المؤنث بان يكون مجردا عن العلا
تا
المذكورة يسمى مذكرا هذا وان المؤنث اللفظي اذا كان حقيقي التذكير
ويكون علما كطلحة يلتحق بالمذكر في الحكم فيقال جاء طلحة من غير جواز
جاءت طلحة نعم اعتبر فيه التانيث لمنع الصرف نظرا الى الصورة
وذلك لان منع الصرف حكم يتعلق بصورة الكلمة بخلاف النسبة فانه حكم متعلق
بمعناها

ومنها المثنى وهو ما كان وضعه لفردين جنسا وعوارض عمة

المثنى هو الاسم الموضوع لفردين يجمعهما حقيقة واحدة كزيدين
ورجلين فان الجامع بينهما حقيقة الانسان او لفردين يجمعهما
عرض عام كابيضين الانسان ابيض وفرس ابيض فان الجامع
بينهما بياض والمراد بما الكلمة فيخرج عن الحد نحو زيد زيد ونحو زيد
وزيد فان كذلك ليس بكلمة واراد بالفرد واحدا من الجنس
مدلولا عليه بلفظ مستعمل في لسانهم فيخرج بذلك كلا واثنان
عن الحد لما لم يستعمل لهما فرد في لسانهم

وزيد له الف وبالياء ابدلت وبعدها نون مزيد بكثرة

علامة المثنى هو ما ذكرنا من زيادة الالف في الاخر والالف تبدل ياء في
حالة النصب والجر ويجيء بعدها نونان بدلا عن التنوين والنون
يكون مكسورا في المثنى لكونه تنوينا ساكنا في الاصل والاصل في تحريك
الساكن اذا اضطر اليه الكسر وانما فتح ذلك النون في الجمع كما سيجيء
للفرق بين التثنية والجمع

ومنها هو الجمع الذي كان وضعه للآحاد بالتغيير في لفظ وحدة
من اصناف الاسم الجمع وهو ما دل على الآحاد بواسطة تغيير ما في صفة
لفظ الواحد اما تغييرا ينكسر به بناء الواحد كما في رجال وتغييرا لا
ينكسر به بناء كما في مسلمون ومسلمات فالتعريف شامل لقسمي الجمع اعني
الجمع المكسر والجمع الصحيح

وكالرهط والابل اسم جمع بل الذي على جامل والركب عند جماعة
وكالنمر اسم الجنس عند كثيرهم ويزعمه الفراء جمعا كتمرة

اعلم انه لا خلاف في ان نحو ابل وغنم ونحو قوم ورهط مما يدل على الآحاد
وليس له واحد من لفظه بل من غير لفظه كالنعم في الابل والشاة في الغنم
اسماء للجمع ليست بجموع واما نحو جامل في الجمل والركب في الراكب ونمر
في نمرة فذهب سيبويه الى ان مثل ذلك ليس بجمع ولم يجعل نحو جمل
وراكب ونمرة احادا لها وان اتفقوا اشتراكها لها في الحروف الاصلية
واستدل على ذلك بتصغير تلك الاسماء على الفاظها من غير ردها الى
مفرداتها وبالحاق ياء النسبة اليها من غير الرد الى المفرد والمقدر

في التعريف

في التصريف خلافا في ذلك وبوقوع نحو تمر على القليل والكثير يقولوا اذا
اكلت تمرة او تمرتين اكلت تمرا فان شيبان الجمع لا يطلق على القليل والكثير
وقد يجمع الشيئان فالقوم وجهوا به في كلام الله لفظة اخوة
وذلك يأتي في اضافة جزئي لمثنى الى ذلك المثنى بكثرة
وجاز ان افراده ويجوز ان يثنى وعند اللبس ثنى ما فتى
ومنه كلام الله عز فقد ضغت قلوبكما فالجمع اولى للثلاثة
وفي غير جزئيه يثنى وحيث لم يخف لبسه فالجمع جاء بقلة
غلا ما هما لا وجه للجمع فيهما وسر جاهما في جمعه وجه صحة
اعلم ان الجمع قد يقع موقع المثنى بان لجمع الشيئان وقد حمل
على ذلك الاخوة في قوله تعالى فان كان له اخوة فلام السدس
لاجماع الصحابة على ان الام ترد الى السدس بالاثنين من الاخوة
والاخوات ثم ان الخلاف الجمع على اثنين واقع على وجه القياس في باب
اضافة جزئي مثنى الى ذلك المثنى وفي مثل ذلك الافراد والتثنية ايضا
تقول خلقت رؤسهما ورأسهما وكذا اراسيهما والافراد اولى من
التثنية لكراهتهم اجتماع مثنيين مع اتصالهما لفظا ومعنى
والجمع اولى من الافراد لمناسبة التثنية في انه ضم شئ الى شئ هذا
عند اللبس بترك التثنية كما في رؤسهما للعلم بان الشخصين
لا يكون لهما الا راسان فان اللبس في التثنية لا غير بقولك قلعت عينهما
اذا قلعت من كل واحد عينا دون ان يقول اعينهما لان الظاهر

في معنى فلمع عينين من كل واحد واما قوله تعالى فاقطعوا ايديهما
فانه اراد ايمانهما بالخبر والاجماع وفي قراءة ابن مسعود فاقطعوا
ايمانهما ومما اضيف فيجزء الشيئين اليهما مع عدم اللبس بترك
التثنية قوله تعالى فقد صغت قلوبكما واختيار الجمع فيه دليل على انه
اولى الوجوه الثلثة المذكورة هذا كله اذا كان المضاف جزء المضاف
اليه كما مر واما اذا كان المضاف منفصلا عن المضاف اليه فالتثنية
واجبة الا اذا كان هناك قرينة يؤمن بها من اللبس فيجيء فيه الجمع
بالقلة فهو غلاماهما لا يجوز فيه غلمانهما واما نحو سرجاهما اى سرجا
الفرسين فيجوز فيه سروجهما للعلم بان الفرسين لا يكون لهما الا
سرجان

وللجمع تصحيح فاما مذكر فبالواو والياء ثم نون بفتحة
وما دونه بالالف والتاء دائما كزيدون والهندات وهو قلة

الجمع على ضربين جمع تصحيح وجمع تكسير وجمع التصحيح
يكون بواو وياء ونون مفتوحة في الاخر للمذكور العاقلين
كزيدون وبالالف والتاء في غير العاقلين كالهندات وكسلمات
والسرادقات والصافنات والحمامات وقوله دائما اى من غير
تعبير في الالف كما كان في الواو جمع المذكر قوله وهو لقلة يعني
ان لجمع التصحيح بقسميه موضوع للقلة لا يدل على العشرة
فما فوقها الا بالقرينة كما اذا قلت ماته من المسلمين واما جمع التكسير
فاكثر ابنيته للتكثير وبعض ابنيته للتقليل واي جمع التكسير

اشار بقوله

اشار بقوله

ويجمع بالتكسير ايضاً وانه كاسد وحمر والرجال وغلمة

سمّي هذا الجمع جمع التكسير لما فيه من كسر بناء المفرد اما بالحركة كما في اسد جمع اسد واما بنقصان الحرف كما في حمر جمع احمر واما بزيادة الحرف كما في رجال جمع رجل واما بنقصان الحرف وزيادتها كما في غلمة جمع غلام فهذا القسم من الجمع فيه تغيير للصفة مع تكسير بناء المفرد بخلاف القسم الاول فانه تغيير للصفة مع غير تكسير لبناء المفرد

وذلك للتكثير ما دون أفعُل وأفعلة أفعال ايضاً وفِعلة

يعني ان ابنية جمع التكسير موضوعة للكثرة لا يدل منها ما دون العشرة بغير قرينة الا الاوزان الاربعة المذكورة كافلس واسورة واثواب وغلمة

وشنّي جمع باعتبار افتراقه ويجمع بالتكسير ايضاً وصحّة

اعلم ان الجمع قد يثنّى وذلك عند افتراق مدلوله فرقتين يقال جمالان لفرقتين من الابل وذلك في اسم الجمع الكثير يقال له ابلان وغنمان وفي الحديث مثل المنافق كالشاة العابرة بين الغنمين والجمع يجمع ايضاً بالتكسير تارة وبالتصحيح اخرى وذلك كما في كالب جمع الكلب وفي انعام جمع انعام وفي جمالات جمع جمال

ومنها الذي لم ينصرف وهو معرب مجرّد عن تنوين صرف وكسرة

ان اصناف الاسم المنصرف وغير المنصرف وغير المنصرف هو المعرب المجرد عن التنوين الذي للمصرف وهو تنوين التمكن وعن الكسرة

وانما قال معرب لئلا يرد عليه نحو حيث واين فانهما مع تجردهما
عن التنوين والكسرة لا يسميان بغير المنصرف وانما قيد التنوين بالصرف
لان غير ذلك التنوين يتفق وجوده في باب غير المنصرف كما في عرفات فانه
في الاصح غير منصرف مع التنوين والكسر اما التنوين فلانه غير تنوين
الصرف واما الكسر فلان المنع عن الكسر تبعية المنع عن التنوين فلما
ثبت صورة التنوين ارتفع المنع عن الكسر

واسباب منع الصرف شاعت بتسعة بعدل ووصف وتعريف وعجمة
والف ونون زيد تا معا وتركب ووزن وتانيث وجمع بغاية

الاسباب التسعة هي المذكورة في البيتين وقوله جمع بغاية اي جمع
يكون غاية ونهاية في جمع المتكسر بحيث لا يجمع مرة اخرى جمع التكسر
وانما قال شاعت بتسعة لانه قد يعتبر فيه اسباب اخر وهي شبه الف
التانيث كالف ارطى فانها بمنزلة التاء في المنع بشرط العلمية و
والوصفية الاصلية في نحو احمر علما وعدم التظير في الاحاد كما سيأتي

وكل من الاسباب فرع بحالة هي الاصل كالتنكير والعربية
فباثنين منها يمنع الصرف مطلقا وبالجمع او تانيث الف بوحدة

هذا بيان مناسبة المذكورة بحكم منع الصرف وتقريره ان كل
واحد من الاسباب المذكورة فرع لامر آخر سوى في الكلمة اصل فان
العدل فرع ابقاء الاسم على حالته الاصلية والتعريف فرع
التنكير فان التسعين امر زايد على اصل المعنى والوصف

التنكير

اى الدلالة

اى لدلالة على ذات نسب اليها نسبة فرع الدال على الذات فقط
والجمعة فرع العربية وما فيه الالف والنون المزيدتان فرع ما
خلا عنهما والتركيب فرع الافراد ووزن الفعل فرع وزن الاسم
والتانيث فرع التذكير والجمع فرع المفرد واذا كان كذلك فالكلام
بسببين منها او التسبب لقائم مقامهما يشبه الفعل المشتمل على
الفرعيتين احديهما كونه مشتقا من الاسم والثانية احتياجه
اليه فى التركيب الاسنادى فيمتنع بهما عن الكسر كما يمنع الفعل
عنهما استيفاء لحق المشابهة قوله مطلقا حال عن اثنين او مفعول
مطلق بتاويل منع الصرف اطلاق يريد به ان الاسم يمنع باكثر سببين
باية منهما كانا مما يمكن الجمع بينهما من الاسباب التسعة قوله و
بالجمع الى اخره يعنى وكذلك يمنع باحدى السببين المخصوصين
القائم مقامهما السببين وهو الجمع والتانيث بالالف والتاء وجه
قيامهما مقام السببين اما الجمع فلكونه مكررا كالكاتب وانا عيم
او على وزن الجمع المكرر كمساجد ومصابيح واما التانيث
بالالف فللزوم زيادتها بخلاف المؤنث بالتاء فان الاصل
فى علامة العروض والزوال ولما فرغ عن تعداد اسباب المنع
وبيان حكمها اراد تحقيق معانى الاسباب وبيان شروطها فقال
وما العدل الا ما تغير وضعه بترك التزام او بتغيير ضيغة
اراد بالتغير منها غير التغييرات الصرفية الاشتقاقية وغيرها

وانما قال بترك التزام او بتغيير صيغة ولم يكتف بتغيير الصيغة لان العدل
على ما حققه في الرضي على ضربين احدهما ما يكون بتغيير الصيغة كما في
ثنى ومثلث والثاني ما يكون بترك التزام شيء يقتضيه
المعدول في اصل وضعه كما في اخر فان عدله بترك التزام فيه من احد
مقتضيات افعل التفضيل اعني اللام ومن والاضافة

وَحُقِّقَ هٰذا في فعالٍ ومفعلٍ ... من بنيةِ الاعدادِ ما دون عشرةِ

و في آخرِ المجموعِ ايضاً وفي جُمَعْ ... وفي سحرٍ المعهودِ عند جماعةِ

العدل اما محقق واما مقدر والمراد من العدل التحقيقي ما اذا نظر
وجد في المعدول قياس غير منع الصرف يدل على عدله بحيث لو وجد
منصرفاً لكان هناك طريق الى معرفة كونه معدولاً والتقديري
هو ان لا يوجد فيه القياس المذكور غير انه يسمع في كلامهم ممنوعاً
عن الصرف ولا يكون فيه الا سبب واحد فيقدر فيه العدل لامكان
تقديره لئلا ينخرم قاعدتهم الكلية من ان الاسم لا يمنع الصرف
الا لعلتين فلو وجدناه منصرفاً لم نحكم بعدله ثم ان تحقيق العدل
في مواضع منهما كل فعال ومفعل الكائنين من اسماء الاعداد من الواحد
الى الاربعة وذلك كاحاد وموحد وثناء ومثناه وثلثا ومثلث
ورباع ومربع والكوفيون يقيسون عليها خماس ومخمس الى ستاع
ومستع والذي يدل على العدل في هذا الباب ان وضع هذه الكلمات
للدلالة على التقسيم اي ذي اجزاء على عدد معين والمقسوم

عليه

عليه من العدد يقع مكرّراً كما في جاءني القوم واحداً واحداً او اثنين اثنين
وذلك مطّرد في غير العدد ايضاً نحو قراءت الكتاب جزءاً جزءاً وابصرت
العراق بلداً بلداً فعلم انّ احاد مثلاً في معنى واحدٍ واحدٍ فتكون
معدولاً عنه وكذا الكلام في البواقي والسبب الآخر في هذا الباب على ما
ذكره سيبويه هو الوصف ولا باس بكون تلك الوصفيّة عارضة لانّها
ليست بعارضة بالنّسبة الى صيغة المعدول فانّها لم تستعمل الّا وصفاً
وانّما عروضها بالنّسبة الى اصله وهو اسم العدد ومنها آخر وهو
جمع اخرى تانيث آخر وهو افعل التّفضيل معناه في الاصل اشدّ
تاخّراً من زيد في معنى من المعاني ثمّ نقل الى معنى غير فالمراد من رجل آخر
في التركيب المذكور رجل غير زيد فلمّا خرج اخر عن معنى التّفضيل استعمل
مجرّداً عن لوازم افعل التّفضيل اعني من والاضافة واللّام فيكون على
هذا معدولاً بترك الالتزام ومنها جُمَعُ واخواتها من كُتَعَ وبُتَعَ وبُصَعَ
وجُمَعَ جَمْعُ جُمَعاءَ وهو اسم وقياس جمع فعلاءٍ اسما فعالى في التكسير
وفعلاوات في التّصحيح كصحارى وصحراوات فجمع معدول عن جماع
او جَمْعاوات والسّبب الآخر فيه التعريف او الوصف الاصلي فانّه وصف
في اصل الوضع وان صار بالغلبة اسماً ومنها سحر اذا كان معهوداً معيّناً
كما في قولك اتيتك يوم الجمعة سحر فانّه معرب منصرف على المشهور للعدل
عن السّحر المعرّف بلام التّعريف مع العلميّة فانّه جعل علماً لما وضع له
اعني السّحر المعيّن والدّليل على عدل سحر انّ كلّ لفظ اطلق واريد به

تقول جاءني زيد ورجل آخر اي اشدّ تاخّراً صح

فرد معين من افراده فلا بد فيه من لام العهد فيكون سحر معدولا عن ذي اللام وذهب بعضهم الى ان سحر اذا كان معهودا يكون مبنيا كما مر لتضمنه لام التعريف ولاجل هذا الخلاف قال عند جماعة ولما فرغ عن بيان العدل الحقيقي شرع في بيان العدل التقديري

وقدر بعد المنع في علم اتى ... على فعل بالضم من اجل حاجة

كل ما كان من الاعلام على وزن فعل بضم الفاء كعمر وزفر وقثم فرو غير منصرف فيقدر فيه العدل قطعا لئلا تنخرم قاعدتهم فيكون تقدير العدل فيه لاجل الحاجة وقد يكون تقدير العدل الحاجة كما في باب قطام في لغة تميم واليه اشار بقوله

وحو قطام احتاج عند بنائه ... الى العدل في تحصيل وجه بشابهه

وعند تميم معرب مع ذا كر قد ... يقدر فيه العدل بالتبعية

يعني ان فعال بغير راء علما للمؤنث اذا بني كما هو لغة اهل الحجاز يحتاج الى تقدير العدل فيه ليحصل بذلك سبب بنائه وهو مشابهة باب نزال وسيأتي الكلام فيه متصلا انشاء الله تعالى واما بنو تميم فانهم يقولون فعال هذه معرب غير منصرف بخلاف ما في آخره الراء كحضار وبار وفيه بيان للمنع التأنيث والعلمية ومع ذلك بعض النحاة فيه الراء العدل بتبعية ما فيه الراء لقصد الاطراد وفي قوله قد يقدر اشعار بان هذه التقدير في لغة بني تميم انما هو على راي بعض النحاة ولا يخفى ما في هذا التقدير من السماجة

ويخصر التعريف في العلمية وقيل وفي تقدير اللام والاضافة

يعني ان التعريف المعتبر في منع الصرف منحصر في العلمية كعمر وكاسامة

وذلك لان المضمرات والمبهمات الداخل لها في غير المنصرف وذو اللام والمضاف

لا يتاتى فيهما منع الصرف ومنهم من اعتبر في منع الصرف التعريف

بتقدير اللام وجعل تعريف سحر منه والتعريف بتقدير الاضافة

وجعل تعريف نحو اجمع منه بتقدير اجمعهم فالتعاريف المعتبرة

في منع التعريف الصرف عند ثلثة

ولا وصف غير المعنوي بمانع ففي اربع لا وصف نعتا لنسوة

اعلم ان الوصف المعتبر في منع الصرف هو الوصف المعنوي اعني

ما يدل على ذات باعتبار نسبة حدث اليه وهو الاسماء المشتقة

فانه هو الفرع على الدال على الذات فقط والوصف اللفظي قد

لا يكون وصفا بحسب المعنى كما في جاء هذا الرجل فان الرجل نعت

لهذا وليس بوصف في المعنى وكذلك اربع في مررت بنسوة اربع

ليس بوصف بالمعنى المعتبر ههنا فلا حاجة الى تقييد الوصف بالاصلي

يحترز به عن اربع في التركيب المذكور

ولا بأس بالتغليبات لا مع وصفه فاسود ممنوع وحمر كية

اهمل ولم الوصف في نحو خاتم لفقد اطراد الوصف في العلمية

المراد بالتغليب تخصيص اللفظ ببعض ما وضع له بحيث يصير اللفظ

العام في بعض افراد مدلولا اشهر بحيث لا يحتاج لذلك

البعض الى قرينة بخلاف سائر افراده كابن عباس في عبد الله وكالنجم
في الثريا والبيت في الكعبة فمعنى الغلبة في الوصف ان الوصف العام
بحسب الوضع المطلق على كلها وجد فيه ما حد اشتقاق منه يكثر
استعماله في بعض افراده بحيث لا يراد به عند الاطلاق الا ذلك البعض
كالاسود فانه غلب في الحية السوداء بحيث لا يحتاج فيها الى قرينة
بخلاف سائر السود وتلك الغلبة لا تقدح في منع فاسود صرفا
بالحية غير منصرف وكذا ارقم للحية وادهم للقيد واعلم ان
الوصف لا يخرج بالغلبة عن معنى الوصفية لكن يخرج بها عن عمومه
وكذلك اذا جعل بالغلبة علما فانه لا يخرج بها عن الوصفية على راي المحققين
فيمكن ان يعتبر في حاتم معنى الختم فان احدا لا ينكر المدح في على الذم
في نحو قفة ولا فرق بين العلم وغيره في باب الغلبة الا ان الوصف
بالعلمية اخص منه بالاسمية فان العلم يخصيصه لشخص واحد و
الاسمية يمنع واحد فان قلت فعلى هذا فلم لم يعتبر لمح الوصف في
نحو حاتم وقاسم حتى يمتنع امتناع ذلك للوصف والعلمية قلنا لامتناع
مراعاة معنى الوصف اذا جعل علما امرا غير مطرد لجواز ان سمي باسود
واحمر مثلا ليكون في الحمرة والسواد اهما لمح الوصف المعتبر في الاعلام
بالكلية لان تميز ما اعتبر فيه الوصف عن غيره كان امرا متعذرا فاجري
الكل على الواحد الاصل وهو الصرف ولا وصف بالتحقيق في نحو اخيل
فامنعوه الصرف الا بندرة

يعني

يعني ان ما ذكرناه من العبرة بالوصفية في غير العلم انما هو فيما تحقق فيه
الوصفية واما ما يتوهم فيه انه موضوع للصفة اولا كما يتوهم في اخيل
لطائر ان معناه الاصلي ذو خيلان وكذا افعا للحية الخبيثة الشديدة
السم يتوهم كونه من فعوة السم اي شدته وكذا في اجدل للصقر يتوهم
انه في الاصل وصف طائر ذي جدل وهو الاحكام فالقياس فيه ليس الا الصرف
وما جاء من هذا القبيل ممنوعا كما في قوله ذريني وعلمي بالامور وشيمتي
فما طائري فيها عليك باخيلا فمحمول على الشذوذ لا ينقض به القاعدة الكلية

وعجمة منقول ويشرط فيه ان ... يوافق فيه النقل بالعلمية
ويشرط مع هذا تحرك حشوه ... اذا كان مما لم يزد عن ثلاثة

يعني ان العجمة في الكلام العربي لابد وان يكون منقولا عن العجمية اذ لا
شيوع للعجمية في لغتهم ثم ان للعجمة المعتبرة في منع الصرف بشرطين
احدهما ان يكون النقل فيه موافقا بالعلمية بمعنى ان يكون في اول استعماله
في العربية علما سواء كان علما في العجمية ايضا كابراهيم او صار في
اول نقله علما سواء كان علما في العجمية بحيث لم يستعمل في العربية
غير علم كقابوس ليعلم القارئ فانه الجيد بلسان الروم وانما اشترط
استعمال العرب له اولا مع العلمية لان العجمة في العجمي يقتضي ان لا ينصرف
فيه تصرف الكلام المعرب ووقوعه في كلامهم يقتضي ان لا ينصرف فيه فاذا
صار في اول استعمالهم اياه علما وهو مناف للام والاضافة فامتنع
عنهما جاز ان يمتنع عما يتعاقبها اعني التنوين رعاية لحق

العجمة فيتبع الكسر التنوين على ما هو العادة فيه وان لم يقع في اول
استعمالهم اياه علما كاللجام قبل اللام والاضافة فقبل التنوين ايضا
مع الجر فيصير كالكلمة العربية فاذا سمي به بعد ذلك كان كما سمي بالكلمة
العربية وثانيهما تحرك الوسط فيما اذا كان غير زائد على ثلثة احرف فان
نشاء منع الصرف في العجمة هو الثقل على اللسان فيتحرك الاوسط لثقله
يتقوى به العجمة في الاثر وفي ما قررناه من تقليل الشرط فهو اقرب الى الضبط
مما قالوا ان للعجمة شرطين احدهما العلمية وثانيهما احد
الامرين اما تحرك الاوسط والزيادة على الثلثة قوله وعجمة مبتداء
خبره منقول وحذف التنوين فيها مما جوز للضرورة كما في قوله
وحاتم الطائي وذهاب الماني

فَدَاوُدُ مَمْنُوعٌ لِثِقْلِ بِنَائِهِ ... كَذَا لُمَكٌ لَا نَحْوُ نُوحٍ لِخِفَّةِ

فرع على ما ذكر من الاشتراط امرين احدهما ان داود ولمك وهو
ابو نوح عليه السلام غير منصرف لوجود شرط العجمة فيهما وهو
العلمية مع ما فيهما من ثقل البناء بالزيادة على الثلثة ويتحرك
الاوسط وشتر لا يصلح للتمثيل ههنا لانه اسم قلعة فهو ممنوع
مع عدم اعتبار العجمة فيه فمنع الصرف فيه لا يقوم دليلا على كون
العجمة فيه معتبرا كون تحرك الاوسط كالزيادة على الثلثة في حكم المنع
وثانيهما ان نوحا منصرفا حتما لا تاثير للعجمة فيه لانه لغاية
حصته كان كانه من جنس كلامهم ولم يكن له ثقل على لسانهم

وفي الاسم

وفی الاسم شرط الالف والنون کونه کعمران او سبحان بالعلمیة
وفی الاسم الوصف امّا فقد فعلانة له او اتیان فعلی وهو قول جماعة
وفی نحو ندمان وسکران وافقوا وفی منع رحمن اختلاف الائمة

اعلم انّ الالف والنون انّما یؤثران لمشابهتهما الالف الممدودة فی الامتناع عن التاء وبقبول التاء یسقطان عن التاثیر وان کانا فی یشابهها بوه آخر وهو کون کلّ منهما زیادتین زیدتا معًا وکون الزیادة فی احدهما علامة للتذکیر وفی الاخر للتانیث ثمّ انّ الالف والنون امّا فی اسم او فی صفة فان کانا فی اسم فشرطهما العلمیة کما فی عمران علمًا للعین وکما فی سبحان علمًا للمعنی فیکون نحو سرحان منصرفًا لانّ لعدم العلمیة یکون قابلًا للتاء فیبطل مشابهته الالف التانیث وان کانا فی الوصف فشرطهما ان لا یکون مؤنث مدخولهما بالتاء وهو المراد بفقد فعلانة وقیل ان یکون مؤنث مدخولهما بالالف المقصورة وهو المراد باتیان فعلی والاوّل اولی لانّ وجود فعلی لیس مقصودًا بذاته بل المقصود منه انتفاء فعلانة الذی هو المصحّح للتاثیر فی المنع علی ما اشرنا الیه بناء علی انّ وجود فعلی یستلزم انتفاء فعلانة وعلی هذا فیکون نحو ندمان منصرفًا قطعًا لما فیه من وجود فعلانة وانتفاء فعلی ویکون نحو سکران غیر منصرف قطعًا لما فیه من انتفاء فعلانة ووجود فعلی ویکون نحو سکران ویقع الاختلاف فی نحو رحمن فی قولک الله رحمن رحیم فهو علی الاصحّ غیر منصرف لما فیه من انتفاء التاء وفی غیر الاصحّ منصرف لما فیه من انتفاء الالف

ولا بأس ان رمت اختصارا فتكتفي بشرط انتفاء التاء في كل حالة

اشار بهذا البيت الى قاعدة اخصر مما ذكروه وهو ان شرط الالف والنون في حالتي الاسمية والوصفية امر واحد وهو انتفاء تاء التانيث فيمتنع نحو اعمران وسكران لانتفاء التاء وينصرف نحو سرحان من الاسم ونحو ندمان من الوصف لقبول التاء فيكون شرط التاثير في الاسم ايضا عدم قبول التاء والعلمية التي اعتبروها امر مساو لذلك الشرط فان العلم لا يقبل التاء والعلمية التي لان الاعلام لا يتغير وغير العلم اما اسم جنس او مصدر وكلاهما يقبلان التاء اما للتانيث كما في سرحانة واما للوحدة كما في حرمانة لارادة المرة والذي يدل على ان اشتراط بالاصالة ههنا هو الامتناع عن التاء هو هو ان الالف والنون انما يمنعان الصرف لمشابهة الالف الممدودة كما مر والمشابهة المذكورة انما تتم بعدم قبول التاء

وحسان فيه المنع والصرف جوزا
لما ان في النون احتمال الاصالة

يعني ان حسان ونحوه مما يحتمل نونه الزيادة والاصالة يجوز فيه المنع والصرف فان حسان مثلا يحتمل ان يكون فعلان بزيادة النون من الحس فيكون غير منصرف وان يكون فعالا من الحسن فيكون منصرفا

وَلَا بُدَّ فِي التَّرْكِيبِ مِنْ غَيْرِ نِسْبَةٍ وَتَضْمِينِ مَعْنَى الْجَمْعِ عَلَمِيَّةٍ

كقولك بعلبك وصرفه يجوز لدى من ساقه بالاضافة

يعني يشترط في التركيب المعتبر في منع الصرف وهو ما لا يكون لنسبة اسنادية

او اضافته

او اضافة ولا يتضمن معنى الحرف العلمية كما في بعلبك ومعدي كرب و
ذلك لان المركب هذا اعني المركب المزجي يكون بدون العلمية في معرض الانفكاك
واما مع العلمية فلا لان العلمية يجعل الكلمتين بمنزلة كلمة واحدة
فيبنى اخرالاولى لكونه بمنزلة الوسط ويعرب آخر الثانية بالضمة والفتحة
نحو هذا بعلبك ورايت بعلبك ومررت ببعلبك وانما لم يكن سائر التراكيب
معتبرا في منع الصرف لان المركب بالتضمن لا يعرب والمركب بالنسبة
لا يصير بالعلمية كلمة واحدة هذا ومنهم من يرى ان التركيب
في نحو بعلبك بالاضافة فيعرب الجزء الاول منه والاخير فيقول هذا
بعلبك برفع الاول وكسر الثاني

ويمنع وزن الفعل عند اختصاصه به وهو منقول بحكم الضرورة
فشمر منقولا من الفعل مانع ... كشلم منقولا من العجمية
كذا كل ما صدرته بالزوائد ... بغير قبول التاء وهو بكثرة
فاحمد ممنوع ويصرف يعمل ... لاجل قبول التاء في وصف فاقة

شرط وزن الفعل احد امرين الاول ان يختص الفعل بذلك الوزن وذلك
نحو فعل وفعل مشددين واستفعل ونحوها فان هذه الاوزان لم يتفق
مجيئها في الاسم الا منقولا عن الفعل كشمر لفرس ومنقولا عن العجمي كشلم
بيت المقدس الثاني ان يكون ذلك الوزن مشتركا بين الاسم والفعل ويكون
مزيدا في اوله زوائد الاول المضارع اعني الهمزة والتاء والياء والنون
بشرط عدم قبول التاء التي هي من خواص الاسم وذلك كثير في الكلام

بالنسبة الى الاول لعدم توقفه على النقل وذلك كاحمد علماً واحمر وصفاً و
خرج بقيد عدم قبول التاء نحو ارمل ويعمل فانهما ينصرفان لقبولهما التاء
يقول امراءة ارملة لمن مات زوجها وناقة يعملة اى كثيرة العمل قوله
شمر مبتداء وقوله مانع خبره ومنقولاً حال عن الضمير المستتر في مانع
ومن اجاز الحال من المبتداء جعله حالا من شمر

ولا شرط في التانيث بالالف مطلقاً ولا بد في ذي التاء من علمية

التانيث يكون بالالف تارة وهو متحتم التاثير بلا شرط مقصورة كانت
كحبلى او ممدودة كحمراء وذلك للزومها وضعاً كما مر ويكون بالتاء تارة
وهو مشروط بالعلمية والدليل على اشتراط العلمية فيه هو ان نحو قائمة
لا يمنع عن الصرف مع ما فيه من الوصفية المعتبرة ووجه اشتراط العلمية
هو ان التاء يصير بالعلمية لازمة غير منفكة كما في عايشة فتؤثر في منع
الصرف لاجل اللزوم وفي غير العلم يكون في معرض الزوال فلا يؤثر في المنع

وشرط جواز المنع في المعنوي ان يسمى به من اجل قلة قوة

التانيث المنعوي قد مر بيانه وهو انما يؤثر في المنع بشرط العلمية كما في هند
ومصر ووجه اشتراط العلمية فيه هو انه اقل قوة مما فيه التاء الظاهرة
واذا كان الاقوى مشروطاً بالعلمية دون ما هو اقل قوة منه لزم مزية
قليل القوة على الاقوى وهذا هو شرط جواز المنع فان نحو هند ومصر لا يجب
بهذا التانيث منعه بل يجوز والى بيان شرط وجوب المنع اشار بقوله

وشرط وجوب المنع احدى الخصال من تحرك غير وازياد وعجمة

فزينب

فزينب لم يصرف كذا ماه والسقر • وهند يجوز فيه الصرف لخفة •

يعني ان المؤنث المعنوي يجب فيه المنع اذا كان فيه مع العلمية احد امور ثلثة اما الزيادة على الثلاثة كما في زينب وذلك لان حرف الرابع يقوم مقام التاء بدليل انهم يصغرون عقربا على عقيرب من غير رد للتاء مع ان التصغير يرد التاء المقدرة في نحو فعل وقدر واما تحرك الاوسط كما في السقر فان حركة الوسط لما فيه من الثقل نازل منزلة حرف رابع واما العجمة كما في ماه وجور لقلعتين في العجم فان فيهما التانيث والعلمية والعجمة فلان العجمة فيهما وان لم يكن سببا موثرا لفقد شرطها الا انها يقوي التانيث فيندفع بها معارضة الخفة لاحد السببين واما نحو هند فيبقى على جواز المنع ولا يجب فيه المنع لغاية الخفة التي فيه والدلائل على جواز المنع والصرف في المؤنث الذي في غاية الخفة قوله

لم تتلفع بفضل ميزها دعد • ولم تسق دعد في العلب لم تتلفع اي لم تتقنع والعلب جمع علبة وهي انا يشرب به اهل البادية يريد انها ليست ببدوية بل حضرية مترفهة يبلس بالالنسبة الهية وتشرب من الاواني التريهة

فان جعل اسما للمذكر لم يكن • له المنع الا زائدا عن ثلاثة

يعني ان كل ما ذكرناه من شرط جواز المنع مرة وشرط تحتم التاثير باحد الامور الثلاثة مرة اخرى انما هو فيما اذا سمي بالمؤنث المعنوي مؤنث واما اذا سمي به مذكر فلم يكن فيه التفصيل المذكور من جواز المنع تارة

وجوبه اخرى بل يشترط فى نفس تأثيره الزيادة على الثلاثة لا غير ولا عبرة
فيه بتحرك الاوسط ولا بالعجمة فاه اذا سمى به رجل لم يمنع وكذلك قدم اذا
سمى به رجل لطريان التذكير فى الوضع الثانى مع ضعف ثانية فى الوضع
الاول لفقد الحرف الساد مسد التاء وكذا اللام فى سقر بينه واما
عقرب اذا سمى به مذكر لم ينصرف لوجود الحرف القائم مقام التاء

ولم يلزم التانيث فى اسم قبيلة لتاويله بالحى او بالقبيلة

حد ذا اسم قبيلة واسم المراة

فيصرف بعض كالثقيف وبعضه كحذاف ممنوع عن الصرف كافتى
ونحو ثمود جاز فيه كلاهما وان نص فى اسناده بالانوثة

اعلم ان اسم القبائل بحسب المنع والصرف يكون على ثلثة اضرب احدها
المتعين صرفه والثانى المتعين منعه والثالث جائز المنع والصرف
ويعرف كل ذلك بالسماع ثم يؤول بحسب ما يوافق ما سمع منهم من
التذكير والتانيث وذلك ان التانيث فى اسماء القبائل بحسب التاويل
غير لازم فانه قد يؤول اسم القبيلة بالحى فيكون مذكرا وقد يؤول بالقبيلة
فيكون مؤنثا وقد يؤول بهذا مرة وبذاك اخرى فيمنعها فى حيث تعين
الصرف فالتاويل بالحى وحيث تعين المنع فالتاويل بالقبيلة وذلك كما فى
معد وثقيف مصروفين وكما فى سعدوس وحذاف ممنوعين وحيث
جاز الامران فبالتاويلين كما فى ثمود مثلا فانه يجوز وقوع فعل الصرف و
المنع فتاويله بالحى تارة وبالقبيلة اخرى وهذا التجويز واقع فيه وان كان
ثانية منصوصا عليه فى اسناد الفعل اليه كما فى قوله تعالى كذبت ثمود المرسلين

بالتنوين

بالتنوين فانّ الصّرف باحد التّاويلين واثبات التّاء التّانيث في المسند بالاخر ولا منع عن ذلك لان كلا منهما في حكم برأسه قوله بالانوثة قائم مقام الفاعل النصّ

وَشَرْطُ امْتِنَاعِ الْجَمْعِ فَقْدُ نَظِيرِهِ ... فِي الاسْمَا اى آحَادِهَا العَرَبِيَّةِ

وضابطه التّكسير بالالف بعدها ... قرينان او مفصولتان بمدّة

يشترط في الجمع المانع عن الصّرف فقد نظيره في الاحاد العربيّة اذ بذلك يتقوى فرعيته ويتعدّد وضابط هذا الجمع ان يكسر بالف بعدها حرفان مقرونتان كمساجد ودوّاب او مفصولتان بحرف المدّ كمصابيح وكذا نحو دراهم واساور ورسائل وقناديل وغيرها فانّ مثل ذلك لا نظير له في الاحاد وهذا الجمع يسمّى الجمع الاقصى وصيغته صيغة منتهى الجموع لانّه غاية جمع جموع التّاسير فانّه يجمع الاسم جمع التّكسير جمعًا بعد جمع الى ان يصل الى هذا الوزن فيمتنع تكسيره كما في اكالب واناعيم وخرج بالضّابط المذكور سائر اوزان الجموع من نحو حمر ورجال وملايكة فانّ لها موازن في الاحاد نحو خبذٍ وقتالٍ وطواعية وانّما قال قرينان بلا تاء لانّ القرين بمعنى المقرون فيستوى فيه المذكّر والمؤنّث

وقيل انعدام المثل بالذّات مانع ... وقيل عديم المثل كالعجميّة

يعني ان منهم من يجعل فقد النّظير سببًا بالاصالة كالعلميّة والوصفيّة وغيرهما لا شرطًا في الجمعيّة ولا مشروطًا بالعلميّة فتزيد

الاسباب عنده عن التسعة فعلى هذا يكون الموزنان عنده مانعين لفقد النظير والجمعية ومنهم من قال منقود النظير حكم الكلمة العجمية فجعل شباهة العجمة لفقد النظير سببا آخر مشروطا بما شرط به العجمية فيمنع في مدائن وهو وازن لشبه العجمة

حضاجر منقول عن الجمع مفرد ... لما زال معنى الجمع بالعلمية

ولم ينصرف اما اعتبار الاصلية ... واما لفقد المثل وشبه عجمة

حضاجر في الاصل جمع حضجر وهو عظيم البطن نقل عن الجمع وسمي به جنس الضبع فهو مفرد بالنظر لمعناه منقول اليه مسلوب عنه معنى الجمعية وفي وجه منع خلاف فاما ابن الحاجب فمنع للعجمية الاصلية فاعتبر الجمعية الاصلية كما اعتبر الوصفية الاصلية واما من اعتبر فقد النظير في الاسباب فيمنع لفقد النظير والعلمية ومن اعتبر شبه العجمة فيمنع به وبالعلمية وقوله مفرد خبر ثان لحضاجر وما في قوله لما زال مصدرية ومتعلق الجار مقدر وهو خبر مبتدأ محذوف تقديره وذلك لزوال معنى الجمع بالعلمية

سراويل فاشى المنع قيل معرب ... مقيس على كفاية العربية

وقيل معناها بجمع مقدر ... وقيل لفقد المثل والعجمية

اعلم ان في سراويل مذهبين الصرف ومنع فوجه صرفه ظاهر واما المنع وهو كما شئ كشابيع فاختلفوا فيه فعند سيبويه انه اسم مفرد اعجمي عرب فاشبه من الكلمات العربية بما لا ينصرف قطعا نحو تنانير

فقيس عليه ومنع عن الصرف وعند المبرد عربي ممنوع للجمعية المقدرة للاحتياج
اليها فانه وجد غير منصرف في كلامهم فقدر انه جمع سروالة وهي قطعة
من الخرقة واما من اعتبر في الاسباب عدم النظير في الاحاد جعل سبب المنع في سراويل
فقد المثل مع العجمة والعجمة فيه وان كانت عجمة جنسية الا انها اعتبرت
في هذا الوزن خاصة لاطراد المنع في جميع ما على هذا الوزن

ونحو جوارٍ حيث تحذف ياؤه ... يرجح فيه المنع عند الائمة

اعلم ان نحو جوارٍ اعني المنقوص من هذا الوزن عند حذف الياء عنه
اعني في حالتي الرفع والجر كقاض في الحركة والتنوين واتفق على تجرده
عن التنوين حالة النصب ثم انهم اختلفوا في حكم حالتي الرفع والجر
فذهب الزجاج الى انه منصرف وجعل تنوينه للصرف وذلك لان الاعلال
مقدم على منع الصرف لانه من احوال الكلمة قبل التركيب بخلاف منع الصرف
فانه من احوالها التركيبية فاذا اعل نحو جوار قبل ان يعتبر فيه منع الصرف
لم يبق فيه سبب المنع لنقصان وزن الجمع بالحذف وذهب الاكثرون الى انه
غير منصرف بناء على ان المحذوف في حكم الثابت واولوا التنوين
بانه عوض عن الياء المحذوفة وذلك ان اصله كان جواري بضم الياء
فحذفت الضمة للتخفيف ثم حذفت الياء لاستثقالهم الياء المكسورة
ما قبلها في غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعية فوضعوا التنوين من الياء
يقطع الطمع عن رجوعه فصار ارٍ ولما فرغ عن اسباب منع وبيان
احكامه شرع في بيان في بيان مواضع صرف ما لا ينصرف بالاسناد كما نعته

المذكورة بشرائطها فقال

وينصرف الممنوع فيما اذا دعت ضرورة شعرٍ او تناسبٌ فقرة

فجاءت قوارير لاجل تناسبٍ اعد ذكر نعمان لاجل ضرورة

الاسم المانع عن الصرف باي سبب كان ينصرف لضرورة الشعر وتناسب

فقرات الكلام اما ضرورة الشعر فكما في قوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره

هو المسك ما كررته بتضرع واما رعاية تناسب الفقرات فكما في قوله

تعالى قواريرا قواريرا ويقرب من ذلك ما اذا جاء وزن غير المنصرف اسما منصرفا

فينون لتناسبهما كقوله قواريرا الاولى من قواريرا قواريرا وكسلاسلا

في قوله تعالى سلاسلا واغلالا

ويصرف بالتنكير ما كان منعه بشرطية التعريف والسببية

يعني ان كل ما كان المنع فيه بالتعريف من جهة السببية والشرطية ينصرف

بالتنكير لزوال العلمية به لما بينهما من التضاد وزوال السبب الآخر لكونه

لكونه مشروطا بالعلمية وخرج عن هذه الضابطة ما لا يوجد فيه العلمية

اعني الوصف فلا ينصرف نحو احمر بالتنكير وكذا ما يوجد فيه العلمية غير

مؤثرة اعني الجمع الاقصى والمؤنث بالالف فلا ينصرف نحو مساجد وحمراء

علمين بالتنكير وكذا ما يكون العلمية فيه سببا فقط اعني العدل ووزن

الفعل فان من الجائز اجتماعهما مع العلمية في اسم فاذا نكر لم ينصرف للسببين

وان كان معها احدهما انصرف كما في عمر واحمد واطبقت القاعدة

على ما اذا جامعت العلمية التانيث بالتاء او المجمة او التركيب او الالف

والنون

والنون الزائدتين في الاسم او اثنين منهما او اكثر فان كل هذه نزول
تاثيره بزوال العلمية فيقول رب طلحة واسمعيل مصروفين وكذا البواقي
وزعم ابن الحاجب ان العلمية لا يكون معها من العدل ووزن الفعل الا
احدهما فجعل كل ما فيه العلمية مؤثرة ولو بالسببية فقط منصرفا بالتنكير
ورد بانهما يجوز اجتماعهما كما في اصمت بكسرتين علما لمكان قفر اذ
اصله اُصْمُتُ بضمتين ففيه العدل ووزن الفعل وانما سمي ذلك المكان
باصمت لما فيه من اشتداد حوف المارين فيكثر فيه مخاطبة بعضهم
بعضا بتلك اللفظة ولما كان نحو احمر علما فيه المنع سبب العلمية وكان
في صرفه بالتنكير خلافا تميم البحث به وقال

وخولف في وصفه يسمى به فذاك يصرف بالتنكير عند جماعة

الوصف اذا سمي به كاحمر وسكران فالحق ان وصفيته لا تزول بالكلية
لكن تسقط من رتبة الاعتبار لعدم اطراد قصدها كما مر ثم اذا نكر
فسيبويه يعتبر تلك الوصفية الباقية مع العلمية لزوال ما يمنع
اعتبارها والاخفش لم يعتبرها لان بالتنكير لا يرجع مثل ذلك العلم
الى وصفية فان معنى رب احمر رب شخص مسمى بهذا اللفظ سواء كان
اسود او احمر لا رب شخص فيه وصف الحمرة فاذا لم يعد الوصف تحقيقا
لم يعتبر في منع

ويصرف معدول وجمع تصغرا كذلك وزن الفعل لا بزيادة

يعني ان الممنوع عن الصرف بالعدل ينصرف بالتصغير مطلقا كما

عمير لانه يخرج بالتصغير عن الصيغة الحاصلة بالعدل فيزوا عنه وكذلك
الممنوع بالجمع الاقصى لوجوب رده بالتصغير الى المفرد كما فى مساجد ومصابيح
واما وزن فعل فالوزن لمختص به ينصرف بالتصغير لانه يخرج بذلك عن
ان يكون وزنا مختصا به واما الوزن الذى يكون بزيادة الحرف فى الاول
فلا يبطل عمله بالتصغير لان المعتبر فيه الزيادة المذكورة وهى غير زائلة بالتصغير

وَمَجْمُوعُهُ يُجَرُّ بِالْكَسْرِ مُطْلَقًا اِذَا اُسْتُعْمِلَتْ بِاللَّامِ اَوْ بِالْاِضَافَةِ

يعنى جميع باب غير المنصرف يجر بالكسر مطلقا من غير ان يتقيد بالضرورة
اذا كان مستعملا باللام او الاضافة كما فى نورت باللام وباحدكم وذلك
لان اللام والاضافة لكونهما من خواص الاسم تقويان بهما الاسم فيفوز بما
يمنع عنه للمشابهة المذكورة هذا ولما ذكر من اصناف الاسم ما يبنى عليه
بيان قواعد الفن اراد الشروع فيما هو المقصود منه بالاصالة وهو
معرفة الاعراب والبناء فقال قصس

وَالْاِسْمُ عَلَى ضَرْبَيْنِ اَلْاَوَّلُ مُعْرَبٌ وَالْآخَرُ مَبْنِيٌّ لِاَجْلِ الْمُشَابَهَةِ

الاعراب فى اللغة الاظهار والمعرب مظهر فيما يحل اظهار المعانى و
المبنى مأخوذ من البناء الذى يقصد به القرار وعدم التغيير والاسم
ينقسم الى المعرب والمبنى كما ان الفعل ينقسم اليهما والاصل فى
الاسم ان يكون معربا والبناء فيه بالمشابهة فهو اما ان يكون متمكنا
فى الاسمية غير مشابه لما يكون مبنيا بالبناء الاصلى وهو المعرب
واما ان يكون غير متمكن لاجل مشابهته المبنى الاصلى فى بنائه و

وهو المبنيّ والمناسبات الموجبة للبناء يجيء في باب المبنيّات مفصلة ان الله

ويلزم كلّ اسم معان ثلثة فمن حقّه تمييزها بعلامة

هذا بيان وضع الاعراب في الاسماء وتقريره ان كلّ اسم معربا كان او مبنيّا يطرء على معناه عند التركيب معان ثلثة اعني كونه عمدة وكونه مضافا اليه فيلزمه تلك المعاني على سبيل التعاقب فيحتاج في تمييز تلك المعاني بعضها عن بعض الى العلامات الاعرابية وذلك كما في زيد في قولنا ما احسن زيدٌ وما احسن زيدًا وما احسن بزيد بوجوب الاعراب الثلثة في زيدٍ وانما قال من حقه لان هذا التمييز غير لازم فانه يترك في المبنيّ خلاف على الاصل

فيختلف الحرف الاخير لاجلها صريحا وبالتقدير من اجل حاجة

يعني ان عروض المعاني المختلفة عن الاسم في التركيب اقتضى اختلاف آخر الاسم المعرب ليتميز به تلك المعاني بعضها عن بعض فالاسم قبل التركيب بمعنى على السكون قابل للاعراب والمعاني الثلاثة يقتضي اختلاف آخره اي انتقاله الى السكون اما الى الرفع او الى النصب او الى الجر بحسب مقتضاها فيختلف آخره لاجلها والاصل في هذا الاختلاف ان يكون بحسب اللفظ لكون التمييز غاية في وضعه وقد يقدر على اختلاف الاصل لحاجة تدعى الى ذلك كما يجيء

والاعراب هذا الاختلاف وقيل ما به الاختلاف احتير في الحاجبية

اختلفوا فيما هو المراد من الاعراب غير معناه المصدري اللغوي فانه غير

معتبرهها فذهب اكثر المتقدمين الى ان نفس اختلاف آخر الكلمة والمراد
من اختلاف الآخر على ارادهم انتقاله من السكون الى الرفع تارة والى النصب
تارة والى الجر تارة فالاعراب هو الانتقالات الثلاث والرفع والنصب والجر
انواعه وذهب الشيخ الى انه الحركات والحروف التي بها اختلاف الآخر واختاره
ابن الحاجب في الكافية وتمام الكلام فيه مذكور في الشرح

وَأَنْوَاعُهُ رَفْعٌ وَنَصْبٌ وَجَرٌّ اَلْمُؤَدِّي بِحَرْفٍ اَوْ بَعْضِ مُدَّةِ

انواع الاعراب في الاسم رفع ونصب وجر وجعها يؤدي بحرف ومدة
اعني الواو والالف والياء وببعض المدة اعني ببعض حرف ممدا عني
الضمة والفتحة والكسرة فان الحركات الثلث ابعاض حروف المد فضم
الحروف هو الاتيان بعده بلا فصل بعض الواو وفتحة الاتيان
بعده بشئ من الالف وكسرة الاتيان بشئ من الياء الا ترى انك اذا
اشبعت صارت هذه الحركات صارت حروف مد

فَمِنْهَا يَكُونُ الرَّفْعُ آيَةَ عُمْدَةٍ كَمَا كَانَ مِنْهَا النَّصْبُ آيَةَ فَضْلَةٍ

وَمِنْهَا يَكُونُ الْجَرُّ لِلْفَضْلَةِ الَّتِي بِتَوْسِيطِ حَرْفِ الْجَرِّ بِالْإِضَافَةِ

قال في الرضي جعل الرفع الذي هو اقوى الحركات للعمد وهي ثلثة الفاعل
والمبتداء والخبر وجعل النصب الذي هو اضعف الحركات للفضلات
لكونها اضعف من العمد ثم اريد ان تميز بعلامة اخرى ما هو فضلة
بواسطة حرف الجر ولم يكن بقي من الحركات غير الكسر فعين به مع كونه
منصوب المحل لانه فضلة فصار معنى كون الاسم مضافا اليه معنى مقتضاه

المعنيين المذكورين علامة الجر هذا كلامه ويرد على ما ذكره في الجر شيئان الاول المضاف اليه بتلك الاضافة ربما كان عمدة كما في زيد حسن الوجه فلا يستقيم فيه ما ذكروا والثاني نحو زيد في مررت بزيد فانه مجرور وليس بفضلة ولذلك اضرب لنا علم عما ذكره بقوله بل للاضافة اي الجر يكون علامة الاضافة وهو معنى ثالث مستقل بجامع كون الشيء عمدة وكونه فضلة ويتجرد عنهما ايضا والاضافة على ما اطلقناها يدخل فيها ما يكون بواسطة الحرف لفظا كما في مررت بزيد وغلام لزيد وتقديرا كما في غلام زيد او بلا واسطة الحرف كما في ضارب زيد وحسن الوجه هذا وان النصب مع ما تقرر انه علم للفضلة تدخل المبتدأ والخبر واحدهما او صيرورتهما او احدهما في صورة الفضلة بدخول ما يؤثر فيه معنى عليه كان وظن وان واخواتها وما ولا بمعنى ليس ولا لالتزامه على ما يجيء في ابوابها

وَمَا قوبلت تِلْكَ الْمَعَانِيَ عَامِلٌ ... وَتِلْكَ الْمَعَانِيَ بِالْقَوَابِلِ قَامَتِ

المراد بالقوابل ههنا المعمولات فانهم سموا العامل فاعلا ومعمولا قابلا والاعراب اثرا والعامل على ما ذكره ما يحصل المعاني الثلاثة المذكورة اعني كون الاسم عمدة وكونه فضلة وكونه مضافا اليه وتلك المعاني يكون قائمة بالمعمولات فان العوامل توجدها في تلك المعمولات وايجادها في الحقيقة الى المتكلم الا ان النحاة شبهوه اي تلك الالفاظ لكونها لايجاد

وَلِلِاسْمِ أَصْنَافٌ فَلِلْإِعْرَابِ وَارِدٌ ... عَلَى كُلِّ صِنْفٍ بِالْخُصُوصِ بِصُورَةِ

اعلم ان الاعراب على ما مضى رفع ونصب وجر وكان الاصل ان يكون لها
صور ثلث بها يظهر تلك الانواع في اواخر الكلم لان الكلمات المعربة لتفاوة
احوالها واخرها اختلفت في قبول صورة الاعراب فصار منها ما يقتضي
الحركة ومنها ما يقتضي الحرف ثم منها ما يستوى في الحركات ومنها ما لا
يستوى فيها وكذا في الحروف فيرد الاعراب بانواعه الثلاثة على كل
صنف من تلك الاصناف بالخصوص بصورة مخصوصة فالرفع يأتي بصور
ثلاث الضم والالف والواو والنصب بصور اربع الفتحة والكسرة
والالف والياء والجر بصور ثلاثة الكسرة والفتحة والياء ثم منها
ما يقتضي ظهور صورة الاعراب فيه ومنها ما يقتضي تقديرها فصار
الاعراب اصنافا بحسب اختلاف احوال الاسماء في قبول الاعراب والتفصيل
اصناف الاسم وتخصيص كل منها بصنف من اصناف الاعراب اشار بقوله

فمن ذلك اسم مفرد ومكسر ... قد انصرفا مثل الجبال وقلت

فرفعهما بالضم والنصب فيهما ... بفتح وجر الكل يأتي بكسرة

يعني من الاصناف المذكورة للاسم ما يستوي في الحركات الثلث يكون الرفع
منه بالضمة وكون النصب بالفتحة وكون الجر بالكسرة كما هو الاصل وهو
شيئان احدهما الاسم المفرد والثاني الجمع المكسر اذا كانا منصرفين كالقلة
والجبال او اراد بالمفرد غير المثنى والمجموع وان كان مضافا الا كلا والاسماء
الستة المضافة الى غير ياء المتكلم فانها سيخصص بعد ذلك و
بالكسر المقابل للصحيح سواء كان جمع المذكر او جمع المؤنث واحترز

المنصرف

المنصرف عن نحو احمد ومساجد فان كلا ذلك على خلاف هذا الاصل كما
سيأتي مبيناً

وما فيه منع الصرف بالضم رفعه وفي حالتي نصب وجر بفتحة

يعني ان غير المنصرف من الاصناف المذكورة مفرداً كان احمد ومكسراً
كمساجد رفعه بالضمة ونصبه وجره بالفتحة ووجه نقض الكسرة
فيه مضى في بابه فلزم جعل جره تابعاً لنصبه

وكالمسلمات الرفع فيه بضمة وفي حالتي نصب وجر بكسرة

اراد بمثل مسلمات صنفاً آخر من الاسماء وهو جمع المؤنث السالم كالمسلمات
والسجلات وكعرفات مع امتناعه عن الصرف وكذا لفظ الات اسماً
للجمع لمشابهتها جمع المؤنث صورة ومعنى والوجه في كون نصبه
تابعاً لجره جريه مجرى اصله اعني جمع المذكر السالم كما يجيء

ابوه اخوه فوه ذو حشمة كذا هنوه حماها بالحروف الثلاثة

وذلك مشروط بشرط الاضافة وصيغة تكبير وصورة وحدة

يعني ان من الاصناف المذكورة ما يستوي الحروف الثلاثة فيجب
بالواو رفعاً وبالالف نصباً وبالياء جراً على ما يقتضيه الاطلاق
لكونه هو الاصل كما في الحركات وهو الاسماء الستة المذكورة بشروط
ثلاثة الاول الاضافة فانها حالة الافراد مستوفية للحركات الثلاث كما
في جاءني ابٌ ورأيت اباً ومررت بأبٍ الثاني كونها مكبرة فانها
حالة التصغير ستوفي الحركات ايضاً نحو جاءني ابيك ورأيت

ابيك ومررت بأبيك لشذ ان كونها مفردة لانها حالتي التثنية والجمع
لايستوفي الحروف الثلاث كسائر الاسماء المتمكنة والمجموعة وسبب كون
اعراب هذه الاسماء بالشروط المذكورة بالحروف هو ان اواخرها كانت
مجانسة لاحدي الحركات الصالحة لان يقع اعرابا بالانقلاب
الى مدة اخري مجانسة لحركة اخرى فلم يجز عليها الحركات لكتفاء بها
الطلب الخفة

مثنى وما يجريه كاثنان رفعه بالالف فيما دونه الياء قامت

من الاصناف المذكورة المثنى واعرابه واعراب ما يشابهه في نحو
اثنان واثنتان بالالف حالة الرفع وبالياء حالتي النصب والجر وانما
افرد بالذكر اثنان لعدم دخوله في المثنى على ما مر وانما الحق في هذا
الحكم لمشابهته له صورة ومعنى

وحكم كلا كلتا كذا ان اضيفتا الى مضمر بل مطلقا في كتابة

اعلم ان كلا وكلتا مفردان لفظا يدل على ذلك جواز رجوع ضمير
المفرد اليهما قال الله تعالى كلتا الجنتين آتت اكلها بافراد الضمير
ثم ان كلا وكلتا اذا اضيفتا الى مضمر كما في كلاهما وكلتاهما فحكمهما حكم
المثنى في الاعراب بخلاف ما اضيف الى مظهر في اللغة الشايعة فانهما
مثل عصا وحبلى في الاحوال الثلث واما كتابة فيعربونهما اعراب المثنى
وان اضيفا الى مظهر والى ذلك اشار بقوله بل مطلقا في كتابة ووجه
حمل كلا على المثنى مع كونه مفرد اللفظ كونه مشابها له في معنى و

انما اشترط

وانما اشترط في المتحافة باضافته الى مضمر لانه لا يضاف الا الى المثنى فباضافته اليه يتأكد تثنية لشدة الاتصال بين الضمير وما اضيف اليه ولذلك لم يعطف على المضاف اليه في قولك ما شانك لا باعاة المضاف

وكالمسلمون الواو في حال الرفع ... وفي ما عداه الياء بالبديلية

ويلحقه امثال عشرون مطلقا ... ونحو الومال لاجل الشابهة

ان الاصناف المذكورة جمع المذكر السالم وهو المراد بمثل مسلمون وهو بالواو في حالة الرفع وبالياء المبدلة من الواو وحالتي النصب والجر والفارق في جمع المذكر السالم ان يكون مفرد لحوق باخره واوا وياء ونون ليدل على ان معه اكثر من جنسه فاذلك انفرد بالذكر لفظا الواو وهو جمع ذو ونحو عشرون وثلثون الى تسعين فانهما غيره اخلين في الجد المذكور وانما حملا عليه في الاعراب مطلقا بمثل ما ذكرناه في كلا وكلتا في باب المثنى وانما اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف لان الحركات قد استوفتها الاحاد مع ان في اخرهما ما يصلح لان يكون اعرابا من حروف المد وانما اعربا هذه الاعراب المعين لان الالف كان قبل الاعراب علامة للتثنية وكذا الواو للجمع فجعلا بينهما علامة للمرفوع الذي هو اسبق انواع الاعراب فيما بين من حروف اللين ما يقوم مقام الحركة الا الياء فقلبت الف المثنى واوا للجمع ياء وجعلت علامة للجر منهما لمناسبة الكسرة ثم جعل النصب فيهما تابعا للجر دون الرفع لكونه مشابها للجر من حيث انهما في الغالب للفضلات وترك ما قبل الياء في المثنى على الحركة التي كان عليها

في اوّل الوضع وقلبت ضمّة ما قبل الياء في الجموع للاستثقال كسرة فارتفع
الالتباس بينهما حال سقوط نونيهما بالاضافة فقالوا ضارباً زيدٍ و
ضاربوا زيدٍ وضاربي زيدٍ

وقدّرت فيما تعذّر لفظه كجبلى عصاً معزىً وفيّ وناقني

ومن ذاك ذوا المال كذا ساكنوا الثرى ونحوالي زيدٍ بوجه الحكاية

وقدّرت في المنقوص ضمّاً وكسرةً وفي مسلمي الواو رومًا لخفّته

التلفظ بيان

اعلم ان تقدير الاعراب في بابين الاوّل ما تعذّر اللفظ باعرابه فيقدّر فيه
وذلك في اربعة مواضع احدها ما كان في آخره الالف سواء كان الف
اصلياً كما في العصا او زايداً للتانيث كما في جبلى او للالحاق كما في معزىً
وذلك لاستحالة جريان الحركة على الالف مع بقاء جوهره وثانيهما
الاسم المفرد المضاف الى ياء المتكلّم وهو على ضربين الاوّل ان يكون آخره
مكسوراً بكسرة لازمة كما في غلامي وناقتي فيتعذّر الاعراب فيه لاشتغال
حرف الاعراب منه بحركة لازمة وامتناع الاجتماع للحرف الواحد حركتين
مختلفتين او متماثلين والثاني ان يكون ساكناً بالتزوم كما في لفظة فيّ
فيتعذّر الاعراب فيه لوجوب سكون حرف الاعراب فيه بسبب الادغام و
ثالثها لفظة ذو مضافاً الى المعرّف باللام كما في جاءني ذو المال ورايت ذا
المال ومررت بذي المال فانه يكون بتقدير الحروف في الاحوال الثلاث لسقوط
حرف الاعراب بالتقاء الساكنين وكذا اللام في صالحوا القوم وساكنوا الثرى
فان حرف الاعراب يقدّر في امثال ذلك لاستحالة ورابعها المحكي في نحو من زيدٍ

والى

والى زيد فيتعذر الاعراب فيه لاشتغال حرف فيه بالحركة المحكية فيكون
الاعراب مقدرا وذلك فيما اذا قلت فى زيد قائم مثلا ابتداء الكلام من
زيد وقائم مسند الى زيد فيقدر الخبر فى زيد فى الصورتين الباب الثانى
ما يستثقل فيه علامة الاعراب وذلك شيئان احدهما ما استثقل فيه الضمة
والكسرة وهو الاسم المنقوص اعنى ما يكون حرف اعرابه ياء قبله كسرة وذلك
لضعف الياء وثقل الضمة والكسرة واما الفتحة فلخفتها يظهر فيه وثانيهما
ما يستثقل فيه الواو حالة رفعه وذلك هو جمع المذكر السالم المضاف الى ياء
المتكلم كما فى جاءنى حا مسلمى والاصل مسلموي فاجردا عليه القياس
الصرفي فاختفت صورة الواو فقالوا بالتقديري فيه ومنهم من نظر الى بدل
الواو فجعل اعرابه لفظيا واما نصبه وجره فبالياء اللفظى اتفاقا المرفوعات

ويرفع فى التركيب ما هو عمدة فمن ذلك المرفوع بالفاعلية
ونعنى به ما اسند الفعل وحده اليه وشبه الفعل ايضا بوحدة

وقد سبق ان الاسم الواقع فى التركيب انما يرفع اذا كان عمدة لا ينعقد الكلام
الا به ومن جملة العمد الفاعل وقد جرت العادة بتقديمه على المبتداء و
الخبر والمراد بالفاعل ما اسند اليه مضمون الفعل المصطلح او مضمون
شبه الفعل من المشتقات وغيرها على ما سيأتى تفصيله ويكون كل
من مضمونى الفعل وشبهه مسندا بانفراده لا مع شئ اخر اليه قوله
ما اسند اليه يشتمل الاسم صريحا نحو ضرب زيد وتقديرا كما فى قولك اعجبنى
ان قمت ونحو تبين لكم كيف فعلنا بهم وكذلك الجملة المحكية بتاويل

اللفظ نحو قيل يا ارض ابلعي واما قيد الفعل وشبهه بالوحدة لانهما يسندان
بانفرادهما تارة وذلك كقام زيد فانه يسند القيام وحده الى زيد وكما في زيد
قائم ابوه من نسبة القيام وحده الى الاب وقد يسندان مع شيء آخر كما في
زيد قام ابوه وزيد قائم ابوه من نسبة قيام الاب الى زيد فاحترز
بقيد الوحدة عما اسند اليه الفعل او شبهه مع شيء آخر مثل زيد في قولك
زيد قام ابوه وزيد قائم ابوه فانه مبتدأ ما بعده خبره واما زيد في
نحو زيد قام فقد ذهب الجمهور الى انه ليس بفاعل بناء على ان مسند الى
زيد هو القيام المسند الى الضمير دون القيام وحده قياسا على نحو الزيدان
قاما والزيدون قاموا ولا تفاقهم على تحقق التاكيد في مثل زيد قام
بخلاف مثل قام زيد وليس هذا التاكيد الا التكرر الاسناد فيه فيكون خارجا
عن التعريف بالقيد المذكور ويخرج عن تعريف الفاعل بقيد الاسناد اليه
المفاعيل باسرها لعدم الاسناد اليها واما مرفوع باب كان فغير
خارج عن الفاعل لان الاسناد بحسب اللفظ اليه وانما لا يتم الكلام به لان
الاسناد بحسب المعنى الى مضمون الجملة كما سيأتي وكذلك جرت العادة
بتسميته باسم باب كان وكذلك مفعول ما لم يسم فاعله غير خارج عن
الفاعل لانه هو الذي اسند اليه الفعل المجهول بحسب الاحكام اللفظية و
كذلك بحسب المعنى فان مضمون ضرب في قولك ضرب زيد هو المضروبية وهو
بحسب المعنى مسند الى زيد لا محالة فزيد فاعل عرفا نظرا الى نسبة
الفعل اليه نسبة اسنادية محصلة للكلام الصحيح السكوت عليه

وان كان

وان كان مفعولاً لغة بالنظر الي كونه مضروباً واما يقال فيه من
حذف كفاعل واقامة كمفعول مقامه فهو بيان طريقة كعدول عن
صيغة كمعلوم الى صيغة كمجهول لانه اخرج الكلام اولاً على اسلوب
ذكر الفاعل ثم ترك كفاعل وجعل المفعول نائباً عنه وهو ظاهر و
ذكر في الرضي ان جعل مفعول ما لم يسم فاعله داخلاً في باب كفاعل
مذهب الشيخ عبد القاهر والزمخشري وذهب الاخرون الى خروجه
عنه وخلافهم لفظي راجع الى انه هل يقال له في اصطلاح النحاة فاعل
اولا وليس خلافاً معنوياً

وتاخيره عن فعله متحتم وتقديمه اصل على كل فضلة

يجب تاخير الفاعل عن فعله حتى لو تقدم ذكر ما هو الفاعل بحسب المعنى
على الفعل يقدر فيه ضمير له يكون الاسناد الى ذلك الضمير ولا يظهر لقبح
التكرار كما في نحو زيد قام والسبب في وجوب تاخير كفاعل على ما تقرر
عندي هو ان الفاعل معين ومفسر لما دل عليه كفعل على وجه
العموم وهو الذات التي يقوم بها الحدث فانك اذا اطلقت ضرب فهم
منه حدث منسوب الى ذات ما فاحتيج الى ذكر ما يفسر تلك
الذات فذكر الفاعل لذلك الغرض فوجب تاخيره في الذكر عما يدل
عليها ضرورة وجوب تاخير المفسر ولعل ما ذكرناه كان لحياء
الفعل الى الفاعل اشد واقتضاؤه اياه اقدم من اقتضائه لسائر
المعمولات فكان الاصل في الفاعل ان يلي فعله ويتقدم على سائر

معمولاته تسمّيات فضلات لتمام الكلام بدونها وجواز السكوت عنها

فجاز عصى مولاه زيد وقلما يقال عصا مولاه زيداً بفتحة

يعني ان كفاعل لما كان الاصل فيها التقديم على سائر معمولات الفعل صحّ ان يقال عصا مولاه زيد برفع زيد لكون زيد مقدّماً على مولاه متّصلاً بضميره رتبة لكونه فاعلاً ولا يقال عصى مولاً زيداً بنصب زيداً الاّ بقلّة لما فيه من الاضمار قبل الذكر لفظاً ورتبةً ومما ورد على وجه الاضمار قبل الذكر في هذا الباب هو قوله جزى بنوه ابو الغيلان عن كبر وحسن فعال كما يجزى سنمّار اي جزى ابا الغيلان بنوه كما جزى الملك سنمّاراً حيث بنى له بناء لم يبن مثله لاحد قام بقتله لئلاّ يبنى مثله لغيره شبّه جزاءهم اباهم بجزاء الملك سنمّاراً في كون الجزاء بالسوء فيهما في مقابلة عمل الخير

وقدّمته حتماً اذا كان مضمراً ومتّصلاً بالفعل في كلّ حالة

يعني انّ الفاعل مع ان الاصل فيه التقديم على الفضلة قد يتأخّر عنها لكن قد يعرض له ما يوجب تقديمه عليها فلا يتأخّر عنها قطعاً في ذلك كونه مضمراً متّصلاً بالفعل فانّ المفعول يتأخّر عنه في كلّ حال سواء كان اسماً ظاهراً كضربت زيداً او مضمراً منفصلاً كما ضربت الاّ اياك او مضمراً متّصلاً كضربتك وذلك لانّ تأخير الفاعل في الاحوال المذكورة يوجب ان يكون متّصلاً منفصلاً وهو غير جائز وانّما جاز ضربتك لانّ الفصل بالفاعل كالا فصل لكون الضمير المرفوع المتّصل بمنزلة جزء

الكلمة كما يشهد بذلك اسكان الحرف الذي قبله

كذا حيث لا اعراب يظهر فيهما ولم يتميز واحد بقرينة

يعني انّ ممّا يوجب تقديم الفاعل فقد الاعراب الظاهر في الفاعل والمفعول معاً وفقد ما يميز احدهما عن الاخر من القرائن اللفظيّة والمعنويّ وانّما اوجبوا التقديم في هذا المقام ليصير لزوم التقديم فيه قرينة معينة للفاعل فيجب تقديم الفاعل في نحو ضرب موسى عسى بخلاف ما فيه الاعراب اللفظيّ او قرينة غير الاعراب لفظيّة او معنويّة نحو ضرب زيداً عمرو وضرب موسى زيداً وضرب موسى العاقل عسى وضربت موسى سعدي وأكل الكمثريّ موسى

وقدّمتُ مفعولاً به لاتّصاله على فاعل لم يتّصل للضرورة

يعني انّ المفعول به مع ان الاصل فيه التأخير عن الفاعل قد يعرض له ما يوجب تقديمه فمن ذلك كونه ضميراً متّصلاً فانّه يتقدّم ح على الفاعل الذي لم يتّصل بالفعل كما في ضربك زيد وما ضربك الّا انا لضرورة كون الضمير المتّصل متّصلاً بالفعل وانّما قال لم يتّصل لانّ الفاعل ايضاً كان متّصلاً يقدم الفاعل على المفعول قطعاً كما مرّ آنفاً

مثل لم صح

وفي يكرم أميراً غلامه للاضمار وقبل الذكر من غير حاجة

يعني ممّا يوجب تقديم المفعول على الفاعل كون الفاعل متّصلاً به ضمير المفعول كما في المثال المذكور فانّه يجب فيه تقديم المفعول

عند الاكثرين كما مرّ وذلك للزوم الاضمار قبل الذكر لفظاً واصلاً من غير ضرورة على تقديره تأخيره

وما بعد الاّ منهما متأخّر كذا بعد معناها بحكم الضّرورة

وما بعد الاّ عند قوم يجوز ان يقدّم مع تقديم الاّ يقلّه

اعلم انّك اذا ذكرت قبل ادات الاستثناء معمولاً خاصاً للعامل فيما بعدها وجب ان يكون ما لذلك المقدّم من الفاعليّة او المفعوليّة او غير ذلك محصوراً في المتأخّر وما لذلك المتأخّر من تلك المعاني باقياً على الاحتمال كما اذا قلت ما ضرب زيد الاّ عمرواً فضاربية زيد محصورة في عمرو اي زيد ليس ضارباً لاحد الاّ لعمرو واما مضروبيّة عمرو فعلى الاحتمال اي يجوز ان يكون مضروباً لغير زيد ايضاً وعلى هذا قياس ما ضرب زيداً الاّ عمرو فكلّ واحدٍ من الفاعل والمفعول اذا وقع بعد الاّ او معناها وجب تأخيره عن صاحبه تقول في الحصر في المفعول ما ضرب زيد الاّ عمرواً وانّما ضرب زيد عمرواً وفي الحصر في الفاعل ما ضرب عمرواً الاّ زيدٌ وانّما ضرب عمرواً زيد ولا مجال للتقدّم والتأخير في شيء منهما فانّك اذا قدّمت المفعول في ما ضرب زيد الاّ عمرواً فامّا ان تقديمه من غير الاّ نحو ما ضرب عمرواً الاّ زيد فينعكس المعنى ضرورة ان ما قبل الاّ هو المحصور فيما بعده او مع الاّ نحو ما ضرب الاّ عمرواً زيد وهناك احتمالان احدهما ان تريد ان عمرواً وزيداً مستثنيان معاً والمراد ما ضرب احداً احدٌ الاّ عمرواً زيد وعلى هذا يحتمل المعنى ايضاً لانّ مضروبيّة عمرو مع تنحصر في زيد وذلك

لانّ

لان الاحتمال المذكور فيما بعد انما على ما كان في اصله انما هو فيما اذا كان
المذكور معمولا خاصا اما اذا كان معمولا عاما مقدرا او مذكورا نحو ما ضرب
الا زيد وما ضرب احدا الا زيد لم يبق الاحتمال المذكور فاذا كررت فاعلا
او مفعولا عامين نحو ما ضرب احدا احدا الا زيد عمرا او قدرتهما عامين
نحو ما ضرب الا زيد عمرا اي احدا احدا الا زيد عمرا اخصر كل واحد منهما
في صاحبه اذ ليس هناك غير ذلك كفاعل العام شيء يتعلق به مفعول
المستثنى فهذا على ان في استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف خلافا
لبعض في بابه والاكثرون على منعه والاحتمال الثاني ان تريد ان زيدا
في ما ضرب الا عمرا زيد مقدم معنى وليس بمستثنى شيئين باداة
واحدة الا ان اكثر النحاة منعوا ذلك وقالوا لا تعمل ما قبل الا فيما بعد مستثنى
بها الا ان يكون معمول مستثنى منه نحو ما جاءني الا احد زيدا او تابعا
للمستثنى نحو ما جاءني الا زيد الظريف وذلك لان ما بعد الا من حيث معنى
جملة مستأنفة غير جملة الاولى لان قولك ما ضرب زيدا الا عمرا بمعنى
ما ضرب زيد احدا وضرب عمرا فالاولى ترك تقديم الا عمرا واحترازا عن
ايقاع معمول في الخبر الاجنبي عن عامله تأخيره وعن فصل الصفة بعد
تمامها وفيه خلل بين فان اللازم منه ليس الا اولوية تقديمه عليه لا وجوبه
وما ذكرناه هو ما عليه الجمهور والكسائي جوز ما ضرب الا عمرا زيد بتقديم
المقصور عليه بالا مع الا وان كان قليل الورود في كلامهم قال الشاعر

تزودت من ليلى بتكليم ساعة فما زاد الا ضعف ما بي كلامها بنصب

الضّعف ورفع الكلام

وفي الباب ذكر الفعل اصل كذكر ما يشابهه للاهتمام بعمدت

ويحذف تجويزا كالّا خطيّة بتقدير ان لم يتّفق للقرينة

الاصل في باب الفاعل ان يكون فعله او ما يشابه الفعل مذكورا معه لفظا لانّه مسند والمسند في المركب الاسناديّ عمدة كالمسند اليه وقد يخالف الاصل في المرفوع بالفعل فيحذف فعله جوازا لقيام قرينة كما في قولهم الّا حطيّة فلا آليةٍ وذلك قول امراة لبعلها وكان رجلا لا يحظى النّساء عنده لسوء خلقه تقديره ان لم يتّفق لك حطيّة من النسوان فانا غير آليةٍ اي غير مقصّرة فيما يحظى به النسوان عند ازواجهنّ من الخدمة والتصنع وحروف الشرط فيه قرينة حذف الفعل وهذا المثال صريح في باب حذف الفعل وليعلم انّ الّا في مثل هذا المقام مركّب من ان ولا وقد جرّت العادة بتغييرها بان لم دون ان لا ليكون ابين لقضيّة التركيب وادخل تمييزها عن الّا الذي للاستثناء وهذا المثال صريح في باب حذف الفعل واما التمثيل بمثل زيد لمن قال من قام فقيل غير مستقيم لانّ الظّاهر انّ المرفوع هناك مبتداء لا فاعل لان مراعاة مطابقة صورة الجواب للسّؤال مهمة عندهم فيقدّر جملة اسميّة ليطابق السّؤال يدلّ على ذلك التّصريح بالاسميّة في قوله تعالى قل الله ينجيكم في جواب من ينجيكم

ويحذف حتما عند ذكر المفسّر كهلّا فلانٌ جاءني للنيابة

يعني

يعني يحذف الفعل من الفاعل وجوبا اذا كان مع القرينة ما يفسر المقدر
كالمثال المذكور بتقديره هل جاء فلان وقرينة الحذف حرف التخضيض
المختص بالفعل لفظا او تقديرا ووجوب الحذف لوجوب كمفسر للمقدر
وكونه نائبا عنه وامتناع الجمع بين النائب والمنوب عنه قوله للنيابة
متعلق بمقدر تأويله ان وجوب الحذف عند ذكر المفسر عن المحذوف
ثابت لنيابة المفسر عن المحذوف

وقد جاز حذف الفعل مع فاعله كما في نعم اذ قيل هل قام غلامك
الفاعل لا يحذف على انفراده لكن قد يحذف الفعل معه جوازا كما اذا
قلت نعم عند قول القائل هل قام فلان تقديره نعم قام فلان وذلك
لان نعم غير مفيد بنفسه شيئا والمفهوم منه ههنا تصديق معنى
كلام فلا بد من تقدير كلام معه والمقدر جملة فعلية ليكون مطابقا
لما قبل هو في مقابلته

وَاضْمَارُهُ في الفعل والاسم جائز كما فيهما تجويزا اضمار فضلة
يجوز اضمار الفاعل في الفعل والاسم المشابه له من المشتقات ففي
الفعل يكون متفصلا ومتصلا بارزا ومستكنا نحو زيد ما قام
الا هو وضربت واضرب وزيد ضرب وفي الاسم يستكن ابدا وليس
الالف والنون والواو والنون في ضاربان وضاربون بضمير بل
هما علامتا التثنية والجمع بخلاف ما في الفعل من نحو ضربا وضربوا
واضربا واضربوا ويضربان ويضربون

وما كان فيه العاملان تنازعا فاعمل فرد فيه قول الجماعة

يعني ما تنازع فيه العاملان فصاعدا فالذي ذهب اليه الجمهور ان العمل فيه لواحد ولم يجيزوا اعمال عاملين في معمول واحد لفساد اجتماع المؤثرين التامين على اثر واحد وهم يجرون عوامل النحو مجرى المؤثرات الحقيقة وللفراء خلاف في ذلك سياتي بيانه وانما قال عاملان دون فعلان لان المتنازعين قد يكونان غير فعلين كزيد ضارب ومكرم عمرو وانما لم يقيد المتنازع فيه بالظاهر وبان يكون بعدهما كما في عبارة بعضهم لان التنازع قد يكون في المضمر كما يكون في الظاهر كقولك ما ضربت وما اكرمت الا اياك وايضا قد يكون التنازع في المقدم على العاملين سواء كان اسما ظاهرا كزيدا ضربت واكرمت او مضمرا كقولك اياك ضربت واكرمت

فان اعمل الثاني فيضمر فاعل المقدم قبل الذكر لا جعل حاجة

وعند الكسائي ارتكاب سقوطه والاضمار اولى منه عند الائمة

اعلم ان العاملين في التنازع على ضربين لانهما اما متفقان او مختلفان والمتفقان اما ان يتفقا في التنازع في الفاعلية كنحو ضربني واكرمني زيد او في المفعولية كنحو ضربت واكرمت زيدا وفي الفاعلية معا كضرب واكرم زيد عمرا والمختلفان على ضربين لانه اما ان يطلب الاول الفاعلية والثاني المفعولية كضربني واكرمت زيدا او بالعكس كضربت واكرمني زيد فاذا اعمل الثاني على ما هو مختار البصريين فالاول اما ان يقتضي الفاعل والمفعول فان اقتضى الفاعل فالبصريون يضمرون

يضمرون

فيه

فيه مطابقا للاسم الظاهر في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
فيقال ضربني واكرمت زيدا وضرباني واكرمت الزيدين وضربوني
واكرمت الزيدين وضربتني واكرمت هندا وضربتاني واكرمت الهندين
وضربني واكرمت الهندات ويحتملون فيه الاضمار قبل الذكر حذرا
عن حذف الفاعل عما كان مقتضيا له وضعا وعن قبيح التكرار بذكره
ظاهرا والكسائي يرتكب حذف الفاعل حذرا عن الاضمار قبل الذكر
فيقول ضربني واكرمت زيدا والزيدين والزيدين وهندا والهندين
والهندات وهذا ليس بمرضي لان حذف الفاعل نحو اثره بالكلية
وهو خلاف الاصل واما الاضمار قبل الذكر فقد ثبت في مثل ربه رجلا
قياسا واضمره الفراء منفصلا لان يكون عقيب الذكر في كل حالة
وان وافقا في رفع شيء فعنده جواز اعتمال العاملين بشركة
مذهب الفراء على ما صح النقل عنه في صورة اعمال الثاني مع اقتضاء
الاول الرفع هو ان يوتى بفاعل الاول ضميرا منفصلا فياتي تاخيره
فيذكر بعد ذكر المتنازع فيه سواء كان الثاني موافقا له في اقتضاء
الرفع نحو ضرب واكرم زيد هو او لم يوافقه نحو ضرب واكرمت
زيدا هو واجاز في صورة الاتفاق في الرفع كونهما عاملين
في المتنازع فيه بالشركة فيقال ضرب واكرم زيد بان يكون
زيد فاعلا للفعلين نظرا الى ان العامل علامة لا علة
مؤثرة ولا محذور في اجتماع عاملين على شيء واحد كل

ذلك للفراء عما لزم البصريين والكسائي من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل
هذا كله فيما اذا كان المعامل الاول مقتضيا للفاعل واما اذا كان مقتضيا
للمفعول فحكمه في الحذف والذكر ما اشار اليه بقوله

وَمَفْعُولٌ اسْتَغْنَيْتَ عَنْهُ حَذَفْتُهُ ... وَاظْهَرْتَ اَوْ اَخَّرْتَهُ عِنْدَ حَاجَةٍ

يعني اذا عملت كنانى واقتضى الاول المفعول فالمفعول ان كان مستغنى عنه
حذفته ولم تضطر الى اضماره قبل المفسر لان الفضلة تحذف في السعة فكيف
عند الحاجة تقول ضربت واكرمني زيد وان لم يكن مستغنى عنه بان يكون
احد مفعولي باب حسبت اظهرته على قول الجمهور فقلت حسبني
منطلقا وحسبت زيدا منطلقا تخلصا عن الحذف والاضمار قبل الذكر
في الفضلة واضمرته على قول ابي العباس متاخرا عن المتنازع فيه
مطابقا للمفعول الاول دون المتنازع فيه فيما اذا تعذر الجمع بينهما
فقلت حسبني وحسبت زيدا منطلقا اياه وحسبني وحسبت هندا
منطلقة اياه وحسبتماني وحسبتمان منطلقا اياهما لجواز المخالفة بين
الضمير والعود اليه عند عدم اللبس كما سيأتي وعدم جواز المخالفة بين
مفعولي باب حسبت قطعا وانما كان احد مفعولي باب حسبت
محتاجا اليه ولم يجز حذفه لان مضمون المفعولين فيه هو المفعول
الحقيقي لان المعلوم في قولك علمت زيدا قائما هو قيام زيد فلا يتحقق
المفعول الحقيقي بذكر احدهما دون الآخر

وَذَلِكَ مَا قَدْ شَاعَ فِي كَلِمَاتِهِمْ ... وَلِلسَّابِقِ الْاَعْمَالِ اَيْضًا بِقِلَّةٍ

اعلم

اعلم ان اختيار اعمال العامل الثانى بجوز اعمال الاول وهو مذهب
البصريين اولى من اختيار اعمال الاول مع جواز اعمال الثانى وهو
مذهب الكوفيين لان الثانى اقرب الطالبين لما المطلوب فهو اولى
به ولان اعمال الثانى هو كثير فى كلامهم وعليه التنزيل قال الله
تع آتونى افرغ عليه قطرا اذ لو كان الاعمال للاول لكان الكلام واردا
على خلاف المختار اعنى حذف المفعول فى الثانى كما سيبين
ففى اللاحق الاضمار اذ ذاك مطلقا وفاقا وقديا تى باسقاط فضلة
يعنى اذا اعملت الاول مع الثانى اضمار المعمول مطلقا سواء كان فاعلا
والمفعول فيقال ضربت وضربنى زيدا وضربت وضربانى الزيدين الى آخر
الامثلة باضمار الفاعل فى الثانى على وفق الظاهر ويقال ضربنى وضربته
زيد وضربنى وضربتهما الزيدان بلا خلاف للكسائى والفراء لانه
ليس ضمارا قبل الذكر مطلقا لكون المتنازع فيه فى حكم المقدم وذكره من
جهة كونه معمولا للفعل الاول ثم المفعول يجوز فيه الحذف على قلة نظرا
الى كونه فضلة قوله فى اللاحق ظرف مستقر وهو العامل فى اذ وذاك مبتدا
خبره محذوف اى ذاك ثابت والجملة اضيف اليها اذ والمشار اليه بذلك
اعمال الفعل السابق وقوله مطلقا نصب على المصدر وتاويل اضمار مطلقا
والعامل فيه هو الاضمار فى قوله فى اللاحق الاضمار والعامل فى قوله وفاقا
مقدر تاويله وافقوا فى ذلك وفاقا وقوله باسقاط فضلة متعلق بمقدر
هو حال عن ضمير يا تى اى قد يا تى لفعل اللاحق كائنا باسقاط الفضلة عنه

وان منع الاضمار والحذف مانع على قولهم اظهرته للضرورة
يعني اذا كان المفعول احد مفعولي باب علمت ولزم منه اضماره في الثاني
مطابقاً للمعهود اليه مخالفة بينه وبين المفعول الاول في الافراد و
التثنية والجمع والتذكير والتانيث فيجب اظهاره نحو حسبني وحسبتهما
منطلقين الزيدان منطلقاً باظهار منطلقين لانه يمتنع حذفه وكذا
اضماره اما حذفه فلما مر واما اضماره فلما قالوا فانه اذا اضمر مفرداً
ليطابق المعود اليه وقيل حسبتهما اياه يخالف المفعول الاول وان اضمر
شيء وقيل حسبتهما اياها يخالف المعود اليه وهو منطلقاً وفيما ذكروه نظر
فان المطابقة بين المضمر والمعود اليه وهو منطلقاً غير واجبة اذا
امن اللبس كقوله تعالى فان كانتا واحدة وقبله ان كن نساء والضمير
للاولاد فيجوز نحو حسبني وحسبتهما اياها الذيان منطلقاً ولما
كان مستمسك الكوفيين في اختيار اعمال الاول قول امرء القيس
كفاني ولم اطلب قليل من المال بر فعي قليل فانهم زعموا انه احتاز فيه
اعمال الثاني على اعمال الاول واختياره ذلك مع بناء متشانه في
الفصاحة من غير ضرورة دليل على هجانة شرع في ابطال تمسكهم وقال
واما الذي قال امرء القيس منشداً ولو انما اسعى لادنى معيشة
كفاني ولم اطلب قليل فليس من فبيل النزاع لاختلال القضية
يعني ان كفاني ولم اطلب ليسا بموجبين اذ قيل لاجل فساد المعنى على
تقدير توجيههما اليه فلا يصح التمسك به وذلك لان لو لا

انتفاء الشرط الجزاء لاجل انتفاء الشرط فيكون السعي لادنى معيشة منفيا ويكون طلب القليل من المال ايضا لكونه في سياق الجزاء منفيا فيكون في المعنى مثبتا لكون نفي النفي اثباتا فيؤول المعنى الى انى لا اسعى لادنى معيشة واطلب قليلا من المال فيكون نافيا لعين ما اثبته واذا تبين امتناع توجه لم اطلب الى قليل فيقول مفعول المجد المحذوف لذكره في البيت الثاني ولكنا اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد مؤثل امثالي

ولم يتنازع ما تعدى بنفسه الى ثالث في قول بعض الائمة بعض النحاة منعوا تنازع الفعلين المتعديين الى ثلثة مفاعيل لعدم السماع وبعضهم جوزه قياسا على المتعدي الى واحد واثنين فيقال اعلمني واعلمته اياه ايام زيد عمرو قائما على اعمال الاول واضمار مفاعيل الثاني والاولى ان يقال اعلمته ذلك للاختصار ويكون الاشارة الى مضمون المفعولين

فصل

ونعني بشبه الفعل كل موافق للافعال معنى او باخر فيه لما ذكر في تعريف الفاعل اسناد الفعل وشبهه بين ههنا ان شبه الفعل هو الاسم الموافق للفعل اما بحسب المعنى بان يقوم مقامه في التركيب واما بحسب الحروف الاصلية الاسرى فالاول هو اسم الفعل والثاني هو المصدر والمشتقات لكونها موافقة للفعل في الحروف الاصلية الا ترى ان الضرب والضارب والمضروب مشتملة على جميع الحروف الاصلية

لضرب وكذا الاكرام والمكرم والمكرم مشتملة على الحروف الاصلية لاكرم

فالاوّل اسم الفعل يرفع دائمًا ... وينصب دون الفعل في قدر قوة

فلا ينصب المفعول الا موخرًا ... وقوّي احيانًا بباء مزيدة

يعني انّ القسم الاوّل من شبه الفعل وهو كموافقته له في المعنى هو اسم الفعل كهيهات بمعنى بعد وهو رافع للفاعل سواء كان لازمًا كهيهات زيدٌ ومتعديًا كعليك زيدًا ويستتر الفاعل في الثاني كرُوَيْدَ لكونه بمعنى الامر وينصب الاسم ايضًا على المفعولية ان كان متعديًا كالمذكور لكنّه اضعف من الفعل في نصب المفعول فلا يتقدّم منصوبه عليه ولضعفه في العمل جاز تقويته في النصب بالباء المزيدة في بعض الاحوال نحو عليك به فيعمل بحرف عادته اتّصال اللازم الى المفعول

وثانيهما قسمان ايضًا مصدر ... وذات اشتقاق منه من كل بَيِّن

يعني انّ القسم الثاني من شبه الفعل هو الموافق له في حروف البنية قسمان احدهما المصدر وهو سمّي فعلًا وحدثًا وثانيهما سائر المشتقّ من المصدر ممّا يكون نائبًا لشيء اعني اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبّهة وافعل التفضيل فانّ كلًّا من المصدر والصفات المشتقّة منه يوافق الفعل في الحروف الاصليّة لانّ المراد من الحروف الاصليّة هو ما يكون ثابتًا في جميع تصاريف الكلمة وخرج بقيد النائب اسما المكان والزمان واسم الآلة فانّها لا تعمل عمل الفعل والضمير في منه للمصدر بناءً على انّ الصفات مشاركة للفعل في الاشتقاق من المصدر من غير وساطة كما

ذهب اليه اكثر النحاة

فمصدرهم اصل التصاريف كلها وان كان فرع الفعل في العاملية

الاصل في المشتقات هو المصدر كما تقرر في التصريف على الرأي الاصح واصالته هذا لا ينافي فرعيته في العمل اذ لا فساد في كون الشيء اصلاً وفرعاً من جهتين مختلفين وانما كان المصدر فرعاً في العمليات وضعه للحدث مطلقاً فلا يكون مقتضياً لشيء من المعمولات بحسب الوضع وانما اقتضاؤه لها بالعقل بخلاف الفعل فان وضعه لحدث وذات يقوم بها فلا يكون بالوضع مقتضياً لمحل يقوم به فيكون مسنداً الى شيء في اللفظ قطعاً فيفتح له باب الطلب بعد طلب ما يقوم به فيطلب الفضلات اعني ما يقع عليه وما يقع فيه وما يقع له ومعه ومن هنا تحقق عدم عمل اسمي المكان والزمان واسم الالة فانها غير دالة على ذات يقوم بها حدث لا وضعاً ولا عقلاً فلا يكون شيء مقتضياً للفاعل ولا للمفعول فان اقتضاء المفعول فرع اقتضاء الفاعل

فيمنع عن تقديم ما دون ظرف وعن اجنبي فاصل عند فرقة

يعني ان المصدر لضعفه في العمل وكونه فرعاً للفعل فيه يمنع عن تقديم معموله عليه الا الظرف فانه يجوز تقديمه لانه يعمل فيه ما لا يعمل في غيره نحو قولكم للتهم ارزقني من عدوك النجاة ولعين ما ذكرناه ذهب بعضهم الى انه يمتنع عن ان يفصل بينه وبين معموله باجنبي كما في نحو اعجبني ضربك اليوم امس زيداً على ان ظرف اعجبني فقوله تعالى كتب عليكم الصيام

كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون ايامًا معدودات تقديره صوموا ايامًا معدودات وقال بعضهم وهو المختار يجوز الفصل فلا حاجة الى التقدير في الآية

وما فيه اضمار وليس بواجب له الرفع والتقدير فيه بقلة

اعلم ان الرفع بالمصدر غير واجب كما يجب بالفعل فاذا لم يجب الرفع لم يجب النصب بالاولى فيجوز اهماله بالكلية بان لا يذكر له فاعل ولا مفعول لعدم اقتضائه شيئًا منهما كما مر ولا يضمر فيه الفاعل كما يضمر في الفعل والصفات وذلك لان الاضمار انما شاع من وجوب ذكر الفاعل مع وجوب تأخيره عن رافعه والمصدر لا يجب فيه الاتيان بالفاعل واختلفوا في تقدير المصدر وذكر معموله فمنهم من منع مطلقًا ومنهم من اجاز ذلك عند القرينة بقلة ومن ذلك قول ضعيف النكاية اعدائه

ويعمل في الاحوال حالا وغيرها ويلغى بتصغير لنقص اشابهه

لا يشترط في اعمال المصدر ان يكون بمعنى الحال والاستقبال كما في اسم الفاعل وذلك لان المصدر لا دلالة له على الزمان بخلاف اسم الفاعل فانه يدل على الزمان كما اسلفنا فيشترط في عمله الزمان الذي هو مدلول فعل يوازنه حركة وسكونًا اي المضارع قوله ويلغى بتصغير اي المصدر يبطل عمله بالتصغير لان التصغير لاختصاصه بالاسم يقدح في الشابهة بالفعل وينقضها

وليس له الاعمال مع ذكر فعله كذلك مع تقديره عند فرقة

يعني

يعني لا يعمل المصدر وفعله مذكور معه وذلك بان يكون مفعولاً
مطلقا لانه لا يكون مؤولا بالفعل والحرف المصدري فان كان فعله
مقدرا نحو ضربا زيدا ففي عمله خلاف والمختار ان العمل للفعل المقدر

واعماله باللام شذ وبعضهم قفاه ومنهم من يقول بصحته

يعني ان عمل المصدر مع اللام الذي للتعريف شاذ لامتناع تأويله
بالفعل وان معه نعم يعمل في الظرف والجار والمجرور لانهما يكتفيان برائحة
الفعل قال الله تعالى واوصاني بالصلوة والزكوة مادمت حيا وقال الله تعالى
لا يحب الله الجهر بالسوء هذا ما عليه الجمهور والمبرد منع اعماله مطلقا
وصححه سيبويه من غير الحمل على الشذوذ استشهادا والمبرد بقوله ضعيف
الكناية اعداءه والجمهور حملوا ذلك على الشذوذ والمبرد اضمر فيه مصدرا
منكرا كما مر تقديره قوله باللام متعلق بمقدر وهو حال عن مفعول اعمال
والمعنى ان اعماله مستعملا باللام شاذ

ويعمل بالتنوين وهو قياسه واكثر استعماله بالاضافة

يضاف الى مرفوعه غالبا وقد يضاف الى منصوبه بالقرينة

اعمال المصدر منونا مجردا عن اللام والاضافة موافق للقياس لانه
مأول بالفعل مع ان والفعل مجرد عنهما وعليه قوله تعالى او اطعام
في يوم ذي مسغبة يتيما ذا مقربة هذا ولكن اعماله بالاضافة اكثر
في كلامهم واذا اضيف فالاصل اضافته الى فاعله لانه اولى بان يكون
معه كلفظ واحد باضافته اليه وقد يضاف الى مفعوله عند وجود

قرينة دالة على انه مفعول كما في قولك اعجبني ضرب الثوب الدقاق
وقال عم وحج البيت من استطاع اليه سبيلا

وتابع مجرور به اختير جره وقد جاء اتباع المحل بقلة

يعني اذا اضيف المصدر الى مفعوله فتابعه يجري فيه وجهان احدهما
الجر حملا على لفظ المعمول والثاني الرفع او النصب اتباعا للمحل تقول
عجبت من ضرب زيد الظريف برفع الظريف وعجبت من اكل الخبز واللحم بنصب
اللحم وهذا بالقلة والاكثر اتباع اللفظ

ولم يطرد اعمالهم لاسم مصدر كلفظي مقام مدخل وكقبلة

يعني ان اسم المصدر لا يطرد عمله فما ورد في لسانهم يحفظ ولا يقاس
عليه واسم المصدر على ضربين احدهما ما دل على معنى المصدر مزيدا
في اوله ميم كالمقام والمستخرج على صيغة اسم المفعول وكالمدخل و
المرجع من المصادر الميمية المذكورة في التصريف على وزن اسم المكان
وثانيهما ثلاثي مجرد يكون جاريا على فعل مزيد فيه ناصب له بان
لا يكون له فعل ثلاثي يكون مشتقا منه وذلك كالعطاء فانه اسم للاعطاء
والقبلة فانه اسم للتقبيل يقول اعطي اعطاء وقبل قبلة وكذلك السلام
للتسليم والكلام للتكليم والغسل للاغتسال والوضوء للتوضوء ومما
ورد على اعمال هذا الباب قوله اكفرا بعد رد الموت عني وبعد عطائك المائة
الرتاعا وفي الخبر من قبلة الرجل امرأته الوضوء ولما فرغ عن القسم الاول
من مشاركات الفعل في الحروف البنية وهو المصدر شرع في القسم

الثاني

الثانی منه وهو الصفات الموافقة فی تلک الحروف فقال

وما کان مشتقاً منه اسم فاعل لفاعل فعل بالتجدد صیغة

یعنی من المشتقة کمشابهة للفعل اسم الفاعل وهو المصوغ من المصدر لفاعل لفعل الواقع علی طریق التجدد والحدوث وخرج بقوله لفاعل فعل اسم المفعول لکونه مصوغاً من فعل الفعل واحترز بتقیید الفعل بکونه مصوغاً بالتجدد عن الصفة المشبهة لان وضعها لمن قام به الفعل المطلق لا علی سبیل التجدد ولا علی سبیل الاستمرار کما سیجیء وکذا خرج بالقید المذکور افعال التفضیل لعدم ارادة التجدد فیه فقوله بالتجدد متعلق بمقدر ای فعل واقع علی سبیل التجدد

فیرفع مثل الفعل عند اعتماده علی صاحب ومثل ما او کهمزة

وینصب ایضاً حیث لم یک ماضیاً لقلة ما یجری علی الماضویة

یعنی ان اسم الفاعل یعمل عمل فعله فیرفع ان کان لازماً وینصب ایضاً ان کان متعدیاً ویشترط فی رفعه شرط واحد وهو الاعتماد علی صاحب او علی حرف النفی او حرف الاستفهام اما اعتماده علی صاحبه فلان وضعه للوصفیة فبذکر صاحبه قبله یظهر بقاؤه علی اصل وضعه بذلک علی العمل وصاحبه یکون مبتداء کما فی زید ضارب ابوه وموصوفاً کما فی جاءنی رجل ضارب زید او ذا ضارب کما فی جاءنی زید راکباً جملة واما اعتماده علی حرف النفی او الاستفهام فلانهما الی الفعل اقرب کما سیجیء والنفی بما او لا او ان کما ما ضارب اخوک ولا ضارب اخوک

وان ضاربا خوك ومن ذلك نما قايم الزيدان لان انما في تاويل
لا والا ومثال الاستفهام اضاربا الزيدان وهل ضاربا الزيدان
وقد يقدر الهمزة نحو قايم الزيدان ام لا هذا هو شرط رفع اسم
الفاعل ويشترط في نصبه مع الشرط شرط آخر وهو ان لا يكون
بمعنى الماضي بل يكون بمعنى الحال او الاستقبال وذلك لانه اذا كان بمعنى
الماضي لم يشابه الفعل لفظا لان اسم الفاعل لا يجري على الصيغ
الماضوية ولا يوازنها الا على القلة بخلاف ما اذا كان بمعنى الحال
او الاستقبال نحو زيد ضارب عمرا الآن او غدا فانه يوازن فعله
اعني المضارع بحسب الحركات والسكنات ابدا

وعند وجود الشرط جاء منونا ... ويأتي مضافا وهو في حكم فرقة
فينخفض مفعولا وفاعله الذي ... تعلقا دون الاجنبي لقلة

يعني ان اسم الفاعل لوجود شرط عمله يجيء منونا تارة فيكون
ناصبا لفظا كزيد ضارب غلامه عمرا ويجيء مضافا الى
معموله بالاضافة اللفظية تارة اخرى فيكون فاعله ومفعوله
مخفوضين به لفظا ويكون حكم فاعله مرفوعا به محلا ويكون
مفعوله منصوبا به محلا فيكون في حكم المنفصل والانفراد عنها
على ما يحقق في باب الاضافة ولا قيمد الفاعل بان يكون متعلقا
اي يكون من متعلقات ما هو صاحب الوصف لان اسم الفاعل وسائر
الصفات لا تفصل وذلك ان الوصف الرافع اما معتمد

على غير صاحبه نحو قائم الزيدان واما معتمد على روح اما ان يكون فاعله
ضمير صاحبه نحو زيد قائم واما اجنبيا نحو زيد قائم عمرو في داره واما متعلق
صاحبه ويسمى سببيا اخذا من السبب بمعنى الحبل وكل ما يوصل به الشيء و
لا يخفض مرفوعه الا هذا القسم كقولك زيد قائم الغلام بمعنى قائم
الغلام منه فاما اعتمد رافعه على غير صاحبه فلا يخفض لقيامه
مقام الخبر وكذلك ما اذا كان ضمير الصاحب لوجوب استكنانه وهو ظاهر ان
ولا يخفض الاجنبي ايضا وذلك للفرق بين المرفوع بالاجنبي وبين
المرفوع لمتعلق ولم ينعكس لان متعلق الشيء اولى باضافة وصفه
اليه من الاجنبي ولان المتعلق المرفوع بالوصف اكثر من الاجنبي المرفوع
به لان الاجنبي صنف والمتعلق صنوف شتى والاكثر اولى بما يؤدي الى
التخفيف وهذا هو المراد بقوله لقلة اي لقلة وقوع الاجنبي فاعلا
في هذا الباب بالنسبة الى المتعلق

وما كان معطوفا على ما حفظته	حفضت وجاء النصب فيه بقلة

اعلم ان المعطوف على المفعول المخفوض باضافة اسم الفاعل اليه الاصل
فيه الخفض حملا على لفظ بقولك هذا ضارب زيد غدا وعمرو بخفض عمرو مع
جواز النصب فيه بقلة حملا على المحل

وحيث استفى شرط اضيف وباسقا	ذا راعيه حال حصلت بالحكاية
ومختلف الوانه متاول	بتقدير موصوف على الصاحبية

يعني اذا انتفى شرط من الشرطين المذكورين في عمل اسم الفاعل وحيث

الاضافة المعنوية يقول جاء ضارب زيد بمعنى ضارب لزيد على طريقة
غلام لزيد فان اسم الفاعل عند عدم اعتماده على صاحبه يجرى مجرى
الاسم الجامد وكذا تقول زيد ضارب عمروا امس بمعنى ضارب لعمرو واما
قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بتنوين باسط مع انه ليس للحال والاستقبال
فانه حكاية عن الحال الماضية فحكمه حكم ما بمعنى الحال ومعنى حكاية الحال لان
الحال الماضية تحصل وتصوره حاضرة في حال التكلم واما قوله تعالى ومن
الناس والدواب والانعام مختلف الوانه برفع الوانه مع ان مختلف
غير معتمد على شيء ظاهر ففيه تقدير موصوف يعتمد عليه مختلف اي
بعض او صنف مختلف الوانه ومن ذلك نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه

فان جاء معمول سوى ما حفظته يقدر فيه الفعل عند جماعة

يعني اذا اضيف الاسم الملغى الى معموله وحفظته به فان جاء بعده معمول
اخر سوى المعمول المحفوظ فقال ابو علي وجماعة معدانه يقدر فيه فعل
مدلول عليه بالاسم المذكور ومن ذلك قوله تعالى جاعل الليل سكنا اى جعله
سكنا وقال بعضهم ان اسم الفاعل هنا ينصب المفعول الثاني لانه لا يمكن
اضافته اليه لانه اضيف الى المفعول الاول

وذلك فيما ليس للام مدخل وينصب ذو لام مع الماضوية

يعني ان الفاء اسم الفاعل بمعنى الماضي انما هو في العادي عن اللام واما
ذو اللام منه فنصب وان لم يكن حالا ومستقبلا على الاصح تقول
مررت بالضارب ابوه زيدا امس وذلك لان اللام الذي فيه اسم موصول

وهو

وهو فعل في صورة الاسم كما يأتي في بابه فيعطى حكمه في العمل كما اعطى حكمه في صحة عطف الفعل عليه في نحو قوله تعالى ان المصدقين والمصدقات واقرضوا الله قرضاً حسناً

وقد جاء حذف النون منه بقلة مع اللام والاعمال من اجل خفة

يعني ان نوني المثنى والمجموع يسقطان عن ذي اللام من اسم الفاعل بالاضافة كما في الضاربا زيد وذلك قياس واما حذفه عنه عاملاً عمل الفعل من غير اضافة فقليل ومنه قوله تعالى والمقيمي الصلوة في قراءة النصب والسبب في هذا الخلاف طلب التخفيف لطول الصلة بنصب المفعول

ومن صيغ التكثير اعمل صيغة تعدت واعمال الفعيل بقلة

اعلم ان الفاعل يبنى على صيغ التكثير والمبالغة فما كان منهما لازماً كالكبار والمعطر فيبطل عن العمل وينزل منزلة الجامد وما كان منهما متعدياً كفعال فيعمل عمل فعله حكي سيبويه فاما العسل فانا شراب واما الفعيل بمعنى الفاعل فاعماله قليل قال بعضهم الله سميع من دعاه

واعمل مجموعاً مثنى واهمل المصغر والمنعوت الا بندرة

اسم الفاعل كما يعمل مفرداً يعمل مثنى ومجموعاً لان التثنية والمجموع لا يخرجانه عن وقوعه موقع موقع الفعل تقول هما ضاربان زيداً وهم ضاربون زيداً وهم قعيدان مكة اى مقيمون فيها وهن حواج بيت الله واما واما المصغر والمنعوت منه فلا يعملان لان التصغير والنعت يخرجانه عن وقوعه موقع الفعل واما قولهم اظنني مرتحلاً وسويراً فرسحاً

محمول على الندور وكذلك قوله اذا فاقد خطبا فرخين رجّعت باعمال
فاقد فى فرخين بعد وصفه بخطبا يريد بالفاقد امراة فاقدة الولدين
والخطبا من الخطب وهو الامر العظيم ورجّعت من الترجيع وهو ان
انا لله وانا اليه راجعون

ومنه اسم مفعول وذلك صيغة ... على ما عليه الفعل يوقع دلت

يعنى ان صيغة اسم المفعول مشتقة من المضارع للدلالة على من يوقع
الفعل فوله ما عليه الفعل الخ يخرج الفاعل والصفة المشبهة

وذلك فى الاحوال مثل اسم فاعل ... ويرفع مفعولا كفعل المجاله

يعنى ان حال اسم المفعول فى الاشتراط والعمل والاضافة عند العمل وتركها
والاعمال مثنى ومجموعا والاتيان مصغرا ومنعوتا وغير ذلك من الاحوال
مثل حال اسم بعينها ومرفوعه المفعول الذى يتبع الفاعل كرفوع
الفعل المجهول فانه مشتق من الفعل المجهول

ومما خذه فعل تعدي بنفسه ... كذا ما تعديه بحرف الاضافة

اسم المفعول يبنى من الفعل المتعدى مطلقا واما الفعل اللازم فيبنى منه
ان تعدى بحرف الجر كذهب بزيد فهو مذهوب به وعدلت
عن الطريق فهى معدول عنها وان لم يتعد بحرف الجر لم يبن منه
فلا يقال زيد مذهوب والطريق معدولة

ومنه صفات شبهت باسم فاعل ... لغير الثبوت والتجدد صيغة

يعنى ان من المشتقات بالفعل الصفة المشبهة باسم الفاعل وهى

مثل اسم الفاعل في الاشتقاق من المضارع لمن قام به الفعل وامتيازها
عنه بكون وضعها على الاطلاق مجردا عن قيد الثبوت والتجدد وهذا
الذي ذكرناه من كون وضع الصفة على الاطلاق دون الثبوت والاستمرار هو الذي
قرره صاحب الرضي وقال معنى حسن ليس الآذ وحسن سواء كان في بعض الامثلة
او في جميعها فهو موضوع للمقيد والمشترك بين قيدي الحدوث والاستمرار وهو
الاتصاف بالحسن مطلقا وتمام الكلام فيه مذكور في الشرح

ولم يبن هذا الباب من غير لازم ويعمل من غير اشتراط التوقت

يعني ان الصفة المشبهة لا يبنى الا من الفعل اللازم لاستقراء نحو حسن وصعب
وشجاع الى غير ذلك من الاوزان المذكورة في التصريف وقد يبنى على صيغة
فاعل كضامر وضاحك ولاعب وهي تعمل عمل فعلها من غير اشتراط التوقت
بزمان الحال او الاستقبال لما بينا من انها موضوعة للاطلاق غير مقيدة
بالزمان وانما الشرط في عملها الاعتماد على الاشياء المذكورة

وصيغتها باللام او بالتجرد ومعمولها بهما كما بالاضافة

فاقسامها ست ومعمولها في الاعراب يأتي بالوجوه الثلاثة

فينصب بالتمييز في نكرة وبا لشبهة بالمفعول في غير نكرة

هذا بيان تفصيل اقسام الصفة المشبهة العاملة في السبب باعتبارها
لها وحال معمولها وذلك ان الصفة اما معرفة باللام او مجردة عنها ومعمولها
ايضا اما باللام او مجرد عنها ولمعمولها حالة اخرى وهي ان يكون مضافا
الى شيء فهذه ستة اقسام ولمعمولها في كل واحد منها ثلاثة احوال رفع

على الفاعلية وجر على الاضافة ونصب على التمييز ان كان نكرة وعلى
شباهة المفعول ان كان معرفة فاقسامها اذن باعتبار وجوه الاعراب
ثمانية عشر الحسن الوجه بوجوه الاعراب الحسن وجه كذلك الحسن وجهه
كذلك حسن الوجه بوجوه الاعراب حسن وجه كذلك حسن وجهه كذلك

وما جر ذات اللام الا التي بـه فيسقط وجهان من الاوجه التي

يعني ان الصفة المعرفة باللام لا يكون معمولها في صورة الجر الا معرفاً
باللام كما في الحسن الوجه فيسقط من الاوجه التي مر ذكرها وجهان احدهما
الوصف معرف باللام المضاف الى معمول المضاف نحو الحسن وجهه وذلك لعدم
حصول الخفة المطلوبة من الاضافة فيه وثانيهما الوصف معرف باللام المضاف
الى مجرد عن اللام والاضافة نحو الحسن وجه وانما امتنع هذا القسم وان حصل
فيه التخفيف بحذف ضمير الموصوف من وجهه واستتاره في الحسن لان
الاضافة اللفظية فرع الاضافة الحقيقية فروعي فيها ان لا يكون على
عكس ما عليه الاضافة الحقيقية في الاكثر من تنكير المضاف وتعريف المضاف
اليه واما الاقسام الباقية فصحيحة بتمامها

وما كان منها غير رافع ظاهر ففيه ضمير مختف بالضرورة

يعني ان الصفة العاملة في السبب ان رفعت ظاهراً فهي مسندة الى ذلك
الظاهر والا ففي مسندة الى ضمير مستتر فيها ضرورة امتناع خلوها عن
المسند اليه وذلك الضمير فيما نحن منه هو المنتقل من السبب اليها والدليل
على انتقال الضمير الى الصفة واستتاره فيها تأنيث الصفة في نحو هند

حسنة الوجه والاصل فيها حسن الوجه منها وتثنيها وجمعها في نحو
الزيدان حسنا الوجهين والزيدون حسنو الوجوه والاصل
فيهما حسن الوجهان ومنهما وحسن الوجوه ولاتي هذه
العلامات في الصفة الا وفيها ضمير مستتر

وفي حكم هذا الباب كل اسم فاعل وكل اسم مفعول بلا نصب كلمة
يعني ان كل اسم فاعل لازم نحو زيد قائم الغلام وكل اسم مفعول لم يتعد
الا الى واحد رفع على النيابة نحو زيد مضروب الغلام ومؤدب
الخدام حكمه حكم الصفة المشبهة في كل ما ذكرناه من تفضيل السائل
ووجوب استتار الضمير في غير افعل الظاهر هذا في اسم الفاعل والمفعول
غير الناصبين فان كانا ناصبين نحو زيد ضارب غلامه عمرا
ومعطى غلامه درهما ثم حذف منصوبهما لم يجز نصب الفاعل فيهما
ولا جره اتفاقا لئلا يلتبس بالمفعول

ومنه اسم تفضيل لما كان زائدا على غيره في الفعل بالافعلية
اسم التفضيل هو المشتق من الفعل لمن كان زائدا على غيره في ذلك الفعل
بصيغة افعل وانما قال في الفعل اي الفعل الذي هو ماخذه لئلا ينتقض
لمة بنحو زائد وغالب فانهما وضعتا للموصوف بالزيادة والغلبة
لكن لا دلالة لهما على الزيادة في ماخذهما اعني الزيادة والغلبة كما في ازيد
واغلب وانما قال بالافعلية لئلا ينتقض بنحو طوال وغيره من صيغ
المبالغة فان دلالتها على الزيادة ليست بصيغة افعل وامّا خير وشر

وشرفهما في اصل الوضع اخير واشر مخففاً

ويستعمل التفضيل اما بمن وقد يقدر او باللام او بالاضافة
التزموا استعمال افعل التفضيل اما بمن الجارة للمفضل عليه او بالاضافة
الى المفضل عليه او باللام والمستعمل بمن قد يقدر فيه من اذا كان معلوماً
كما في قولك الله اكبر اى من كل شئ قال الله تعالى والاخرة خير وابقى
اى خير من الدنيا وابقى منها

فلم يتغير وهو مستعمل بمن ودوا اللام كالموصوف فكل خاكر
افعل التفضيل اذا كان مستعملاً بمن لا يتغير صيغته بتغيير صاحبه
افراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتانيثاً تقول زيد افضل من عمرو و
الزيدان افضل من عمرو وهكذا البواقي لانه لو تثنى وتجمع وتؤنث لكان تثنية
الاسم وجمعه قبل كماله نظراً الى شدة اتصال الجار والمجرور لكونه مقتضياً
لهما وضعاً واما اذا كان مستعملاً باللام فهو موافق للموصوف في جميع
الاحوال تقول زيد افضل الزيدين الافضلان الزيدون الافضلون
هند الفضلى الهندان الفضليان الهندات الفضليات لفقد المانع
المذكور في المستعمل بمن ولما كان مستعملاً بالاضافة قسمين لكل منهما
حكم في تغيير الصيغة وعدمه اشار الى تقسيمه اولاً بقوله

وقد قصد وافيما يضاف زيادة على غيره مما يليه بكثرة
ويقصد تفضيل على الغير مطلقاً مضافاً لمخصوص وذاك بقلة
اي اذا اضيف افعل التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد

به الزيادة على غيره مما يليه اى على بعض افراد ما اضيف اليه وهو ما
سوي صاحب فعل نحو قولك زيد افضل الناس فان المقصود تفضيل
زيد على ما سواه من الناس وانما قلنا على بعض افراد ما اضيف اليه
وهو مدلول من التبعيضية في النظم لان المفضل داخل فيما اضيف اليه وهو
لا يفضل على نفسه فزيد في المثال المذكور داخل في الناس لكن لا لغرض
التفضيل عليه بل لغرض التشريك معهم في اصل الفعل وعلى الجملة شرط
في هذا القسم ان يكون صاحب افعل داخلا فيما بعد افعل بعضا
منه فلا يقال النبي صلى الله عليه وسلم افضل الملائكة ولا يوسف احسن
اخوته لخروج يوسف عنهم باضافتهم الى ضميره والثاني وهو
القليل ان يقصد به زيادة مطلقة اى يقصد تفضيله على كل من
سواه لا على المضاف اليه كمعين وانما يضاف الى ذلك كمعين بمجرد
التخصيص والتوضيح فلا تفاوت اذن بين ان يكون صاحب افعل
داخلا في المضاف اليه كقولنا عليه السلام افضل قريش اى افضل
الناس من بين قريش وبين ان لا يكون داخلا فيه كقولنا يوسف احسن
اخوته اى احسن من غيره وهو مختص بالاخوة لما بينه وبينهم من الشان
العظيم وفلان اعلم بغداد اى اعلم مما سواه وهو مختص ببغداد
لانها منشاؤه ومسكنه

فالاول ذو الوجهين لانما اضفته الى نكرة بل افيه وحدة صيغة
يعني ان افعل المضاف لقصد الزيادة على امر معين يجوز فيه

وجهان احدهما لزوم الصيغة الواحدة الحاقا له بالمستعمل الذكر كمفضل عليه معينا بعده مجرورا وثانيهما تثنيته وجمعه وتأنيثه لفوات لفظ المانع من التصرف وقد جمعهما قوله صلى الله عليه وسلم الا اخبركم باحبكم الي واقربكم مني مجالس يوم القيمة احاسنكم اخلاقا الموطئون اكنافا الذين يألفون ويؤلفون هذا فيما اذا اضفته الى المعرفة كزيد افضل الناس واما اذا اضفته الى نكرة فالوجه فيه لزوم وحدة الصيغة لعدم تعين المفضول بعده تقول سوا افضل رجل وهما افضل رجلين الى اخرها قال الله تعالى ولا تكونوا اول كافر به

وثانيهما مثل المعرف كالذي تعرى عن التفضيل وهو قليل

يعني ان افعل التفضيل المضاف لقصد زيادة مطلقة مثل المعرف باللام في المطابقة للصاحب في الاحوال وذلك لان تقسيم لتركذكر المفضل عليه فيه يلحق بالصفة المشبهة فيستعمل استعمالها وهذا القسم من افعل كافعل الذي تعرى عن معنى التفضيل في المطابقة للصاحب ومثال افعل المجرد عن معنى التفضيل قولهم الناقص والاشج اعدلا بني مروان اي عادلاهم وجعل منهم قوله تعالى ربكم اعلم بما في نفوسكم وقوله تعالى وهو اهون عليه

وتقديم من ما جاز الا لاجل ان تجرها اسما داعيا للصدارة

لا يجوز تقديم من على فعل المستعمل بها لان استعماله بها حالة تشبيهه بالاضافة ولهذا لا يفصل بينهما باجنبي فلا يجوز تقديم المضاف اليه

الا اذا دعى الى التقديم ضرورة بان يجر من اسم مشتمل عليها له صدر الكلام
فيمتنع تاخيرها وذلك كما في قولك ممن انت خير ومن كم دراهمك اكثر
ويعمل دون النصب عند اعتماده على صاحبه وحرف نفي وهمزة
اعلم ان افعل التفضيل ضعيف في العمل فلا يعمل الا الرفع بشرط اعتماده
على صاحبه او حروف النفي او الاستفهام ولا ينصب شيئا على المفعولية
اصلا فان جاء بعده ما يوهم ذلك قدر فيه ناصب من اصل الفعل قال
الله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اى هو اعلم من كل احد يعلم من يضل
فيرفع اما مضمرا او مفضلا على نفسه في سوق نفي الفضيلة
المرفوع بالصفة اما اسم ظاهر اجنبي او متعلق بالصاحب واما ضمير
مستتر للصاحب وضمير بارز من غير ذكر الصاحب فالاسم الظاهر
الاجنبي لا يرتفع بافعله فاذا قلت احسن منه عمرو كان عمرو مبتداء
واحسن خبره وكذلك اذا قلت مررت برجل احسن منه ابوه كان
احسن مرفوعا على الخبرية ولا يجوز ان يخفض احسن على النعت لتكون عمرو
فاعلا له وكذلك الاسم الظاهر المتعلق لصاحبه الا بشرط الذي سيذكره
وكل ذلك لضعفه في العمل فالمرفوع بافعل اما ضمير مستتر لصاحبه نحو
زيد احسن من عمرو لان العمل في الضمير المستتر لا يحتاج الى قوة واما
ضمير بارز عند الاعتماد على غير الصاحب نحو احسن نحن منكم لانه لو لم
يعمل في مثل هذا الضمير كان الضمير اجنبيا فاصلا بينه وبين معموله
اعني منكم وسيأتي المنع عنه واما الاسم الظاهر السببي المتعلق لصاحبه

بشرط ان يكون ذلك المتعلق مفضلاً على نفسه فيكون مفضلاً و
مفضلاً عليه باعتبارين وان يكون الفضيلة المدلولة لافعل واقعة
في سياق النفي فيكون الفضيلة منفية وذلك كما في نحو ما رايت رجلاً احسن
في عينه الكحل منه في عين زيد فالكحل مفضل باعتبار كونه في عين
رجل غير زيد ومفضل عليه باعتبار كونه في عين زيد وذلك التفضيل
منفي في الكلام والمراد تفضيل الكحل في عين زيد عليه في الرجال سواه و
علل سيبويه اعماله ههنا بانه لو لم يعمل لكان احسن مبتداء والكحل
خبره فيكون قد فصلت بين العامل الضعيف اعني احسن وبين
معموله اعني منه بالاجنبي وذلك غير جائز ولا يجوز تقديم منه
على المفضل للزوم الاضمار قبل الذكر فان الغرض فيه هو ان الضمير
الضمير الذي في منه للكحل الذي هو المفضل ليفهم كونه مفضلاً عليه
كما فهم كونه مفضلاً فلا بد من الاعمال ووجه اشتراط النفي ان حرف النفي
لكونه بالفعل اولى لقوي الوصف في العمل وانما قيد الاسم الظاهر مفضلاً
ومفضلاً عليه باعتبارين ليخرج نحو ما زيد احسن منه ابوه فانا لا
نضطر الى القول بالعمل فيه لعدم المنع عن تقديم من التفضيلية على
المفضل لعدم قصد كون المفضل هو المفضل عليه قوله فرفع واما
مضمر اي يرفع الضمير مطلقاً مستكناً كان او ظاهراً كما بيناه وقوله
او مفضلاً يريد مظهراً مفضلاً بقرينة مقابلة للمضمر وانما ترك قيد
التعلق للعلم بان غير المتعلق لا يمكن ان يكون مفضلاً ومفضلاً

عليه

عليه واما المتعلق فانما يصح فيه ذلك باعتبار التعلق فيفضل باعتبار
تعلقه شيئ على نفسه باعتبار تعلقه بشئ آخر ولما فرغ عما يعمل
عمل الفعل لكونه اصلا للفعل في المشتق منه او مشاركا له في الاشتقاق
من ذلك الاصل اراد ان يختم المقالة بعمل بعض الجوامد وذلك اما بكونه
ماولا باسم المفعول وهو المنسوب واما لتضمنه معنى الفعل وهو
الظرف

وقد يعمل المنسوب في رفع ظاهر ومستتر للاعتبار بنسبة
كقولك زيد فارسي غلامه وهلك في مملوكه حبشية
يعني ان اسم الجامد المنسوب كالمنسوب كالبصري والمصري و
الحبشي يرفع الاسم مطلقا سواء كان الظاهر والمستتر لانه في تاويل
اسم المفعول من النسبة فالمصري معناه المنسوب الى مصر و
الحبشي معناه المنسوب الى الحبشية بقول زيد فارسي غلامه
فغلامه مرفوع على انه فاعل المنسوب وتقول هلك في مملوكه
حبشية فتاتي بالتاء في حبشية لكونها حاملة لضمير الموصوف
وذلك الضمير مرفوع على الفاعلية ثم ان الشرط في عمل هذا القسم هو
الاعتماد اما على الصاحب كما في المذكور واما على حروف النفي والاستفهام
نحو اقرشي قومك وما قرشي قومك ولم يذكر ذلك لانه معلوم من
كون عمله تاويل اسم المفعول قوله لك متعلق الظرف يتم مقدرة هو خبر مبتداء محذوف تاويله هلك
ويعمل ظرف ناب عن فعله وذا بشرط اعتماده مر في ذي الشباهة

فيرفع اسماً ظاهراً باتفاقهم ومستتراً ايضاً بمذهب فرقة
كقولك زيد في الدار صيامه وعمر ولدينا باستتار كناية
الظرف المستقر النائب عن فعله بعمل بشرط الاعتماد المذكور في الصفة
المشابهة للفعل وذلك اما في الاسم الظاهر نحو زيد في داره عمرو وزيد في
الدار صيامه وكذا لا يجوز ان يرفع به ان المصدرية من غير اعتماده كما في
قوله تعالى ومن اياته انك ترى الارض خاشعة ويجوز ان يكون المرفوع
في الامثلة المذكورة مبتدأ مقدم الخبر واما في الضمير فذلك انه يضمر فيه
الضمير الذي كان للفعل المحذوف فيكون فاعلاً له لتضمنه معنى الفعل
كما في زيد لدينا وفي الدار عند جماعة من النحاة وقال بعضهم لا ينتقل الضمير
اليه بل يحذف مع عامله لكون الظرف جامداً غير مشابه للفعل فصل
وفي صيغ المجهول تترك فاعلاً لعظم وتحقير وجهل وشهره
فتاتي بمفعول ينوب منابه وذا غير ما بالواو واللام علة
صيغة المجهول كضرب ويضرب واكرم ويكرم يكون الفاعل فيها متروكاً
ويكون المفعول نائباً عنه في الاسناد اليه وترك الفاعل لاحد الوجوه المذكورة
نحو قطع اللص اذا قطعه الامير فيترك ذكره تعظيماً له وشتم الامير اذا شتمه الفقيه
فيترك ذكره تحقيراً له وقتل زيد اذا لم يعرف قاتله فيترك ذكره للجهل به وخلقت
السموات اي خلقها الله تعالى يترك ذكره لكونه نسبة الفعل المذكور اليه مشهورة
والمفعول النائب عن الفاعل هو ما سوى المفعول معه والمفعول له المرادين
بقوله بما بالواو واللام علة اي ما بواسطة الواو التي بمعنى مع او بواسطة لام

التفصيل وذلك ثلثة مفاعيل الاول المفعول المطلق نحو ضرب ضربا امير
الثاني المفعول به نحو ضرب زيد ومرّ بزيد الثالث المفعول فيه نحو قعد
قدامك وصيم الشهر وصلّى في المسجد وانما قام المفاعيل المذكورة مقام الفاعل
دون المفعول له والمفعول معه لان الذي ينوب منابه الفاعل ينبغي ان يكون من
ضروريات الفعل معنى ليكون له قيد من الفاعل كالمذكورات فان الفعل لا بدّ له منها
والمفعول له علة الفعل والمفعول معه مصاحب معمول الفعل وربّ فعل
يذكر علته ومصاحب معمول فلا يقومان مقامه

وما قام ثاني باب علم مقامه وقام اذا لم يلتبس عند فرقة
والاول من اعلمت شاع قيامه كنبئت عمرا غير شاكر نعمتي

منع المتقدّمون قيام ثاني باب علمت مقام الفاعل مطلقا مستدلين
مسند الى المفعول الاول فلو قام مقام الفاعل صار في حالة واحدة
مسندا ومسندا اليه وهو غير جائز ورد ذلك بانه محذور في ذلك بالنسبة
بالنسبة الى شيئين كما في قولك اعجبني ضرب زيد عمرا فالضرب مسند
بالنسبة الى زيد ومسند اليه بالنسبة الى اعجب والمتأخرون اجازوا ذلك
اذا لم يلتبس كما اذا كان نكرة واول المفعولين معرفة ظنّ زيدا قائم فان
التنكير يرشد الى انه هو الخبر في الاصل بخلاف ان يقال ظنّ زيدا القائم هذا
وان كمسموع ليس الا قيام اول مفعولي باب علمت لكونه بعد الفاعل بلا فصل
فهو اولى بالقيام مقامه وكذا لم يسمع الا قيام اول مفعولي اعلمت كقول الشاعر
نبئت عمرا غير شاكر نعمتي والكفر مخبثة لنفس المنعم لان في الحقيقة

فاعل علم اذ المعنى علم زيد عمرا فاضلا

والاول من اعطيت اولى نيابة لما دل في المعنى على الفاعلية

المفعول الاول من باب عطيت اى مقاله مفعولا ان ليس اولهما مبتداء او لي
من الثاني في النيابة عن الفاعل فيقال اعطى زيد درهما ولا يقال اعطى زيدا
درهم الا بضعف لما ان في الاولى من معنى الفاعلية دون الثاني فان في
اعطيت زيدا درهما زيد آخذ والدرهم ماخوذ وكذا في غيره

وسبق بمفعوله به كل فضله وجوبا وفي قول على الاولوية

واما البواقي فرى عند كثيرهم لدي فقد مفعول به قد تساوة

يعني اذا وجدت المفاعيل سبق المفعول به على غيره في النيابة عن الفاعل
لكون طلب الفعل له اشد من طلبه لسائر المفاعيل وهذا على الوجوب
عند البصريين واما الكوفيون فيجعلون نايبة اولى من نيابة غيره ولا
يوجبون ذلك استدلالا بقراءة ابي جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون
واما البواقي اعني المصدر والظرفين والجار والمجرور اذا اجتمعت عند
فقد المفعول به فالكثرون على انها متساوية في النيابة ليس بعضها اولى من بعض
ورجع بعضهم الجار والمجرور منها لانه مفعوله بواسطة ورجح بعضهم غيره لعدم

وقد لزمت تاء العلامة مسندا الى فاعل تأنيثه بحقيقة

فما كان مفصولا فالاولى لحوقها وفي فصل الا اختير تركا العلامة

يعني ان الفاعل وما ينوب عنه ان كان مؤنثا حقيقيا يلزم في مسنده
الحاق التاء التي لعلامة التانيث المسند اليه سواء اسند الى ظاهر نحو

جادت هند او الى ضميره نحو هند جاءت واقائمة هند وهند قائمة هذا اذا لم
يكن الفاعل مفصولاً عن فعله بشئ فان كان مفصولاً فلا يخلو اما ان
يكون الفصل بغير الا نحو قامت اليوم امراءة فالمختار اذن العلامة او بالا
نحو ما قام الا هند فالمختار تركها لان الفاعل يجب المعنى في الثاني هو المحذوف
المذكور لان التقدير ما جاءني احد الا هند وجواز الحاق التاء فيه بالنظر الظا هر

وللظاهر اللفظي اولى ولازم لمضمره الا لاجل الضرورة

يعني ان الحاق العلامة لاجل الظاهر المؤنث اللفظي اولى من تركه والكل
فصيح نحو طلعت الشمس وطلع الشمس هذا عند عدم الفصل واما مع
الفصل فترك العلامة احسن كما في قوله تعالى فمن جاءه موعظة من
ربه مع ورود الحاقها في الكلام الفصيح هذا في الظاهر واما مضمر المؤنث اللفظي
فيجب الحاق له لخفاء المضمر نحو الشمس طلعت الا لضرورة نحو قوله فلا مزنة ودقت
ودقها ولا ارض ابقل ابقالها

وظاهر جمع لا المذكر سالما كظاهر لفظي على كل حالة

اعلم ان كل جمع فهو جائز التذكير والتانيث سماعاً وقيل لتاويله بالجماعة
الا جمع المذكر السالم كزيدون ومسلمون لبقاء المفرد بحاله واذا عرفت
ذلك فيقول الجمع غير الجمع المذكر السالم حكمه حكم المؤنث اللفظي في الحاق
العلامة بما اسند الى ظاهره وترك ذلك يقول جاء الرجال والنساء و
الايام والطلحات والهندات لان تانيث الجمع طارئ فيزيل التانيث الحقيقي
فيه كما ازال التذكير الحقيقي في نحو الرجال فان الطارد يزيل حكم المطرد عليه

ومضمره واو لذي العقل مطلقاً ونون بغير العاقلين بجملة

وفي كل ما دون المذكر سالماً كفى عنهما الحاق تاء العلامة

يعني ان مضمر الجمع اذا جيء به مسنداً اليه الفعل استغنى بصيغته عن الحاق العلامة لان له صيغة في المذكر غير صيغة المؤنث فالجمع ان كان جمع المذكر ذي العقل سواء كان سالماً كزيدون وطلحات او غير سالم كرجال فضميره الواو يقول الزيدون او الطلحات او الرجال فعلوا وان كان غير جميع العاقل سواء السالم كهندات وغيره كالنساء والايام فضميره النون فعلن ويجوز في كل ما دون جمع المذكر السالم ان يؤتى بتاء التانيث فيكتفى بها عن الواو وعن النون فيقال الطلحات او الرجال او الهندات او النساء او الايام فعلت تنزيلاً للجمع منزلة المفرد المؤنث نظراً الى طريان تانيث الجماعة

مطلب المبتدا الخبر

وللمبتداء نوعان الاول مسند اليه لتاسيس الكلام بكثرة

المبتداء يقال بالاشتراك اللفظي على حقيقتين مختلفتين لا يمكن جمعها في حد واحدة فالنوع الاول وهو الوارد في الكلام بالكثرة هو الاسم المسند اليه المراد به تاسيس الكلام وذلك يكون اسماً صريحاً تارة كما في زيد قائم وفي تاويل الاسم تارة اخرى كقولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه اي سماعك بالمعيدي وقوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم فان تقديره سواء عليهم انذارك عند من جعله مبتداء وخرج بقوله مسند اليه الخبر والنوع الثاني من المبتداء لكونهما مسندين في التركيب وخرج بقوله لتاسيس الكلام الفاعل لان وضعه لتفسير ما دل عليه الفعل منهما كما مر لتاسيس

وما يكتفى

وما يكتفي هذا بشيءٍ فيقتضي متمّم مقصودٍ على الخبريّة

يعني ان هذا النوع من المبتداء لا يكتفي بشيء من معموله ولا يستغني به عن الخبر كالنوع الثاني بل يقتضي ذكر خبر معه ليتمّ به المقصود من الجملة وهذا ذكر ما يستنبط منه تعريف الخبر وهو ما يقتضي المبتداء ليتمّم المقصود فانّ الخبر هو محلّ الفائدة من الكلام فهو العمدة في الفائدة كما ان المبتداء عمدة في التأسيس ففي مثل زيد اخوك ان كان المعلوم تسمية زيد باسمه والمجهول اخوّته فاخوك هو الخبر اذ به تحصيل الفائدة وان كان بالعكس فزيد هو الخبر لحصول الفائدة به

والاخر وصف رافع لمبرّز عقيب حروف النفي او هل وهمزة

النوع الثاني من المبتداء وصف امّا صريح اي اسم الفاعل او اسم المفعول او صفة مشبّهة او افعل التفضيل واقع لمبرّز يعني به اسماً ملفوظاً بحيث يشمل الظاهر والضمير البارز وقع ذلك الوصف بعد حروف النفي والاستفهام معتمداً عليها نحو اقائم الزيدان واقائم الزيدون وما قائم الزيدان وما قائم الزيدون وكذلك اقائم انتما واقائم نحن وهذا النوع من المبتداء لا يقتضي خبراً بل يكون مع مرفوعه جملة تامّة كالفعل مع مرفوعه واحترز بقوله مبرز عن نحو اقائمان الزيدان واقائمون الزيدون ممّا يكون الوصف فيه رافعاً للضمير المستتر فانّه لا يكون ح حكمه حكم الفعل اذ لا يصحّ ان يقدر يقومان الزيدان وبقوله عقيب حروف النفي الخ عن نحو زيد ضارب اخواه فانّه ليس من هذا الباب

وكذلك امضروب الزيدان وامضروب انتما الى غير ذلك
ونحو احسن الزيدان واحسن انتم
ونحو احسن نحن منكم

فما طابق المرفوع حامل مضمر وذلك محمول على الخبرية
وما لم يطابق فهو مبتداء ولا تمايز للوجهين حالة وحالة

هذا مزيد بيان للنوع الثاني من المبتداء وبيان افتراق الخبر في بعض الصور وبيان احتمال الامرين في بعض الصور وذلك ان المرفوع بعد الوصف المذكور اما مفرد او لا فان لم يكن مفرداً فاما ان يكون يطابق الوصف في التثنية والجمع او لا فان طابقه فهو مرفوع على الخبرية رافع للضمير حامل له وان لم يطابقه فهو مبتداء رافع للظاهر حال عن الضمير نحو اقائم الزيدان وان كان المرفوع مفرداً نحو اقائم زيد فيحتمل الوجهين المذكورا عني كون الوصف خبراً او كونه مبتداءً لانه لا يظهر فيه انه حامل للضمير او لا

ورافعه المجرد عن كل عامل كذا رافع الاخبار عند جماعة
وقيل برفع المبتدا وترافعا بقول وذا مختار اهل المدينة

اختلفوا في عامل المبتداء والخبر فقال البصريون العامل في المبتداء الابتداء وفسره بعضهم بتجريد الاسم عن العوامل ثم قال المتاخرون العامل في الخبر ايضاً هو هذا الابتداء ونقل عن سيبويه ان العامل في الخبر هو المبتداء وقال الكسائي هما يترافعان وهذا القول هو الذي اختاره صاحب الرضي وكون اللفظ عاملاً في لفظ آخر لا يابى كونه معمولاً له لان العامل لا معنى له في النحو الا كونه عاملة لجيء اعراب مخصوص في لفظ آخر هو معموله وعلى هذا فلا فساد في كون المعمول ايضاً علامة

لمجيء اعراب مخصوص بما عبرته عاملاً فيكون معمولاً لها
الا عتبار عاملاً والعامل معمولاً

وفي المبتدا التقديم اصل فحيثما تاخر لفظاً فهو في حكم سبقه
فصاحبها في الدار ما صح مطلقاً وفي داره زيد له وجه صحة

يعني ان الاصل في المبتداء ان يكون مقدماً على خبره لانه محكوم عليه
لابد من وجوده قبل الحكم فكان الحق تقديمه في الذكر ايضاً وانما يجب
تقديم الفاعل على فعله لامر عارض من عارض ذكره واذا كان كذلك فحيث
تاخر المبتداء لفظاً فهو في حكم التقديم ولذلك يصح نحو صاحبها في الدار
لما فيه من الاضمار قبل الذكر لفظاً واصلاً وصح نحو في داره زيد على وجه لما في
المبتداء من رتبة التقديم ولما ذكر كون التقديم في المبتداء اصلاً مع جواز تاخيره
اراد بيان مواضع يجب فيها تقديمه ثم بيان مواضع يجب تاخيره فقال

وقد وجب التقديم عند اشتماله على ما له صدر الكلام كمن اتى

من المواضع التي يجب فيها تقديم المبتداء هو ان يكون المبتداء مشتملاً على
ما له صدر الكلام نحو من اتى وما جاء بك وايهم قام ومن صحبت نجا وما احسن
زيداً ولعمرك لافعلن ولزيد قائم لما في المستفهام والشرط والتعجب والقسم
والتاكيد من صدارة الكلام

وعند وقوع الكل لفظاً معرفاً وعند التساوي في احتمال فضلة

يعني ان من المواضع التي يجب فيها تقديم المبتداء على الخبر هو ان يكون كل واحد
من المبتداء والخبر معرفة نحو زيد ابوك فان قصدت الاخبار بابوة زيد قدمت

زيدًا وان قصدت الاخبار بتسمية زيدًا قدّمت ابوك والسبب في وجوب
التقديم ههنا فقد ما يميز الخبر عن المبتداء على تقديره عدم التزام تقديم
المبتداء ومن تلك المواضع ما اذا كان المبتداء والخبر متساويين في الاختصاص
بفضلة من الفضلات كما افضل منك وافضل مني للعلة التي ذكرناها

وفيما اذا اخبرت عنه بفعله لما ان فيه اللبس في بعض حالة

يعني من المواضع المذكورة سوى ان يكون الاخبار عن المبتداء بفعله فاذا قدّم
على المبتداء التبس المبتداء بالفاعل في بعض الصيغ اعني صيغة المفرد كما في زيد
ضرب فانك اذا قلت ضرب زيد على ان يكون زيد مبتداء والفاعل ضميرًا
مستترًا التبس اذا كان فاعلًا فحمل عليه صيغة التثنية والجمع وان حصل
الفرق هناك فانك تقول ضربا الزيدان على تقدير ان يكون الزيدان فاعلًا
وضربوا الزيدون على تقدير ان يكون مبتداء ولما فرغ عن موجبات
تقديم المبتداء اشار الى موجبات تقديم الخبر بقوله

وللخبر التقديم ان كان مفردًا تضمّن حرفًا داعيًا للصدارة

يعني اذا كان الخبر المفرد متضمنًا لما يقتضي الصدارة يجب تقديمه على المبتداء
وليس ذلك الا الحروف الاستفهام نحو من زيد واين زيد فان اين لفظ مفرد
في نفسه سواء قدّر بجملة او مفرد ولا ينافي افراده وقوعه موقع الجملة
وانما قيد الخبر بالمفرد لان الجملة المشتملة على ما له صدر الكلام لا يجب
تقديمه نحو زيد من ابوه فان ما يقتضي الصدر يكفيه ان يقع في صدر
جملته من الجمل وذلك حاصل في المثال المذكور

كذلك

كذلك ظرف مخبر عن منكر يدل على غير الدعاء بكثرة

يعني مثل الخبر المتضمن لما له صدر الكلام في وجوب التقديم الظرف الذي يكون خبرا عن اسم نكرة دالة على غير معنى الدعاء في غالب الاحوال نحو في الدار رجل وذلك لان تأخير الخبر ههنا يؤدي الى اللبس بالصفة وانما قيد المبتداء بكونه نكرة لان المعرفة كما في زيد في الدار لا يحصل فيه ذلك الالتباس بتأخير الظرف الذي هو خبره لان المعرفة لا يوصف بالجملة وانما قيد المبتداء النكرة بالدلالة على غير معنى الدعاء احترازا عن نحو سلام عليكم وويل له فان الغالب تأخير الخبر في مثل ذلك لئلا يفهم في الاول الدعاء عليه ابتداء في الثاني الدعاء له ابتداء لان على ستعمل في الدعاء عليه غالبا واللام في الدعاء وانما جعل وجوب التقديم في هذا المقام حكما اكثريا لانه قد يتخلف كما في مثل قولهم امت في حجر لا فيك والامت الارتفاع والشرف

وفي مثل لكن ملاء عين حبيبها وفي مثل عندي انه من احبتي

من المواضع التي يجب فيها تقديم الخبر هو ان يتصل بالمبتداء ضمير مرجع الى متعلق الخبر كما في قولهم على التمرة مثلها زبدا وذلك للحذر عن الاضمار قبل الذكر ومثل ذلك قول الشاعر اهابك اجلالا وما بك قدرة علي ولكن ملاء عين حبيبها يعني ان الحبيب في العظم والجلالة بقدر ملاء العين عند المحب فيهابه لذلك لا لان له عليه قدرة ومن تلك المواضع ما اذا كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة وصلتها كما في عندي انك قايم وذلك لانه لو اخر لالتبس ان المفتوحة بالمكسورة

وقدم محصورمن الحل منهما ـ بالا ومعناها بحكم الضرورة
كل ما كان من المبتدا والخبر محصورا في صاحبه بالا ومعناها كما في ما زيد
الا قائم وانما زيد قايم وما قائم الا زيد وانما قام زيد يجب تقديمه على صاحبه
ضرورة انك لو قدمت صاحبه عليه لزم انقلاب المعنى في صورة معنى
الا مطلقا وكذا في صورة الا ان قدمته بلا الا ولزم تقديم اداة الاستثناء
على الحكم في الاستثناء المفرغ ان قدمته مع الا وذلك غير جائز كما يأتي في بابه
وفي لمبتداء التعريف اصل وانه ـ على عكس ما قد جاء للخبرية
الاصل في المبتدا ان يكون معرفة والاصل في الخبر ان يكون نكرة اما الاول
فلان فايدة الحكم على المعين اعم من فايدة الحكم على غير المعين فان
قولك رجل قائم في الدار انما يفيد اذا جهل المخاطب كون رجل ما قائما في الدار
بخلاف قولك زيد في الدار فانه يفيد مالم يعلم حصوله بخصوصه في الدار وان
علم كون رجل ورجلين فيها هذا في صورة اثبات الحكم واما سلب الحكم
عن النكرة فمفيد مطلقا وكذلك الاستفهام واما الثاني فلان الخبر مسند
فهو مشابه للفعل الذي لا يكون الا مسندا فكان حقه ان يتجرد عن
التعريف والتنكير كتجرد الفعل عنهما لكن الاسم لما لم يكن تجرده عنهما
كان الاصل فيه ان يتجرد عما يطرء ويحتاج الى العلامة وهو التعريف
وخصص منكور من المبتدا وذا ـ بالاعمال او بالوصف او بالاضافة
كامر معروف وعبد موافق ـ وسبع سموات بتقليل شركنه
يعني اذا كان المبتدا نكرة في الغالب تخصيصه بالوجوه المذكورة المفيدة

لتقليل الاشتراك مثل قوله عليه السلام بمعروف صدقة ونحو قولك
عبد موافق خير من عبد مخالف وكقولك بمع سموات خلقهن الله
وقال عليه السلام خمس صلوات افترضهن الله وذلك لان التخصيص
يقرب النكرة من المعرفة لما فيه من تقليل الشركة ولما كان جواز كون المبتدا
نكرة محضة مختلفا فيه صرح بجوازه بعد ما كان مفروغا من جعله
التعريف اصلا في المبتداء فقال

ولا بأس بالتنكير عند الافادة فيوم علينا فيه شاهد صحة

قال بعض النحاة وهو الحق يجوز كون المبتداء نكرة محضة عند حصول
الفائدة اولا مانع من ذلك عقلا فان الغرض من الكلام حصول الفائدة
فحيث حصلت صح الحكم بمع كثرة ورود ذلك في الكلام الفصيح قال فيوم
علينا ويوم لنا ويوم نساء نسر وعن ابن عباس رضي الله عنه بمرة
خير من جرادة وفي الحديث ارض عندنا سهى ارض ربيعنا وميرتنا ومن
ذلك قولك سلام عليك وويل له وقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة
وغير ذلك مما لا يخفى

وذلك فيما بعده ظرف وهمزة وبعد حروف النفي يأتي بكثرة

كعند فلان درهم وأدرهم لديك وما عبد يقوم بحذ مني

اعلم ان المشروط في جواز تنكير المبتدا هو حصول الفائدة على ما مر
واما شيوع تنكيره وكثرته ففي مواضع مخصوصة اشار اليها
بذكر الامثلة الثلثة منها ما بعد الظرف يكون خبرا عنه نحو عندي درهم

ومنها ما بعد حرف الاستفهام كواد رهم عندى واد رهم عندك
دينار ومنها ما بعد حرف النفى نحو ما عبد يقوم بجد متى وتمام
الكلام مذكور فى الشرح فليطلب هناك فصل

وتنحصر الاخبار فى مفرد وذا هو الاصل فى قول النحاة وجملة
الخبر اما مفرد واما جملة والافراد فيه هو الاصل على قول النحاة نظرا
الى كونه احد طرفى الكلام فالاصل ان يكون مفردا كما لطرف الآخر ومنهم
من منع ذلك والتحقيق انهم ان ارادوا بذلك ان الجملة لا يسند الا
باعتبار مضمونه فالمفرد يكون اصلا لكونه محمولا بالنظر الى نفسه دون
الجملة فانه محمول بالنظر الى مضمونه الذى هو مفرد فذلك حق وان
ارادوا بذلك ان الجملة لا يسند الا بتقدير مفرد كما يقال زيد ضرب غلامه
تقديره زيد ما لك لغلام ضارب فليس شئ بل المسند فيه هو ضرب
غلامه وهو محمول على زيد بواسطة ذواى ذو ضرب غلامه

فالاول يأتى جامدا وهو فارغ الضمير ومشتقا وذاك يكثر
فان كان مشتقا بلا رفع ظاهر ففيه ضمير باتفاق الائمة
فاكد فى الجارى على غير صاحب وان لم يخف من لبسه للقرينة

يعنى ان الخبر المفرد على ضربين احدهما جامد نحو زيد اخوك وهو حال
عن الضمير عند الجمهور والكسائى يقدر فيه الضمير نظرا الى ان معناه
زيد متصف بالاخوة او محكوم عليه بذلك لكنه لما لم يشابه الفعل
لم يرفع الظاهر وثانيهما مشتق وهو ان لم يكن رافعا لظاهر ففيه

ضمير

ضمير المبتداء بالاتفاق نحو زيد قائم وحسن الوجه ومؤدب الخدام واما
اذا كان رافعا لظاهر فيكون ضمير المبتداء في مفعوله نحو زيد قائم غلامه
وقائم في داره عمرو وانما عدّ الوصف مع مرفوعه مفردا ولم يجعل كالفعل
مع مرفوعه مع ما بينهما من التركيب الاسنادي لان الفعل مع مرفوعه
مستقل ولهذا يفيدان من غير النظر الى شيء آخر بخلاف الوصف مع مرفوعه
فانه يستدعي صاحبا يجري عليه لاتمام الفائدة بدونه وبهذا علم ان
نحو اضارب زيد جملة لاستقلاله بالفائدة قوله فاكدّ في الجاري الخ يريد بالضمير
الذي يحمله الخبر المفرد المشتق اعني الوصف يؤكد وجوبا بارز
منفصل فيما اذا كان الوصف المشتق جاريا على غير صاحبه اعني من
هوله اذا اضيف من لبس الجاري على غير من هوله بالجاري على من هوله كما
في زيد عمرو ضاربه هو فانك لو لم تؤكد المستكن في ضاربه لاحتمل ان
يكون لعمرو فيكون الوصف جاريا على من هوله وان يكون لزيد فيكون
جاريا على غير من هوله فجعل التاكيد المذكور علامة جريه على غير من هوله
ليحصل الفرق ولم يحكم ذلك ان جريه على من هوله هو الاصل فالمناسب
به ترك التاكيد والابقاء على الاصل هذا واما اذا لم يخف اللبس للقرينة
اللازمة نحو هند زيد ضاربته هي ففي التاكيد خلاف فذهب الكوفيون
الى تركه لعدم الحاجة وذهب البصريون الى اثباته طردا للباب

وما كان منها جملة فبرابطٍ ... وقد جاز ترك الربط عند القرينة

فرغ عن ذكر الخبر المفرد فهذا بيان احوال الخبر اذا كان جملة فيقول

الخبر الذي يكون جملة اما اسمية نحو زيد ابوه قائم او فعلية نحو زيد قام او
قام ابوه واما الظرفية نحو زيد عندك او في الدار فقدر بالفعلية كما يأتي
واما الشرطية فهي فعلية ايضا لا محالة وما وقع من الجمل خبرا فلا بد فيه
من رابطة تربطه بالمبتداء فان الجملة في الاصل مستقلة يحتاج عند صيرورتها
جزء الكلام الى ما يربطها الى جزء آخر والرابطة يكون ضميرا اما بارزا
او مستترا كما مر في الامثلة المذكورة وقد يقام الظاهر مقام المضمر
وذلك اما ان يكون بلفظ المبتداء الاول نحو الحاقة ما الحاقة او باسم
الاشارة نحو ولباس التقوى ذلك خير وبغيرها نحو الذين يمسكون بالكتاب
واقاموا الصلوة انا لا نضيع اجر المصلحين اي اجرهم وقد يحذف الضمير
الذي يوقع للربط عند القرينة وذلك كما في نحو البر الكر بستين اي الكر
منه والسمن منوان بدرهم اي منوان منه

وقد جاز قولي حسبي الله وحده اذ المبتدا في مثله نفس كلمة جملة

يريد ان الرابط المذكور انما يحتاج اليه فيما لا يكون المبتداء هي الجملة
التي وقعت خبرا في المعنى واما اذا كان كذلك فلا يحتاج الى العائد
كما في المثال المذكور وكذلك ضمير الشان نحو زيد قائم

وقد اخبروا بالظرف او شبهه وذا بتقدير وصف او بتقدير جملة

المراد بشبه الظرف الجار والمجرور فانهما يجريان مجراه في جميع احكامه
حتى سماه بعضهم ظرفا والجار والمجرور لا يجريهما من غير تقدير عامل
عند البصريين فانهما غير محمولين على المبتداء اصلا وعاملهما من

الافعال

الافعال العامة اى مما لا يخلو منه فعل كالكون والحصول ثم ذهب الاكثرون
الى ان المقدر هو الفعل المشتمل على معنى الكون والحصول فيكون الظرف
اذن جملة لان الاصل فى العمل الفعل وقال بعضهم بتقدير الوصف لان
الاصل فى الخبر الافراد ورجح بعضهم تقدير الفعل لوجوب تقديره
فى مثل الذى فى الدار ومثل كل رجل فى الدار فله درهم فينبغى ان يقدر
فى غير ذلك طردا للباب وعورض ذلك بمثله فان الوصف متعين فى بعض
المواضع نحو قوله تعالى اذا لهم مكر فى اياتنا فان اذا الفجائية لا يليها
الفعل ولتعارض دليل الظرفين لم يرجح الناظم احدهما على الآخر
فسوى بين تقدير الوصف والفعل

وظرف زمانٍ قلّما اخبروا به عَنِ العَيْنِ لكنّ الاماكن عمّتِ

اعلم ان الظرف الزمان يكون خبرا عن اسم معنى ولا يكون خبرا
عن اسم عين كما لا يكون حالا عنه ولا نعتا له الا قليلا فى نحو الليلة الهلال
وهذا بخلاف اسم المكان فانه يخبر به وعن اسم العين تارة نحو زيد فى الدار
وعن المعنى اخرى نحو العلم فى المدن والجهل فى القرى

والاخبار فى الانشاء جاز مؤولا بتقدير قول فيه للخبرية

اختلفوا فى ان الجملة الانشائية وهى ما لا يحتمل الصدق والكذب
كالجملة الطلبية والاستفهامية والشرطية والقسمية والتعجبية
يكون خبرا للمبتداء ام لا فمنعه بعضهم وصحح الجمهور والحق انهم
ان ارادوا بتصحيح الاخبار بالانشائيات صحة وقوعها فى موقع فذلك

صحيح وان اراد وانها يقع اخبارا حقيقة فليس بصحيح فانك اذا قلت زيد
ان تضربه يضربك فالجملة الشرطية واقعة موقع الخبر لكن بتاويل فان تقدير
الكلام زيد مقول فيه ان تضربه يضربك او يقال فيه كذا فحذف القول للاختصار
واطلق اسم الخبر على الجملة كما اطلق اسم الخبر على الظرف وكذلك الكلام في الجملة
الطلبية والتعجبية وغيرها

ويخبر بالشيئين عنه فصاعدا بعطف وغير العطف في غير جملة

يجوز ان يخبر عن المبتدا بالمتعدد وذلك اما بالعطف كما في زيد عالم
وعاقل وزيد يكتب ويشعر واما بغير العطف وذلك في المفرد نحو زيد عالم
عاقل دون الجملة فلا يقال زيد يكتب يشعر قوله فصاعدا حال عامله محذوف
تقديره فيحصل الاخبار صاعدا اي خذ في الازدياد

ويخبر عن شيئين ايضا فصاعدا فمسند كل ما يليه بجملة

واعلم انه يتعدد الخبر المبتدا كما يتعدد المخبر وذلك على ضربين احدهما
ان يكون كل واحد من المبتدات غير الاول مضافا الى ضمير متعلق نحو زيد ابوه
اخوه بنته صرحا قادم وثانيهما ان لا يكون كذلك بل يوتى بالقوايد
بعد خبر المبتدا الاخير فيكون اخر العوايد للاول المبتدات وما قبل الاخر
لما بعد اول المبتدات وهكذا على الترتيب وذلك نحو هند زيد عمرو بكر
قائم عنده في داره معها وعلى التقديرين فخبر كل واحد من المبتدات جملة
ما بعده فالمبتدا الاخير خبره ما بعده مفردا كان او جملة والذي
قبله خبره المبتدا الاخير مع خبره وهكذا الى المبتدا الاول قوله

بجملة

بجملة متعلق بمقدر هو حال عن الضمير المرفوع في يليه وهو راجع الى ما
والضمير المنصوب فيه راجع الى كل

وجاز دخول الفاء في خبر الذي تضمن معنى الشرط للسببية
وذلك موصول بفعل وشبهه كذلك منكور وصفت بجملة

دخول الفاء التي للسببية على الخبر يكون على سبيل الوجوب وعلى سبيل الجواز
اخرى اما الاول ففيما اذا كان المبتدأ بعد اما نحو اما زيد فقائم واما
الثاني ففيما اذا كان المبتدأ متضمنا لمعنى الشرط وذلك شيئان احدهما
الاسم بفعل ظاهر نحو الذي يأتيني فله درهم او مقدر نحو الذي خلفك او
في الدار فله درهم او شبه الفعل نحو الزاينه والزاني فاجلدوا وفي حكم الموصول
الموصوف بالموصول المذكور نحو قل ان الموت الذي تفرون منه فانه
ملاقيكم وثانيهما النكرة الموصوفة بالجملة الفعلية وذلك ايضا اما بذكر
الفعل فيها كقولك نفسي لشيء في نجاتها فلن يجيب او بتقديره نحو رجل
عندهم فسعيد وفي حكم الموصوفة بالفعل الكل المضاف الى النكرة
المذكورة نحو كل رجل يأتيني او خلفك وفي الدار فله درهم قوله للسببية
متعلق بتضمن اي تضمن لاجله السببية معنى الشرط وانما قال ذلك
لان المبتدأ بالاعتبارين المذكورين انما يتضمن معنى الشرط اذا
قصد السببية كما في المذكور واما اذا لم يقصد السببية فلا مدخل للفاء
هناك وذلك كما اذا قلت الذي يأتيني له درهم بمعنى انه ذو درهم وليس
المراد بان سببية ان يكون ما قبل الفاء سببا لما بعدها حقيقة بل المقصود

ان ما بعد الفاء لازما بمضمون ما قبلها في الجملة ولو بدعى المتكلم
كما في الامثلة المذكورة

ويمنع هذا الفاء كل النواسخ سوى إنّ الا عند بعض الائمة
جميع نواسخ المبتداء والخبر من الحروف المشبهة بالفعل وغيرها يمنع دخول
الفاء المذكورة في الخبر سوى ان المكسورة وذلك لان كون هذا النوع من
المبتداء متضمنا لمعنى الشرط يقتضي الصدارة كلمات الشرط فيمتنع اجتماعه
مع النواسخ المقتضية للصدارة واستثنى منها ان المكسورة عند
الجمهور وجعلها بعضهم كسائر النواسخ والاصح خلافه لوروده في التنزيل
قال الله تعالى قل ان الموت تفرون منه فانه ملاقيكم وابن الحاجب خصص
بالذكريت ولعل والمذهب لا يعارضه وعلل ما ذكره بان ما بعد الفاء
الجزائية لا يكون الا خبرا اى محتملا للصدق والكذب وخبريت ولعل لا
يحتملان ذلك ولين شيء لصحة قولك ان جاءك زيد فاضربه فصل

ويحذف كل منهما وكلاهما كصبر جميل ونعم بعد جملة
يعني يجوز حذف كل واحد من المبتداء بانفراده عند وجود القرينة الدالة
عليه ويجوز حذفهما معا ما حذف المبتداء فكقولك المستهل الهلال والله
مشيرا الى الهلال اى هذا الهلال واما حذف الخبر فنحو خرجت فاذا السبع
اى موجود او حاضر او مفاجاء لدلالة اذا المفاجاة عليه وان اردت انه
قائم او قاعد ونحوه فلا بد من ذكره اذ لا دلالة عليه ومن ذلك نحو قولك زيد
وعمرو قائم استغناء باحد الخبرين عن الآخر وقوله تعالى فصبر جميل

يصلح

يصلح شاهدا لهما تقديره امري صبر جميل او صبر جميل اجمل ولهذا اقتصر
عليه في مثال حذف كل واحد منهما واما خذفهما معا ففي جواب الجملة
بنعم وذلك كقولك نعم في جواب من قال ازيد قائم او نعم زيد قائم

ويلزم حذف المبتداء في مواضع كالحمد لله الحميد بضمتين
وفي قولهم حمد وسمع وطاعة وفي باب فعل المدح في قول من

يجب حذف المبتداء في مواضع منها النعت المقطوع اما المدح نحو
الحمد لله الحميد اي هو الحميد ولزمه نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
عدو الكافرين او الترحم نحو مررت بغلامك المسكين وانما وجب حذف
المبتداء ههنا ليعلم كون ذلك المرفوع في الاصل نعتا ومنها المصادر
المبدلة عن افعالها نحو حمد وسمع وطاعة اي امري حمد وسمع و
طاعة والاصل في جميع ذلك النصب بالافعال المقدرة عدل منها من
النصب الى الرفع لازالة معنى الحدوث بالكلية ومنها المخصوص بالمدح
في باب فعل المدح نحو نعم الرجل زيد عندنا جعلا جملتين بتقدير هو زيد
ويجيء الكلام عليه في بابه

كذا حذف اخبار يقوم مقامها سواها من الالفاظ بعد كقرينة
كفى قولهم كل امرئ وفعاله ومثل لعمري اصنعن صنيعتي
وضربي فلانا اتاركا الصلوة والا صلوتي ما غفرت بحاجتي

يعني قد يجب حذف الخبر ايضا وذلك عند قيام لفظ آخر مقامه
بعد وجود القرينة الدالة عليه وذلك في مواضع الاربعة الاول ما اذا كان

المبتداء معطوفاً عليه بالواو التي بمعنى مع نحو كل امرئٍ وفعاله مقرونان
خذف مقرونان لدلالة الواو التي للمعية عليه وقيام المعطوف مقامه
والثاني اذا كان المبتداء متعيناً للقسم نحو لعمرك لافعلن كذا اي لعمرك
قسمي فان تعيينه للقسم دال على تعيين الخبر المحذوف وجواب القسم ساد
مسده الثالث ان يكون المبتداء مصدراً مضافاً الى الفاعل والى المفعول
وبعد ذلك حال نحو ضربي زيداً قائماً ويقع هذا الحال جملة ايضاً ومنه قوله
عليه السلام اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد والخبر في مثل هذا
المبتداء مقدر قبل الحال والحال قائم مقامه تقديره ضربي زيداً حاصل
قائماً والعامل في الحال غير العامل في ذي الحال على ما ذهب اليه المحققون
وحاصل بناءً على جواز كون العامل في الحال غير العامل في ذي الحال كما سيأتي
في بابه وقد بينا المقام في الشرح زيادة بيان الرابع ما اذا كان المبتداء
بعد لولا لامتناع الثاني نحو لولا زيد لهلك عمر اي موجود والقرينة كون
لولا لامتناع الثاني لوجود الاول والسادّ مسدّ الخبر هو جواب لولا هذا
اذا كان الخبر امراً عاماً فان كان امراً خاصاً فلا بدّ من ذكره كما في قوله عم
لولا قومك حديثو عهدي بالاسلام لاسست البيت على قواعد ابراهيم

وعامل ظرفٍ عمّ يلزم حذفه على اي حالٍ كان كالمخبر به
يعني ان الظرف سواء كان خبراً او حالاً او نعتاً او صلةً يحذف عامله
اذا كان فعلاً عاماً على سبيل الوجوب تقول زيد خلفك وفي الدار و
ضربت زيداً خلفك او في الدار وغير ذلك لوجود القرينة والسادّ مسدّ

والقرينة

والقرينة هو الخبر عن المبتدا بشئ فانه يدل على الوجود والسادس هو الظرف في جميع الصور وكثيرا ما يسمى الظرف خبرا وحالا ونعتا وصلة وليس ذلك الا النيابة عنها فصل في نواسخ المبتدا وخبره

ونا سخ باب المبتدا كل كلمة ... تغير معنى اسمية بالخصوصة

اعلم ان الجملة الاسمية مخصوصها يدخل عليها النواسخ اعني ما يتصرف في معناها ويغيرها تغيرا لوجه ما من نفي مضمونها او توقيته بزمان او تاكيده او تشبيه احد طرفيه بالآخر الى غير ذلك مما يأتي من معاني الافعال الناقصة والحروف المشبهة بالفعل فيقتضي تغيير صورة تلك الجملة بتغيير اعراب طرفيها ليعلم بعمل فيها ارتباطها به وليكون ايذانا بتغيير الجملة الصورة على تغيير المعنى وبتغيير صورتها بتغيير اسم طرفيها فيسمى المسند اليه منها اسم ذلك الناسخ والمسند منهما خبره ثم ان ناسخ هذا الباب ليس كلما يغير معنى الجمل مما يدخل الفعلية بخصوصها كحروف الشرط او بشركة الاسمية كحروف الاستفهام بل ما يكون له اختصاص بتغيير ما وله بمعنى ليس ولا التبرية

ففي باب كان يرفع الاسم مسندا اليه ... لما من رفع عمدة

يعني ان كان واخواتها من الافعال الناقصة الاتي ذكرها ما يجب فيها رفع الاسم وهو اول اجزئي الجملة لما تقرر قبل من اختصاص العمد بالرفع

وينصب فيما بعد ذلك مسندا ... كنت صبيا للشباه بفضلة

يعني ان باب يجب فيه نصب المسند من الجملة التي هي مدخولة للمشابهة

بالمفعول منه حيث مجيئه بعد فعل واسم مرفوع فيكون الفعل الناقص بذلك موافقا للفعل التام في نصب اسم بعد رفع اسم آخر

وجاز له التقديم ومعرفة وان تعذر هذا الامر في الخبرية اعلم ان المسند من الجملة المدخولة لكان واخواتها خبر المبتداء في الاصل يجوز فيه ما جاز في خبر المبتداء من كونه معرفة ونكرة ومفردا وجملة و متقدما على المسند اليه ومتاخرا عنه ووجوبا وغير ذلك من الاحكام المذكورة في باب خبر المبتداء ويجوز فيه امر اخر كان متعذرا في خبر المبتداء وهو تقديمه على المسند اليه حال كونه معرفة وذلك لعدم اللبس المانع عن ذلك ههنا بخصوص التمييز باختلاف الاعراب فيقال كان اخاك زيد مع عدم جواز ذلك في المبتداء والخبر والا يخفى ان ما ذكروه انما يطرد فيما اذا ظهر الاعراب في طرفي الجملة او في احدهما فان اختفى فيهما لم يتقدم كما في كان الذي جاءك هذا

وفي كان جاز الحذف من بعد ان ولو كما في ولو بالصبين وهو بكثرة

ويلزم فيها الحذف اذ عوضت بما كقولك اما انت في الدار اطابت يعني ان كان بخصوصها من بين الافعال الناقصة يحذف جوازا تارة ووجوبا اخرى اما جوازا فذلك لانه يحذف كثيرا بعد حرف الشرط اعني ان ولو لكونهما قرينتي الفعل وذلك اذا كان ضميرها اسم ما علم من غائب وغيره نحو ان يتعلن ان فارسا وان راجلا ولو فارسا ولو راجلا اي ان كنت ولو كنت وفي الحديث اطلبوا العلم ولو بالصين اي

اي ولو كان العلم بالضمين واما حذف كا وجوبا فبعد ان معوضا عنها
ما كما في مثل قولنا اما انت في الدار طابت والتقدير لان كنت حذف حرف
الجر قياسا ثم حذف كان احتصارا فوجب رة الضمير المتصل الى المنفصل
لتعذر المتصل وزيدت ما بعد ان عوضا عنه كان فصار الحذف لازما
لئلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض عنه ثم ادغم النون الساكنة في
الميم وجوبا فصار امّا انت ومن ذلك نحو اما زيد قائما قمت اي لان كان
زيد قائما

كذا ما بمعنى ليس يرفع مسندا اليه وفيما اسند النصب ما فتى

وتزاد فيما بعده الباء شايعا فينخفض المنصوب منه بصورة

يعني كما ان الافعال الناقصة يعمل بالرفع والنصب ومن جملتها ليس
كذا يعمل ما بمعنى ليس لمشابهتها اياه ذلك العمل فرفع المسند اليه وينصب
المسند على سبيل الوجوب في لغة من يرى عملها تقول ما زيد قائما
وما رجل افضل منك وهذا بخلاف ما فانها عملها على سبيل الجواز كما سيأتي
بيانه هذا وان كثيرا ما يدخل على خبرها بمعنى ليس باء مزيدة لتأكيد
النفي نحو في ما زيد بقايم فيصير الخبر مجرورا به لفظا وهو منصوب محلا
بانه خبر ما ومرفوع بانه خبر مبتدا في الاصل

ويرفع معطوف عليه بموجب وبالنفي يجري فيه كل الثلاثة

يعني اذا عطف على خبر ما بحرف موجب وهو بل ولكن لم يجز في المعطوف
الا الرفع سواء كان خبر ما منصوبا او مجرورا بالباء تقول ما زيد بقايم

بر قاعد وذلك لتعذر تقدم ما عامله بعد الحرف الموجب نفيه به فلا
يصح النصب ولا الجر لان الباء ايضا لا يقدر بعد انتقاض النفي لما مر من انه
لتاكيد النفي فيتعين اتباع المحل الاصلي وهو الرفع وليس كذلك المعطوف
على خبر ليس فانه يقدر عاملا بعد وجب لكون عمل ما بالفعلية دون
النفي فيصح ليس زيد قائما بل قاعدا واذا عطفت على خبر ما بحرف غير موجب
جرى في المعطوف جميع الاوجه الثلثة اعني الرفع والنصب والجر
سواء كان الخبر مجرورا او منصوبا بقول ما زيد بقايم ولا قاعد
بالاوجه الثلاثة اما الجر فباتباع اللفظ واما النصب فباتباع المحل
واما الرفع فباتباع محل الاصل وبان يكون من باب عطف الجملة على
الجملة والمبتدا محذوف تقديره ولا هو قاعد ويقول ما زيد قايما
ولا قاعدا بالاوجه المذكورة اما النصب فباتباع اللفظ واما الرفع
فباتباع محل الاصل او بتقدير المبتدا واما الجر فبتوهم الباء في
متبوعه لكثرة دخولها عليه

ويلغيه قوم وهو يلغى معقبا بان او بالا او بتعكس جملة

اعلم ان عمل ما ولا بمعنى ليس انما هو لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا
يعملونه فيقولون ما زيد قايم برفع الجزئين وهذا هو القياس لان
ما يدخل القبيلتين وقياس العوامل من الحروف ان يختص باحد القبيلتين
واما اعماله عند الحجازيين فلقوه مشابهة لليس لان معناهما
سواء في الحقيقة فانهما للنفي في الحال والظاهر فيهما الاستغراق مع

احتمال

احتمال عدمه وذلك بخلاف لا التي ينصب بعدها فانها نص في الاستغراق
كما سيجيء تحقيقه ثم انها لضعف عملها يلغى عملها عند ما يعملها بادنى عارض
فمن ذلك تعقبها بان الزائدة لتاكيد النفي كما في نحو ما ان زيد قائم وذلك
للفصل بينها وبين معمولها والضعيف يعمل في القريب منه ما لا يعمل
في البعيد عنه ومنه تعقبها بالا في نحو ما زيد الا منطلق لان نفيه حاتنه
ينتقض بالا فيبطل عملها ومنه تعكيس الجملة التي هي مدخولة لها
بتقديم المسند اليه كما في ما قائم زيد فان ضعف عملها منع
التصرف بان ينصب شيئا قبل ان يرفع

وجاز على التقليل اعمال ان ولا ولات بنصب الظرف كالحين حصت
يعني ان لا وان النافيتين يعملان ايضا عمل ليس الا ان ذلك ليس على سبيل
الوجوب بل على الجواز ومع ذلك لم يستعملا عاملتين الا بالقلة اما
عمل ان فكما في قوله ان هو مستوليا على احد الا على اضعف المجانين
واما عمل لا فكما في قوله تعز فلا شيء على الارض باقيا ولا وزر مما
قضى الله واقيا وقد يزاد التاء مع لا للبيانية في معناها كما في علامة
فتعمل العمل المذكور في اسماء الاحيان خصوصا في ولات حين مناص
ولات وقت فراء والتقدير ليس هذا الحين حين مناص وقد يحذف
عنها الخبر ويوتى بالاسم مرفوعا وعليه قراءة بعضهم ولات حين
مناص برفع حين اي ليس وقت تاخر وقرار
وفي باب ان النصب جاء لمسند اليه وفي ما اسند للرفع ما فتى

و مرفوعه لا الصرف ما جاز بسبعة وان في المرفوع بالخبرية
يعني ان وان واخواتها يدخل الجملة الاسمية فينصب المسند اليه
ويرفع المسند اما رفع المسند فجار على القياس الذي ذكرناه في مرفع
العمدة واما نصب المسند اليه فلشباهة الفضلة في المجيء بعد كلمة مشبهة
بالفعل وذكر مرفوع معها ثم المسند المرفوع في هذا الباب في الاصل خبر المبتدا
شانه كشانه في اقسامه من كونه مفردا وجملة وفي احكامه من كونه واحدا
ومثنى ومتعددا ومحذوفا جوازا ووجوبا فيقال ان زيدا قائم وان زيدا
قام وان زيدا عالم عاقل وان زيدا مالا وان ولدا جوازا وليت شعري
بحذفه وجوبا الى غير ذلك من الاحكام الآتي في امر واحد وهو جواز التقديم
على المسند اليه فلا يقال ان منطلق زيدا لكون عمل تلك الحروف فرعا
لعمل الفعل فلم يتصرف في معمولاتها حطاطا لرتبة الفرع عن الاصل وهذا
فيما اذا كان المرفوع بان غير ظرف واما اذا كان ظرفا جاز تقديمه في نحو
قوله تعالى ان الينا ايابهم ووجب في نحو ان من البيان لسحرا

كذا لا التي لنفي الجنس بنصب اسمه اذا كان منكورا بلا فصل كلمة
اعلم ان لا التي لنفي الجنس وهي المسماة بلا التبرية تنصّ في استغراق افراد
المنفي بخلاف لا بمعنى ليس ولسائر ادوات النفي الداخلة على النكرات فانها
ليست منصوصة في الاستغراق وان كان الظاهر فيها الاستغراق ايضا فاذا
قلت لا رجل في الدار كان نصا في استغراق افراده وكذا اذا قلت لا رجال
كان نصا في استغراق افراد مدلوله رجال من جماعات الرجال فلا يصح

اذ ن لا رجل في الدار بل رجلان او رجال ولا رجال في الدار بل جماعة واحدة
او جماعتان من الرجال ومثل ذلك ما اذا قلت ما جاءني من رجل فان
ذلك ايضا نص في الاستغراق لما فيه من تاكيد النفي بزيادة من واذا قلت
لا رجل في الدار او ما جاءني رجل كان الظاهر فيه نفي رجل من غير التعيين
فيكون مفيدا للاستغراق ايضا واحتمال ان يراد نفي رجل من حيث هو
واحد فلا يستغرق ويصح على هذا ان يقال لا رجل في الدار بل رجلان بل
رجلان او رجال وما جاءني رجل بل رجلان او رجال فما يقال من ان النكرة
في سياق النفي يفيد العموم معناه انه ظاهر في العموم لا انه نص فيه و
انما النص في ذلك كون النكرة في سياق النفي الجنس او النفي المؤكد ثم
ان لا التبرية محمولة على ان في العمل فينصب اسمه وهو المسند اليه من
الجملة التي هي مدخولها ويرفع المسند منها على ما سيجيء وذلك
لمشابهتها ان فكما ان ان لتاكيد في الاثبات فكذلك لا التبرية للتاكيد
في النفي فان نفي الجنس تاكيد في النفي وقيل انما حملت على ان لما بينهما
من المقابلة فان احدهما متناه في الاثبات والاخر في النفي والنقض
قد يحمل على النقيض لان الوهم ينزل الضدين منزلة النظيرين و
لاجل ذلك لا يعمل فيما افيد التعريف فان المعرفة لا يتحقق فيه نفي الجنس
لكون المعرفة مقيدة والنفي في المقيد يتوجه الى قيده ثم ان في
عملها ضعفا من جهة ان اصلها لا يعمل الا لمشابهة فهي مشبهة بالفعل
بالمشابهة ولذلك كان عملها مشروطا بعدم الفصل بينها وبين اسمها

فان العامل الضعيف يمنعه الفصل عن العمل

وفي نعته من غير فصل وعطف جوازا رفاع وانتصاب بركة
يعني ان نعت اسم لا ح اذا لم يكن مفصولا بينه وبين منعوته بشيء
ففيه وجهان احدهما الرفع حملا على المحل كما في المعطوف على خبر ان
وثانيهما النصب حملا على اللفظ تقول لا رجل ظريف وظريفا وكذا تقول لا رجل
كريم الحسب برفع الحسب ونصبه على الاصح وكذا في نحو لا غلام
رجل ظريف وظريفا على ما ذكر والتقييد بعدم الفصل للاحتراز نحو لا رجل
في الدار ظريف فانه ليس فيه الا الرفع لانه يبعد بالفصل عن منعوته فلا
يهتم فيه برعاية صورة المتبوع ويجري الوجهان المذكوران في
المعطوف على اسم لا فتقول لا اب وابن ولا اب وابنا حملا على اللفظ وعلى
المحل

ويحذف تنوين اسمه مفردا على الوجوب وعن نعت يليه مثله
اعلم ان اسم لا النافية للجنس اما مفرد نحو لا رجل في الدار ولا مسلمين عندك
واما مضاف نحو لا غلام رجل لها ولا غلامي رجل عندك واما شبيه
المضاف نحو لا خيرا من زيد فيها ولا ثلثين درهما لك والمفرد من هذا
الباب يحذف عنه التنوين ابدا كما ترى وقد يحذف التنوين عن نعت
ذلك الاسم ايضا بالجواز كما في لا رجل ظريف عندنا وجواز مشروط
بامرين احدهما ان يكون نعتا للمفرد وهو احتراز عن نحو لا غلام رجل
ظريفا ولا خيرا من زيد ظريفا والثاني عدم الفصل بين ذلك المفرد وبين

نعته بكلمة وهو احتراز عن نحو لا غلام فيها ظريف واليهما اشار بقوله
يليه فان المراد ما يلي الاسم المفرد والنعت الثاني في نحو لا رجل ظريف كريم
مفصول بينه وبين اسم لا فهو خارج بالقيد المذكور اعني يليه ووجه
حذف التنوين من هذا النعت كونه في المعنى هو اسم لا في اللفظ متصلا
به مع قربه منه لما فاراد وا موافقته له في حذف التنوين ومع ذلك فهو
خلاف الاصل والاصل بقاء التنوين فيه

وقد ينقصوا عن لا غلامي له بان اضيف كما في لا ابا لك زيدة

يعني انهم حذفوا التنوين في لا غلامي له للاضافة كما زاد وا الالف
في ابالك ايضا لاجل الاضافة اعلم ان لا اب لك ولا اخ لك بخصوصهما
يجوز فيهما لا ابا لك ولا اخا لك وكذلك نحو لا غلامين له ولا ناصرين له
يجوز فيه لا غلامي له ولا ناصري له لقلة والنحاة في ذلك توجيهان احدهما
ما ذهب اليه سيبويه وهو الاصح ان مثل ذلك مضاف حقيقة وحرف
الاضافة مقدرة واللام المذكورة مزيدة لتاكيد المقدرة والغرض
من اقحامها ان لا يلزم التكرير لاجل التعريف لان بالفصل يصير المضاف
كلا مضاف ويدخل المعرفة في صورة النكرة فلا يستنكر عدم التكرر و
ثانيهما اما اختاره ابن الحاجب من انه مشبه بالمضاف فاعطي احكام
المضاف على وجه كشذوذ للمشابهة وذلك ان ابا لك مشارك
لا ابا كر وكذلك لا غلامي لك مشارك للا غلاميك في اصل معنى الاختصاص
ويحذف منها الاسم في مثل قولهم لمن خاف امرا لا عليك بقلة

اى يحذف اسم عند القرينة كما اذا رايت باحد خوفا من امر فيقول لا عليك والتقدير لا باس عليك

ويرفع ايضا مسندا شاع حذفه وقد صح ان يلغى ولكن بنكرة يعنى ان لا التى لنفى الجنس ترفع المسند من الجملة التى هى مدخولة كما فى لا رجل افضل منك وللصاحب مال الجود من زيد ولا خير منه قائم ههنا وقد شاع فى كلامهم حذف هذا المسند اذا كان معلوما نحو لا اهل ولا مال اى لا اهل لى ولا مال لى ونحو لا باس اى لا باس عليك ومنه لا اله الا الله ولا رجل فى الدار قوله وقد صح ان يلغى يعنى بنى فتى الا على وان لم يكن معلوما لم يحذف كقولك لا رجل افضل منك ولا رجل فى الدار قوله وقد صح ان يلغى يعنى ان لا التبرية يعمل العمل المذكور على ما هو المشهور ويصح فيه الالغاء ايضا فيرفع طرفى الجملة بعده وذلك بقلة

وبالفصل والتعريف الغى دائما وكرر ما يلغى على كل حالة

يعنى ان لا التبرية يلغى وجوبا مع المعرفة كما فى لا زيد وفى نحو لا الرجل وفى نحو لا غلام رجل زيد ومع الفصل بينها وبين اسمها نحو لا فى الدار رجل اما مع المعرفة فلعدم تحقق نفى الجنس فيها واما مع الفصل فللعبد على المعمول كما مر ثم ان الملغى لا بد فيه من التكرير سواء كان يلغى على الجواز كما فى قولك لا رجل فى الدار ولا امراة وعلى الوجوب كما فى قولك لا زيد فى الدار ولا عمرو ولا الرجل فى الدار ولا المراة وكما

فى قولك

وكما في قولك لا في الدار رجل ولا امرأة فالتكرير شرط لالغائها في جميع ما مر
من المعارف والنكرات اما في النكرات فللتنبيه على كونها لنفي الجنس فان نفي
هو نكرير كنفي في الحقيقة واما في المعارف فلجبران ما فاتها من نفي الجنس

واول ما في لا اباحسن لها بجنس بمعنى فيصل في الخصومة

اعلم ان قد يأول العلم المشبهة من الخصال باسم جنس موضوع لافادة
معنى تلك الخصلة فلا يلزم الالغاء ولا التكرير وذلك كقولهم قضية
ولا اباحسن لها يريد به عليا عليه السلام فانصب باحسن بلا لكونه
ما ولا بجنس هو الفيصل او القاضي او القاطع في الخصومات لانه كرم
الله وجهه كان فيصلا في الخصومات على ما قال عليه السلام اقضاكم
علي فصار اسمه كالجنس المفيد بمعنى الفيصل وهذا كما يقال فرعون
موسى اي لكل جبار قهار

ويدخلها همزة فتعمل غالبا ولكنها تلغى بحرف الاضافة

اعلم ان لا التبرية يدخلها الهمزة وحرف الجر اما حرف الجر فيلغيها
لانها بدخولها عليها يخرجها عن معناها ويجعلها بمعنى غير وذلك
كما في قولك كنت بلا مال وما انت الا كلا شيء ومنه قوله تعالى غير المغضوب
عليهم ولا الضالين والغاؤها ههنا لا يوجب التكرير لانها معناها
كانها خرج عن ان يكون لنفي الجنس واما الهمزة فتدخلها فلا تغليها عن
العمل بقولك لا رجل في الدار وعليه قوله لا اصطبار لسلمى ام لها

جَلَدٌ اذا الاقى الذى لاقاه امثالى قوله ام لها جلد اى قوّة واصطبار وقوله
اذا الاقى الخ يريد اذا الاقى الموت وانّما اختار ذكر مباحث النوّاسخ ههنا
وان كان بعضها متعلّقاً بباب المنصوبات روما للاختصار بترك ذكرها
مرّة بعد اخرى وتسهيلاً للضبط بالجمع بين مباحثها وتنبيها على كون
النصّب فى ذلك الباب غير اصلىّ فان المعمولات المذكورة اصليّة فى المرفوعات
لكونها عمدات خيلت فى المنصوبات

المنصوبات

وينصب فى التركيب ما هو فضلة فمن ذلك المنصوب بالمصدريّة
قد مرّ الكلام فى نصب جميع الفضلات ثمّ انّ منها ما يسمّى مفعولاً وذلك
امّا مطلق عن القيود لكونه مفعولاً على الحقيقة وهو المنصوب على المصدريّة
ويسمّى مفعولاً مطلقاً وكثيراً ما يسمّى مصدراً وانّما قلنا انّه هو المفعول
حقيقة لانّك اذا قلت ضربت فليس فعلك فى الحقيقة الّا الضرب دون
من وقع عليه الضرب او وقع فيه الضرب او له او معه وهو المفعول به وفيه
والمفعول له والمفعول معه ومنها ما لا يسمّى مفعولاً كالحال والتمييز والمستثنى
وقدم من المفاعيل المصدر لما ذكرنا من كونه هو المفعول حقيقة

هو المصدر التالى لفعل وشبهه لتأكيده او قصد نوع ومرّة
يعنى انّ المنصوب على المصدر المسمّى بالمفعول المطلق مصدر يقع
تالياً امّا لفعل او شبهه من المصدر والصفات المشتقّة نحو ضربت ضرباً
واعجبنى ضربك ضرباً وزيد ضاربٌ ضرباً او مضروب ضرباً وهو امّا لتأكيد
مفهوم ما سبق من الفعل او شبهه وذلك بان لا يدل على امر زايد على مفهومه

كالامثلة

كالامثلة المذكورة واما لقصد نوع من ذلك وذلك بان يكون المصدر موصوفا نحو ضربته ضربا شديدا او مضافا على معنى الوصف كالجلسة والقتلة فان الفعلة بالكسر يكون لصفة من الصفات وربما يذكر بعدها ما يعين ذلك الوصف نحو جلست جلسة حسنة وجلست القارى واما لقصد المرة وذلك اما مصدر موضوع للمرة نحو ضربته ضربة وضربتين وضربات او مصدر موصوف بما يدل عليها نحو ضربته ضربا كثيرا ولا ينتقض التقريب المذكور بالتضرب فى نحو اعجبنى الضرب مما لا يكون المصدر فيه بمعنى الفعل السابق لان المصدر اذا لم يكن بمعنى الفعل المذكور لا يمكن ان يقع تاكيدا له او مبينا للنوع او المرة

وما كان للتاكيد يفرد دائما ... لما ليس فيه القصد غير الحقيقة

يعنى ان المصدر الذى للتاكيد لا يثنى ولا يجمع ابدا لان المقصود به الحدث مجردا عن اعتبار القلة والكثرة والكيفيات والهيئات والتثنية والجمع انما هو باعتبار الكثرة واختلاف الانواع وذلك بخلاف ما لو كان للنوع والمرة لامكان تعدد النوع وكثرة المرات

وقد ناب عنه نعته وضميره ... وكل وبعض واسم نوع وآلة

ومشارك فى اصله ومرادف ... ووصف واعداد واسم الاشارة

يعنى ان المفعول المطلق ينوب عنه لفظ غير مصدر الفعل المذكور فينصب عنه ويثنى ويجمع حيث يراد تثنية المصدر وجمعه وذلك احد عشر شيئا احدها نعت للمصدر نحو عمل صالحا اى عمل عملا صالحا ومنه

نحو سرت اى سيرا اى سيرٍ وثنيها ضمير المصدر نحو زيد اخلته جالسا
تقديره خلت الخيال وهو الذي حسن اعماله خلت مع توسطه بين جزئي
الجملة ونحوه قوله تعالى لا اعذبه احدا من العالمين اى لا اعذب تعذيبي و
فى الدعوة المرفوعة واجعله الوارث منا اى اجعل الوارث من غيرنا جعلا
وثالثها لفظ كل نحو عرفته كل المعرفة لان الكل فى المعنى نفس المصدر المضاف اليه
ورابعها لفظ بعض نحو عرفته بعض المعرفة لان بعض المعرفة معرفة وخامسها
اسم نوع من المصدر نحو رجع القهقرى اسم لنوع من الرجوع وسادسها اسم
الالة المستعان بها فى المصدر نحو ضربته سوطا اصله ضربته ضربة بسوط و
يقال ضربته سوطين واسواطا اذا اريد ضربتين بسوطين وضربات باسواط
وسابعها لفظ يشارك المصدر فى اصله وماخذه نحو قوله تعالى وتبتل اليه
تبتيلا اى تبتلا فانهما متوافقان فى الماخذ وهو البتل ونحو قوله تعالى والله
انبتكم من الارض نباتا اى انباتا وقوله مشاركا ان شئت قرات بتشديد العين
الشين فيكون من التشارك وان شئت قرات بالتخفيف فيكون من المشاركة
وثامنها مرادف المصدر نحو قعدت جلوسا وتاسعها الوصف كمشتق نحو
هنيئا لك اى هنأك هنأة وعايذا بك اى عياذا وكذا نحو قاعدا وقد سار الركب
بقصد التوبيخ وعاشرها اسم العدد نحو ضربته ثلاث ضربات وذلك لان
العدد فى المعنى نفس المعدود وقد يجرد العدد عن التمييز فيقال ضربته
الفا فيحتمل ان يكون صفة لمصدر محذوف اى ضربا الفا والحادى عشر اسم
الاشارة المشار به الى المصدر اعجبنى ضربى فضربت ذاك الضرب وقد يقال

فضربت

فضربت ذاك

ويحذف عنه الفعل في خبر مقدّم لقادم دار الحرب الانتصاب القرينة

يعني يجوز حذف الفعل المفعول المطلق عند قيام القرينة كما اذا قلت خير مقدم لمن قدم دارك والتقدير قدمت خير مقدم وكذا قولك بلى قياماً طويلاً لمن قال ما قمت وضرباً شديداً لمن قال اي ضربٍ ضربت

ويلزم فيه الحذف وهو مقيّد بمعمول ذاك الفعل قيد الاضافة

كسبحانه حمداً له وكمرحباً بزيد وفي ذا الباب لبيك عُدّتِ

يعني يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق في مواضع منها ما اذا قيّد المفعول المطلق بمعمول فعله فاعلاً كان او مفعولاً بطريق الاضافة بحرف الجرّ لفظاً او تقديراً اما لفظاً نحو شكراً لك وحمداً لك وعجباً منك بتقدير شكرتك شكراً وحمدتك حمداً وعجبت منك عجباً وكذا مرحباً بزيد اذا فسّر مرحباً بالمصدر اي رَحِبَ موضعُ زيد مرحباً وان فسّر بموضع الرّحب فهو مفعول به على ما يجيء واما تقديراً فنحو كتاب الله وسنة الله وسبحان الله ومعاذ الله وضرب الرّقاب بتقدير كتب الله كتاباً وسنّ الله سنّة واسبح الله تسبيحاً واعوذ بالله معاذاً وضربوا الرّقاب ضرباً ومنه نحو لبّيك وسعديك على ما ذكره صاحب الرضيّ اذا التقدير البّ لك البابين اي اقيم بخدمتك اقامتين واسعدك اسعادين اي اعيذك اعانتين والتثنية فيهما للتكرير والتكثير كما في قوله تعالى فارجع البصر كرّتين والمعنى الباباً كثيراً متتالياً واسعاداً كثيراً متتالياً ففيهما حذف

الفعل ثم نقل الضمير خذف زوايد الكلمة وفي الاول خذف حرف الجر ايضا ثم
نقل الضمير من موضعه واضافة المصدر اليه وانما وجب خذف الفعل مع
هذا الضابط لانا استحسن خذف الفعل في امثال تلك المواضع اما لقصد
الدوام واللزوم كما في حمدا وعجبا وسبحان الله واما لتقدم ما يدل عليه
كما في قوله تعالى كتاب الله وسنة الله او لكون الكلام مما يستحسن الفراغ
منه بسرعة نحو لبيك وسعديك وبعد خذف الفعل يبقى المصدر مبهما
لا يدري ما يتعلق به من فاعل ومفعول فذكر ما هو مقصود المتكلم
من احدهما بعد المصدر ليختص به بالاضافة بغير واسطة او بواسطة
حرف الجر ففتح فيها اظهار الفعل بان يقال اسبح سبحان الله وكتب
كتاب الله وسن سنة الله لما فيه من ايقاع الفاعل او المفعول في الخبر
الاجنبي من الفعل بشغل الغير فيه بالعمل وجعل من متعلقاته فلا يذكره
ابدا هذا وما يقال من ان سقيا ورعيا وحمدا وشكرا وعجبا يجب فيها حذف
الناصب سماعا فليس بثبت اذ لا مانع من ان يقال سقاك الله سقيا و
رعاك الله رعيا ويكثر في الخطب الحمد لله حمدا وفي نهج البلاغة نحمد الله
على عظيم احسانه حمدا يكون لحقه اداء وانما يجب الحذف فيها وفي غيرها
اذا قيدت بمعمول الفعل على ما مر وليعلم ان المجاز والمجرور بعد امثال
هذه المصادر اذا قيدت بواسطة حرف الجر في محل الرفع على انه خبر
المبتدا المحذوف فمعنى مرحبا بك تقديره هذا الدعاء مختص بك والجملة
مستانفة لا محل لها من الاعراب وقد وضع صاحب الكافية قاعدة الحذف

في نحو لبيك وسعديك ومنها ما وقع مثنى مثل لبيك وسعديك و
انت تعلم ان هذا غير مطرد فان نحو لك ضربته ضربتين مثنى
مع عدم وجوب الحذف فيه

كذلك فيما فعله خبر وبالتكرر او بالحصر سوف العبارة
كما انت الا اجتنابا وخالد قتالا قتالا نفيه مثل مثبت

يعني من المواضع التي يجب فيها حذف فعل المفعول المطلق هو ما
اجتمع فيه امران احدهما ان يكون فعل المفعول المطلق خبر مبتدا
تقدم ذكره وحل لا يصلح المصدر لان يكون خبرا عنه لان المصدر لا
يحمل على ما يحمل عليه الفعل الا مجازا وثانيهما ان يقع المصدر في سوق
العبارة مكررا كما في زيد سيرا سيرا او يكون محصورا فيه بالا او
معناها نحو ما زيد الا سيرا او سيرا بريد وانما زيد سيرا وما زيد
الا سيرا سيرا وانما زيد سيرا سيرا والتقدير في الكل يسير سيرا
ويخرج عن الضابطة نحو ما سيري الا سير شديد لان الخبر فيه
المصدر لا الفعل ويخرج ايضا نحو ما سرت الا سيرا شديدا لعدم
كون الفعل خبرا وكذا نحو ما زيد سيرا ونحو زيد سيرا لفقد احد
الامرين المذكورين اعني التكرر والحصر فيجوز فيهما ان يقال يسير
سيرا وانما وجب حذف الفعل فيما ذكر في الضابطة لقيام القرينة
على خصوصية قوله ما انت الا اجتنابا مثال صورة الحصر وقوله
خالد قتالا قتالا مثل صورة التكرير وقوله مثل مثبت اشارة الى

مثال اخر لصورة التكرير مثل ان يقول ما حالد قتالاً قتالاً

وما فصل المقصود من ضمن جملة كقوله شدّوا الوثاق باية
يعني من المواضع التي يجب فيها حذف فعل المفعول المطلق ما اذا
كان المفعول المطلق مفصّلاً كما هو المقصود من ضمن جملة سابقة
بان يذكر جملة يتضمّن فوايد واغراضاً ويذكر تلك الفوايد بعدها
مفصلة بالفاظ مصدرية وذلك كما قوله تعالى فشدّوا الوثاق
فاما منّاً بعد واما فداء فالمن والفداء تفصيل الغرض شدّ الوثاق
الذي يتضمّنه جملة فشدّوا الوثاق والمقصود تمنّون منّاً وتفدون
فداءً وانما وجب حذف الفعل في مثال ذلك لان الاغراض المفصلة
يستفاد فيها من المصدر الواقع على الوجه المذكور فيصحّ ان يقوم
ذلك المصدر مقام ما يتضمّن تلك الاغراض اعني مقام افعالها
الناصبة لها فلما صحّ ذلك وتكرّرت تلك الاغراض استثقل ذكر
افعالها فالتزم حذفها

وما كان تاكيداً لمضمون جملة وذلك بالتعميم وبالخصوصية
فهذا اخي حقّاً يعمّ ودرهم علي اعترافاً بالاقارير خصّ
يعني من المواضع المذكورة ما اذا كان المفعول المطلق تاكيداً لمضمون
جملة متقدّمة بحسب المعنى وذلك على ضربين احدهما ان يكون مذكوراً
امراً عاماً يصلح لان يؤكد به مضمون كل جملة سواء كان من قبيل
الاقارير مثلاً كقولك علي درهم حقّاً اولم يكن من ذلك القبيل نحو هذا اخي

حقاً وزيد في الدار حقاً اي قولاً حقاً فيجعل الجملة المتقدمة مفعولاً بها
لقلت وهذا المصدر مفعولاً مطلقاً لقلت بياناً للنوع تقدير الكلام قلت
هذا الخ قولاً حقاً فان المتكلم اذا تكلم بالجملة فرى مقولة له وقد يأتي
القول مصرحاً به كما في قوله تعالى ذلك عيسى ابن مريم قول الحق وقد
عد من هذا الباب قولك لا فعلنه البتة فالبتة بمعنى القول المقطوع به
اي قطعت القول وجزمت به قطعة واحدة وثانيهما ان يكون
المؤكد مراً بتعيين لتأكيد مضمون جملة مخصوصة اعني ما يكون
من قبيل الاقارير نحو اعترافاً في قولك له علي الف درهم اعترافاً
اي اعترفت اعترافاً فالفعل الناصب فيه مدلول الجملة المتقدمة
والاعتراف تأكيد لمضمون الجملة السابقة

وَمَا نَابَ عَنْهُ الوصف مثل قائماً ومثل هنيئاً للقيام وهَنَاءَةٍ

يعني من المواضع المذكورة ما اذا كان المفعول المطلق وصفاً قائماً مقام
المصدر وذلك على ضربين احدهما ان يكون الوصف مقروناً بالهزة
التي للتوبيخ نحو أقائماً وقد قعد الناس اي أتقوم قياماً ونحو أقاعداً وقد
سار الركب اي أتقعد قعوداً وثانيهما ان لا يكون مع الهمزة المذكورة
نحو هنيئاً بمعنى هناة ومريئاً بمعنى مراة ومنهم من جعل هذه
الصفات احوالاً كما يجيء في بابه انشاء الله تعالى

وينصب ما لا فعل منه بنحوه كافاً بمعنى الكف بهراً لبخيبة

يعني ان المفعول المطلق قد لا يكون له فعل من اصله اي لم يشتق

منه فعل اصلاً فينصب بفعل يوافقه بحسب المعنى وذلك على ضربين احدهما
ان يكون مصدراً نحو نزراً اى خيبة فيقدر فيه خاب بهراً والثاني ان يكون
صوتاً بمعنى المصدر نحو افا بمعنى الكراهة فيقدر فيه كراهة افاً

المفعول به

ومن ذاك مفعول به وهو قابل لمضمون فعل قام للعامليّة
يعني مما يكون فضلة في الكلام فينتصب في التركيب سو المفعول به وهو
القابل لمضمون الفعل العامل فيه نحو ضربت زيداً فزيد قابل للضرب الذي
هو مضمون لفعل العامل فيه اعني ضرب وكذا الكلام في نحو اعطيت زيداً
درهماً فان زيداً والدرهم قابلان لفعل العطي فانهما قد تأثرا من فعله
الا ان الدرهم لا يقبله على الوجه الذي يقبله زيد ولذلك لا يقال له
معطى وانما هو معطوا ى ما حوذ واما القابل في نحو علمت زيداً فاضلاً
فهو انتساب الفضل الى زيد فانه سو المعلوم وانما نصب لفظين لقيام
ذلك الانتساب بهما ويخرج عن التقريف الفاعل في قولك خرج زيد فان
زيداً غير متأثر عن الخروج لما ليس في الخروج من معنى التاثر وكذا الفاعل
في نحو انقطع الحبل الا ان الحبل وان كان قابلاً للفعل فانه قابل للقطع القاطع
الا انه ليس بقابل للفعل العامل فيه فان العامل فيه الانقطاع دون
القطع

ويلحقه المنزوع خافضه وذا كاختار موسى قومه رجلاً فتى
وذلك مقصور على ما سمعته وما قيس للجمع ان المصدرية

ويلحق بالمفعول به ما اذا كان مفعولا بواسطة حرف الجر فنصب بنزع
الخافض لقصد التخفيف وذلك لان الاصل في الفضلات النصب فاذا انتزع
ما اوجب خفضه يعود الى اصله كما في قوله تعالى واختار موسى قومه اي
من قومه وقوله القائل استغفر الله ذنبا اي من ذنب وذلك مقصور على
السماع لا يتجاوز عما ثبت في كلامهم ومما في ان المصدرية مع الفعل فيجوز
ذلك النصب قياسا حيثما وقع ومنه قوله تعالى اعوذ بالله ان اكون
من الجاهلين وذلك لان ان حرف موصولة بطول بصلتها فاجازوا
فيها التخفيف بحذف حرف الجر قياسا وكذا حكم ان المشددة لكونها
موصولة بالجملة التي بعدها قياسا فيها حذف الخافض تخفيفا
كما في عجبت لك قائم قوله روم خفة مفعول له والعامل فيه مقدر
تأويله نزع الخافض من قومه روم خفة

وجاز له التقديم من غير مانع ويلزمه عند اقتضاء الصدارة
يجوز تقديم المفعول به على فعله اذا لم يمنع عن التقديم مانع فان منع
لم يقدم ومن الموانع ما اذا اشتبه المنصوب بغيره عند التقديم كما في
ضرب موسى عيسى فلو قيل فيه عيسى ضرب موسى لظن ان عيسى
مبتدأ ومنها ان يكون الفعل صلة للحرف نحو عجبت من ان ضربت
زيدا لانهم منعوا الفصل بين حرف الموصولة وصلتها هذا وقد
يجب تقديم المفعول به على عامله اذا كان متضمنا لما له صدر الكلام
نحو ايهم ضربت واي شيء تفعل اقعل

ويحذف لا في باب فعل التعجب وفيما هو المقصود من ذكر جملة
يعني يجوز حذف المفعول به وان لم تقم قرينة دالة عليه لكونه فضلة
وذلك حيث يستقيم المعنى بحذفه نحو هل يستوي الذين يعلمون والذين
لا يعلمون اي شيئا ويكثر ذلك في فعل المشيئة قال الله تعالى ولو شاء
الله لهديكم اي لو شاء هدايتكم ويمتنع هذا الحذف في صيغتي افعال
التعجب نحو ما احسن زيدا واحسن بزيد اذ لا فائدة في التعجب من
دون ذكر المتعجب منه فيكون مفعوله ملتحقا ببابه لفاعل وكذا يمتنع
حذف المفعول به حيث يكون مقصودا من ذكر الجملة فلا تحذف اذا
كان مجابا بما نحو ضربت زيدا في جواب من قال من ضربت ولا اذا كان مستثنى
نحو ما ضربت الا زيدا قال في الرضي والمفعول الذي يحذف على ضربين
اما منوي كما في قوله تعالى يغفر لمن يشاء بمعنى من يشاءه او غير
منوي وذلك اما بتضمن الفعل المتعدي معنى الفعل اللازم كقوله
تعالى يخالفون عن امره يعدلون واما للمبالغة بترك التقييد
كما يقول فلان يعطي ويمنع قال الله تعالى والله يقبض ويبسط
وقد جاز حذف الفعل منه كذا لمن قال من لاقيت اي بالقرينة
يعني حذف الفعل الناصب للمفعول به عند قيام القرينة والقرينة
اما لفظية كما في المثال المذكور واما معنوية كما اذا رايت شخصا في
يده خشبة يريد ضرب شخص فتقول زيدا اي اضرب زيدا ومن ذلك
مكة لمن اراد الدخول فيها والقرطاس لمن يرمي اي ادخل مكة وارم

ويحذف ايضاً بالوجوب وانه يمحض سماع او ثبوت اقيسة
وجوب حذف فعل المفعول به على وجهين احدهما ان يكون ثابتاً
بالسماع ولا يضبطه ضابط يعرف به ثبوت علته وجوب الحذف بحيث
يمكن ان يقاس عليه غيره عند وجود العلة ولا يكون ذلك لانه من الامثال
او ما يجري مجراها في كثرة الامثال استعمال والعلة فيه ليس لكثرة الاستعمال
فان المثل يطلب فيه الاختصار لكثرة تردده والثاني ان يثبت في الفعل
قيد اي الضوابط التي يعرف بها ثبوت علة وجوب الحذف فيقاس
على شيء واحد متفرقة واصل القياس الاعتبار من حال شيء الى
حال شيء آخر

فاما سماعاً فهو نحو امرأً ونفسه وانتهوا خيراً لكم عند فرقة
كذا قولهم اهلاً وسهلاً ومرحباً وقيل لها نصب على المصدرية
من المواضع التي يجب فيها حذف ناصب المفعول به سماعاً قولهم امرأً
ونفسه اي دع امرأً ونفسه والواو اما للعطف او بمعنى مع ومنها
قوله تعالى انتهوا خيراً لكم على تفسير سيبويه فانه يقدر انتهوا عن التثليث
وابتغوا خيراً لكم ويقدر الكسائي يكن خيراً لكم والفراء انتهوا خيراً
لكم ومنها قولهم اهلاً وسهلاً ومرحباً والتقدير اتيت مكاناً اهلاً لا اجانب
فيه ووطئت مكاناً سهلاً لا حشونة فيه واصبت مكاناً مرحباً لا ضيق
فيه وقال المبرد هي منصوبة على المصدرية اي رحبت بلادك مرحباً اي

رحبًا واهلت اهلًا اي تاهلت تاهلًا فقدّر له فعل وان لم يستعمل وسهل موضك سهلًا على وضع سهلًا موضع سهولة

واما قياسًا فهو حس مسايل ... فمنها اختصاص فيه فعل الخصوصة

وذلك في باب الحكاية شايع ... كقولك نحن العرب اسخى اروميّة

وجاء على غير الحكاية قولهم ... بك الله نرجو الفضل وهو ندرة

يعني وجوب حذف الفعل الناصب للمفعول به على سبيل القياس في مواضع خمسة المنصوب على الاختصاص والمنصوب على القطع والمنصوب على التحذير والاغراء والمنصوب بالاضمار على شريطة التفسير والمنادي قوله منها الاختصاص اي من المسائل المذكورة الاختصاص ونصب بتقدير فعل من بناء الخصوصة وذلك شايع بعود ضمير الحاكي عن نفسه كانّا وانّي ونحن لغرض بيان اختصاص مدلول ذلك الضمير بين النّاس بما سب اليه نحو نحن العرب اسخى اروميّة اختصّ العرب من بين الطوايف بزيادة السّخاء اي مختصّين بتلك الصفة وعليه قوله عليه السّلام نحن معاشر الانبياء لا نورّث وقد يأتي النصب بالاختصاص بعد ضمير المخاطب على ندرة نحو بك الله نرجو الفضل ينصب اسم الله وكذلك سبحانك الله العظيم وبك اهل الرّحمة اتوسل

ومن ذلك اني مكرم ايّها الفتى ... كلفظ المنادي في البناء بضمّة

يعني من باب الاختصاص قول الرّجل بفصّها الحكاية عن نفسه انّي مكرم الي فلان ايها الفتى اي مختصًّا من بين الفتيان بالاكرام وانا المكين ايّها الرّجل اي مختصًا من بين الرّجال بالمكنة ومجموع ايّها الرّجل في محلّ

النصب لوقوعه موقع الحال ولا يريد بالفتى والرجل الا نفسه وفي الشرح
الكبير زيادة يحقق لهذا المقام

ومنها انتصاب الوصف بالقطع وهو للترحم او للمدح او للمذمة
كالحمد لله الحميد ونحو جاءني زيد المخذول او ذو الخصاصة
فيضمر اعني او اريد او الذي يلايمها بالنسبة المنعوية

يعني من المواضع الخمسة المذكورة الوصف المنصوب بالقطع عن موصوفه
وذلك اما للترحم كما في مررت بغلامك المسكين المحتاج او للمدح نحو الحمد
لله الحميد والملك لله اهل الملك او للذم نحو مررت بزيد الفاسق الخبيث
فيضمر في المواضع الثلثة اعني او اريد او الفعل الذي يلايمها معنى فتقدر
في الاول اترحم وفي الثاني امدح وفي الثالث اذم وربما يسمى هذا
الباب نصبا على المدح وان كان فيه للمدح وغيره وليعلم ان المقطوع
المنصوب لا يكون الا معرفة لالتباسه حالة التنكير بالحال فلا ينصب
الوصف في نحو جاءني رجل عالم بالقطع وذلك بخلاف الرفع على القطع
على ما مر فانه لا التباس فيه اصلا وعندي ان المتجه ان يحمل على هذا
الباب نحو قولهم مررت برجل فاذا له صوت صوت حمار وصراخ صراخ
الثكلى فنصب النعت على القطع ثم حذف المضاف اليه واقيم المضاف اليه
مقامه وهذا اوفق بحسب المعنى من كونه منصوبا على المصدر كما ذكروه منهم
من اجاز في مثله الرفع على البدلية ومنهم من جعله وصفا وذلك اما بتقدير
المثل فيه او لكونه في تاويل المشتق والمعنى له صوت منكر وصراخ رفيع

ومنها الذي قدّرت حذّر النصب وسمّي تحذيرًا بتلك العلاقة

يعني في المواضع الخمسة المذكورة ما يسمّى تحذيرًا وهو الحذّر والمحذّر منه المنصوبين بتقدير حذّر وما اشبهه اعني احذر واتقّ وبعّد ونحو وغير ذلك من افعال التقيّة بحسب ما يلايم المعمول ويستقيم به المعنى وانما خصّ حذّر بالذكر لاصالته في الباب ولذلك سمّي تحذيرًا بعلاقة تقديره فيه ومعنى التحذير تنبيه الغافل على مكروه يجب الاحتراز عنه واللزوم تقدير العامل فيه ضابطان احدهما ان يذكر المحذور وبعده المحذر منه بتوسّط الواو والعاطفة او من ظاهره او مقدّرة منصوبين بتقدير فعل من افعال التقيّة وثانيهما ان يترك المحذّر ويذكر المحذر منه مكررًا واشار الى الاوّل منهما بقوله

فتنصب ما حذرته ثم تنصب المحذّر منه ناويًا للتقيّة

وذاك بواو او بمن ظاهرًا وقد يقدّر ايضًا مع ان المصدريّة

كاياك والشواها ونفسك والوا واياك من شرّي وتضرب للفتى

اعلم ان المحذّر في صورة العطف يكون مضمرًا قارة ومظهرًا اخرى والمضمر فيه لا يكون الا ضمير المخاطب كواياك والاسد واياك والشواها والتقدير اياك حذّر او باعد باضمار العامل بعد اياك وانما جاز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لواحد لكون احدهما منفصلا كما جاز ما ضربت الّا اياك ونحو راسك والسيف ونفسك والمراد اي حذّر راسك واحذر السيف دق نفسك واتقّ المراد هذا في صورة العطف واما

اذا كان المحذر منه مذكورا بعد فالمحذر لا يكون الا ضمير المخاطب نحو اياك
من الاسد واياك من شري قوله وان تضرب الفتى اى الرجل القوى وهو معطوف
على شري والتقدير واياك من ان تضرب الفتى وانما جاز فيه تقدير من دون نحو
اياك من شري لان حذف الجر من الاسم الصريح ليس بقياس وانما حذف
مع ان المصدري قياس وانت بهذا تستغني عن التكلفات التي ارتكبوها
في هذا الباب من التقديرات ولما فرغ عن الضابط الاول للزوم تقدير
العامل في باب التحذير اشار الى الضابط الثاني وقال

وان كنت لم تات للمحذر فانصب المحذر منه مرة بعد مرة

يعني ان استغنيت عن ذكر المحذر لكونه معلوما فالواجب ان يذكر المحذر
منه مكررا منصوبين باحذر اوما في معناه نحو الطريق الطريق وقد يؤتى
بالمحذر منه ثم يعطف عليه محذر منه غيره ذلك نحو ناقة الله وسقياها
وهو قريب من التكرار ثم ان المحذر منه ههنا يكون ظاهرا مفردا كما
ذكرناه ومضافا نحو نفسك نفسك ومضمرا مخاطبا ومتكلما وغايبا
نحو اياك اياك واياي اياي واياه اياه وعلة وجوب الحذف في الباب ضيق
الوقت على ذكر الفاعل الفعل مع دلالة الحال على كون المناصبة باب
التقية ومما يقرب من التحذير هو باب الاغراء وهو امر المخاطب بلزوم
شيء ينفعه ولذلك تمم الباب بذكره فقال

وقد ترت في الاغراء الزم ونحوه وذاك بعطفا وبتكرير كلمة

يعني يلزم بتقدير الزم او في معناه نحو احفظ وحذف المغرى به في حالتي

التكرار والعطف دون حالة الافراد فهو كالتحذير بالاسم الظاهر في الشرط
دون التحذير بإياك فانه يكون بذكره ايضاً كما مرّ ومثال الاغراء بالعطف قولك
نفسك وما ينفعها بتقدير الزم ومثال الاغراء بالتكرار قولك كسلاح
السلاح والرمح والرمح قال الشاعر اخاك اخاك ان من لا اخا لك كساع الى الهيجا
بغير سلاح

ومنها الذي اضمرت عامله على شريطة تفسير لتأكيد نسبة

يعني من المواضع الخمسة المذكورة ما اضمر عامله على شريطة التفسير لتاكيد
النسبة باضمار الفعل مرّة وتقديره اخرى وانما وجب الاضمار فيه لان
المفسّر انما يكون مفسّراً عند تقدير الناصب فان الظاهر مستغن عن التفسير

وذلك اسم بعده الفعل ناصباً ضميراً له او ظاهراً اذا علاقة

بحيث اذا سلطته او شبيهه عليه تاتى النصب فيه بصحة

كزيداً ضربناه ونضرب عبيده باضمار فعل الضرب ثم الاهانة

يعني ان الواجب اضمار فعل الشريطة التفسير اسم بعده فعل وشبهه
ناصباً لضمير ذلك الاسم لفظاً او محلاً او ناصباً لاسم ظاهر له تعلق بضمير
بحيث اذا سلطت ذلك الناصب او شبهه بحسب المعنى على ذلك الاسم بان
حذفت الضمير الذي هو محوله ووجّهته الى ذلك الاسم لتاتى النصب فيه
مع صحة المعنى ليصلح بذلك لان يكون مفسّراً فان المفسّر عوض عن
المفسّر وذلك نحو زيداً ضربته بتقدير ضربت وزيداً ضربت غلامه بتقدير
اهنت لكون الاهانة لازمة لضرب الغلام ونحو زيداً مررت به بتقدير

جاوزت وزيدا حبست عليه بتقدير لابست فتقدير الحكم في المثلة
المذكورة ضربت زيدا ضربته وآهنت زيدا ضربت غلامه وجاوزت
زيدا مررت به ولابست حبست عليه والمراد بشبه الفعل اسم الفاعل
واسم المفعول نحو زيدا انا ضاربه وانا مرور به واما المصدر فانه لا
يكون مفسرا في هذا الباب لان منصوبه لا يتقدم عليه والمفسر ينبغي
ان يكون بحيث الاسم المحدود لو سلط عليه وكذا الصفة المشبهة لعدم
تقدم معموله عليه وقد خرج عن الضابط المذكور اشياء منها نحو زيدا
ضربت لعدم انصراف الفعل فيه عن الظاهر الى المضمر ومنها نحو زيدا
في ضربته وزيد هل لقيته لامتناع التسليط فيه لان ما يستحق الصدارة
يمنع من ان يعمل ما بعده فيما قبله ومنها ما اذا كان بعد حرف من حروف
العاطفة وكذا فاء السببية الواقعة موقعها فان ما بعد هذه
الحروف لا يعمل فيما قبلها ومن ذلك قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا
ولو كانت الاية من باب ما اضمر عامله كان المختار فيها النصب لكون الاسم
المحدود بعد الطلب وقد اتفق القراء السبعة على رفعه والقران لا
يجوز رده على غير المختار ومنها نحو ازيد ذهب به فان ذهب
لو سلط على زيد لا ينصبه وكذا شبهه وهو اذاهب او لو بس على
بناء المجهول ومنها نحو قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر لان
المعتبر في جواز تسليط الفعل على الاسم المحدود صحة المعنى بحيث يكون
ماده مستقيما ومرادا وههنا لو سلط لكان في تاويل فعل كل شيء في الزبر

فالخارج ان علق بفعلوا لم يكن المعنى مستقيماً لانا لم يفعل في الزبر اي في
صحايف اعمالنا شيئاً ولو لم توقع فيها فعلاً بل الكرام الكاتبون او
قعوا فيها الكتابة وان جعل الجار والمجرور نعتاً لكل شيء كان المعنى
مستقيماً لكن لا يكون مودياً بما هو المقصود فان الغرض هو ان كل ما فعلوه
ثابت في الزبر لا يفوت عن كتابة الكاتبين شيء منه لا ان ما هو المكتوب
فيها مما فعلوه قوله ناصباً حال عن الفعل وهو مرفوع بالظرف اعني
بعده لوجود شرط الرفع فيه وهو الاعتماد على الصاحب

فينصب حتماً بعد ان وقبيلها واحرف تحضيض بالافعال خصت

يعني يجب النصب في الاسم المحدود اذا كان بعد ان ولو نحو ان زيداً ضربته
ضربك ولو زيداً اكرمته اكرمك وكذا بعد الاسماء الجواز المتضمنة
معنى الشرط نحو متى وحيثما وكذا يجب النصب بعد حروف التحضيض
نحو لولا زيداً ضربته والعلة في كلها الاختصاص بالافعال فنصب الاسم بعدها
بتقدير الفعل المتعدي على طبق المفسر قوله بالافعال الجار والمجرور
متعلق بمقدر هو صفة لاحرف التحضيض

ويختار فيه النصب بعد اذا وبعد حيث وحرف النفي ايضاً وهمزة

يعني يجوز الرفع ويختار النصب في الاسم المحدود اذا كان بعد اذا وحيث
المتضمنين بمعنى الشرط يعلق مضمون فعل بمضمون فعل آخر وكذا بعد
حروف النفي اعني ما ولا وان وذلك لان النفي بالحقيقة لمضمون الفعل
فالاولى ان يلي الفعل لفظاً او تقديراً وكذا يختار النصب فيما اذا كان بعد

لكون الشرط بالفعل اولى لان حقيقة الشرط صح

الهمزة

الهمزة للاستفهام نحو ازيدا ضربته لكون الاستفهام بالفعل اولي وانما لم يذكر هل الاستفهامية لانها لا يدخل على الجملة التي جزؤها الثاني فعل فلا يقال هل زيد ضرب الا على القبح

ومع طلب ايضا وحيث عطفته على جملة فعلية او شبيهه

يعني يختار نصب الاسم المحدد مع الطلب ايضا اي الامر والنهي والدعاء نحو زيدا اضربه وعمرا لا تضربه وبكرا رحمه الله لان وقوع الجملة الطلبية خبرا يحتاج الى التاويل بالخبرية كمر ويختار النصب فيه ايضا حيث اردت العطف به على جملة فعلية كما في قام زيد وعمرا اكرمته للاهتمام برعاية التناسب بين المعطوف عليه وكذا الحكم اذا اردت العطف على الكلمات الشبيهة بالجملة الفعلية نحو مررت برجل ضارب عمرا وهند يقتلها رعاية لحق المشابهة

كذلك والتفسير بالنعت البتة كل غلام بعته بثلاثة

يعني في مواضع اختيار نصب الاسم المحدد مما اذا كان رفعه موهما لكون الجملة المفسرة صفة للاسم المرفوع فيودي الى اللباس المفسر بالصفة كما في المثال المذكور اذا اردت ان كل غلام تملكه تبيعه بثلاثة دنانير فانك اذا رفعت كل غلام احتمل ان يكون بعته خبرا فيوافق المعنى المقصود واحتمل ان يكون بعته صفة لكل غلام وقوله بثلاثة خبرا فيكون المعنى ان كل غلام قصدت بيعه فهو كائن بثلاثة لا كل ما يملكه من الغلمان وهو معنى غير مقصود فيكون النصب فيه اولى للسلامة عن احتمال

غير المقصود

وقد جاز فيه الرفع حيث عطفته على ذات وجهين كزينب قامت
يعني يجوز الرفع مع جواز النصب على السوية في الاسم المحدود اذا قصدت
على جملة ذات وجهين بان يكون اسمية مشتملة على جملة صغرى
فعلية فرفع عطفا على الاسمية التي هي الكبرى وينصب عطفا على الفعلية
التي هي الصغرى كما في زينب قامت وعمرو اكرمته باستكان ضمير
زينب في المفسر فان رجح الرفع بالسلامة من التقدير عورض
يكون المعطوف اقرب الى الفعلية منه الى الاسمية

عطفه

ويضعف فيه النصب مع فقد مقتض له مثل زيد جيئته بهدية
كذا حيث كان مقتضى الرفع غالبا كما اذا لم تات مع طلبية
يعني يختار في الاسم المحدود الرفع مع جواز النصب على ضعف عند عدم
مقتض له من المقتضيات المذكورة اعني ما يوجب النصب وما يرجحه
على الرفع وما يجوزه مع جواز الرفع على السوية وذلك كما في زيد ضربته
وزيد جيته بهدية وانما يرجح فيه الرفع على النصب لعدم احتياج
الرفع الى تقدير عامل والاصل عدم التقدير وكذا يختار الرفع فيما اذا كان
مقتضى الرفع غالبا على مقتضى النصب ومقتضى الذي يجامع مقتضى
النصب سواء اما فهو يجامع العطف على الجملة الفعلية فيغلبه تقول ضربت
زيدا واما عمرو فاكرمته وذلك لان اما يبتداء بعدها الكلام ولا
ينظر معها الى ما قبلها فلم يكن قصد التناسب معها فرجعت الجملة الى

ما كانت

الى ما كانت عليه في الاصل من اختيار الرفع وجاز مع الطلب ايضا ولكنها مغلوبة له بقولك ما زيدا فاكرمه باختيار النصب لكون وقوع الطلب خبرا خلاف الاصل واما الابتداء فمقتضاه كما ابطلت مقتضى قصد التناسب

المنادى

ومنها المنادي وهو مدخول لحرف النداء التي عن لفظ ادعو اقيمت حروف النداء يا ئى في بابها والمنادي هو ما دخله احدها ودخل فيه هذا التعريف المندوب اليه ذهب الزمخشري وهو ظاهر كلام سيبويه وقال ابن الحاجب هو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو وقوله المطلوب اقباله اخرج المندوب لانه المتفجع عليه لا المطلوب اقباله والحق ما قيل من ان المندوب منادي على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فانك تناديه و يقول تعال فانا مشتاق اليك وانما كان المنادي من باب المفعول للازم حذف فعله لان اصل يا زيد ادعو زيدا التزموا حذف الفعل فيه لكثرة الاستعمال وادلالة حرف النداء عليه وافادتها فائدته

وذلك يبنى مفردا ومعرفا على ما به الرفع اختيارا لفرقته يعني ان المنادى يبنى المفرد المعرفة سواء كان قبل النداء معرفة نحو يا زيد او قد عرف بحرف النداء بان قصد تعيينه نحو يا رجل يبنى على ما هو علامة الرفع اعني الضمة كما في يا زيد او الالف كما في يا زيدان او الواو كما في يا زيدون ويقدر الضم في نحو يا قاض ويا جبلى وانما يبنى ذلك القسم من المنادي لانه يشابه الكاف الاسمية في الافراد والتعريف وفي وجوب بنائه ضعف

لانّه ليس بمشابه لما له اصالة في البناء وانّما هو مشابه للمبنيّ بالمشابهة
هذا ما اختاره الاكثرون وذهب الكسائيّ الى انّ المنادى المفرد المعرفة مبنيّ
مرفوع لعدم موجب النصب للبناء ولعدم موجب النصب والجرّ وتركّ فيه
التنوين ليكون فرقا بينه وبين ما رفع بعامل

وينضمّ في المزجيّ آخر كلمة ... ويلزم في المبنيّ تقدير ضمّة

التركيب المزجيّ اذا لم يكن مبنيّا كبعلبك فهي ملحق بالمفرد في البناء على
الضمّ ولا يقدّر فيه الضمّ بل يظهر في الكلمة الاخيرة منه لانّ عجز الاوّل منه
بمنزلة وسط الكلمة هذا واما اذا كان الاسم مبنيّا قبل النداء سواء
كان من المفردات نحو هذا وهؤلاء او من المركّبات كسيبويه وخمسة عشر
فالقياس فيه اذا نودي تقدير الضمّة ويظهر اثر التقدير في اعراب تابعه
فتقول يا سيبويه العاقل بالرفع حملا على اللفظ ويا سيبويه العاقل
بالنصب حملا على المحلّ

وقد جاز فيه الرفع والنصب حيثما ... ينوّن في الاشعار عند الضرورة

يعني انّ المنادى المستحقّ للبناء بالنداء قد ينوّن لضرورة الشعر
فيجوز فيه الرفع والنصب اما الرفع فعلى قياس مرفوع ممنوع عن الصرف
اذا نوّن واما النصب فلرجوعه الى حركته الاعرابيّة عند ازالة البناء
بالتنوين ومن شواهد الرفع قوله سلام الله يا مطر علينا وليس
عليك يا مطر السلام ومن شواهد النصب قوله ضربت صدرها
اليّ وقالت يا عديّا لقد وقت وفتكا لا واقي اي حفظتك الحافظون

من الارواح والملائكة يعني بذلك ان في صدرها من العظم والثقل
ما لا يقدر احد على مقاومته

ويجرّ مدخول لام استغاثة ويفتح الحاق الف استغاثة

الاستغاثة هو نداء من تخلص عن شدّة او يعين في مشقة والغالب
ان يدخل لام الجرّ لينصّ على الاستغاثة فينجرّ لمنادي بها وعلة
اعراب هذا النوع من المنادي غلبت حرف الجرّ حرف النداء المقتضية
للبناء بخصّصها في اقتضاء البناء مع كونها ابعد عن المنادي من مقتضي
الجرّ وهذا النوع من المنادى قد يلحق اخره الف الاستغاثة فيقتضي بناء
اخره على الفتح كقولهم يا زيدا او يكون في مجرّدا عن لام الاستغاثة

ويختصّ لام المستغاث ولام ما عطفت بتكرار النداء بفتحة

ويختصّ لام المستغاث لاجله وما كان معطوفا بلا يا بكسرة

اعلم انّ اللام الداخلة على المستغاث والمستغاث لاجله كما في يا لزيد
لعمرو يتعلقان بفعل الدعاء المدلول عليه بها والمعنى ادعو زيدا لعمرو
فلام المستغاث لتقوية عمل الفعل وذلك لانّه لكونه مفدرا كان
ضعيفا في العمل والاصل في اللامين ان يكونا مكسورتين الا انهم
قصدوا الفرق بينهما ففتحوها للمستغاث لوقوع المستغاث موقع
الضمير الذي يفتح لام الجرّ معه بخلاف المستغاث له فانّه ليس بمنادي
فليس بواقع موقع الضمير المذكور هذا واما المعطوف على المستغاث فان كان
بتكرار حرف النداء فهو ففتح اللام ايضا لقيام القرينة فيه وهو الاتباع

بالمستغاث له واما اذا كان معطوفا بلا تكرار يا بالام فيه على اصلها اللام من
من اللبس لكون الواو صارفا عن كون مصحوبها مستغاثا له بقول يا لزيد و
يا لعمرو بفتح اللام فيهما و يا لزيد و لعمرو بكسر اللام

وقد دخلوا من اجل معنى التعجب كذلك للتهديد لاما بفتحة
اللام المفتوحة يكون لمعنى الاستغاثة وهي كثيرة قد مررت وقد يكون
لمعنى التعجب نحو يا للعجب بفتح اللام على معنى يا عجب احضر فهذا اوانك وهو
اقل من الاول وقد يكون للتهديد نحو يا لزيد لاقتلنك وهو اقل منهما مت

وفي غيرها نصب كيا احسن الوري ويا حسنا وجها ويا خاسدا
ينصب ما دون الاقسام المذكورة وهي المضموم للافراد والتفريق
والمجرور بلام الاستغاثة وغيرها والمفتوح للالف الاستغاثة وما دون
ما ذكرناه ثلاثة اقسام الاول المضاف نحو يا احسن الوري والثاني المفا ع
له وضابطه ان يجيء بعد الاسم المنادي شيء من تمامه اما معموله نحو
يا طالعا جبلا ويا حسنا وجها ويا خيرا من زيد واما نعت هو جملة او
ظرف نحو يا جوادا لا يبخل وقولها لا يا نخلة من ذات عرق الثالث النكرة
وذلك بان لا يقصد في المنادي لتعيين كما اذا قال لاعمى يا رجلا خذ
بيدي وكما اذا قلت يا حاسدا مت

ويا زيد زيدا ليعملان ونحوه لاوله بجوز نصب وضمة
يعني اذا تكرر المنادي بلفظ وجيء بمضاف اليه بعدهما كما في قوله يا زيد
زيدا ليعملان الزيدل تطاول عليك الميل فانزل يجوز في اول الاسمين النصب

والضم

والضمّ ووجه الضمّ في الاوّل ظاهر واما النصب ففيه خلاف ففذهب سيبويه
انّه مضاف والثاني مفحم بين المضاف والمضاف اليه فتبعه في حذف
التنوين كما تبعه في الحركة وقال المبرّد انّ الاول منهما مضاف الي
مقدّر عليه الظاهر ولم يذكر اعراب الثاني لانّه ليس فيه الا وجه واحد
وذلك اما بالاضافة كما ذهب اليه المبرّد واما بالتبعيّة كما ذهب
اليه سيبويه قوله يا زيدا لخطاب في بيت الشاعر الي زيد بن ارقم رضي
الله عنه واليعملات الناقة القويّة على العمل تصبر على السير والزبل جمع
ذابلة وهي الزبليّة من شدّة السير اضاف الزبل الي اليعملات لانه كان
يطيل تسييرها كما قال بعد ذلك تطاول عليك الليل فانزل اي قد احوجت
النزول حتى ذهب اكثر الليل فانزل ولما فرغ عن بيان اعراب المنادي
وبنائه شرع في بيان احوال توابعه فقال

وتابع ما يبنى على الضمّ معرب فمفرده بالرفع والنصب قد أتى
سوي بدل والعطف من غير ذكر أل فانهما كالاصل في كل حالة
يعني ان تابع المنادي المبني على الضمّ وهو المفرد المعرفة تكون معربا
لعدم اقتران حرف النداء به ويجوز فيه اذن الرفع حملا على لفظ
المتبوع والنصب حملا على محلّه وتقييد البناء بالضمّ يخرج المفتوح
لالف الاستغاثة فانه ليس في تابعه الضمّة لعدم الضمّة في المتبوع و
التقييد بالمبني يخرج تابع المعرب كتابع المستغاث بجره وتابع
المضاف وتابع المذكور فانها محمولة على الفاظ متبوعاتها ثم انّ ما

ذكرنا ه من اعراب التوابع وجواز الرفع والنصب فيها انما هو في النعت
والتاكيد وعطف النسق ذي اللام نحو يا زيد العاقل والعاقل ويا تميم
اجمعون واجمعين ويا زيد والحارث والحارث وكذا في عطف البيان
على ما ذكروه نحو يا غلام بشر او بشرا واما البدل وعطف النسق غير ذي
اللام فحكمها حكم المنادى المستقل في جميع الاحوال سواء كان مفردين
اولا او سواء كان متبوعهما مضموما اولا يقول يا زيد ويا رجلا
اذا قصدت التنكير ويا زيد ورجل اذا قصدت التعريف وكذا يا
عبد الله ورجلا بالظم ويقول يا زيد اخ ويا عبد الله اخ بالضم
فيهما وذلك لان العطف النسق من حيث المعنى منادى مستانف
واذا صح دخول يا عليه صار كانه منادى في اللفظ وكذا البدل لجواز
قيامه مقام متبوعه كانه منادى مستانف مستقل وقال في الرضي و
هو الحق والذي اري ان عطف البيان هو البدل فيطرد فيه حكم البدل
فيقال يا عالم زيد ويا ذا المال بكر بالضم فيهما

ويلتزم الجمهور نصب مضافة كيا زيدا ذا الاحسان بالاولوية
يعني ان تابع المنادى اذا كان مضافا بالاضافة المعنوية قليس فيه
عند الجمهور الا النصب وهو اولي بذلك من المنادي اذا كان مضافا لبعده
عن موجب البناء وهو حرف النداء يقول في الصفة يا زيد ذا الاحسان
وفي التاكيد يا تميم كلكم وعطف النسق ذو اللام لا يكون مضافا اضافة
معنوية وليس لاحد فيما ذكرناه بجويز البناء ولكن اجاز بعضهم فيه

الرفع اذا كان تابعاً للمضموم المفرد

وفي العلم الموصوف بابن اضفته الى علم يختار فتح لخفته

اعلم ان المنادي المفرد المعرفة اذا كان علماً موصوفاً بابن يكون ذلك الابن مضافاً الى علم آخر يختار فيه الفتح مع جواز الضم لان الاسم على الوصف المذكور يكثر فيه النداء فناسب التخفيف فيخفف لفظاً بالفتح كما يخفف حطاً بحذف الف ابن وفي الضابط ثلثة قيود الاول كون المنادى علماً ويخرج به نحو يا رجل بن زيد والثاني كون ما يضاف اليه ابن علماً ويخرج به نحو يا زيد الظريف ابن عمرو

وذو اللام يأتي بعد هذا وايها منادى على المعنى ووصفاً بصورة

فيعرب مرفوعاً وتابعه كذا ويا الله مخصوص بفقد الوسيلة

اذا اريد نداء ذي اللام احتيج فيه الى التوسل باسم الاشارة او باي الموصوفة المقطوعة عن الاضافة بتعويض هاء التنبيه عن المضاف اليه لكراهة اجتماع اداتي التعريف وانما خصوصها بذلك لانهم طلبوا اسماً مبهماً غير دال على مهيته محتاجاً بالوضع الى ذي لام يخصصه فوجدوها موصوفين بذلك والمعرف باللام في المثلة المذكورة له اعتباران فانه منادى بحسب المعنى لانه هو المقصود بالنداء وصفة بحسب الصورة لدخول حرف النداء على مقبوعه فباعتبار انه تابع اجري عليه الاعراب واقتصر تابعه على الرفع وباعتبار انه منادى التزم فيه الرفع ليكون تنبيهاً على كونه منادى لما بين رفعه وبنائه من الموافقة في الحركة

قوله ويا الله مخصوص بفقد الوسيلة يعني لم يجز دخول حرف النداء على
ذي اللام من غير التوسل بشيء الا على اسم الله الكريم وذلك لاجتماع امرين
في لامه لزومها للكلمة وكونها بدلاً عن همزة كانت في اوله فان اصله
الاله بمعنى المالوه اي المعبود صار علماً مع لام العهد بعد ما كان مطلقاً
على كل معبود وبالامرين المذكورين خرجت اللام عن اصلها وصارت
كجزء الكلمة فاجتمع معها حرف النداء قوله منادى حال عن فاعل ياتي
وعلى بمعنى الباء ومتعلق الظرف مقدر صفة المنادي اي منادى
بحسب المعنى ووصفاً بحسب الصورة

وفي نحو يا ربّ سكون وفتحه وقد جاز يا ربّا وربّ بكسرة
وربّ بفتح قلّ والضمّ نادر وفي الكلّ هاء السكت للوقف جاءت

اعلم ان المنادى موضع تخفيف لان المقصود غيره فيقصد الفراغ منه
ليتخلص الى المقصود فيخفف المضاف الى ياء المتكلم المشهور اضافته
اليها كيا ربي دون نحو يا عبدي فيجوز فيه ما يجوز في المضاف الى الياء
في حالة النداء من سكون الياء وفتحها ويجوز فيه ايضاً يا ربا بابدال
الالف من الياء والفتحة من الكسرة ويا ربّ بحذف الياء وابقاء الكسر
دليلاً عليه واما نحو يا ربّ بحذف الالف وابقاء الفتح دليلاً عليه
فقليل منه يا بني اصله يا بنيا واما نحو يا ربّ بالضمّ فنادر منه قراءة
بعضهم ربُّ احكم ربُّ السجن احبّ اليّ وذلك على خلاف القياس وفي جميع
الوجوه المذكورة يجيء الحاق هاء السكت فيقول يا ربيه بسكون الياء

والاجود

والاجود ترك الهاء ويا ربيه بفتح الياء مع جواز يا ربي بفتح الياء ويقول
يا ربّاه ويا ربّه بالهاء قطعاً فرقاً بين الوقف والوصل

ويا ابي امّي تخصيص ههنا بابدال تاء منه ذات الثلاثة
يعني ان يا ابي امّي في باب النداء مع انه يجوز فيه ما ذكرنا في مطلق
المضاف الي ياء المتكلم من الوجوه يختص بحكم آخر وهو ابدال تاء التانيث
منه فيقول يا ابت ويا امت وتلك التاء يجري عليها الحركات الثلث لان
الضم فيها قليل واما الكسر والفتح فشايعان فالكسر لمناسبة المبدل منه
اعني الياء والفتح لموافقة حركة المبدل منه والكسر اكثر استعمالا

واجراء ما في باب يا ربّ جايز على يا ابن امّي وابن عمّي وعمّتي
اعلم ان المضاف الي ياء المتكلم اذا اضيف اليه المنادي فهو كما اذا
اضيف غير المنادي الا اللام والعم والعمة اذا اضيف اليها ابن او بنت منادى
فانها يجري عليها ما يجوز في المنادي المضاف الي الياء من الوجوه المذكورة
لكثرة الاستعمال فيها وان كان دون غيرها وحذف الالف اجتزاء بالفتحة
شايع مطرد فيها وان كان قليلا في المنادي المضاف الي الياء لزيادة
ثقلها

فصل

ويختص بالمندوب ما كان شايعا كما هو مختص بواحرف ندبة
اي اللاسم الشايع المشهور من بين الاسماء مختص بجريان التدبة فيه
وان لم يكن علما نحو وامن حضر بئر زمزماه وكذا اذا لم يكن معروفا
قبل التدبة نحو واحسنا وجهه اذا كان المندوب مشهورا به ولا

يندب غير المشهور وان كان علما وذلك لان في ندبة غير المشهور لا يحصل
ما قصده النادي من العذر في الندبة على المندوب والمندوب من بين
اصناف المنادى مختص بوا عرف الندبة فلا يدخلوا على المنادى المجرد
عن معنى الندبة واما ما فتشترك بينهما

ويلحقه الف فبالهاء وقفة باسقاط تنوين والف اصيلة
يعني ان المندوب يزاد في اخره الف جوازا لكون امتداد الصوت
مطلوبا فيه كما في المستغاث ومنهم من اوجب زيادتها معه بالتمييز عن
المنادي وفيه ان هذا الباب يلحق المنادي ايضا على قلة والاولى ان
يقال يجوز تركه مع يا عند القرينة كما في يا محمد يا علي ولا يجوز عند فقدها
وعند لحوق الاصلية في الآخر للتقاء الساكنين فيقال في نحو ابي بكرو
من نصر محمدا يا ابا بكراه ويا من نصر محمداه وفي نحو موسى ومصطفى
اموساوا مصطفاه

ومن اجل خوف اللبس قل وافتاكموا وواعبدكي بالياء في عبدية
يعني ان الحاق الالف باخر المندوب انما يكون فيما اذا لم يود الى اللبس
بغير المقصود وعند خوف اللبس يقول وافتاكموا اما باعادة الواو المحذوفة
فيها او بقلب الالف ياء في عبدا مراده لان بتقدير الالف لا يتميز عن عبد
الرجل ويقول مع هاء الوقف وافتاكموه وواعبدكيه فصل

وجاز ذاك الترخيم بالاطراد في المنادي وفي مادونه للضرورة
يعني الترخيم في اللغة ترقيق الصوت وعند النحويين حذف بعض الكلمة

على وجه مخصوص وذلك قياس مطرد في المنادى لكونه محلا للتخفيف
وفي غيره يقع ضرورة كما في قوله لنعم الفتى يعشو الى ضوء ناره ظريف بن
مالك ليلة الجوع والحضر يريد ظريف بن مالك ويعشو اي يميل ويأوي والمراد
بالنار نار القرى والحضر البرد

وذلك في الاعلام فوق ثلاثة وفي كل ذي تاء على كل حالة

يعني ان جواز الترخيم في المنادى في موضعين احدهما العلم الزائد على
ثلاثة احرف كيا حارث والثاني الاسم الذي فيه تاء التانيث علما كان اولا
وزيدا على الثلاثة اولا كيا طلحة ويا غرفة ويا شاة ويا بنت ما اوّل فلان العلم
يكثر فيه النداء مع ان فيما ابقي منه دليلا على ما اللغي عنه لشهرته فاذا كان
بحيث لا ينقصه الحذف من ابنية الاسماء المعربة اعني الثلاثة لم يحتاج
فيه الى الحذف واما الثاني فلان وضع التاء على الزوال فيكفيه ادنى مقتض
للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه حذف الحرف الاصلي وانما يحتاج
الى البقاء على حرفين في نحو زيد دون نشاة ونبت لان التاء من الزوائد
فكان الكلمة معها على حرفين قبل الترخيم

ويمنع في المندوب والمستغاث و المضاف وفي شبه المضاف وجملة

يعني ان الترخيم في المنادى المشروط بما ذكرانما يجوز في غير المواضع المذكورة
ولا يجوز في شيء منها اما في المندوب والمستغاث فلكون امتداد الصوت
مطلوبا فيهما ولذلك يزاد فيهما الحرف فالنقص غير موجه واما المضاف
نحو يا عبد الله وشبه المضاف والجملة نحو يا طالعا جبلا وتابط شرا علما

فلان جزئيهما مستقلان بحسب اللفظ لكون كل واحد منهما معربا باعرابه
وبمنزلة لفظ واحد بحسب المعنى فلم يحذف من جزء الاول لكون آخره
بمنزلة الوسط نظرا الى المعنى والالف الثاني لكونه غير المنادي نظرا الى اللفظ
فقد روعي فيهما حال اللفظ والمعنى معا

فيحذف بالترخيم حرف تأخرت وحرفان ان زيدا معا لعلامة

الاصل في الترخيم حذف حرف واحد في الاخر كما في يا حار ويا ثمود وغيرهما
واما حذف الحرفين ففيهما اذا زيدتا معا لاجل علامة لانهما اذن
بمنزلة حرف واحد فيقال يا مسلم في مسلمان علما ويقال يا سكر ويا ندم في
سكران وندمان علمين لكون الالف والنون فيهما علامتي التذكير وحمل
عليهما مروان وعمران للمشاكلة ويقال يا حمر في حمراء علما لكون الالف
والهمزة فيه علامة للتانيث وحمل عليه كوصحراء للمشاكلة

ويلزم حذف المد قبل الاخيرة اذا كان لم ينقص به عن ثلاثة

يعني يجب حذف حرف المد قبل الاخيرة الحرف المحذوف للترخيم سواء
كان الآخر حرفا صحيحا او غير صحيح فيقال في عماد منصور ومسكين يا عم
ويا منص ويا مسك وذلك لكراهتهم تطرف حرف المد لكثرة تطرف المتغير اليها
وكون اخر الكلمة محلا للتغييرات هذا اذا لم ينقص الاسم المرخم بحذفها
عن ثلاثة احرف فان نقص كما في عماد وثمود وسعيد فالاصح اثباتها

ويحذف في المزجي اسم برأسه مع الالف في ثاني على رأي فرقة

المركب المزجي اعني غير الاسنادي والاضافي يرخم بحذف الاسم الاخير

بتمامه

بتمامه لان الخفة لا يحصل الا بحذف فيقال في معدي كرب يا معدي وفي
سيبويه يا سب ويقال في خمسة عشر خمسة بالتاء وصلا وبالهاء وقفا
وكذلك اثنى عشر الا ان بعضهم يقول فيه يا اثنى بحذف عشر واتباع الالف
له وذلك لان عشر في اثنى عشر بمنزلة النون في مسلمين لوقوعه موقع
نون اثنين ولذلك اعرب اثنى معه كما يعرب مع النون

وبمحذوف هذا الباب في حكم ثابت وفي لغة ينسى وتلك بقلة

يعني جميع ما حذف للترخيم من حرف او حرفين او كلمة في حكم الثابت فيقال
في حارث يا حار بكسر الراء وفي ثمود يا ثمو باثبات الواو في الآخر وفي عمران
يا عمر بفتح الراء وفي سيبويه يا سيب بفتح الباء كل ذلك لان المحذوف
منوي فهو في حكم الثابت فكان الحرف الآخر من الباقي وسط الكلمة فيبقى
على ما كان عليه وفي بعض اللغات يجعل المحذوف منسيا فيجعل
الباء اسما برأسه فيجرى على اخره الضم الذي يستحقه المنادي
ويعمل به ما يقتضيه القياس التصريفي في التقدير في الآخر فيقال يا حار
بضم الراء ويا مي بقلب الواو ياء

ولم ينس فيما كان بالياء تاؤه لدى بعضهم لا لدى العلمية

اعلم ان لسيبويه منعا عن ترخيم نحو قاعة غير علم مما كان التاء فيه
فارقا بين المذكر والمؤنث على اللغة القليلة اعني جعل المحذوف منسيا
واجراء الضم على الباقي بحصول اللباس وفوات المقصود وذلك بخلاف
ما اذا كان علما فان استشهاد المسمى بعلمه يزيل اللبس

ويحذف يا عن اي واسم معرف بغير النداء الا عن اسم الاشارة
وما خذفت في ندبة واستغاثة وفي لفظة اللهم بالميم عيضت
يعني يجوز حذف حرف النداء عن اي وآية يقولها الرجل وايتها المرأة
بنية النداء ونحوه كل اسم معرفة تقرن قبل وقوعه منادي نحو يوسف
اعرض وربّ هب لي وفاطر السموات وذلك لان حرف النداء لتنبيه المخاطب
ليسعى لما يناديه لم يستغن عنه في المعرفة لان المنادي عند التعيين
يكون مقبلاً على المنادي متنبهاً للكلام فيجوز ان يكتفى بذلك عن
التصريح بحرف التنبيه والاستغناء عنه في النكرة لعدم الاقبال وانما
اعتبر التعريف بغير حرف النداء لان المعرف بها وان كان متعيناً
الا ان ذلك التعيين بحرف النداء فلا يثبت الا معها لفظاً هذا و
قد استثنى عن المعرفة فيما ذكر اسم الاشارة فانه لا حذف معه
ووجهه انه ليس بمخاطب فانه وضع لما يشار اليه للمخاطب فاحتيج
في جعله مخاطباً الى حرف النداء فلم تفارقه لذلك هذا كله فيما اذا كان
النداء لمحض التنبيه واما المستغاث والمندوب والمتعجب منه فلا
حذف معها اصلاً لان فيها معاني غير التنبيه لا يفهم بغير ذكر الحرف
وحرف النداء في اسم الله لاجل يعوض عنه الميم المشدد في الاخر تعظيماً
فيقال اللهم على نية النداء والاصل يا الله وكون الميم فيه عوضاً
عن يا للجمع بينهما فلا يقال يا اللهم الا في الضرورة كقوله انّي
انّي اذا ما حادثٌ ألمّا اقول يا اللهمّ يا اللهما

وحذف المنادي بالقرينة جائز الا يا سجد وا قامت له بالشهادة
يجوز حذف المنادي عند القرينة لانه مفعول به وقد تقدم جواز حذفه
ومما يستشهد به في ذلك قوله تعالى الا يا سجدوا بتخفيف الا تقديره
الا يا قوم اسجدوا اما على قراءة من قراء الا يسجدوا بتشديد
الا فليس من هذا الباب

المفعول فيه

وينتصب المفعول فيه بظاهر وينوي وبالتفسير ينوى بقلة
من جملة الفضلات المنصوبة في التركيب هو المفعول فيه وذلك
في الاصل مجرور بفي على انه مفعول به توسع فيه بحذف الحرف فهو
داخل في المفعول له وكذلك مفعول له في الحقيقة مفعول به بواسطة اللام
فعدي اليه كفعل بنفسه بعد ما تعدي اليه بحرف فهما من باب ما نزع
خافضه على ما مر بيانه الا ان حذف حرف الجر عنهما كان قياسا وقد
خص كل واحد منهما باحكام فبوب لهما بابان وسميا باسمين ثم ان عامل
المفعول فيه فيكون ظاهرا كما في صمت يوم الجمعة ويكون مضمرا جوازا نحو قولك
فرسخين لمن قال كم سرت ولزوما فيما اذا وقع الظرف خبرا نحو عندي درهم
او صفة نحو رايت طائرا فوق الغصن او حالا نحو رايت الهلال بين السحاب
او صلة نحو عرفت الذي معك وقد يفسر عامل المحذوف نحو يوم الجمعة سرت فيه
فيكون الاضمار لازما والكلام في وجوب نصب الظرف اذا اضمر عامله بشريطة
التفسير وفي اختيار النصب وجوازه مثلما مر في المفعول به المفسر عامله
المحذوف بعينه

وذلك ظرف قدرت فيه في وذلك مكان كدار او زمان كجمعة

يعني ان المفعول فيه هو احد الظرفين ظرف المكان وظرف الزمان المقدر فيه في وبالقيد الاخير يخرج نحو جلست في الدار وصمت في يوم الجمعة وقد شملهما عبارة ابن الحاجب هو ما وقع فيه فعل الفاعل من زمان او مكان قال في الرضي وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في

فقدر في كل الزمان ومبهم مكان كذا معدوده بالمساحة

ظرف الزمان ينقسم الى مبهم وموقت فالمبهم منه هو الذي لا حد له يحضره معرفة كان او نكرة كيوم وليلة ويوم الجمعة كحين وزمان والحين والزمان الموقت منه ما له نهاية يحضره معرفة كان او نكرة كيوم وليلة ويوم الجمعة وليلة القدر وكذلك ظرف المكان تنقسم الى مبهم وموقت وقيل المبهم هو غير المحصور كما في الزمان وارتضاه صاحب الرضي فيدخل فيه عندي ولدى ووسط وبين وحذاء وتلقاء ونحوها واذا عرفت ذلك فيقول المنصب بتقدير في يتأتى في الزمان كله مبهما كان وموقتا تقول صمت حينا وصمت يوم الجمعة واما المكان فيتأتى التقدير في المبهم منه نحو جلست خلفك وامامك والمال عندي زيد ولداه وقمت وسط القوم وبينهم وكذا في المعدود بالمساحة منه نحو سرت ميلا وفرسخا وبريدا ويستثنى من المبهم جانب وما بمعناه كالجهة والناحية فلا يقال زيد جانب عمرو بل في جانبه والي جانبه كما ان المكان المعين لا تتأتى التقدير فيه فلا يقال جلست المسجد بل جلست في المسجد

وقد نصبوا اسم المكان بعامل يؤدي الى ذكر المكان لحاجة

هذا

هذا اشارة الى بيان صنف خر من المكان يجوز فيه النصب بتقدير في بعض
الافعال دون بعض وهو اسم المكان المشتق من الفعل وتقدير ذلك ان
كل اسم المكان ينصب كل فعل يودي ذكر المكان لكون مضمون ذلك الفعل
محتاجاً الى ذلك المكان وهو الفعل الذي فيه معنى الاستقرار والكون
في المكان فان ذكر المكان بعد مراد بحسب المعنى محتاج اليه فيعمل فيه
بتلك العلاقة وعلى هذا صيغة اسم المكان اما ان يكون مشتقة من فعل
بتلك الصيغة كالمجلس والبيت فينتصب بالفعل الذي هو ماخذه وبغيره بمعنى
الاستقرار في المكان تقول جلست مجلسك وبت بيتك وكذا تقول
قعدت مجلسك ونمت بيتك ولكن لا يقول كتبت الكتاب مجلسك
ولا ضربت زيداً بيتك واما ان يكون مشتقة من فعل لا بتلك الصيغة كالمضرب
والمتصل والمأكل والمشرب فلا ينتصب شيء منها بالفعل الذي هو ماخذه بل
بغيره بمعنى الاستقرار في المكان تقول دخلت مضرب زيد وسكنت مقتل عمرو
ولا تقول كتبت الكتاب مضرب زيد ولا ضربت زيداً مضرب عمرو ولا سكنت
مسكنه ومن ذلك القسم لفظ المكان والموضع فلا يقال كتبت الكتاب مكانك
ولا رميت بالسهم موضعك وانما يقال قعدت او جلست مكانك فعلم ان
كون لفظ المكان محمولاً على المكان المبهم ليس على اطلاقه وقد جوز نصب
المكان الموقت بمثل دخول والنزول لكثرة اعلم ان المكان الموقت ينتصب
بمثل الدخول والنزول والسكون من الافعال الدالة على استقرار شيء
في المكان لكثرة ورودها على المكان تقول دخلت الدار ونزلت البيت

وسكنت المسجد ولا يصح ذلك في غير الافعال الثلثة

وقد ناب عن ظرف الزمان مصادر وذلك في ظرف المكان بقلة

يعني ينتصب المصدر بتقدير في وذلك يكون نيابته عن زمان او مكان او نيابته عن الزمان فكثيرة يقول كان ذلك خفوق الشمس وصلوة العصر وانتظرته نحو جرورين وقوله وادبار النجوم والتقدير حين خفوق الشمس او وقته على حذف المضاف وكذا البواقي واما نيابته عن المكان فقليلة نحو جلست قرب زيد اي مكان قرب زيد وقد يجعل المصدر ظرفا من غير تقدير المضاف كقولهم زيد هيئتك اي هيئتك ومنه زكاة الجنين زكاة امه في رواية النصب

المفعول له

وينصب مفعول له وهو مصدر يقدر فيه اللام اي لام علة من الفضلات المنصوبة في التركيب هو المفعول له وهو مصدر بتقدير لام العلة نحو ضربته تاديبا وقعدت عن الحرب جبنا واحترز بالمصدر عن نحو جئتك للسمن وبتقدير اللام عن نحو ضربته للتاديب فان ذلك لا يسمى مفعولا له في عرفهم ثم المفعول له علة لمضمون الفعل الذي هو عامله ويكون مقدما على مضمون الفعل الذي اما تصورا او وجودا كما في قعدت عن الحرب جبنا او تصورا فقط نحو جئتك اصلاحا لك وضربته تاديبا له فان الاصلاح والتاديب وان كانا متاخرين وجود فانهما متقدمان نية

فما وافق المعلول وقتا وفاعلا تاتى له التقدير من اجل كثرة

جملات

كحافظته

كما فطنه خوفاً عليه ونصبه على مذهب الزجاج بالمصدرية
يعني ان المصدر الذي جعل علة لمضمون عامله انما يتأتى فيه النصب بتقدير
اللام بشرطين احدهما ان يكون موافقاً للمعلول في وقت الوقوع والثاني
ان يكون موافقاً للمعلول في الفاعل كما في المثال دون نحو زيارتك اليوم للسفر
غداً ونحو جيئتك لاكرامك لي وذلك لان مجيء علة الافعال جامعة للشرطين كثير
الورود فصارت مع الشرطين ظاهرة مشهورة في العلية فيتأتى حذف
علامة العلية معهما هذا في مذهب البصريين وذهب الزجاج الى ان ما يسمى
مفعولاً له هو المفعول المطلق لبيان النوع فزعم ان قولهم ضربته تأديباً
تقديره ضربته ضرب تأديب ورد عليه بان معنى ضربته تأديباً ضربته للتأديب
اتفاقاً وقولك للتأديب ليس بمفعول مطلق المفعول معه

وينتصب المفعول معه وانه مصاحب معمول بواو المعية
من جملة الفضلات المنصوبة هو المفعول معه وهو المصاحب لمعمول لفعل
لفظاً او معنى بواسطة الواو التي بمعنى مع وذلك كخشبة قولهم استوى
الماء والخشبة وزيد في قولك مالك وزيداً فان المعنى ما تصنع وخرج بقوله
فعل نحو كل رجل وضيعته وبقوله بواو المعية نحو جاءني زيد لصاحب عمرو
والمراد بالمصاحبة المشاركة في الفعل في وقت واحد فخرج المشاركة
في الفعل فقط نحو سرت انا وزيد بالعطف فان المقصود فيه المشاركة في السير
دون الوقت بخلاف نحو سرت وزيداً فان المقصود فيه المشاركة في السير والوقت
فما كان فيه الفعل لفظاً وعطفه قوي ففيه العطف ايضاً بشركة

واما ضعيف العطف فاختير نصبه كجئت وزيدا قل زيد بضمة

وما كان فيه الفعل معنى وعطفه قوى ففيه العطف الا بنذرة

ومع ضعفه بالعكس في مثل ما لكم وزيدا كذا ما شانكم وجماعة

اعلم ان ناصب المفعول معه على رأي الجمهور يكون فعلا لفظا تارة ومعنى مدلولا عليه بلفظ آخر تارة اخرى اما الاول فيكون على وجهين اما ان لا يكون في عطفه على مصاحبه ضعف فيتأتى فيه العطف والنصب على السوية نحو جئت انا وزيد وزيدا بالرفع والنصب واما ان يكون في عطف ضعف فالمختار فيه النصب كما في جئت وزيدا من غير تاكيد المرفوع المتصل بمنفصل فهو بالعطف ويجب فيه الرفع بقلة على الصحيح لكون العطف فيه ضعيفا غير ممنوع واما ما لا يجوز عطفه على مصاحبه ففيه جواز نصبه على انه مفعول معه خلافا للاخفش لم يجوزه مراعاة الاصل الواو فلم يجوز نحو جلس زيد والسماء اذ لا يستقيم الجلوس على السماوية وجوزه غيره مستدلا بقولهم ما زلت اسير والنيل لا يقاس سار الماء بل جرى وكذلك استوى الماء والخشبة فان المعنى ارتفع الماء وتساوت الخشبة والخشبة ههنا مقياس يعرف به مقدار ارتفاع الماء وقت زيادته واما الثاني اعني ما يكون فعله معنى مدلولا عليه بلفظ آخر فهو ايضا على وجهين ان لا يكون في عطفه على صاحبه ضعف كما في ما لزيد وعمرو فالمختار فيه العطف والنصب فيه بقلة بقلة وقال ابن الحاجب العطف فيه واجب اذ هو الاصل فلا يصار الى غيره بغير ضرورة وردّ بانه يجوز مخالفة الاصل لداع وان لم يكن ضرورة والداعي ههنا النص على المصاحبة وثانيهما

ان يكون

ان يكون فى عطفه ضعف كما فى مالك وزيداً وما شانك وعمرواً فالمختار فيه
النصب والعطف فيه بقلة لضعف العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار
واوجب ابن الحاجب النصب فيه ورد بورود مثل هذا العطف فى القران كقوله
تعالى تسألون به والارحام بالجر فى قراة حمزة ووجه كون الفعل معنى فى
الامثلة المذكورة هو انهما فى تاويل ما يصنع زيد وعمروا وما تصنع وزيداً

الحال

وما الحال الا ما يقيد نسبة بهيئة منسوب اليه وحالة
اى الحال ما يقيد النسبة التى فى الفعل المنسوب الى شئ بهيئة من هيئات
ذلك الشئ المنسوب وبحالة مخصوصة اى بزمان مخصوص هو زمان
ذلك الحال فان الحال يكون مقرونا بزمانهما مضمون الفعل المقيد بها ماضياً
كان او حالاً او مستقبلاً فانها يقيد تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت
وقوع مضمونها ولهذا قيل الحال يشبه الظرف معنى وبيان ذلك انك اذا قلت
جاءنى زيد راكباً فقد قيدت المجئ بهيئة من هيئات الفاعل الذى نسب
اليه المجئ واذا قلت رايت زيداً راكباً فقد قيدت الرؤية بهيئة
من هيئات المفعول الذى نسبت اليه الرؤية ويكون ايضاً قد قيدت
المجئ بحالة الركوب وزمانه وبهذا سميت الحال حالاً ثم ان امتياز الحال
عن النعت المبين ظاهر واما امتيازها عن النعت المقيد فى جاءنى
رجل راكب فبان راكب لتقييد الذات لا لتقييد النسبة وانما عدل
عن تعريف الحال بما عرفها به ابن الحاجب من قوله ما يبين هيئة الفاعل

او المفعول به لامرين احدهما انه ينتقض بنعت الفاعل والمفعول في نحو جاءني
رجل عالم ورايت رجلا عالما ولو قيد ببيان هيئة الفاعل بوقت صدور
الفعل عنه وبيان هيئة المفعول بوقت وقوع الفعل عليه لانتقض ايضا
بنحو جاءني رجل راكب ورايت رجلا راكبا ولا يحصل الاحتراز الا بجعل
الحال قيدا للنسبة وثانيهما ان الغرض من اتيان الحال ليس بيان هيئة الشيء
بل الغرض تقييد النسبة على ما مر وانما بيان الهيئة حاصل ضمنا كما في
النعت المفيد واما ما يقصد به الهيئة بالاضافة فليس الا النعت
الموضح

ويقصد ذكر الحال اما لفاعل واما لمفعول وتاتي بشركة
اعلم ان الحال يكون بيانا عن هيئة الفاعل وحده كجاءني زيد راكبا
وعن المفعول وحده نحو ضربت زيدا مجردا عن ثيابه وقد تاتي مشتركة
بين الفاعل والمفعول نحو لقيت زيدا راكبين ومن ذلك معا في نحو جاءني
زيد وعمرو معا لانه في معنى مصاحبين او مقرونين وهذا الذي ذكره
من حصر ذي الحال في الفاعل والمفعول هو المشهور عند النحاة وجوز بعضهم
جعل الحال للمبتدا

وجاز لها التعدد من غير عطفها لدى جلها والعطف مختار حيث
يعني يجوز ان يجيء لشيء واحد احوال متعددة في غير عطف بعضها
على بعض عند الاكثرون قياسا على الخبر وخالفهم ابن العصفور قياسا
على الظرف فيقال على الاكثر جاءني زيد راكبا ضاحكا الا ان مختار الجمهور

حينئذ

حينئذ العطف كما انه المختار في باب الخبر

وصاحبها اولي بتقديم ذكره وصاحبها المجرور قدم ما فتى

الاصل في الحال التاخير عن ذي الحال لكونها اخبارا بحسب المعنى عنه ويجوز تقديمها كما في الخبر نحو جاءني راكبا زيد وضربت مجردا عن الثياب زيدا لكن القياس يقتضي منع تقدمها على صاحبها المجرور كما في عرفت قيام زيد مسرعا ومررت بهند جالسة وذلك لان الحال تابع لذي الحال وهو لا يتقدم على ما اضيف اليه ولا على حرف الجر فكذلك تابعه لا يتقدم عليهما وعلى مذهب الاكثرون واجاز بعضهم تقدمها على المجرور بحرف الجر استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس وعليه قول الشاعر اذا المرء اعطاه لسيادة ناشيا فطلب كهلا عليه شديد

ويعمل فيها الفعل او شبهه وذا يجوز له التاخير عنها القوة

ويعمل من غير التاخر جامد تضمن معنى الفعل كاسم الاشارة

اعلم ان عامل الحال اما فعل او ما شبه الفعل من الصفات المشتقة وهو اسم الفاعل والظرف واسم الفعل واما الجوامد المتضمنة لمعنى الفعل كاسم الاشارة وكحرف التنبيه في نحو هذا بعلي شيخا فانه في معنى انبه على بعلي او اشير اليه شيخا وكحرف النداء في نحو يا ربنا منعما فانه في معنى ندعو ربنا وكحرف التنبيه في نحو كان زيدا الاسد راكبا وزيد كالاسد راكبا فانه في معنى اشبه بالاسد راكبا والفرق بين الاول ان يجوز ان يتاخر عن الحال ما فيها من القوة في العمل الا المصدر فانه بتقدير ان تقول في الفعل قائما

جاء زيد وفي اسم الفاعل والمفعول زيد قائماً ضارب وزيد مجرداً عن الثياب مضروب وكذا سائر المشبهات بالفعل واما القسم الثالث فلا يجوز تأخيره عن الحال الضعفه

وجاز سقوط الفعل عنها تقول للمسافر مهدياً لاجل القرينة

ويلزم في بعت بالف فصاعداً وضربي زيداً مفرطاً في الاذية

يعني يحذف الفعل الناصب للحال وذلك على سبيل الجواز تارة وعلى سبيل الوجوب اخرى اما على سبيل الجواز فكما تقول للمسافر راشداً مهدياً بتقدير تسير وللقادم مسروراً بتقدير رجعت واما على الوجوب ففي موضعين احدهما اذا اريد بها ازدياد شئ شيئاً فشيئاً او نقصانه كذلك تقول بعته بدرهم فصاعداً اي فحصل الثمن صاعداً اي آخذاً في الازدياد وذلك يقال فيما اذا كان المبيع ذا اجزاء يقع بعضها بدرهم والبواقي باكثر وتقول صدقت بدينار فسافلاً اي فانحط التصدق ساقلاً الثاني ما اذا كان الفعل الناصب للحال خبراً سدت الحال مسده نحو ضربي زيداً قائماً كما مر في باب الخبر

وفيها وفي ذي الحال يعمل عامل وجوباً وعند المالكي بكثرة

ذهب جمهور النحاة الى ان العامل فيهما في الحال هو العامل في ذي الحال ابداً وذهب المالكي الى ان العامل فيهما الكثري كما سيأتي بلازم ويلزم على قول الجمهور في نحو ضربي زيداً قائماً تكلمات كثيرة فيقدرون فيه ضربي زيداً حاصل اذا كان قائماً وهي غير لازمة على مذهب لانه يقدر ضربي

زيداً حاصل قائماً ويجعل حاصلاً عاملاً في الحال

وفي الحال تنكير فاوّل كلّ ما اتى نادراً باللام او بالاضافة

يجب ان يكون الحال نكرة لانّ النكرة اصل والمقصود من الحال تقييد النسبة بهيئة المنسوب اليه كما مرّ وذلك حاصل مع التنكير فلو عرّف وقع التعريف ضايعاً وما وقع منها معرفة على القلّة فهو ماوّل بالنكرة وتعريفها امّا باللام او بالاضافة فمن المعرّف باللام قولهم دخلوا الاوّل فالاوّل اي مرتبين وجاء الجماء الفقير اي مجتمعين وقراء بعضهم ليخرجنّ الاعزّ منها الاذلّ بصيغة الثلاثيّ المجرّد اي محقورين ومن المعرّف بالاضافة قولهم جلس زيد وحده اي منفرداً وفعل ذلك جهده اي مجتهداً

ويغلب في ذي الحال تعريفه وقد تأخّر ما نكرة الّا بندرة

الغالب في صاحب الحال ان يكون معرفة لانّه بمنزلة المبتداء لكونه مخبراً عنه في المعنى وجاز وقوعه نكرة وح يكون مخصّصاً بالمخصّصات المعتبرة في المبتداء من الوصف والاضافة نحو قوله تعالى فيها يفرق كلّ امر حكيم امراً وقوله تعالى وقدّر فيها اقواتها في اربعة ايّام سواءً ويكون غير مخصّص ايضاً ويكثر ذلك بعد الاستفهام والنفي نحو اجاءك احد راكباً وما اتاني احد الا راكباً وامّا النكرة المحضة من غير تقدّم الاستفهام والنفي عليها فيكون متأخرة عن الحال غالباً فيقال جاءني راكباً رجل لئلّا يلتبس بالنعت في حالة النصب وامّا ما وقع من كون ذي الحال نكرة محضة غير متأخّرة عن الحال في قوله فصلّى رسول الله صلّى

الله صلى الله عليه وسلم قاعدًا وصلى رجال قيامًا فلما انصرف قال ما كدتم تفعلون آنفًا قالوا نعم يا رسول الله صلينا قيامًا قال فلا تفعلوا إذا كنت أنا قاعدًا فصلوا قعودًا وإذا ركعت فاركعوا وإذا رفعت فارفعوا وإذا سجدت فاسجدوا وإذا صلى قائمًا فصلوا قيامًا وإذا صلى قاعدًا فصلوا قعودًا أجمعون

وقد يجيء الحال من المضاف إليه في ثلاث صور أحدها أن يكون المضاف جزء من المضاف إليه أو كالجزء منه والثانية أن يكون المضاف عاملًا في الحال أو شبيهًا بالعامل والثالثة أن يكون المضاف مثل المضاف إليه في المعنى الذي تعمل فيه الحال

فالأولى كقوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل إخوانًا على سرر متقابلين وقوله تعالى وقال الذين اتقوا ماذا أنزل ربكم قالوا خيرًا وقوله تعالى ولقد جئتمونا فرادى كما خلقناكم أول مرة وقوله تعالى ثم ادعهن يأتينك سعيًا واعلم أن الغالب في الحال أن يكون مشتقًا وقد يجيء جامدة وذلك عند الجمهور بالتأويل بالمشتق لأن الحال نعت في المعنى والنعت لا يكون إلا مشتقًا أو مؤولًا به فأولوا بسرًا أطيب منه رطبًا بكمأتينا بسرًا وأولوا آية في قوله تعالى هذه ناقة الله لكم آية بالتاء وأما ابن الحاجب فلا يرى هذا التكلف في التأويل نظرًا إلى أن الحال هي المبينة لهيئة المنسوب إليه فكما دل على هيئة ولو كان جامدًا صح أن يقع حالًا وكذلك قولك في النعت كل سبحي ومع ذلك فالأشد أن الأكثر منها الاشتقاق والجمود بقلة ومن الأحوال الجامدة الحال الموطئة وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة لدلالتها على الهيئة والموصوف كالتوطئة للطريق إليها وذلك كقوله تعالى إنا أنزلناه قرآنًا عربيًا وقوله تعالى فتمثل لها بشرًا سويًا ومنها ما يقصد به التشبيه كقولك زيد يدخل الحرب ضيغمًا أي مشبهًا بالأسد

ومنها

ومما تقرر عندي ان نحو قولهم مررت بزيد فاذا الصوت صوت
حمار وصراخ صراخ الثكلى في هذا الباب والمعنى مشبهاً بصوت حمار و
مشبهاً بصراخ الثكلى وذو الحال الضمير المستكن في له وهو ضمير الصوت
والصراخ والله اعلم ومنها ما يقصد به التقسيط نحو بعت الشاء شاة
بصرة اي كل شاة بصرة والتاويل بعت الشاء مقسطة هذا التقسيط
ومنها الحال التي هي اصل لصاحبها او فرع له نحو تعجبني الخاتم فضة وتعجبني
الفضة خاتماً اي مقدراً فضة ومقدراً خاتماً ويسمى الحال المقدرة

وغالبه ذوا الانتقال كراكباً وثابته تقرير مضمون جملة

اي الغالب في الوصف المشتق الواقع حالاً ان يكون منتقلاً كراكباً
وقائماً وجالساً ليكون لتقييد النسبة به فائدة فلا تقول جاء زيد
طويلاً اذ لا فائدة في هذا التقييد لانه لا يكون له مجيء في غير وقت اتصافه
بالطول لكون الطول امراً لازماً له فما يكون منه وصفاً لازماً فهو لتقرير
مضمون الجملة لا لتقييد النسبة وتلك الحال تسمى الحال المؤكدة لتاكيدها
مضمون الجملة نحو زيد ابوك عطوفاً وانا حاتم سخياً والعامل في هذا
النوع من الحال هو مدلول الجملة المتقدمة فقولك زيد ابوك عطوفاً في تاويل
يعطف عليك عطوفاً وزيد حاتم سخياً في معنى يسخو سخياً وتمام الكلام
فيه مذكور في الشرح فليطلب هناك

وما كان منها جملة خبرية فبالربط ملفوظاً به او بنية

اعلم ان الحال يكون جملة كما يكون مفردة لكن يجب ان يكون الجملة

الحالية خبرية لانها اخبار في المعنى ويشترط في الجملة اشتمالها على رابطة تربطها
بصاحبها كما في الخبر والصلة والنعت وقد يكتفى في ربطها بالعايد بارتصد
بالواو ايذانا في الاول بكونها غير مستقلة والقياس كون الرابطة ملفوظا
بها وقد ينوي فيخلوا اللفظ من الواو والضمير اذا كانت الملابسة ظاهرة
نحو خرجت زيدا على الباب وبعت البر قفيز بدرهم وذلك قليل

ففي اسمية تاتي بواو وعايد واحديهما الواو اولي بوحدة
الجملة الاسمية لمزيد استقلالها تحتاج الى الواو والعايد احتياجا ما قال
الله تعالى الم تر الى الذين خرجوا من ديارهم وهم الوف وقد يكتفى فيها باحدها
والواو اولي من العايد لان يكتفي بها لدلالتها في اول الكلام على الربط كقوله
تعالى كما اخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المؤمنين لكارهون
ومثال الاكتفاء بالضمير قوله تعالى قلنا اهبطوا منها جميعا بعضكم لبعض
عدو واطلق بعضهم ضعف الاكتفاء بالضمير وليس بشيء

كذا الفعل لكن شرط كون المضارع مع الواو ايضا كونه غير مثبت
يعني ان الجملة المصدرة بالفعل كالجملة الاسمية في جواز الامور الثلاثة
فيها من الجمع بين الرابطتين والاكتفاء باحديهما غير ان الفعل
المضارع يرتبط بالضمير وحدها ولا يرتبط بالواو الا بشرط ان يكون
منفيا فالمصدرة بالماضي المثبت والمنفي تقول في الاول جاء زيد وقد ركب
غلامه او قد ركب غلام عمرو وجاء زيد وما ركب غلامه او ما ركب غلام
او ما ركب عمرو والمصدرة بالمضارع المنفي كذلك الا ان المنفي بلا يكثر فيه

فيه لضمير وحد كما في قوله تعالى وما لنا لا نؤمن بالله وما جاءنا من الحق ونطمع
للنفي بلم يستوي فيه الاحوال الثلثة قال الله تعالى واوحى الي ولم يوح
اليه شيء وقال فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء وقال الشاعر
ولقد خشيت بان اموت ولم يكن للحرب دائرة على ابني ضمضم واما المصدرة
بالمضارع كمثبت فلا ترتبط بالضمير فالواو ايضا بالضمير وحده فتقول جاء زيد
يركب وقدم عمرو يقاد الجنائب بين يديه وانما لم يصدر المضارع كمثبت بالواو
لكونه على وزن الحال المفردة وبتقديره معنى فجاء زيد يركب على وزان جاء
زيد راكبا وبمعناه فيتجرد عنها كما يتجرد المفردة

ولابد في الماضي اذا كان مثبتا من اتيان قد ملفوظة او مقدرة
الماضي المثبت اذا وقع حالا فلابد من اتيان قد معه فان لم يكن ملفوظة
فهي منوية معه ابدا قال الله تعالى وجاؤكم حصرت صدورهم اي قد
حصرت كذا ذكروه ثم قالوا وانما التزموا ذكر قد معه ليقرب بالماضي من
الحال فان قد لتقريب وانت تعرف ان الحال بالمعنى الذي هو مقصود
ههنا لا ينافي مضي كما في المستقبل فليتأمل

التمييز

وقد شاع للتمييز اسم منكر بتقدير من رفعا لابهام كلمة
التمييز على ضربين احدهما ما يقع بيانا عن اسم مبهم كمعنى
والثاني ما يكون بيانا عن نسبة مبهمة بنية المنتسبين والتمييز عن
النسبة يأتي بيانه والتمييز عن الاسم المبهم وهو الشايع الكثير اسم منكر
مقدر من رافع لابهام كلمة مذكورة كرطل زيتا فانه في معنى رطل من زيت

قوله منكر يخرج المثنى بالمفعول في نحو الحسن الوجه وقوله بتقدير من يخرج الحال والنعت والبدل وعطف البيان منكرات ويقيد رفع الابهام يخرج اسم لا التبرية ونحو ذنباً في استغفر الله ذنباً وبالتقييد بالكلمة يخرج النوع الثاني من التمييز ووجوب كون التمييز منكراً لامر قريب مما ذكرناه في تنكير الحال فليعتبر منه واجاز الكوفيون كونه معرفة كما في سفه نفسه وهو عند البصريين بمعنى سفهها

وذاك للمقدار قل لغيره	كرطلان زيتاً والاضافة قلت
ومالها للمقدار في نحو خاتم	حديداً ففيه الحفض بالغالبية

هذا النوع من التمييز يكون للمقدار اي يكون مميزاً عن مقدار ويجيء لغير المقدار بقلة والمقدار ما يقدر به الشيء اي يعرف بقدره وذلك اما وزن نحو رطل زيتاً ومنوان سمناً واما كيل نحو قفيزان براً واما ذراع نحو ذراع ثوباً واما عدد نحو عشرون درهماً واما مساحة نحو مالد شبر ارضاً وما في السماء قدر راحة سحاباً وفي المقدار نحو مثقال ذرة خيراً ونحو ذنوب ماءً وجب براً ودلو دخلاً وملاء الارض ذهباً واما التمييز الذي يكون غير مقدار فانما يكون في الغالب فرعاً حصل له بالتفريع اسم خاص فينصب عنه اسم اصله تمييزاً عن نحو خاتم حديداً وباب ساجاً وثوب خزاً بخلاف نحو قطعة ذهب وقليل ذهيب فان الفرع لم يحصل له اسم خاص فلا ينتصب عنه الاصل تمييزاً ثم ان التمييز عن المقدار لا يجيء بالاضافة الا قليلاً فيقال على القلة رطل زيتٍ ومنوا سمنٍ واما التمييز عن غير المقدار فيكثر فيه الحفض بالاضافة فيقال خاتم حديدٍ وباب ساجٍ

بالكثرة وانما غلب النصب في التمييز عن مقدار دون غيره طلبا في المقدار شدة
الابهام وكون المنصوب متعينا لرفع الابهام وهذا الذي ذكرناه في غير
باب العدد واما باب العدد فلاحكم خاص في نصب التمييز وجره كما سياتي ببيانه
فيفرد جنسا نحو زيت وطابوا المراد سواء مثل ثوب وحلة
يعني ان تمييز الذي لبيان الاسم المبهم على ضربين احدهما الجنس فهو مفرد
على كل حال والمراد بالجنس ههنا ما يقع الواحد منه على القليل والكثير
كالزيت والماء وغيرهما تقول ارطال زيتا وارطال ذيتا وكذا غيره الا ان ينصب
نوعا جنسا فواعد فيثنى ويجمع تقول عندي رطلان زيتين وارطال
زيوتا وثانيهما غير الجنس بالمعنى المذكور كالرجل والثوب والحلة فهو
مطابق للمراد قطعا تقول عندي ذراع ثوبا وذراعان ثوبين وقنطار
ثيابا وهذا كله في غير باب العدد واما باب العدد فياتي بيان الافراد
والجمع في تمييزه

وعامله الاسم الذي تم قبله بنون او التنوين او بالاضافة

العامل في هذا النوع من التمييز هو الاسم التام اما بالنون اعني نون التثنية
كما في رطلان ونون شبه مجموع كما في عشرون درهما واما بالتنوين الظاهرة
كما في خمسة عشر درهما واما بالاضافة كما في ملؤها ومثلها عسلا وفي
ذلك لان الاسم التام يرادف الكلام التام بالفاعل فينتصب التمييز به كما
ينصب المفعول بعد الكلام التام

فما تم بالتنوين والنون جاز ان يضاف سوى عشرون الى البقية

هذا يتمّم لبيان ما سبق من انّ المنتصب عن المقدار قد ينخفض بالاضافة
وان المنتصب عن غير المقدار يكثر فيه ذلك يذكر ضابطة يعلم به مواضع
جواز الاضافة وعدم جوازه وتقرير ذلك ان ما تمّ من القسمين المذكورين
بالتنوين والنون جاز فيه الاضافة الى المميّز فيقال رطل زيت وخاتم فضّة
ورطل زيت وخاتم فضّة اشيارًا للتخفيف واما ما تمّ بالاضافة او بشبه نون
الجمع كما في عشرون وامثالها فلا يأتي فيه الاضافة اما في المضاف فلتعذّر
اضافة الشيء مرّتين واما في عشرون فلانّه لو اضيف تعذّر حذف
النون عنه لمباينتها نون الجمع وتعذّر حذفها لبنائها اياها وقد جاء
فيه الاضافة ويحذف النون على قلّة فيقال عشرو درهم وثلثو درهم

ثلث الى عشر بحرّ ويجمع المميّز لكنّ المائة بوحدة
الواحد والاثنان لا يميّزان لاستغناء بافراد الشيء وتثنيته عن ذكر
العدد ويميّزه باسم المعدود واما ما فوق اثنين فمن ثلاث الى عشر
يكون بجمع مميّز ويجمع الّا فيما اذا كان مميّز لفظ مائة كثلثمائة
الى تسعمائة فانّ المائة فيها بصيغة الواحدة تنزيلًا لها مع ما قبلها منزلة
الاسم الواحد لدلالتها على عدد مخصوص ولذلك يميّز الجزآن في كلّ منها
بمميّز واحد وقد يقال ثلاث مئات وثلاث مئين رجوعًا الى القياس الّا
انّه قليل وبعد الى تسع وتسعين ناصب المميّز بالافراد الّا بقلّة
مميّز العدد في بعد عشرة اعني احد عشر الى تسعة وتسعين بنصب مميّز
بالافراد نحو احد عشر كوكبًا وتسع وتسعون بجمعه اما النصب فلتعذّر الاضافة

فيها

فيها لكراهتهم جعل ثلثة اسماء كاسم واحد واما الافراد فلان مميز الاحاد
انما وجب كونه جمعا رعاية لحال الموصوفية في رجال ثلثة فحمل حالة الاضافة
على حالة الموصوفية ولما امتنع اضافة هذا النوع من العدد الى المميز لم يجب
المحافظة على جمعية مميزه فافرد للتخفيف اكتفاء بدلالة العدد على معنى
الجمعية وهذا الذي ذكره سوا القياس الشايع واما نحو قولهم عندي عشرون
درهما بالجري على الاصل فقليل ومن ذلك قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا أمما

وفي مائة والالف حفض المميز بالافراد اما الجمع فهو بندرة

يعني ان مميز المائة والالف مخفوض مفرد يقال مائة درهم ومائتا درهم
والف دينار والف رجل وثلاثة الاف رجل لما جاء نادرا في جمع مميز
مائة وذلك كما في قراءة حمزة والكسائي فلبث في كهفهم ثلث مائة سنين
بالاضافة وحيث قرئ ثلثمائة بالتنوين فسنين بدل عنه

وتميزكم بالنصب مستفهما به وبالخفض فيما جاء للخبرية

من جملة المقاديركم وكذا وكاين فانها كنايات عن العداد اما كذا وكاين
فيأتي انها ينصبان تمييزا بدا واما كم فهو على ضربين الاستفهامي والخبري
فتميز الاستفهامي بالنصب بدا نحو كم درهما لك مستفهما عن مقدار دراهمه
وميز الخبري يكون محفوظا بالاضافة نحو كم درهم لك مستكثرا لمقدار دراهمه

وينتصب المحفوظ حيث فصلته وينفرد المنصوب في كل حالة

يعني ان مميز كم الخبرية المخفوض جاز فصل عنه كم بلفظ آخر فحينئذ ينصب ذلك
المميز حملا على الاصل لامتناع الاضافة مع الفصل نحو كم لي من فضلا وكذا

نحو كم في الدار رجلاً واذا فصل مميز كم بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا
يلتبس المميز بمفعول ذلك الفعل نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وكم اهلكنا
من قرية ثم ان مميز كم الاستفهامية مفرد ابداً وكذا مميز الخبرية المفصول
بالفعل ومميز كم الخبرية غير المفصول مفرد تارة ومجموع اخرى تقول كم
رجل عندك وكم رجال عندك وقد علم من ذلك ان المميز المنصوب يكون مفرداً ابداً

وتزداد من في حالتيه ويحذف المميز ايضاً عند نصب القرينة

فكم عمة يروى باوجه عمة وتاويله في الرفع تقدير عمة مرة

يعني يزاد من بعد كم في حالتي الاستفهام والخبر وذلك بعد الخبرية كثير نحو كم
من ملك وكم من قرية واما بعد الاستفهامية فقليل وجواز الزمخشري ان يكون
في قوله تعالى فسال بني اسرائيل كم اتيناهم من اية استفهامية وخبرية ويجوز
حذف مميز كم في حالتيه المذكورتين عند القرينة تقول كم مالك اي كم درهماً
او ديناراً مالك وكم غلمانك اي كم نفساً غلمانك وكم صمت من شهر كذا اي كم
يوماً وكذلك كم سرت وكم جاءك فلان اي كم فرسخاً وكم مرة او كم فرسخ وكم مرة
وقد علم من جميع ما ذكرناه من نصب مميز كم الاستفهامية وجر مميز كم الخبرية ومن
جواز حذف المميز جواز اعراب عمة في قوله كم عمة لك يا جرير وحالة فدعاء
قد حلبت علي عشاري بالاوجه الثلثة على ما هو المروي فالنصب على ان
يكون كم استفهامية ويكون المراد من الاستفهام التهكم كانه يقول نفس الحلب
ثابت الا انه ذهب عني عدد الحلبات والجر على ان يكون كم خبرية والرفع
على حذف المميز فيكون التقدير كم مرة فيرتفع عمة بالابتداء ولك

صفتها

صفتها والخبر قد حبلت والبيت للفرزدق يهجو به جريرا والفدعاء المعوجة الرسغ في اليد والرجل والعشار جمع العشراء وهي الناقة التي عليها من يوم ارسل عليها الفحل عشرة اشهر وانما عدي جلت بعلى لتضمنه جلست معنى ثقلت اي كنت كارها خذفتها مستنكفا منها فتحذ مني على كره مني

كذا وكاين ناصبان كلاهما | وبعد كاين اقحموا من بكثرة

كذا وكاين ينصبان كميز كم الاستفهامية وان كان كم الخبرية ومعنى والاكثر بعد كاين اقحام من استظهارا على ما هو مراد في الاستكثار قال الله وكاين من قرية وكاين من نبي

ومن جملة التمييز ما كان تابعا | لذي نسبة رفعا لابهام نسبة

كطاب لفتى نفسا اباوابوة | وداركوعلما باتفاق الائمة

فان كان مشتقا كقولك معالما | فذلك حال باختيار جماعة

النوع الثاني من التمييز ما كان في الاصل منسوبا اليه بان كان اما فاعلا او مفعولا للفعل او شبهه ثم اخرج عن ذلك كنسبة وابدل غيره عنه فحصل هناك ابهام في النسبة فجيء بعقيب ذلك المنسوب اليه منصوبا رفعا لذلك الابهام فمثال ما كان فاعلا للفعل المذكور طاب زيد نفسا فان معنى طابت نفس زيد ومثال ما كان مفعولا للفعل المذكور قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا فانه في المعنى فجرنا عيون الارض هذا في نسبة الفعل واما رفع الابهام في نسبة شبهة الفعل فكما في قولك اعجبني طيبا باوالبيت مشتغلا نارا والارض مفجرة عينا وزيد حسن

وجها وانا اكثر منك مالا ثم ان في التمييز عن النسبة تفصيلا اشار بذكر الاشارة
اليه وهو انه اما ان يصلح لان يكون نفس المنسوب اليه ونفس متعلقا ايضا نحو
طاب زيد بافان ابا يجوز ان يراد به نفس زيد وان يراد به ابوه اولا يصلح
لذلك نحو طاب زيد نفسا فان نفسا لا يحتمل غير زيد والثاني اما ان
يصلح لان يكون صفة نفسه اولا والاول اما ان يصلح لان يكون صفة متعلقة
ايضا متعلقه كطاب زيد ابوه اولا كطاب زيد علما والثاني نحو طاب زيد
دارا وهذا اذا كان المنصوب الواقع في ذلك الموقع جامدا فانه تمييز باتفاق
جميع النحاة فان كان مشتقا كما في قولك طاب زيد علما ولله دره فارسا
فذهب بعضهم فيه انه حال والحق انه تمييز يدل على ذلك تصريحهم
بمن في بعض ذلك نحو لله در من فارس وقال من قائل وجعل في ذلك ذاكر
والله ما يدراي ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وههنا
كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما اضافه الى الله تعالى قصدا
للتعجب منه لان الله تعالى منشاء العجايب فكل شيء عظيم يريدون التعجب
منه يلتسبونه اليه نحو قولهم لله انت ولله ابوك لمعنى لله در زيد ما اعجب فعله

وليس له التقدير عند كثيرهم على فعله الا لاجل الضرورة

قد عرفت ان التمييز عن الاسم المفرد لا يتقدم على مميزه واما اذا كان تمييزا
عن النسبة فان كان العامل فيه المصدر فلا تقديم ايضا وكذا اذا كان العامل
فيه فعل التفضيل او ما في معنى الفعل من نحو لله درّه فارسا لضعف العامل
واما تقديمه على الفعل الصريح وما اشبهه فالاكثرون على انه غير جايز لانه

كان

كان منسوبا اليه فدخول النسبة عنه الى غيره تقصد المبالغة بالابهام اولا والبيان
ثانيا فان ذلك واقع في النفس والتقديم فيه مخل بهذا الغرض واما ما ورد
في الشعر من اتراب لبيك بالفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب فمحمول على ضرورة
الشعر لا يتمسك به في سعة الكلام هذا واما ما ذكروه من ان المميز قد يكون رافعا
للابهام عن ذات مقدرة واراد وابه التمييز عن النسبة فغير مستقيم كما ينبغي والشرح

على المستثنى

وقسم مستثنى بمتصل فشا ومنقطع لم يات الا بقلة
فالاول مقرون بالا ونحوها باثبات منفي شامل بالدلالة
وثانيهما غير المخرج تاليا لالا وغيرا وليس بنذرة
وقسماه مقرون بالا ونحوها باثبات منفي ونفي لمثبت

اعلم ان المستثنى ينقسم الى قسمين احدهما المتصل وهو الشائع الكثير في كلامهم
وثانيهما المنقطع وهو القليل بالنسبة الى المتصل والمراد بالمتصل ما يكون داخلا
في المستثنى منه وضعا وبالمنقطع ما لا يكون كذلك ولما كان الداخل يستدعي
ان يكون مخرجا باداة الاستثناء وغير الداخل لا يصح له هذا الحكم لامتناع
اخراج ما ليس بداخل عرف الاول بالمقرون بالا ونحوها الاخراج عما يشمله بالدلالة
والشامل بحسب المعنى يشمل المتعدد لفظا والمتعدد حكما نحو جاء
القوم الا زيدا وما جاءني احد الا زيد ويخرج عنه نحو جاء القوم لا زيد لفقد
الاداة ونحو جاء رجال لا زيد لعدم تحقق الشمول لان جمع المنكور لا يفيد شمول
الاحاد على ما سيأتي تحقيقه وعرف الثاني بما يكون غير مخرج واقع بعد
الا كقوله تعالى لا يسمعون فيها لغوا ولا تاثيما الا قيلا سلاما سلاما او بعد

غير كقول الشاعر ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب
او بعد بيد وذلك بقلة نحو قوله عليه السلام انا افصح من نطق بضاد
بيد انى من قريش اى ليس لي ما يتحمل بفصاحتي الا انى من قريش وقد تحقق
مما ذكرناه في تعريف المستثنى المتصل والمستثنى المنقطع بينهما قدر مشترك
يمكن تعريف مطلق المستثنى به وهو المقرون بالا ونحوها اثباتا لما نفى قبلها
او نفيا لما اثبت قبلها وقد اودعنا لهذا المقام في الشرح ما لا غنى عنه

فينصب مقرونا بالا مقدما على اصله او نافيا بعد مثبت
ومنقطعا ايضا ولكن بعضهم يجيز له الاتباع في بعض حالة

اعراب المستثنى يكون على وجوه والاصل فيه ليس الا النصب لكونه فضلة وما يأتي
فيه من الجر فبسبب كون اداة الاستثناء اسما مضافا او حرف جر وقد
يجعل تابعا ان صلح التبعية وقد يعرب بحسب العوامل كما يجيء ومواضع
انتصاب المستثنى المقرون بالا ثلثة احدها ما اذا كان المستثنى مقدما على
المستثنى منه وهو المراد بقوله على اصله نحو ما جاءني الا زيدا احد وذلك لعدم
موجب الجر وعدم صلاحية التابعية لامتناع تقديم التابع على المتبوع
وثانيها ما اذا كان المستثنى نافيا بعد كلام مثبت نحو جاءني القوم الا زيدا
لامتناع الابدال فيه اذ لا يستقيم ان يقال جاءني الا زيد لانه يوجب مجيء جميع
الناس وهذا بخلاف نحو ما جاءني القوم الا زيد فان المختار فيه البدل كما يأتي
وثالثها المستثنى المنقطع نحو ما في الدار احد الا حمارا ففيه بنو تميم يوجب فيه
النصب بناء على عدم وجود بدل الغلط في الكلام الفصيح واما بنو تميم فيجيزون

فيه

فيه الاتباع ايضاً في بعض المواضع وذلك اذا كان في غير الايجاب وكان المستثنى
منه مما يصح حذفه اكتفاء بالمستثنى منه فيجيزون الرفع في نحو ما فيها
انسان الا اوتد وعلى ذلك قول الشاعر وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير
والا العيس وقيل الانيس كل ما يونس به فالاستثناء غير منقطع

وينصب ايضاً بعد ليس ولا يكون والنصب في هذا على الخبرية
ينصب المستثنى بليس ولا يكون تقول جاء القوم ليس زيداً ولا يكون
زيداً والنصب فيهما على انه خبر لهما والاسم فيهما محذوف لزوماً لانه
ليس بعضهم زيداً ولا يكون بعضهم زيداً وفي الحديث يطبع المؤمن
على كل خلق ليس الخيانة والكذب

كذا بعد لفظي ما خلا وما عدا وليس مجرداً عن ما حفض لفظاً بقلة
يعني ينصب المستثنى بعد لفظي ما خلا وما عدا ايضاً لان ما التي قبلها
مصدرية وهي تدخل الفعلية غالباً والاسمية قليلاً وليس بعدها
الاسمية ههنا فتعين ان يكون فعلية والفعل يوجب النصب بالمفعولية
والفاعل فيهما ضمير راجع الى المصدر على ما افاده صاحب الرضي تقول
جاء القوم ما خلا زيداً وما عدا زيداً والتقدير ما خلا مجيئهم زيداً
ووقت تجاوز مجيئهم زيداً فان الحين يحذف كثيراً مع المصدرية
هذا وما تجرد منها عن المصدرية اعني خلا وعدا فينصب بها اكثر
ايضاً على المفعولية كثيراً على الوجه المذكور فانهما فعلان متعديان اما
فهو متعد في غير معنى الاستثناء ايضاً واما خلا فهو لازم في غير معنى

الاستثناء يتعدّى في معنى الاستثناء يتضمّنين معنى جاوز واجاز الاخفش
بقلّة على ان يكون حرف جر لعدم ما يقطع بفعليتها حالا المجرّد عن ما
المصدريّة

وقد جاز فيه النصب واختير كونه على ما عليه الاصل بالبدليّة

اذا كان مقرونا بالا وواردا على النفي بالتاويل وبالصراحة

هذا اشارة الى بيان وجه آخر من وجوه اعراب المستثنى وهو ان يكون
النصب فيه جائزا ويكون المختار كونه اعراب المستثنى منه لكونه بدلا منه و
لذلك شروط منها ان يكون متصلا ولم يذكره ايضا كما ياتي بعد حكم
ما ليس المستثنى منه مذكورا معه ومنها ان يكون مقرونا بالا دون غيره
من الادوات ومنها ان يكون واردا على النفي الصريح او ما في تاويل النفي اما
النفي الصريح فكما في قولك ما جاءني احد الا زيد وفي حكمه النهي والاستفهام
للانكار كما في قولك لا يقم فيها احد الا زيد وهل اتى الفتيان الا عامر الا نفي في معنى
ما اتى الفتيان الا عامر ونحوه ومن يغفر الذنوب الا الله ومن يقنط
من رحمة ربه الا الضالون واما ما في تاويل النفي فكما في قولك فلما رجل
يقول ذلك الا زيد اي ما اقال احد الا زيد وكقوله تعالى فشربوا منه الا
قليلا اي لم يطيعوه الا قليلا

فان منع الابدال عن لفظه فقد تعيّن اتباع المحلّ الحاجة

كما من غلام جاء الا غلامنا ولا شيء لي الا غلام بضمّة

يعني ما يختار فيه الابدال عن المستثنى منه قد يتعذر فيه الابدال عن لفظه

فيتعيّن

تتعين الابدال عن المحل فيجعل اتابعا لمحل المستثنى منه لحاجة الى ذلك وذلك
في مواضع منها اذا كان المستثنى منه مجرورا بمن الاستغراقية كما في ما جائني
من احد الا زيد وما من احد جاءني الا غلامنا بالرفع اتباعا لمحل احد دون الجر
اتباعا للفظه وذلك لان هذه موضوعة لشمول النفي الافراد المجرور بها والا
بعد النفي ينقطع النفي فيتعذر تقديرها بعدها فلا بد من اتباع المحل ومنها
ما اذا كان مفتوحا بلا التبرئية كما في لا شيء الا غلام بالابدال على محل اسم لا وهو
الرفع دون لفظه لامتناع تقدير العاملة بعد الا وكذا الكلام في المنصوب
بلا المجازية كما في ما زيد شيئا الا شيء لا يعباء به

ويعرب مستثنى تقدر اصله باعراب ذاك الاصل في كل حالة

هذا بيان نوع آخر من المستثنى وهو ما يكون اصله اعني ما استثنى هو منه
مقدرا فيعرب باعراب ذلك الاصل في الاحوال الثلاث وهذا النوع من
المستثنى هو الذي يسمى بالمفاة مفرغا والمفرغ حقيقة هو عامل لانه غير
مشتغل بالمستثنى منه فيعمل في المستثنى وذلك يقع في معمولات الفعل وفي المبتدا
والخبر واما معمولات الفعل فكقولك في الفاعل ما ضرب الا زيد وفي المفاعيل
ما ضربت الا زيدا وما مررت الا بزيد وان تظن الا ظنا وما رايته اليوم الا مجهة
وما ضربته الا تاديبا وكقولك في الحال والتمييز ما جاء زيد الا راكبا وما امتلا
الاناء الا ماء وفي الحال الواقعة بعد الا قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا
ولها كتاب معلوم واما في المبتدا والخبر وفروعهما فكما في قولك ما زيد الا
قائم وما قائم الا زيد وما الا غلام مررت باحد ولم يكن زيد الا ظريفا ومما

وقع في الابتداء والخبر قوله تعالى وان كلا لما جميع فان لما بمعنى الا وذلك محقق
بالمستثنى المفرغ

وذلك في المنفي مطرد وفي كما فطرت الا السبت جاز بمثبت
يعني ان تقدير المستثنى منه واجراء اعراب على المستثنى مطرد في الكلام
المنفي واما الكلام المثبت فيجوز ذلك في بعض منه دون بعض فيصدق في نحو
افطرت اليوم الا يوم السبت لصحة ان يكون قد صام في جميع ايام الاسبوع
ولم يفطر الا في السبت ولا يصدق في نحو جاءني الا زيد لعدم صحة ان
يكون قد جاء كل احد من الناس الا زيدا

ومدخول الا ههنا جاز ان يكون فعلا كفى ما النفس الا عتبة
اعلم ان الاصل ان لا يكون مدخول الا الا اسما ولكن يجوز ان يكون
مدخولها في المستثنى المفرغ فعلا لكونها اذن ملغاة عن العمل فيه فيسهل
دفعها عما يقتضيه وذلك الفعل ان يكون خبرا نحو ما زيد الا يقوم و
منه المثال المذكور ويكون حالا كما في نحو ما جاءني زيد الا يضحك ومنه قوله
عليه السلام ما ايس الشيطان من بني آدم الا اياهم من قبل النساء
ويخفض المستثنى مع غير وخلا وما سوي وفيه سوى ضما سواء
ويخفض المستثنى الواقع بعد غير وحاشا وبعد سوي وفيه لغات
كسر الاول مع القصر وضم الاول مع القصر وفتح مع المد اما الجر بعد غير
وسوي فبالاضافة واما بعد حاشا فلكونها حرف جر

غير لنعت الشيء في اصل وضعه وياتي كالا مخرجا عن جماعة

كذلك

كذلك الا بعد جمع منكر يجيء كلفظ الغير نعتاً لكلمة
يعني ان غيراً في الوضع الاصلي صفة مفيدة لمغايرة مجرد ها الموصوف بها نحو
مررت برجل غير زيد والا في الوضع الاصلي للاستثناء فيستلزم مغايرة
ما بعدها لما قبلها نفياً واثباتاً ولما جاز ما كان بينهما من المشاركة في المغايرة
المذكورة حمل كل واحد منهما على الآخر في المعنى فجعل غيراً كالا لاخراج الشيء عما
يشمله وضعاً فاعتبر فيه المغايرة نفياً واثباتاً دون المغايرة ذاتاً وصفة
كما في جاءني القوم غير زيد وجعل الا كغير وضعاً واعتبر فيه المغايرة
ذاتاً وصفة دون المغايرة نفياً واثباتاً كما في جاءني رجال الا زيد ثم ان
حمل غير على الاستثناء اسهل من حمل الا على غير فان الاسم اسهل قبولاً للتصرف
من الحرف ولذلك يعدل في غير عن الوصفية في غير تقدرها ولا يعدل
في الا عن الاستثناء الا عند تعذره بان لا يتحقق دخول ما بعدها فيما قبلها
وذلك كما في الجمع المذكور فانه لا يفيد شمول احاده فانه يصح ان يقال
ما جاءني رجال بل رجل واحد فيتعذر الاستثناء عنه فيتعين النعت فيقال
جاءني رجال الا زيد وما جاءني رجال الا زيد ومنه قوله تعالى لو كان فيهما
آلهة الا الله لفسدتا فان الله تعالى غير واجب الدخول في الآلهة المذكورة
والمستثنى واجب الدخول في المستثنى منه

واعرب غير حيثما كان محرجا باعراب مستثنى لاجل الضرورة
والا التي للنعت اعرب بعدها باعراب الا وهو ايضاً بحاجة
يعني اذا حمل على الاستثناء والمستثنى به مشتغل بالجر الاتي قبل

غير اوقع اعراب المستثنى على غير في جميع الاحوال فيقال ماجا ءني
القوم غير زيد وماجاءني غير زيد احد وماجاءني احد
غير حمار بنصب الغير فيهما وماجاءني احد غير زيد وغير
زيد بالنصب والبدلية وماجاءني غير زيد ومارايت
غير زيد ومامررت بغير زيد باالاحوال الثلث وكذالك
اذا حمل الا على غير في الوصفية وهي غير قابلة لاعراب اعرب
الاسم الذي بعدها باعرابها الذي يستحقه تقول جاءني
رجال الا زيد ورايت رجالا الا زيد ومررت برجال الا زيد
ويأتي سوى نصبا على الظرف ههنا ولم يتصرف فيه الا بقلة
اعلم ان سوى للاستثناء وهو في الاصل بمعنا مستو وهو
في الاصل وصف الظرف كما في قوله تعالى مكانا سوى ثم حذف
الظرف واقيم الوصف مقامه من غير ارادت الوصف اعني الامة
سواء فصار سوى بمعنى مكانا فقد ثم استعمل في معنى البدلية كما
استعمل لفظ مكان فيه هو انت في مكان زيد اي بدله ثم استعمل سوى
بمعنى البدل في الاستثناء لانك اذا قلت جاءني القوم بدل زيدا فاد
ان زيدا لم يجئ فسوى في الاصل مكان مستوي ثم صار بمعنى البدل ثم بمعنى
الا للاستثناء وذهب البصريون الى انه دائم الظرفية غير متصرف و
الحق انه يتصرف بقلة فيجعل بمعنى غير قال الشاعر واذا تباع كريمة
او تشترى فسواك بايعها وانت مشترى وفي الحديث ما انتم في سواكم

المكان ثم بمعنى

من الامم

من الامم الا كالشعرة البيضاء في جلد الثور الاسود

وقد كرّروا الّا لتاكيد سابق فيلغى كما في العطف والبدلية

وكرّر للتاسيس ايضاً فيعمل المكرّر كالمذكور اوّل حالة

اعلم ان تكرير الا يكون على وجهين احدهما ان يكون لتاكيد السابق والثاني ان يكون للتاسيس فاما ما يكون للتاكيد ففي موضعين احدهما ان يكون ما بعد الا عطف نسق ولا بدّ من ايقاع حرف العطف قبل الا ح نحو ما جاءني الا زيد والا عمرو وثانيهما ان يكون بدلاً نحو ما جاءني الا زيد الا اخوك اذا كان الا من زيداً والا على هذا الوجه ملغاة عن العمل فيبقى مدخوله على ما كان عليه من متابعة ما قبله واما ما يكون للتاسيس فهو يعمل مثل ما يعمل المذكور اولا على وجه تبيّن قبل فينصب المستثنى من موجب وينصب ويبدل فيما اذا كان من غير موجب وذلك كما اذا قلت جاء المكيّون الا قريشاً الا هاشم الا عقيلاً فالوتر منه منفيّ خارج والشفع مثبت داخل فيكون قد جاءك من المكيين غير قريش مع جميع بني هاشم الا عقيلا فليس في كل وتر الا النصب لانه في موجب وفي كل شفع النصب والبدل لانه غير موجب

ويحذف مستثنى كقولك جاءني الفتى ليس الا ليس غير بضمة

اعلم ان حذف المستثنى قليل وليس ذلك الا بعد الا وغير الكائنين بعد ليس تقول جاءني زيد ليس الا وليس غير اي ليس الجائي الا زيد وليس الجائي غير وغير ههنا يضمّ تشبيهاً له بالغايات في القطع عن الاضافة

وفيما يلي لا سيّما الخفض مع رفع جواز وفيه النصب ايضاً بقلة

اعلم انّ سيّما ليس من كلمات الاستثناء فانّ ما بعده غير مخرج عمّا قبله
في الحكم المتقدم وانما هو مخرج عمّا قبله من حيث اولويته بالحكم فانّ المذكور
بعده مبنيّ على اولويته بالحكم المتقدم ووجه ذكره في باب الاستثناء
ما بينه وبين الّا من شركة الاشتراك في اخراج ما بعد الكلمة عمّا قبلها
وهو مركب من لا التبرئة ومن سمّى وهو اسم ومن وما هو اما زائدة
او موصولة او نكرة وخبر لا محذوف ويقال فيه ولا سيّما بالواو وقد
يقال لا سيّما بتركه وسيّما بحذف لا والاسم الذي يليه لكون محفوظا في
الاكثر تقول جاءني القوم لا سيّما زيد بخفض زيد وذلك باضافة سمّى
اليه وما حينئذ زائدة ويكون مرفوعا ايضا على انه خبر مبتدا محذوف
وما موصولة او نكرة موصوفة بجملة اسميّة والتقدير لا مثل الذي
هو زيد او مثل شتى هو زيد اي كان هو اشدّ اخلاصا في المحبّ ويروى
النصب ايضا فيما يلي لا سيّما على القلّة كما في قول امرئ القيس الا ربّ يوم
لك منهنّ صالح ولا سيّما يوما بدارة جلجل وذلك بتقدير اعني او على
التمييز وما حينئذ اما موصولة او نكرة غير موصوفة وجلجل اسم امرأة
والخطاب في لك الى نفسه يريد ربّ يوم كان صالحا لك في استمتاعك
بالنساء ولا سيّما يوم كنت في دار جلجل وقد يحمل لا سيّما بمعنى خصوصا
فيكون منصوبا على انه مفعول مطلق وذلك اذا قلت احب زيدا ولا سيّما
راكبا فالمعنى خصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المذكور
اي واخصه بزيادة المحبّة خصوصا راكبا وكذا في نحو احبه ولا سيّما وهو راكب

وينجرّ في تركيبهم كلّ كلمة يضاف اليه اسم ومضمون جملة

فالاوّل قد يخلو عن الحرف مطلقاً واكثره مدخول حرف الاضافة

وقد حرف الجرّ بعد ثبوته واذ ذاك اطلاق الاضافة شاعت

المضاف اليه يكون مجروراً في التركيب قطعاً وذلك ينقسم الى قسمين اوّلا احدهما ما يضاف اليه اسم مفرد والثاني ما يضاف اليه مضمون جملة فعلية اما القسم الثاني فهو نحو قولك مررت بزيد وهذا القسم يكون ابداً بواسطة حرف الجرّ لفظاً واما القسم الاوّل فينقسم الى قسمين احدهما ما يخلو عن حرف جرّ مطلقاً فلا يتوسّط بين المضاف والمضاف اليه حرف من حروف الاضافة لا لفظاً ولا تقديراً كما في زيد ضارب غلامه وحسن الوجه والثاني وهو الاكثر ما يكون مدخولاً بحرف الاضافة كما في غلام لزيد وهذا القسم يجوز فيه بتقدير حرف الجرّ بعد ما كان ملفوظاً اليد اعلى زيادة احتصاص المضاف بالمضاف اليه كما في غلام زيد والنسبة كسمة بالاضافة انما اشتهر بين القوم اطلاق الاضافة عليها عرفاً اذا كان على هذا الوجه اعني بتقدير الحرف بعد ثبوته دون ما في نحو مررت بزيد وغلام لزيد وان كان منقولاً عن زيد بموجب اطلاق اسم المضاف والمضاف اليه على طرفي نحو مررت بزيد وغلام لزيد

وقد رمن بين المضاف وجنسه بيانا كما في مثلها تم فضّة

وفي غيره لام احتصاص كعبده كذا كوكب الخرقا لادنى خصوصة

يعني ان المقدّر بين المضاف والمضاف اليه من الحروف لمجارة حرفان من

واللام امّا مِن فهي التبيينية وهي التي يصحّ اطلاق المجرور بها على المبيّن
كما في قوله تعالى فاجتنبوا الرّجس من الاوثان وذلك يقدّر فيما اذا كان
المضاف جنس المضاف اليه بمعنى ان يصحّ اطلاق على المضاف وعلى غيره
كما في نحو خاتم فضّة وكذلك نحو ثلاثة دراهم وراقود خلّ لان المقدّر فيهما
كناية عن المقدّر في الثلاثة هي الدّاهم والرّاقود هو الخلّ وقد خرج
عن هذا القسم نحو غلام زيد لان زيدًا لا يطلق على غلامه وكذا نحو يد
زيد وبعض القوم لان كلّ لا يطلق على البعض وليس في نحو يد زيد
بيانية فلذلك لم يعتبر تقديرها في الاضافة وخرج ايضًا جميع القوم
وعين زيد لامتناع اطلاق المضاف اليه فيه على غير المضاف واما اللام
فهي لام الاختصاص وذلك مقدّر فيما عدا ما يكون المضاف اليه جنس
المضاف بان يكون للمضاف اختصاص بالمضاف اليه امّا اختصاص
الملكية وما يقرب من ذلك كما في غلام زيد ونحو جلّ الفرس ويد زيد وبعض
القوم ومن ذلك اضافة المصدر الى فاعله واما اختصاصًا بادنى ملابسة
له به كما في قولك كوكب الخرقاء لسهيل فانّه اضيف الى الخرقاء لانّها كانت تقوم
وقت طلوعه للغزل قالوا اذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة سهيل اذاعت غزلها
في القرّ اثب والخرقاء اسم لامرأة واذاعت اي قسمت فانّها تقسم القطن
في توانيها للغزل ومن اضافة المصدر الى مفعوله نحو اعجبني ضرب عمرو زيدًا
ونحو ضرب اليوم وذهب بعضهم واختاره ابن الحاجب الى اضافة
المظروف الى ظرفه بمعنى في فالقسمة اذن مثله والحقّ ان المعتبر

فيما يوسم ذلك كوتر بصر اربعة اشهر ويا صاحبي السجن ومكر الليل والنهار
هو تقدير اللام لادنى ملابسة لامكانه وان كان الظاهر فيها تقدير في
لان دعوي كون الاضافة بمعنى في مستلزم كثرة الاشتراك والاشتراك خلاف الاصل
وسمي هذا النوع اعني اضافة بتقدير حرف الجر بالمعنوية
اعلم ان الاضافة بتقدير حرف الجر يسمى عندهم بالاضافة المعنوية
ويسمى ايضا بالاضافة المحضة واما الاضافة اللفظية وهي التي لا تكون
بتقدير حرف الاضافة فقد اشار الى ضابطها بقوله
وما بين مشتق ومعموله فذاك لفظية من غير حرف الاضافة
يعني ان الاضافة اللفظية هي التي يكون بين المضاف المشتق وبين مضاف
اليه الحاين معمولا لذلك المرفوعا كان او منصوبا من غير واسطة من غير حرف
الاضافة لفظا او تقديرا فيكون المجرور منه في الظاهر غير مجرور في
الحقيقة ويكون التنوين المحذوف من المضاف منويا فيكون الاضافة
في تقدير الانفصال وهذا هو وجه تسميتها باللفظية ثم ان المتفق
عليه من الاضافة اللفظية على ما يقتضيه الضابطة المذكورة انواع
منها اضافة الصفة المشبهة الى معمولها مطلقا نحو حسن الوجه
ومنها اضافة اسم الفاعل الى السبب المرفوع كذلك نحو هند جائلة
الوشاح اي جائلة وشاحها والى الاجنبي المنصوب بشرط معنى الحال
والاستقبال نحو زيد ضارب عمرا الآن او غدا ومنها اضافة اسم
المفعول الى السبب مطلقا كما في زيد معمور الدار اي معمورة داره والى

الاجنبيّ المنصوب بشرط معنى الحال والمستقبل نحو زيد معطى الدّراهم الان
او غدًا ويجمعها كلّها اضافة الصّفة الى معمولها وممّا يدخل فى الاضافة
المذكورة اضافة الصّفة الى ظرفه نحو زيد سارق اللّيل اهله سواء كانت
بمعنى الماضى او غيره الّا ان كون هذه الاضافة لفظيّة غير مطّرد فانّ الصّفة
قد يضاف الى الظّرف الّذى بعدها معنى ولمّا كانت اضافة الى ظرفها فى باب
الاضافة اللّفظيّة ممّا لا يطّرد فيه كون الاضافة لفظيّة بخلاف سائر اقسامها
المذكورة حصّرها بالتّمثيل فقال

وهذا كزيد سارق اللّيل اهله و فى افضل النّاس اختلاف الائمّة

يعنى انّ نحو سارق اللّيل من باب اضافة اللّفظيّة لكون السّارق صفة
وكون اللّيل معمولًا له فانّه ظرفه ولمّا ذكر من باب الاضافة الصّفة ما هى معلومة
فى باب الاضافة اللّفظيّة اتفاقًا اشار الى ذكرها وقد اختلف النّحاة فى ان
الاضافة فيه لفظيّة ام معنويّة وهو اضافة نحو افضل النّاس بقوله و فى
افضل النّاس اختلاف الائمّة وبيان ذلك انّ افعل التّفضيل اما ان يراد
به تفضيل صاحبه على كلّ واحد من امثاله الّتى دلّ عليها لفظ المضاف اليه كما فى
زيد افضل النّاس وثانيهما ان يراد به تفضيل صاحبه على جميع افراد نوعه
مطلقًا ثمّ يضاف الى شئ للتّخصيص سواء كان ذلك الشّئ مشتملًا على
امثال المفضّل كزيد افضل اخوته اولًا كما فى زيد افضل بغداديّ اى افضل
نوع الانسان ولاختصاص ببغداد وهذا الثّانى مضاف حقيقة بالاضافة
بالاتّفاق واما الاوّل ففيه خلاف فذهب بعضهم الى انّه مضاف لفظًا لان

النّاس والجار والمجرور مفعول الافضل بالواسطة وافعل التفضيل لا
يمنع من العمل في المفعول بالواسطة وذهب سيبويه الى انّ الاضافة في نحو
افضل النّاس معنويّة بتقدير اللام اى ان معنى زيد افضل النّاس زيد بعضهم
الزّايد في الفضل على كلّ واحد ممّن بقي منهم بعده واستدلّ على معنويّة
مثل هذه الاضافة بقوله تعالى فتبارك الله احسن الخالقين

وضارب زيد مسن مضروب خالد وهالك يوم الدّين من معنويّة
قد علم ممّا تقرّر من ضابط الاضافة اللفظيّة انّ الاضافة المعنويّة
المقطوع بمعنويتها من اضافة المشتقّ يكون في ثلاثة مواضع احدها
ما اذا كان المضاف اسم الفاعل او اسم مفعول بمعنى الماضي والمضاف اليه اجنبيّ
كما في هو ضارب زيد مسن ومعطى الدّرهم امس وكذلك نحو خالق السّموات
وجاعل الملايكة رسلا للعلم بكون نكرة الخلق والجعل المذكورين واقعين
في الماضي والدّليل على معنويّة مثل هذه الاضافة قوله تعالى الحمد لله فاطر
السّموات والارض جاعل الملايكة رسلا وكذا الصّفة الّتي اريد بها الاستمرار
يصحّ ان يكون اضافة معنويّة ومن ذلك نحو مصارع مصر والدّليل
على معنويّة هذه الاضافة قوله تعالى حم تنزيل الكتاب من الله العزيز
العليم غافر الذّنب وقابل التّوب شديد العقاب وثانيها ما اذا كان المضاف
اسم مفعول والمضاف اليه اجنبيّ كما في زيد مضروب خالد لانّ اسم المفعول
لا يضاف الى مرفوعه الّا اذا كان سببيّا نحو مؤدّب الخدام وثالثها اضافة
الصّفة الى الظّرف الّذي بعدها من غير اطراد لما تبيّن قبل وذلك يكون فيما

اذ الشهر لها خصوصية بذلك الظرف بحيث يتأتى نسبتها الى ذلك الظرف
بلام الاختصاص فينزل منزلة الجامد ويضاف معنى كما في قتيل كربلاء ومن
مالك يوم الدين فان الله تعالى في ذلك اليوم هو الظهور لسلطان مالي في يوم
آخر قال الله تعالى لمن الملك اليوم لله الواحد القهار

ويقصد بالمشتق من عدد اذا اضيف الى الاعداد واحد جملة
فتتبعه بالمثل او فوق مثله كقولك ثاني اثنين رابع خمسة
وقد قصدوا تبيين ما دونه به مجازا كما في مثل سابع ستة
فما بعده قد قل منه بواحد وما صح هذا فوق عاشر تسعة

اعلم ان اسماء الاعداد من الاحد الى العشرة يوخذ منها المقادر
كالثلث والربع بفتح الفاء فيهما فتشتق منها صيغة اسم الفاعل كما
لثالث والرابع وكذا الواحد والثاني الى غير ذلك ثم اذا اضيف
مثل ذلك الوصف المشتق الى الاعداد فله حالتان احدهما ان يراد به
واحد من جملة العدد المضاف اليه مع حفظ الترتيب العددي بان
يكون في درجة مخصوصة منه واللفظ المشتق بالوجه المذكور كالثاني
والثالث لا يكون اسم فاعل بحسب المعنى وان كان فيه معنى الوصف ويكون
اضافته الى العدد مما تنزله تارة والى اكثر منه اخرى وذلك كما تقول ثاني
اثنين وثالث ثلاثة ونحو واحد اثنين وثاني ثلاث ورابع خمسة والتعبير
عن مثل ذلك بالفارسية دوم دو سيم سه چهارم چهار
ولا يشترط ان يكون زيادة المضاف اليه على ما اشتق منه المضاف بواحد

فائدة

فانه يقال عطارد وثاني السبعة السيارة والشمس رابعها وهذا القسم
لا يختص بالعشرة وما دونها فيقال حادي عشر وثاني عشر اثني عشر و
كذا حادي عشر اثني عشرة وكذا خامس مائة وعاشر الف وثانيهما ان يراد
واحد من درجات العدد مراعى فيها الترتيب مع النظر الى الدرجة التي تحت
درجته بان يصير الدرجة التي تحت درجته محوة ذاهبة الاسم ويعطيها
اسم درجة نفسه بانضمامه اليها وهذا معنى تبليغ ما دونه به وانما قال مجازاً
لان الا تقول والتاثر في هذا المفعول غير ظاهر الا بتاويله وذلك لان الاثنين
في ثالث اثنين لا يصير ثلاثة وان انضم اليه واحد بل يكون المنضم والمنضم
اليه ثلاثة وهذا القسم لا يصح ان يبنى من احد لعدم درجة تحته ولا يجوز
ان يضاف الا الى ما دونه بدرجة واحدة كما في ثاني احد وسابع ستة فان
التبليغ يقتضي النقصان ولكون المنضم واحداً لم يتاتى التبليغ الا في الناقص
بمرتبة واحدة وهو لا يجري فيما فوق العشرة بل غايته عاشر تسعة وذلك
لان صيغة فاعل ههنا اسم فاعل معنى لاشتماله على معنى التصيير ولم يثبت
الفعل والمصدر المبنيان من العدد لمعنى التصيير الا في العشرة وما دونها
ويعين ما ذكرناه من عدم كون القسم الاول من هذا المشتق بمعنى اسم الفاعل
وكون القسم الثاني بمعناه كانت الاضافة في القسم الاول معنوية قطعاً
وفي الثاني لفظية بشرائط العمل معنوية الشرائط كسائر الصفات وهذا هو المراد بقوله
فثانيهما في الحكم مثل اسم فاعل والاول لم يعمل فبالمعنوية
يعني ان المشتق من العدد لمعنى التصيير حكمه في الاضافة حكم اسم

الفاعل لكونه بمعناه واما مالم يقصد به التصيير وهو القسم الاول فهو مضاف بالاضافة المعنوية قطعاً لانه لعدم كونه بمعنى اسم فاعل غير عامل في العدد الذي بعده البتة بخلاف الثاني الاول فانه قد ينصب في مثل ما تقول رابع الخمسة بالنصب

ويحذف تنوين المضاف ونونه ويحذف منه اللام في المعنوية

شرط الاضافة مطلقاً لفظية كانت او معنوية ان يحذف تنوين المضاف وما يقوم مقامه من نوني التثنية والجمع وذلك لان التنوين وما يقوم مقامه دليل تمامية الكلمة ولما قصدوا بالاضافة جعل الكلمتين في حكم كلمة واحدة حذفوا من الاولى علامة تمامية الكلمة واما الاضافة المعنوية فيلزم فيها بالخصوصية حذف لام التعريف فلا يضاف المعرف باللام لا الى المعرفة ولا الى النكرة اما الى المعرفة فلان الغرض من اضافته اليها التعريف وهو حاصل قبلها واما الى النكرة فلان الحاصل من اضافته اليها التخصيص وهو حاصل للمعرف باللام مع زيادة

ويكتسب التعريف عن ذي تعرف وليس سوى تخصيصه مع نكرة

يعني ان المضاف بالاضافة المعنوية يكتسب من المضاف اليه تعريفاً اذا كان معرفة كما في غلام زيد وتخصيصاً اذا كان نكرة كما في غلام رجل فانه يتخصص من غلام امراة ووجه افادتها التعريف مع المعرفة ان وضع الاضافة المعنوية تفيد ان لواحد مما دل عليه المضاف مع المضاف اليه خصوصية ليس للباقي معه تلك الخصوصية مثلاً اذا قلت غلام زيد راكب ولزيد

غلمان

غلمان فقد اشهرت بذلك الى غلام له مزيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم
غلمانه او اشهر بكونه غلاما له او بكون غلاما معهودا بينك وبين مخاطبك
وبالجملة يكون بحيث ينصرف اطلاق اللفظ اليه فعلم من ذلك ان قولك غلام
زيد ليس معنى غلام لزيد سواء فان معنى غلام لزيد واحد من غلمانه ومعنى
غلام زيد الغلام المعين من غلمانه ان كان له غلام سواه او ذلك الغلام
المعلوم ان لم يكن له غلام سواه

وللمثل والغير الذين توغلا في الابهام تخصيص على كل حالة

اعلم ان بعض الاسماء قد توغل في الابهام والنكرات بحيث لا يتعرف
بالاضافة الى المعرفة نحو غيرك ومثلك وكل ما هو بمعناهما من سواك ونظيرك
وشبيهك اذ غيرك لك تقول مررت برجل غيرك ومثلك تصف بهما نكرة فالحاصل
من اضافة هذا النوع من الاسم هو التخصيص سواء اضيف الى المعرفة او
الى النكرة نعم اذا اضيف غير الى معرفة له ضد واحد فقط حصل التعريف وذلك
كما في قولك عليك بالحركة غير السكون ومن ذلك قوله تعالى غير المغضوب عليهم
فان المغضوب عليه لا يضاده الا من رضي الله عنه

ويكتسب التانيث ايضا وعكسه اذا صح فيه التردد وهو قلة

يعني ان المضاف بالاضافة المعنوية لما فيه من شدة الامتزاج بالمضاف
اليه قد يكتسب منه التانيث او التذكير وذلك مع قلة يكون في موضع
يحسن فيه ترك ذكر المضاف لكون ذكر المضاف اليه مغنيا عنه اما اكتساب
التانيث فكما في قوله مشين كما اهتزت رماح تسفهت اعالیها مر الرياح

النواسم انث فعل المر لتانيث الرياح لان الاسناد الى الرياح مغن عن ذكر
المر واما اكتساب التذكير فكقوله رويد الفكر ما يؤل اليه الامر معين على
اجتناب التوالي ذكر معينا المسند الى ضمير الروية لكون الاسناد الى الفكر مغنيا
عن ذكر الرواية ويمكن ان يكون من ذلك قوله تعالى ان رحمة الله قريب
من المحسنين هذا اذا حسن الاستغناء عن المضاف بالمضاف اليه فان لم
يحسن الاستغناء لم يصح ذلك اصلا فلا يقال قامت غلام هند ولا قام
جارية زيد لان المضاف غير مستغن عنه فيهما

وغاية غير المعنوية خفة فما صح الا عند تحقيق خفة

يعني ان الاضافة اللفظية لا يفيد شيئا الا الخفة في اللفظ فلذلك لا تصح
الا حيث يتحقق التخفيف اما بحذف التنوين وما في حكمه من المضاف كما في ضارب
زيد وضاربا زيد وضاربوا زيد واما بحذف الضمير من المضاف اليه واستتاره
في المضاف كما في الحسن الوجه فانه على تقدير الانفصال الحسن الوجه منه
واما بهما معا كما في نحو حسن الوجه فعلم من ذلك عدم جواز الضارب زيد لعدم
تحقق التخفيف فيه بوجه من الوجهين المذكورين ولا يفيد هذه الاضافة
تعريفا ولا تخصيصا لانها في حكم الانفصال على ما مر ولما كان مقتضى اشتراط
صحة الاضافة اللفظية بتحقق التخفيف ان لا يجوز نحو الضارب الناس و
كان المسموع جوازه اشار الى توجيهه بقوله

ووجه جواز الضارب الناس جملة على الحسن الوجه الصحيح الاضافة

يعني انهم جوزوا نحو الضارب الناس والضارب الرجل مع عدم الخفة

جملا

حملاً على الحسن الوجه الذي صحّ فيه الاضافة لحصول الخفّة على ما مرّ لمشابهته
له في كون المضاف فيهما صفة والمضاف اليه اسم جنس معرف باللام

وفي الضاربي نصب الضمير وقيل بل يجرّ كما في ضاربي للشباهة

اعلم انّ نحو الضاربي والضاربك والضاربة فيه مذهبان احدهما انّ الضمير
فيه منصوب والاضافة للصفة اليه وهذا موافق لاشتراط صحّة الاضافة
اللفظيّة على تحقّق الخفّة وثانيهما انّ الضمير فيه مجرور بالاضافة وهو
محمول في الاضافة على المجرّد عن اللام نحو ضاربي وضاربك وضاربه وذلك
ضعيف لانّ الاصل في المعرف باللام هجر الاضافة ولا ضرورة لنا في ارتكاب
مخالفة الاصل فيه

وقد جوّز الفراء اضافة كلمة الى ما يساويها كفي برّ حنطة
وجوّز قوم بين شيء ووصفه كفي بقلة الحمقاء وجرد قطيفة
وصحّ جميع القوم قطعاً كذا سعيد كرز على التأويل عند الائمة

اعلم ان الاسمين الجائز اطلاقهما على شيء واحد على ضربين اما ان لا يكون
في احدهما زيادة فائدة كالمرادفين فالجمهور منعوا الاضافة بينهما و
الفراء اجاز ذلك وقال انّ العرب يضيف الشيء الى نفسه اذا اختلف
اللفظان فيقولون ليس اسدٍ و برّ حنطة للتخفيف واما ان يكون في
احدهما زيادة فائدة وذلك على ثلثة اوجه الصفة والموصوف والعلم
والخاص والمسمّى والاسم امّا الصفة والموصوف فاختلفوا في جواز اضافة
احدهما الى الآخر فذهب الكوفيّون الى جواز ذلك امّا اضافة الموصوف

الصفة فكما في بقلة الحمقاء ومسجد الجامع وجانبا الغربي وصلوة الاولى
واما اضافة الصفة الى موصوفها فكما في جرد وقطيفة وخلق ثياب وذهب
البصريون الى منع كل واحد منهما وقالوا بقلة الحمقاء بتقدير بقلة الحبة
الحمقاء وانما نسبوها الى الحمق لانها تنبت في محاري السيول ومواطئ الاقدام
وكذا مسجد الجامع بتقدير مسجد الوقت الجامع وذلك الوقت يوم الجمعة
كان ذلك اليوم يجمع الناس في مسجده للصلوة وكذا جانبا الغربي بمعنى
جانبا المكان الغربي وصلوة الاولى بمعنى صلوة الساعة الاولى اول ساعة
بعد زوال الشمس وان تجرد قطيفة بالتاويل الخاتم فضة لان كان
في الاصل شيء جرد اي بالرفع حذف الموصوف نيابة واضيفت صفته الى
جنسها للتبيين اذ الجرد يحتمل ان يكون من القطيفة ومن غيرها كما كان
خاتم محتملا لان يكون من فضة ومن غيرها فالاضافة بمعنى من واما العام
والخاص والمسمى والاسم فاتفقوا على جواز الاضافة بينهما فاما العام
فيضاف الى الخاص ليكتسي التخصيص من الخاص دون العكس لان اللفظ
بعد التعيين لا يكتسي الابهام من شيء وذلك كما في كل الدراهم وجميع مال
وعين زيد وطور سينا ويوم الاحد واما المسمى فيضاف الى الاسم ايضا
لكن بتاويل وذلك بان يجعل المراد بالمضاف الذات وبالمضاف اليه
اللفظ فمعنى جاءني سعيد كرز ملقب هذا اللقب

وقد جوز واحد حذف المضاف فاعرب المضاف اليه عنه الا بقلة
اعلم ان المضاف يحذف جوازا عند الامن من اللبس فاذا حذف فالمضاف

اليه

اليه ينوب عنه في حمل الاعراب فيعرب باعرابه كما في قوله تعالى واسئل القرية
اي اهل القرية دون المكان عليه من الخبر الا بقلة وذلك كما في قراءة بعضهم
يريدون عرض الدنيا والله يريد الاخرة بالجر اي يريد عرض الاخرة

ولا بأس من حذف المضاف اليه فالمضاف من الغايات يبنى بضمة
وفي غيرها التنوين الا كقولهم غلام ودار المرء من شبه ثابت
اي اذا حذف المضاف اليه للعلم به فالمضاف لا يخ اما ان يكون من الظروف
المسماة بالغايات كقبل وبعد وامام وخلف فيبنى على الضم كما بين
في بابه واما ان لا يكون منها فلا بد من ان ينوب المضاف بدلا عن المضاف
اليه قال الله تعالى وكلا ضربنا له الامثال ورفعنا بعضهم فوق بعض
ومن ذلك نحو يومئذ وحينئذ نعم اذا تكرر المضاف الى شيء واحد من جهة
المعنى بالعطف كما في غلام ودار زيد لم يبن كمضاف ولم ينوب لان
المضاف اليه لم يكون كالثابت بسبب تفسيرهم بما بعده وتقدير
الكلام فيه غلام زيد ودار زيد فحذف المضاف اليه من الاول

وقد خصوا فصل المضاف وانه بمعموله كالاجنبي لحاجة
يجوز فصل المضاف عن المضاف اليه وذلك لا يكون في سعة الكلام الا
بمعمول المضاف كما في قراءة بن عامر قتل اولادهم شركاؤهم يجعل
مفعول المصدر فصلا واما الفصل بالاجنبي فلا يكون الا لضرورة
الشعر كما في قوله كما خط الكتاب بكف يوما يهودي يقارب او يزيل
يشبه رسم الدار بذلك الخط

وذو وغير مقطوع ومع ذلك لم يضف الى ما سوى اسم الجنس الا ندرة
اعلم ان ذو وكذا مؤنثه ومثناه ومجموعه من الاسماء اللازمة الاضافة
ولمع لزوم الاضافة لشان آخر وهو انه لا يضاف الى الا اسماء الاجناس
فلا يضاف الى علم ولا الى مضمر واما قولهم صلّ على محمّد وذويه فشاذ قليل
وايضا كلا فيه التزام الاضافة الى ذات تعريف على اثنين دلّت
يعني ان كلا مثل ذو في لزوم الاضافة وعدم القطع عن المضاف اليه وهو
يضاف ابدا الى كلمة ذات تعريف دالة على اثنين فلا يقال كلا رجلين ولا
كلا زيد وعمرو والدالة على اثنين يشمل ما اذا كان مثنى كما في كلا الرجلين
وما كان في معناه من حيث الدلالة على شيئين كما في كلانا فعلنا ذلك
واي قليل القطع وهو موافق لا فعل في احواله في الاضافة
يضاف الى المنكور قطعا كذا الى المعرف لكن لا بصيغة وحدة
اعلم ان ايا يكون بالاضافة غالبا وقطعه قليل كما في قوله تعالى ايا ما
تدعوا فله الاسماء الحسنى ثم ان اضافة افعل التفضيل
من غير تفاوت فكما ان افعل التفضيل يضاف الى النكرة مفردة ومثناة
ومجموعة والى المعرفة مثناة ومجموعة دون صيغة الوحدة فكذلك
اي وذلك لان كلا منهما بعض من جملة معينة بعده وصفا فلا يضافان
الا الى جملة ذات جزئين او ذات اجزاء يقال اي الرجلين عندك
واي الرجال عندك كما يقول زيد افضل الرجلين وافضل الرجال ولا يقال
اي الرجل الا افضل الرجل نعم يقال اي رجل كما يقال افضل رجل لان النكرة

يقصد بها

يقصد بها الاستغراق فتفيد معنى دون المعرفة نحو اي رجل اي
قسم من اقسام جنس الرجال اذا قلت مررت برجل قطعا نصب على المصدر
تقديره اضافة مقطوعا عنها غير مقيدة يكون المضاف مثنى ومجموعا
او المعنى قطعت تلك الاضافة قطعا ولم يتقيد بحالة دون حالة

وحيث واسماء الزمان مضافة الى جملة في صورة الخبرية
يعني ان حيث من اسماء الامكنة وجميع اسماء الازمنة كاليوم والوقت
والحين يضاف الى الجملة الفعلية والاسمية الخبريتين بتاولهما بالمصادر
وذلك كما في قولهم اجلس حيث جلس زيد وحيث زيد جالس اي مكان جلوس
زيد وقال الله تعالى يوم ينفع الصادقين اي يوم نفعهم وتقول كان
ذلك اذ قدم زيد وكان ذلك اذ زيد ميراي وقت قدومه ووقت امارته

وحيث اضفت اسما صحيحا وشبهه الى الياء فالحرف الاخير بكسرة
المراد بالاسم الصحيح في عرف النحاة ما كان حرف اعرابه صحيحا والمراد
بشبهه ما في آخره واو او ياء قبلها ساكن كدلو وظبي وجه شبهه
التحاقه به في احتمال الحركات الاعرابية فالاسم الصحيح وشبهه اذا اضيف
الى ياء المتكلم كان غلامي ودلوي وظبيي وجب بناء آخره على الكسر لمناسبة الياء
والياء فتح مع جواز سكونه وعند التقاء الساكنين بفتحة
يعني ان الاصل في هذا الياء الذي اضيف اليه وسو ياء الضمير المتكلم
الفتح قياسا على ضمير المخاطب وجاز سكونه ايضا وذلك عند عدم
التقاء الساكنين واما عند التقائهما فالياء مفتوحة ابدا وذلك

كما في عصاى ومسلماى وكما في نحو قاضيّ ومسلميّ

ويدغم فيها كل ياء اخيرة كذا الواو بعد القلب رومًا لخفة

يعني انّ ياء آخر الاسم اصليّة كانت كما في المنقوص نحو القاضي او زائدة كما في المثنّى والجموع نصبًا وجرًّا كما في مسلمين ومسلمين يجب ادغامها في ياء الاضافة فيقال في قاضٍ ومسلمٍ ومسلمٍ وكذا الواو الواقعة في الاخر وذلك في الجموع حالة الرفع نحو مسلمون يجب ادغامها بعد قلبها ياء كما بيّن في التصريف كل ذلك يفعل قصدًا للتخفيف

وعند هزيل يقلب الالف مدغمًا سوى الف زيدت لاجل العلامة

يعني انّ هزيلا من العرب تقلب الالف ايضًا في الاسم المقصور ياء وتدغمها في ياء الاضافة فتقول في عصًى ورحًى عصيّ ورحيّ والفصيحة ابقاؤها نحو عصاي ورحاي هذا في الالف التي ليست علامة واما الالف المزيدة للعلامة فهي ميقات بالاتفاق كما في مسلماي وحبلاي فان الف نحو مسلماى علامة الرفع والف نحو حبلاى علامة التثنية ويفوت الغرض منها بقلبها ياءً

ابي واخي بالحذف مثل حمي وهني وتشديدها بالرد مذهب فرقة

اعلم انّ في اب واخ وفم وهن في الاضافة الى ياء المتكلم قولان احدهما مذهب ليه الجمهور من وجوب ترك اللام المحذوفة منها حالة الافراد فيقال فيها ابي واخي وحمي وهني بالتخفيف وذلك لان ردّ اللام المحذوفة فيها حال الاضافة الى غير ياء المتكلم انّما هو لغرض جعلها اعرابًا والاعراب

لا يظهر في المضاف الى ياء المتكلم فلا معنى لردها حالة اضافة والثاني ما
ذهب اليه المبرد من جواز رد المحذوف قياسا على الاضافة الى غير ياء المتكلم
وادغامه في ياء الاضافة تقول ابيّ واخيّ وحميّ وهنيّ بالتشديد فيها

وفيّ هو الاولى وقد جوّزوا فمي كذا فمه بالميم وهو بقلة

اعلم ان في اضافة فم الى ياء المتكلم لغتان احديهما وهو الاشهر ان
يقال فيّ في الاحوال الثلث برد الميم الى اصلها وهو الواو وادغامها
في الياء وثانيهما ان يقال فمي كما يقال فم زيد وفمه والاول اولى لان الميم
ابدلت من الواو في المفرد لحاجة هي منتفية حال الاضافة وذلك ان
فما كان في الاصل فوها بفتح الفاء وسكون العين فحذفت لامه نسيا
فصار فو فكرر هو اوقوع الواو في الطرف فقلبوها الى حرف صحيح
قريب منها في المخرج وهو الميم لكونهما شفويتين فصار الى فم

وتابع باب الاسم ثان موافق للاول في الاعراب بالتبعية

وتابع ما يبنى يكون موافق المحل وقد يأتي على وفق صورة

المراد بالتابع في عرف النحاة كل ثان موافق للاول في الاعراب ويكون
الاعراب في الثاني بتبعية الاول لا بالاصالة وبقيد التبعية يخرج خبر
المبتداء وثاني مفعولي علمت واعطيت والحال عن المنصوب في نحو ضربت
زيدا قاعدا والتمييز عن المنصوب نحو فجرنا الارض عيونا فان الاعراب فيها
وان وافق اعراب السابق الا ان اعرابها ليس بتبعية السابق بل
بالاصالة ثم ان الموافقة المذكورة معتبرة في تابع المعرب بحسب الصورة

وأمّا تابع المبنيّ فالموافقة فيه معتبرة بحسب المحلّ تقول جاءني هذا الرجل
ورأيت هؤلاء الكرام نعم قد يقع تابع المبنيّ موافقاً للفظه بشركة موافقة
المحلّ إذا كان بناؤه عارضاً غير لازم كما مرّ في باب المنادى من نحو يا زيد
العالمُ والعالمَ وإنّما قال تابع باب الاسم لأنّ المقصود بالبحث ههنا
إنّما هو بيان توابع الاسم وما بينها وبين متبوعاتها من الموافقة
في الاعراب وغيره وأمّا ما يتفوّه في الفعل المضارع من الموافقة للمتبوع
في الاعراب فهو معلوم بالقياس إلى الاسم وقد جرت العادة في ذكر أحوال التوابع
الاسميّة بأن يذكر فيه أحوال التوابع الفعليّة ما يكون مغنياً عن إفرادها
بالبحث في باب الفعل تسهيلاً للضبط

النعت

فالنعت الآتي متضمّن لما كان في المتبوع غير الاحاطة
أي النعت تابع متضمّن لما كان في المتبوع غير معنى الاحاطة والشمول
قوله متضمّن لما كان في المتبوع يخرج عطف النسق وعطف البيان وكذا
البدل وإنّما عدل عمّا في عباراتهم ما يدلّ على معنى في متبوعه إلى قوله متضمّن
لئلّا ينتقض في البدل بمثل قولك أعجبني زيد علمه لأنّ البدل ههنا دالّ على
معنى في المتبوع لكن لا يقصد كونه متضمّناً لمعنى في المتبوع وكذا يخرج
التأكيد غير نحو جاءني الرجلان كلاهما وجاءني القوم كلّهم وهو يخرج
بقوله غير الاحاطة ولا يخرج عن الحدّ نحو مررت برجل قائم أبوه وللاحاجة
في ذلك إلى أن يقال في الحدّ معنى في متبوعه أو متعلّق متبوعه لأنّ كلّ نعت
فيه إنّما هو القيام باعتبار قيده بمتعلّق الرجل فهو أنت معنى في

الرجل

الرجل وحال من احواله واما الذي في المتعلق فهو القيام فقط هذا هو معنى
النعت وقد اشار الى فوايده بقوله

للتخصيص او لتوضيحه او ترحم وتاكيد او مدحه او مذمة

معنى التخصيص في اصطلاحهم تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات كما في رجل
صالح ومعنى التوضيح عند رفع الاشتراك الحاصل في المعارف اعلاما كانت
او لا كزيد العالم والرجل الفاضل والتخصيص والتوضيح سيما الغرضان
الشايعان في جري النعوت على متبوعاتها وهو يجيء في غير الغالب المعاني
آخر منها مجرد الترحم كما في مررت بزيد البايس الفقير حيث لم يقصد تمييزه
عن زيد الغني ومنها مجرد التاكيد وذلك فيما اذا افاد الموصوف معنى ذلك
الوصف كما في نفخة واحدة والهين اثنين ومنها مجرد المدح والذم
وذلك فيما اذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب نحو بسم الله الرحمن الرحيم
واعوذ بالله من الشيطان الرجيم

وذلك اما نعت شيء بحاله واما بحال الغير للسببية

يعني ان النعت على ضربين احدهما ان يكون نعتا للموصوف باعتبار
حاله بان يجعل حاله وهيئته وصفا له كما في زيد القايم او المضروب
وثانيهما ان يكون نعتا له باعتبار حال غيره لكون ذلك الغير سببيا له
ومتعلقا به فان حال متعلق الشيء وهيئته مما يصح ان يوصف
الشيء به وسمي هذا القسم نعتا سببيا لما بينا من معنى السبب قبل وذلك نحو
مررت برجل حسن وجهه وحسن الوجه وقايم ابوه وقايم الاب ومؤدب

خدامه ومؤدب الخدام

وَوَافَقَهُ كلٌّ في الاعراب ثمّ في التعريف والتنكير عند الائمة

اي واحد من قسمي النعت اعني ما يكون بحال الموصوف وما يكون بحال سببه يكون موافقاً للموصوف في وجوه الاعراب الثلثة وكذا في التعريف والتنكير تقول جاءني زيد الضارب ورايت زيداً الضاربَ ومررت بزيد الضارب وكذا رجل ضارب بوجوه الاعراب وانّما عطف التعريف والتنكير بثم لما فيهما من خلاف تجويز الاختلاف بنعت النكرة بالمعرفة استشهاداً بقوله تعالى همزة لمزة الذي جمع مالاً وعدّده وبالعكس لما قالوا انّ الاوليان صفة الاخراة يقومان مقامهما واختيار الائمة الموثوق بهم وجوب التوافق في الكلّ وان ما استشهدوا به بدل او نعت مقطوع

والاوّل في تذكيره والتّانيث وتثنية والجمع ايضاً ووَحْدِهِ

يعني انّ القسم الاوّل بخصوصه يوافق المتبوع في اشياء آخر وهي التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع وذلك كما في نحو رجل ضارب ورجلان ضاربان وامراءة ضاربة وامراتان ضاربتان ونسوة ضاربات وثانيهما ايضاً اذا كان حاملاً الضمير كهندي الغلام بنسبة

يعني انّ القسم الثاني ايضاً اعني النعت السببي يوافق المتبوع في التذكير والتّانيث والافراد والتثنية والجمع اذا كان حاملاً لضمير الموصوف بانتقال الضمير في السبب اليه تقول رجل حسن الوجه ورجلان حسنا الوجهين ورجال حسنوا الوجوه وامراءة حسنة الوجه بالاضافة

في الكلّ

في الكل وكذلك نحو هندي الغلام لتضمنه معنى النسبة تقول رجل هندي
الغلام وامرأة هندية الغلام وهذا بخلاف ما اذا كان النعت السببي
غير حامل الضمير فانه لا يوافق المتبوع في الاشياء المذكورة بل يكون في هذه
الاحوال كالفعل المسند الى الظاهر على التفصيل المذكور في بابه تقول هو
رجل حسنة الجارية منه وهي امرأة حسن الوجه منها وتقول مررت
برجلين قائما غلاماهما ورجال قاعد غلمانهم وحسن ايضا
قاعدة غلمانهم كما حسن بقعد غلمانهم وجاء على الضعف قاعدون
غلمانهم كما ضعف بقعدون غلمانهم

وغالبها المشتق اما جمودهم فجاز على التاويل بل بالاصالة
اشترط بعضهم كون النعت مشتقا فيأول غير المشتق به واختار
ابن الحاجب وهو الحق وقوع الجامد صفة بالاصالة وذلك لان
الواجب في النعت دلالته على معنى في الموصوف فما وجدت هذه الدلالة
فيه فقد صح وقوعه نعتا وكذا الكلام في الحال على ما سبق بيانه

فيوصف بالمنسوب في كل حالة كذلك ذو مال وذات فطانة

ويوصف ايضا باسم جنس معرف وهذا واي في مواضع حصت
اعلم ان الجامد الذي يوصف به اما ان يكون على وجه العموم بان وضع
للدلالة على معنى في متبوعه في جميع الموارد وذلك هو الاسم المنسوب
وذو وذوات بمعنى صاحب وصاحبة تقول رجل بصري وذو مال وامرأة
ذات فطانة واما ان لا يكون على وجه العموم بل يكون التوصيف به في مواضع

مخصوصة بان وضع للدلالة على معنى في متبوعه في بعض الموارد وهو
مثل اسم الجنس المعرف باللام ومثل هذا واي فاسم الجنس المعرف
باللام يقع وصفا للمبهمات نحو هذا الرجل ويا ايها الرجل والدالة
له على معنى في غيرها وهذا يقع وصفا للعلم والمضاف الى مضمر والى
العلم نحو مررت بزيد هذا وغلامك هذا وغلام زيد هذا والدالة له على
معنى في غير هذه المواضع واي انما يقع صفة للنكرة فقط بشرط قصد
المدح كما في مررت برجل اي رجل والدالة على معنى في غير ذلك المقام وقد
ذكرنا في الشرح جملة من الجوامد التي تقع نعتا فيطلب هناك

ويوصف من غير القياس بمصدر بالافراد والتذكير في كل حالة
يعني ان المصدر يوصف به سماعا من غير ان يطرد ذلك في جميع المصادر
او في نوع منها والاغلب فيه ان يكون بمعنى الفاعل نحو مررت برجل عدل وقد
يكون بمعنى المفعول نحو رجل رضى اي مرضي والمصدر الموصوف به
يستوي فيه المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والمجموع فلا يجري على الموصوف
الا في صورة المفرد المذكر يقال رجل عدل ورضى وامرأة عدل ورضى
وكذا رجلان عدل ورجال عدل ونساء عدل لان المصدر يراد به
الحدث فقط وهو معرى عن اعتبارات التذكير والتأنيث والقلة و
الكثرة فيصاغ على صورة الافراد والتذكير لكونها هي الاصل

وقد يوصف المنكور بالجملة الخبرية بربط وقل الموصوف بالطلبية
اعلم ان الجملة ليست بنكرة ولا معرفة لان التعريف والتنكير من عوارض

الذات فان حاصل التعريف تعيين الذات وحاصل التنكير عدم تعينها على
ما مر والدال بالوضع على الذات لا يكون الا اسما بانفراده والاسم المنكور
يوصف بالجمل الخبرية نحو قام رجل ذهب ابوه وابوه ذاهب لمناسبتها للنكرة
لصحة تاويلها بالنكرة فان ذهب ابوه وابوه ذاهب يؤول باذا ذهب
ابوه قوله يربط التصاقها فانك اذا قلت مررت برجل قام عمرو لم يكن
رجلا متصفا بقيام عمرو بخلاف ما اذا قلت قام عمرو في داره فان الرجل
متصف بقيام عمرو في داره وقد يحذف الضمير العلم به كقوله فما ادري
اغيرهم تنائي وطول العهد ام مال اصابوا والجملة الطلبية لعدم دلالتها
على حكم معلوم حصوله قبل لم يصلح ان يوصف بها شئ فان الغرض
من الوصف هو بيان الموصوف المبهم وتخصيصه بما كان المخاطب يعرفه
من احوال الموصوف وقد يقع الجملة الطلبية صفة للنكرة على قلة ما اولة
بالخبر كما في قوله حتى اذا حسن الظلام واختلط جاء وا بمذق هل رايت
الذيب قط يعيب قوما سقواضيفهم لبنا ممتلوطا بالماء بعد ذهاب
طرف من الليل فان ذلك ما اول بمذق مقول عند رويته هل رايت الذيب

فان عرفا فالشرط توصيفه بما يساويه او ما دونه في الخصوصية
فاوصفوا بالمضمرات معرفا وما اتصفت ايضا لغاية شهرة

يعني اذا كان كل من الموصوف والصفة معرفتين لزم ان يكون الوصف
مساويا للموصوف في جهة التعريف كما في الرجل العالم او ادنى منه
في جهة التعريف والاختصاص كما في زيد العالم فان التابع الاعرف كما في

العالم زيد يكون بدلاً ولقائل ذلك لان البدل مقصود بالنسبة فهو حقيق
بان يكون اعرف والنعت ليس كذلك فان المقصود بالنسبة هو الموصوف
دونه واما معرفة مراتب المعارف في القوة والضعف فقد بيناه في الشرح
فليرجع اليه ويتفرع على ما ذكرناه من امتناع كون الوصف اعرف من الموصوف
ان المضمر لا يوصف به شيء من المعارف لانه لا شيء من المعارف اعرف منه
ولا مساويا له في التعريف ثم انه لم يوصف ايضاً بشيء من المعارف مع
كون سائر المعارف ادنى منه في التعريف لان الاصل في وصف المعارف التوضيح
وهو في غاية الوضوح والشهرة فلا يحتاج الى ذلك

وتوصيف اسماء الاشارة كلها بذي اللام والموصول في كل حالة

يعني ان اسم الاشارة لا يوصف بما يقتضي القياس توصيفه الا بالموصول
والمعرف باللام نحو مررت بهذا الرجل وبهذا الذي قام كذا

وقد قطعوا نعت المعرف مطلقاً كذلك ما كرر من نعت نكرة
وذلك عند العلم بالاتصاف في الترحم او في المدح او في المذمة

يعني يجوز قطع النعت عن منعوته المعرف بالرفع على الخبرية وبالنصب
على المفعولية كما مر في بابها سواء كان نعتاً اولا كما في قوله تعالى وامرأته
حمالة الحطب ونعتاً مكرراً كما في مررت بزيد الشاعر الكاتب فانه يجوز
فيه اتباع الكل من الوصفين وقطع الكل بالرفع والنصب ورفع احدهما
ونصب الاخر ويجوز ايضاً قطع احدهما دون الاخر بشرط تقديم الاتباع
اذا الاتباع بعد القطع قبيح واما القطع في نعت النكرة فذلك انما يجوز

بشرط التكرار فيقطع النعت الثاني لا غير وذلك لان النكرة لشدة حاجتها
الى الوصف المبين لا بد له من ان يبقى احدا وضاف على صورة الاصلية
قوله وذلك عند العلم يعني ان شرط جواز القطع هو كون النعت بحيث
يعلم المخاطب اتصاف منعوته به فيجوز القطع في مررت بزيد العالم اذا كان
اتصاف زيد بالعلم معلوما للمخاطب هو معلوم للمتكلم ويلزم الاتباع
ان لم يكن معلوما للحاجة الى النعت في قوله في الترحم يحي يعني ان جواز
القطع بالشرط المذكور يكون فيما اذا اريد بالوصف الترحم نحو مررت
بعمرو المسكين او المدح نحو الحمد لله الحميد او الذم نحو مررت بزيد الفاسق

وقد يحذف الموصوف عند قرينة وان كان موصوفا بظرف وجملة
اعلم ان الموصوف يحذف جوازا عند دلالة القرينة عليه ويقام
الصفة مقامه في اللفظ ثم ان هذا الحذف يكثر ان لم يكن وصفه
ظرفا او جملة كقوله تعالى وفاصرات الطرف عين وكذا ان وصف باحدهما
لكن دون الاول في الكثرة لان القائم مقام الشئ يحسن ان يكون
مثله والجملة وكذا الظرف لا يماثلان مفردا موصوفا وفي ذلك قوله
تعالى وما منا الا له مقام معلوم اي ما من الملائكة وقال الشاعر
وما الدهر الا تارتان فمنهما اموت واحى وابتغي العيش اكدح
اي منهما تارة اموت فيها وتارة احى فيها اكدح العمل والسعي والكسب
فان قدم الوصف الذي جاز سبقه فموصوف يجري على البدلية
اعلم ان النعت ان صلح لمباشرة العامل له جاز تقديمه على موصوفه

وح ان قدم الوصف فالموصوف يجري عليه بالبدلية وذلك كما تقول
بظريف رجل وان لم يصلح لمباشرة العامل له لم يجز تقديمه واجراء
الموصوف عليه بالبدلية فلا يقول في ان رجلا ضربك ان ضربك رجلا

العطف

وما العطف الا تابع متعاقب لاحدى الحروف العشر مع قصد نسبة
اى العطف تابع يعقب ما احدى الحروف العشر المذكورة في باب الحرف
ومع كونه مقصودا بنسبة الفعل اليه فاعلا كان او مفعولا او غيرهما
ونسبة الاسم اليه اذا كان مضافا اليه وبالقيد الاول يخرج جميع التوابع
الا النعت بتوسيط الواو كما في قوله الى الملك القوم وابن الهمام وبالقيد
الثاني يخرج ذلك لكون مثل ذلك التابع غير مقصود بالنسبة لكونه وصفا
بحسب المعنى

وقد عطفوا فعلا على اسم ومفردا على جملة كالعكس عند الشباهة
يجوز عطف الفعل قال الله فالق الاصباح وجعل الليل سكنا اى خلق
فلق الاصباح وقال الله تعالى صافات ويقبضن اى يصفقن ويقبضن
وتقول جاء رجل يركب فرسا وضارب عمروا ولا يجوز نحو مررت برجل
ويضرب على العطف اذ لا شباهة بين الاسم الجامد وبين الفعل
وكذا يعطف الاسم المفرد على الجملة وبالعكس شرط المشابهة بان يتجانسا
بالتاويل نحو زيد ابوك عطوفا وعالم اخوه ومررت برجل ظريف وابوه كريم

وجاز بحرف عطف اسمين مطلقا على عامل لا عاملين بكثرة

قد شا

قد شاع في عبارتهم العطف على عامل واحد والعطف على عاملين و
المعنى العطف على معمولي عامل واحد والعطف على معمولي عاملين فهذا
القول منهم على حذف المضاف ثم اعلم ان عطف اسمين على معمولي عامل
واحد كثير الورود في كلامهم غير مختلف فيه سواء كانا متفقين نحو
ظننت زيدًا قائمًا وعمرًا قاعدًا ومختلفين نحو ضرب زيد عمرًا وبكرًا
حالدًا واما عطف اسمين على معمولي عاملين فهو غير شايع وفي مسئالة
اقوال ثلثة اشار اليها مع بيان ما هو المختار منها بقوله

وفي العاملين اختير تجويزه اذا تقدّم مجرورًا بحرف الاضافة
كفي الدار زيد والفناء غلامه وقد اطلقوا قولي فساد وصحّة

اعلم ان سيبويه يمنع العطف على معمولي عاملين مطلقًا لضعف حرف
العطف عن كونه بمنزلة عاملين والاخفش اجاز ذلك مطلقًا نحو ان
زيدًا اضرب غلامه وبكرًا اخوه ونحو في الدار زيد والحجرة عمرو واليهذين
المذهبين اشار بقوله وقد اطلقوا قولي فساد وصحّة والذي اختاره
المتاخّرون تجويز ذلك فيما اذا كان المقدّم من المعمولين مجرورًا
بحرف الجر كما في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو ونحو في الدار زيد والفناء
غلامه تمسّكًا بقوله تعالى والذين كسبوا السيات جزاء سيئة بمثلها
عطفًا على قوله للذين احسنوا الحسنى فقوله الذين كسبوا عطف على الذين
احسنوا وجزاء سيئة عطف على الحسنى وهذا التخصيص لا يعلل بقلة
بل يقال ان الذي ثبت في كلامهم ووجد بالاستقراء من العطف على

عاملين هو المضبوط بالضابط المذكور فوجبان يقتصر عليه ولا يقاس
عليه غيره لان ذلك العطف خلاف الاصل على ما دل عليه الدليل

وما يلزم المتبوع من اجل غيره فيلزم في المعطوف ايضا لشركة
اعلم ان اشتراك المعطوف عليه لمعطوفه في الحكم يقتضي موافقته له في
بعض الاشياء وليس مثل الصفة في وجوب الموافقة في الاشياء المذكورة
هناك لعدم صدقه على متبوعه كما يصدق الصفة على متبوعها والضابط
فيه انه يوافق متبوعه في كل ما يجب له بالنظر الى غيره فاذا كان المتبوع نكرة
بان يقتضي شيئا آخر تنكيره كجر ورب وجب كون المعطوف كذلك لاشتراكه
في الحكم وذلك بخلاف ما يكون له بالنظر الى نفسه فيصح عطف النكرة على
المعرفة وبالعكس ايضا في غير ما اقتضى شيئا آخر تنكيره ويصح ايضا عطف
المعرب على المبني وبالعكس وعطف المفرد على المثنى والمجموع وبالعكس

فيأتي ضمير الربط فيما عطفته على صلة الموصول في كل حالة
يعني يجب على ما مهدناه من انه يلزم في المعطوف ما يلزم في المعطوف عليه
بالنظر الى غيره ان يلزم ضمير الربط في الجملة المعطوفة على صلة الموصول لان
اقتضاءها للضمير من اجل ما تقدم من الموصول تقول جاء الذي عرفته و
ضربته ولا تقول جاء الذي عرفته وضربت عمرا بالعطف وكذلك المعطوف
على الجملة التي وقعت صفة وخبرا لان اقتضاءها الضمير بالنظر الى الموصوف
والمبتدأ

وجاز الذي يأتي فيضرب زيد الامير لكون الجملتين كجملة

يعني ان ما جاز خلو الجملة المعطوفة على صلة الموصول عن الضمير في مثل الذي
يأتي فيهرب زيد الامير وهو مثل قولهم الذي يطير فيغضب زيد الزباب لكون
الجملتين في مثل ذلك الكلام بمنزلة واحدة لكون الثانية متعلقة بالاولى
معنى لكون مضمونها سببا لمضمون الثانية فاكتفى من الضمير فيها بما في الاولى
كجزء منها فهو في معنى الذي يوجد تيانه هرب زيد الامير والذي يوجب
طيرانه غضب زيد الزباب

واكد الضمير المرفوع متصلا اذا عطفت عليه اسما بالافصل كلمة
تقول ضربنا نحن والناس حالك وصح ضربت اليوم والناس غلمتك
يعني اذا اردت العطف على الضمير المرفوع المتصل اكدته وتاكيده لا يكون الا
بمنفصل على ما سيأتي وذلك لان الضمير المرفوع المتصل لاتصاله بالفعل
صورة ومعنى بمنزلة بعض حروف الكلمة فلو عطفت عليه عطف من غير
تاكيد بمنفصل كان كالعطف على بعض حروف الكلمة واحترز بقيد الرفع
عن الضمير المنصوب المتصل نحو ضربتك وزيدا وبالاتصال عن الضمير المرفوع
المنفصل نحو ما ضرب الا انت وزيد فان العطف عليهما لا يتوقف على التاكيد
لعدم كونهما كجزء الكلمة وهذا الذي ذكرناه من الحاجة الى التاكيد انما
هو عند عدم الفصل بين العطف والمعطوف فان فصل بينهما بظرف
او مفعول لم يحتج الى التاكيد تقول ضربت اليوم وزيد ضربنا اليوم الناس
وقال الله تعالى يدخلونها ومن صلح لان طول الكلام قد يغني عما هو الواجب
فيحذف طلبا للاختصار نحو حضر القاضي امرأة فيغني عما بين الواجب

كيد

بالاولي فان البصريين يجوزون العطف فيما ذكرناه من غير التاكيد بقبح
والكوفيون يجوزونه بلا قبح

وكرر اداة الخفض حيث عطفته على المضمر المجرور الا لحاجة
كمني ومن زيد وبيني وبينه ويقراء والارحام في حرف حمزة

يعني اذا عطفت الاسم علي المضمر المجرور اعدت الخافض وذلك لان المضمر المجرور
يشتد اتصاله بالجار وليس له ضمير منفصل يؤكد به فلم يبق الا اعادة العامل
الاول سواء كان حرفا نحو خذ مني ومن زيد او اسما نحو المال بيني وبين زيد
ويجوز ترك الاعادة للضرورة قال فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا
فاذهب فما بك والايام من عجب واجاز الكوفيون تركها في السعة
ايضا تمسكا بقراءة حمزة تسائلون به والارحام بالخفض وذلك محمول
عند البصريين على الشذوذ والندور وقوله حرف حمزة يعني قراءة
حمزة احتراز من قوله عليه السلام ان القران نزلت على سبعة احرف
ويحذف معطوفان بواو وفا وام باحرفه والواو ايضا بوحدة
يعني يحذف المعطوف بالحروف الثلث العاطفة وهي الواو والفاء وام
مع الاحرف الذي المذكورة عند وجود القرينة اما الواو فكما اذا قيل
من الذي اشترك سمو زيد قلت اشترك عمرو اي اشترك عمرو وزيد قال
الله تعالى وجعل لكم سرابيل تقيكم الحر والبرد واما الفاء فكما في قوله
تعالى فتوبوا الي باريئكم فاقتلوا انفسكم ذلكم خير لكم عند باريئكم
فتاب عليكم التقدير فامتثلتم فتاب عليكم واما مع ام فكما اذا قيل لك

ان انا اصلي ليلا ونهارا فقلت انى في الليل تصلي اكثر والتقدير انى في الليل تصلي اكثر
ام في النهار وقد يحذف الواو ايضا وحده من دون المعطوف قال ابو
علي في قوله تعالى اذا ما اتوك لتحملهم قلت اى وقلت وحكى ابو زيد سمعت لبنا عترا

ويحذف بعد الواو جزء الجملة وما خذفوا المتبوع الا بقلة
يعني يجوز في صورة العطف بالواو لا غير خذف جزء الجملة التي عطفها
على الجملة السابقة كما في قوله اذا ما الغانيات برزن يوما وزججن الحواجب
والعيونا تقديره وكحلن العيون واما المتبوع فلا يحذف الا على قلة وذلك
كما تقول لمن قال ما قام زيد بلى وعمرو اي بلى قام زيد وعمرو ومنه قولهم واهلا
وسهلا لمن قال مرحبا

التاكيد

ومن ذلك التاكيد وهو مقرر لمتبوعه في نسبة او احاطة
اى من التوابع التاكيد وهو تابع مقرر لامر متبوعه ومحقق لمعناه
بالدلالة عليه بعد ما كان مفهوما من لفظه وذلك التقرير اما في نسبة الى
شيء او نسبة شيء اليه او في كون النسبة محيطة بافراده شاملة لها
ويكون كل منهما مفهوما ثابتا في المتبوع بحيث يدل عليه صريحا فان معنى
نفسه كان ثابتا في زيد في قولك جاء زيد نفسه اذا المفهوم من زيد
نفس زيد وكذا معنى الاحاطة التي في كلهم كان مفهوما من القوم في جاء
القوم كلهم اذ لا بد ان يكون القوم اشارة الى جماعة معينين فيكون
حقيقة في مجموعهم وفايدة التاكيد مع دلالة المتبوع على ما دل عليه
دفع ظن غير ما دل عليه المتبوع بان يظن بالمتكلم اما الغفلة او الغلط

او الغلط او التجوز فاما دفع ظن الغفلة والغلط فهو بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيد واما دفع ظن التجوز فقد يكون بالنفس والعين كما تقول قطع الامير نفسه ليلا يظن انه قطع غلامه وقد يكون بذكر كل واجمع كما تقول جاء القوم كلهم لئلا يظن ان الجاءي بعضهم اي من التاكيد

فمن ذلك لفظي بتكرير اصله ∴ وذلك يجري في الصنوف الثلاثة التاكيد اما لفظي واما معنوي فالتاكيد اللفظي هو تكرير لفظ المتبوع وهو المراد بقوله تكرير اصله واما المعنوي فهو تكرير بحسب المعنى وذلك بان يكرر بحسب المعنى فافهم من المتبوع مطابقة او تضمنا على ما سياتي والتاكيد اللفظي يجري في جميع اصناف الكلمات من الاسم والفعل والحرف اما الاسم فكما في قولك جاء زيد زيد واما الفعل فكقولك ضرب ضرب زيد و اما الحرف فكقولك ان ان زيدا قايم وكقولك لمن قال انفعل كذا نعم نعم

وكررت ما لم ينفصل من ضميرهم ... بمنفصل وبالعماد لحاجة

وجيئ بمرفوع لمجرور على ... اللزوم والمنصوب ايضا بشرطه

يعني ان تاكيد الضمير المتصل بتكريره بلفظه متعذر فيحتاج فيه الى العدول عن ظاهر القياس فتاكيده انما ياتي باحد الامرين اما بتكرير عماده كما في ضربت ضربت وانك انك و مررت بك بك واما بالعدول الى المنفصل واذا اكد بالمنفصل فالمرفوع المتصل يؤكد بالمرفوع المنفصل الذي هو جنسه نحو ضربت انت واسكن انت وكذا المجرور المتصل يؤكد بالمرفوع المنفصل نحو مررت بك انت لعدم وجود المجرور المنفصل و

اصالة

واصالة المرفوع وقوته وكذلك المنصوب المتصل يؤكد بالمرفوع المنفصل
على وجه الاستعارة الا ان ذلك ليس على طريقة اللزوم كما في المجرور بل يجوز
مع ذلك تاكيده بالمنصوب المنفصل لوجوده نحو قولك ضربته اياه وضربته
هو سواء

وقد تاكل المرفوع باللفظ اولا فبالنفس او بالعين من معنوية

يعني انهم اذا اراد وا تاكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين اكدوه
اولا بتاكيده اللفظي اعني بالمرفوع المنفصل ثم بهما من التاكيد المعنوية
يقال قوموا انتم انفسكم او اعينكم واما غير الضمير المرفوع فلا يجب فيه
الفصل بالتاكيد اللفظي نحو رايتك نفسك وكذا الضمير المرفوع
اذا اردت تاكيده بغير النفس والعين لا يجب فيه الفصل بالتاكيد
اللفظي نحو رايتم كلكم مع جواز رايتم انتم كلكم

واكتع مع اختيه اتباع اجمع فتدخل في اللفظي عند جماعة

اعلم ان من التاكيد اللفظي ان يذكر بعد المتبوع ما يوازنه ويوافقه
في الحروف الاخيرة ويسمى اتباعا وسواوجة وذلك على وجهين احدهما
ان يكون للثاني معنى كما في هنيئا مريئا والثاني ان لا يكون له معنى بل
ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقوية معنى نحو قولك حسن
واما اكتع وابصع وابتع بعد ذكر اجمع فقد يقال انها من الاتباع
يدل على ذلك عدم ذكرها بدون اجمع وهي على هذا الوجه من القسم
الثاني الذي لا معنى له بحسب الوضع ويكون داخلا في التاكيد اللفظي

ومنهم من ذهب الى انها تاكيدات لمتبوع اجمع فعلى هذا يكون كلها من التوكيد المعنوي كاجمع

ومنه المسمى معنويا وانه اسامي سمعناها وهو ثلاثة

اعلم ان التاكيد المعنوي ايضا بالتكرير لكن لا بحسب اللفظ بل بحسب المعنى فانه عبارة عما دل عليه متبوع مطابقة كما في التاكيد بالنفس والعين واما تضمنا كما في التاكيد بكلا وكل واجمع والفاظ التاكيد المعنوي على ضربين سماعي وقياسي اما القياسي فهو اسماء العدد التي يصح اضافتها من الثلاثة فصاعدا وهو المراد بقوله وهو ثلاثة وذلك نحو جاءني القوم ثلاثتهم واربعتهم عند قصد تعيين عدد القوم واما اثنان فاكتفي فيه بكلا لانه لا يقع مضافا في كلامهم واما وحده في جاءني زيد وحده وان كان مضافا الا انه لم يسمع تابعا في كلامهم بل هو منصوب على الحال واما السماعي فهو الفاظ معدودة مشار اليها بقوله

ومسموعها نفس وعين كذا كلا وكل جميع اجمع كالجماعة

ولا يؤكد بشيء منها الا مضافا الى ضمير المتبوع واجمع واخواته يكون اضافتها مقدرة وقد يضاف اجمع اضافة ظاهرة فيؤكد بباء مزيدة نحو جاءني القوم باجمعهم

فنفس وعين عمتا كل حالة بتغيير اضمار وتصريف صيغة

يعني ان نفسا وعينا يؤكدان الالفاظ على العموم فيؤكدان المفرد

والمثنى

والمثنّى والمجموع في حالتي التّذكير والتّانيث بواسطة اختلاف ضمايرها
وتصريف صيغتها بقولك زيد نفسه والزّيدان نفساهما والزّيدون انفسهم
وهند نفسها والهندان نفساهما والهندات انفسهنّ وكذلك
العين في الاحوال المذكورة

كلا للمثنّى مثل كلتي خصوصة كما اختصّ بالمجموع لفظ الجماعة

يعني انّ كلا وكلتا يختصّان بتاكيد المثنّى من المذكّر والمؤنّث لا يجريان
على المفرد ولا على المجموع تقول جاء الرّجلان كلاهما والمراتان كلتاهما
وكذلك لفظ الجماعة مختصّ بتاكيد المجموع لا يجري على المفردة ولا
على المثنّى نحو جاء في القوم جماعتهم

وكلّ جميع بالضّمير واجمع بتصريفه يأتي بجمع ووحدة

يعني ان كلا وجميعا واجمع يجري على المفرد والمجموع اما كلّ وجميع
فبواسطة اختلاف الضمائر نحو كلّهم كلّها كلّهن وكذا جميعهم
جميعها جميعهنّ واما اجمع فبواسطة اختلاف الصّيغ تقول
للواحد المذكّر اجمع لجمع اجمعون وللواحدة المؤنّثة جمعاء و
لجمعها جُمع وكذلك اكتع وابصع وابتع

واكدّ كل والجميع ونحوه مجزّى بحكم او بجزئيّ بصورة

يعني انّ الكلّ والجميع واجمع لا يؤكّد بها الا ما يكون ذا اجزاء يصحّ
افتراق اجزائه اما حسّا نحو جاء القوم والرّجال واما حكما بان يكون
مفردا متّصل الاجزاء صورة لكن يقع التّفريق في اجزائه حكما كالعبد

والدار نبقولا اشتريت العبد كله لانه يصح شرى بعضه دون بعض فتفترق
اجزاؤه بالنسبة الى فعل البيع ولا يقال جاء العبد كله لان اجزاءه
لا تفترق بالنسبة الى فعل المجيء

وما يتبع التأكيد لا معرفا وقد يحذف المتبوع عند القرينة

اعلم ان الاسم المنكر لا يؤكد لان التأكيد على ما مر لرفع الاحتمال عن نسبة
الفعل الى المتبوع او عن عموم نسبته لافراد المتبوع وذلك انما يكون بعد
معرفة ذاته ورفع الاحتمال عنه بالتعريف ويحكم الجنس المكرر في نحو
جاءني رجل رجل على الوصف دون التأكيد لان النكرة المبينة الذات
احوج منها الى تبيين حال النسبة اليها ويستثنى من ذلك ما اذا كان
النكرة حكما لا محكوما عليه لكونه في حكم الفعل كما في قوله عليه السلام
فتخاها باطلا باطلا باطل ومثل قوله تعالى اذا دكت الارض دكا دكا فهو
مثل ضرب ضرب زيد قوله وقد يحذف المتبوع يعني يجوز حذف المؤكد
عند وجود القرينة الدالة عليه نحو جاءني الذي ضربت نفسه وجاءني
قوم ضربت كلهم اي ضربتهم

البدل

وللبدل التعريف عندي بانه هو التابع المقصود بالواسطة

يعني ان البدل تابع مقصود بما نسب الى متبوعه من غير واسطة حرف
من حروف العاطفة نحو ما جاءني زيد اخوك وخرج بقولنا المقصود
جميع التوابع غير عطف النسق وبقولنا بالواسطة خرج عطف النسق
وما يقال انه مقصود بالنسبة دون متبوعه وان عطف النسق مقصود

مع متبوعه ففيه نظر فانه يلزم من ذلك ان يخرج نحو قولنا جاء زيد بل عمرو من عطف النسق ويدخل في البدل فان المقصود بالنسبة فيه سوا التابع دون المتبوع

وفي بدل الكل من الكل قصدهم ... زيادة وصفٍ او مجرد شهرة

كقمت لزيد امرءٍ صالح وقم ... لذي العلم زيد مثل امرءٍ طلحة

المراد من البدل الكل ان يكون مفهوما البدل والمبدل منه صادقين على ذات واحدة كما في نحو جاءني اخوك زيد وفائدته اما اشتمال على وصفٍ زايد على المتبوع نحو قولك قمت لزيد رجل صالح او امرءٍ صالح ولا يتصور فيه البيان والتشهير فان المتبوع في مثل ذلك بين واشهر ومن ذلك ما يقصد فيه البيان ايضا كما في نحو قولك قمت لرجل زيد العالم واما مجرد بيان المتبوع واعطاء حكم الشهرة اياه بذلك البيان من غير قصد معنى زايد في البدل قطعا وهذا القسم من البدل اما ان يكون مع اشتمال المتبوع على معنى زايد كما في قولك قم لعالم زيد ولذي العلم زيد واما ان لا يكون كذلك كقولك قم للرجل طلحة ولما فرغ عن بيان بدل الكل شرع في بيان بدل البعض وبدل الاشتمال فقال

ويبدل بعض منه او متعلق به ... لبيان بعد ابهام لنسبة

كاضرب زيدا راسه للتبعض ... واسلب زيدا ثوبه للعلاقة

واما مررت بزيد عبده او حماره ... فذا غلط لم يعتبر في الفصاحة

قوله بعض منه بيان بدل البعض وقوله متعلق به بيان بدل الاشتمال

فبدل البعض سواء يكون البدل بعضاً من المبدل منه ويكون ذكر
المبدل منه مشوقاً الى ذكر البدل لكون نسبة الفعل اليه مشتملاً على ابهام
واجمال كقولك ضربت زيداً رأسه وبدل الاشتمال ان يكون البدل متعلقاً
بالمبدل منه ويكون المبدل منه مشتملاً عليه في حيث كونه دالاً عليه
اجمالاً كما في سلب زيد ثوبه واعجبني زيد حسنه ويجيء بهذين البدلين
لتفسير ما اجمل وبيان ما ابهم من النسبة والغالب فيهما مصاحبة ضمير
المبدل منه وقد يجردان عنه كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت
من استطاع اليه سبيلاً وقوله قتل اصحاب الاخدود النار ذات الوقود
ثم ان المعتبر في كون البدل المتعلق بالمبدل منه بدل اشتمال ان يكون
المبدل منه مقتضياً له غير مشعر به عرفاً كما صرح في سلب
زيد ثوبه فان زيداً لكونه غير مستقل بنسبة فعل
السلب اليه يقتضي ذكر شيء اخر هو المقصود بالنسبة و
ليس فيه ما يدل على تعيين ذلك المقصود بحسب العرف
فاما اذا كان البدل متعلقاً بالمبدل منه ولم يكن المبدل منه مقتضياً له
لكونه مفيداً بنفسه سواء وجد فيه ما يدل على تعيين المقصود كما في
قيل الامير سيأتي وبني الوزير وكلاوه او لم يوجد فيه ذلك كما في كم مرة
بزيد عبده وحماره فهو لا يعد من بدل الاشتمال وانما هو بدل الغلط
وذلك ما غلط صرفك اذا اردت مثلاً ان تقول جاءني حمار فسبق
لسانك الى زيد ثم تداركت الغلط فقلت حماء واما نسيان وسواء

يقصد

ان يقصد ذكر ما هو الغلط من غير سبق لسانك ثم تذكر المقصود فتدارك الغلط بذكره وما ذكره من المثال محتمل للوجهين ولا يعتبر شيء من هذين القسمين في الكلام الفصيح

ولا بأس من ابدال معرفة من النكرة مثل العكس عند الافادة يجوز ان يكون البدل معرفة مع تعريف المتبوع ومع تنكيره ونكره مع تنكير المتبوع وتعريفه فيكونان معرفتين ونكرتين والاول ايكره والثاني معرفة وكذلك بالعكس عند الافادة تقول مررت برزيد اخيك برجل اخي لكبرجل اخيك بزيد اخي لك وانما قيد الوجه الاخير بالافادة لانه ربما لم يحصل الافادة في ابدال النكرة من المعرفة كما في جاءني زيد رجل فحي لا يجوز الا ابدال الا بذكر نعت للبدل كما في قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة واما عند حصول الفائدة فلا يحتاج الى النعت كما في قوله تعالى بالواد المقدس طوى اذ لم يجعل طوى اسم الوادي بل يكون فعلا من الطي لانه قدس مرتين فكانما طوي بالتقديس فيكون طوى بمعنى مطوي

وما ابدلوا كلا من الكل ظاهرا من المضمر الا في ضمائر غيبة

اعلم ان المقصود ههنا بيان امرين احدهما ان البدل والمبدل منه في الاقسام الاربعة يجوز فيهما ان يكونا مظهرين ومضمرين ويكون الاول مظهرا والثاني مضمرا وبالعكس فمثال الكل من الكل وهما مظهران بزيد اخيك ومثاله وهما مضمران لقيتهم اياهم اذا تقدم لفظا لزيدين واخويك وكان الزيدون اخوة نحو جاءني الزيدون واخوتك و

مثاله والاول مظهر اخوك لقيت زيدا اياه بتقدير ان يكون زيدا خاطئا للمخاطب
ومثاله والاول مضمر اخوك لقيته زيدا ومثال البعض قطعت زيدا يده وكسرت
زيدا يده ثم قطعته اياها وكسرت يد زيد وقطعت زيدا اياها وزيد قطعته
يده ومثال الاشتمال كرهت زيدا جهالته وابغضت اياها وكرهت جهالة
زيد وابغضت زيدا اياها وزيد كرهت جهالته ومثال الغلط كرهت
زيدا دابة وكرهته اياها اذا تقدم ذكر زيد والدابة وكرهت زيدا
اياها عند تقدم ذكر الدابة ونحو زيد كرهته الدابة والثاني انه لا يبدل
بدل الكل من الكل الا باسم الظاهر فمن المضمر لا اذا كان الضمير ضمير الغائب كما مر
مثاله ومنه قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا على قول وانما لم يجيزوا
ذلك في ضمير المتكلم والمخاطب لكونهما في غاية الوضوح والبيان فيكون
ذكر الظاهر بعدهما كالابهام بعد التفسير وجاز ذلك في بدل البعض
والاشتمال والغلط لحصول الفائدة هناك لكون مفهوم البدل فيها غير
المبدل منه نحو اشريته نصفه واشترستني واعجبتك علمك واعجبتني
علمي وضربتك الغلام وضربتني الغلام

وقد يبدلوا فعلا بفعل مثاله يضاعف له بالجزم وهو بقله
قد يبدل الفعل من الفعل اذا كان الثاني راجحا البيان على الاول كقوله تعالى
ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب بجزم يضاعف بدلا
من يلق وليس الثاني بمعنى الاول فلا يقال انه تاكيد للاول كما في نحو
يقال ان تنصر لعن انصرك

اقول

اقوله ارحل لا تقيمن عندنا بابدال احدى الجملتين بجملة
يعني ان قول الشاعر اقول لك ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر
والجهر مسلما واقع من باب ابدال الجملة ابدل لا تقيمن من ارحل لانه
ادل على المعنى المراد اعني كراهة اقامته من ارحل ومن ذلك قوله تعالى
قالوا مثل ما قال الاولون قالوا ائذا متنا وكنا ترابا ائنا لمبعوثون
امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين قال يا قوم اتبعوا المرسلين
اتبعوا من لا يسئلكم اجرا وهم مهتدون و العطف البيان
بالاضافة
وعطف البيان اسم سوي النعت موضح لمتبوعه المقصود اي
قوله سوي النعت يخرج النعت وقوله موضح يخرج المنسوق والتاكيد
وتقييد المتبوع بكونه مقصودا بالاصالة يخرج البدل لكون المتبوع
فيه غير مقصود بالاصالة فالفرق بين عطف البيان والبدل الموضح
انك اذا قلت جاءني اخوك زيد فان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت
بالثاني توضيحا له فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني
وجئت بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل وقد يكون
التوضيح الحاصل به مقصودا بالتبع ومثال عطف البيان هو ما اشار اليه بقوله
كما لعبد زيدا او بزيد غلامنا وقد وافق المتبوع في كل حالة
لا يشترط في عطف البيان ان يكون هو متبوعه علمين كما في اقسم
بالله ابو حفص عمر الا ما زعم بعضهم بل اذا قلت مررت بالعبد
زيدا وبزيد غلامنا او قصدت نسبة كفعل الى الاول وتوضيحه بالثاني

كان من هذا الباب قوله وقد وافق المتبوع في كل حالة يعني عطف بيان
يوافق المتبوع في جميع الاحوال المذكورة في باب النعت وذلك لكونه
نعتاً في المعنى فاذا قيل برجل زيد كان بدلاً قطعاً وكذا اذا قيل بزيد رجل صالح

مبنيات

عرفت من الاسماء ما كان معرباً وهذا الذي يبنى لاجل الشباهة
قد مرّ ذكر الاسماء المعربة وهذا هو بيان الاسماء المبنية بسبب المشابهة
بمعنى لبنى الاصل اعني ماضي والامر والحرف وقد مرّت الاشارة الى ان
الاصل في الاسماء الاعراب فبناؤها لا يكون الا للمشابهة ووجوه
المشابهة تاتي في مواضعها ان شاء الله تعالى

ومعنى بناء الاسم كون اخيره مبقى على ما كان في كل حالة
قد تبين قبل ان المعرب هو ما يختلف آخره باختلاف العوامل
والمبني مقابله فهو ما يبقى آخره على ما كان عليه قبل التركيب في جميع
احوال العوامل كما في هذا وهولاء

والقابه ضمّ وفتح وكسرة ووقفٌ وهذا شائع بالاصالة
اي القاب حركات اواخر المبنيّ وسكونها الضمّ والفتح والكسر والوقف
وهذا الوقف هو الاصل في البناء وفي العدول الى الحركات مناسبات

سنشير اليها المضمرات

فمنها ضمير وهو للنفس تارة وللغير اخرى في خطاب وغيبة
يعني ان من المبنيات الضمائر والضمير موضوع اما لنفس المتكلم

او لغيره

او لغيره وهو الموضوع للمخاطب والغائب واعلى للضمائر اختصاصاً
ضمير المتكلم المخاطب ثم الغايب وانما بنى المضمرات تشبيهاً بالحروف وضعفاً
كما في تاء ضربت وكاف ضربك وكما في هو وهي فان الوضع على اقل من
ثلاثة احرف وضع الحرف ثم اجري نحو انا وانت ونحن مجري ما
وضع على اقل من ثلاثة

وللغايب المتفسير باسم مقدم بلفظ ومعنى او بحكم ورتبة
الضمير الغايب لا يتعين الا بذكر مفسره وهو مختص بتقدم مفسره
عليه من بين المفسرات وذلك التقديم اما بحسب اللفظ نحو زيد
ضربته واما بحسب المعنى بذكر لفظ متضمن له كقوله تعالى اعدلوا
هو اقرب للتقوى اي العدل اقرب وبدلالة سياق الكلام عليه
من غير ذكر ما يتضمنه كقوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما اي
لابوي ميت وان لم يتقدم ذكره صريحاً ولا ضمناً بقرينة سوق
الكلام في الميراث واما بحسب الحكم وذلك كما في ضمير الشان فان
ضمير الغايب لما وضع مقتضياً لتقدم ذكر المفسر عليه كان المؤخر
في حكم المتقدم وكذلك نعم رجلاً وبئس رجلاً
واما بحسب الرتبة بان يكون المفسر مؤخراً لفظاً ويكون هناك
ما يقتضي تقدمه كما في ضرب غلامه زيد

وكل اتي بالرفع والنصب مطلقاً وبالجر من غير انفصال كرمتي
اعلم ان الضمير اما متصل واما منفصل فالمنفصل المستقل بنفسه

قوله وكل الخ يعني ان كلا من الانواع الثلاثة للضمير اعني المتكلم والمخاطب
والغايب يكون بالرفع والنصب مطلقا اي متصلا ومنفصلا ويكون
بالجر متصلا لا غير فيكون اقسام الضمير اذن خمسة المتصل المرفوع
المتصل المنصوب المنفصل المرفوع المنفصل المنصوب المتصل المجرور
تقول في الماضي ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن
ضربت ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وتقول اضرب نضرب تضرب
تضربان تضربون تضربين تضربان تضربن نضرب يضربان يضربون
تضرب تضربان يضربن وتقول في الثاني ضربني ضربنا ضربك ضربكما
ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن
وكذا اني انا الى آخره وتقول في الثالث انا نحن انت انتما انتم انت
انتما انتن هو هما هم هي هما هن وتقول في الرابع اياي اياي اياي اياك
اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه اياهما اياهم اياها اياهما اياهن
وتقول في الخامس غلامي ولي الى غلامهن ولهن على الوجه المذكور
وانما لم يكن المجرور منفصلا لان الظاهر المجرور لما كان لا ينفصل
عن جاره كان الضمير المجرور اولى بان لا ينفصل عنه لما في المضمر من
شدة الاتصال ولما كان كذلك لم يكن للفظ المستقل فيه مدخلا
فان الغرض من اللفظ المستقل ان يتأتى فيه الفصل كما في ما ضربني
الا انت وما ضربت الا اياك

ويستتر المرفوع في الوصف مطلقا كذلك في الافعال في بعض حالاته

الضمير

الضمير المرفوع المتصل لشدة اتصاله بالعامل يستتر فيه بخلاف ما سواه من
اقسام الضمائر وذلك اما في الصفات او في الافعال اما استتاره في الصفة
ففي جميع الاحوال من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث في المتكلم
والخطاب والغيبة لعدم اصالتها في اقتضاء الفاعل وليس الالف والواو
في ضاربان وضاربون بضمير كالف والواو في زيدان وزيدون بدليل
انقلابهما باختلاف العوامل واما استتاره في الافعال ففي بعض الاحوال
فيستتر في غايب الماضي وغايبة وفي متكلم المضارع مطلقا وغايبه و
غايبة ومخاطبه وفي مخاطب الامر ويلزم الاستتار في اربعة منها وهو
اضرب ونضرب وتضرب للمخاطب واضرب امرا

وابرازه في الوصف اما يجريه على اجنبي او لدى الخبرية
يعني ان الاصل في الوصف ان لا يبرز فيه الضمير على ما تقرر وقد يعرض
له ما يوجب الابراز فيه الضمير وهو امران احدهما ان يكون الوصف
جاريا على اسم لا يكون صاحبا لذلك الوصف بل اجنبيا نحو زيد هند ضاربها
هو ابرز وافيد الضمير عنى هو لحوف اللبس في بعض المواقع نحو زيد عمرو
ضاربه هو فانه لولا ابراز الضمير لاحتمل كون الوصف جاريا على صاحبه
وكون عمرو هو الضارب وثانيهما قصد وقوع ضمير الوصف خبرا له
نحو قايمان انتما واقاموا انتم وهو المراد بقوله او لدى الخبرية وانما و
جب الابراز ليكون صالحا للخبرية لامتناع ان يقولهم مقام الخبر
مالا اثر له في التلفظ ههنا

ولم ينفصل الا لفصل وفقد ما يقوم به من عامل للضرورة

اعلم ان الاصل في الضمير ان يكون متصلا للاختصار ولا يعدل منه الى المنفصل الا لضرورة يعني لفقد المتصل وذلك بامرين احدهما الفصل بينه وبين العامل لغرض لا يتم الا بالفصل كالنفي نحو ما ضربت الا اياك او ما ضربت الا اياك وفي معناه انما ضرب انا وكالتي نحو جاءني انما انت او زيد وثانيهما فقد عامل يقوم به الضمير وذلك اما بحذف العامل كما في اياك والاسد وان انت ضربت واما بتأخره عنه كما في اياك ضربت واما بكونه عاملا معنويا نحو انا زيد وهو عمرو على راي من جعل العامل في المبتدأ معنويا واما على راي من جعل العامل فيه الخبر فتعذر الاتصال فيه لتأخر العامل

ولم يتصل بالحرف مرفوعها وبالمصادر ما لم يخفض بالاضافة

يعني ان الحروف الرافعة للاسم وهي الحجازية وان النافية لا يتصل بها الضمير المرفوع لعدم قوتها في العمل وطلب المرفوع نحو ما انت قائما وان انتم الا بشر وكذا المصدر لا يتصل به المرفوع ولا المنصوب تقول اعجبني ضرب زيدا واعجبني ضرب اياك زيد منونين نعم يتصل به من الضمير ما يجر بالاضافة اليه نحو اعجبني ضربك زيد

وان جاء منصوبان لم يتفاوتا فلم يتصل ثانيهما للضرورة

كذلك والمشهور كان موخرا وجاز لدى تقديم صاحب شهرة

لما ذكر وجوب انفصال الضمير لفضله عن العامل اذا دار يكون يذكر

ما اذا اجتمع بعد العامل ضميران فان الثاني اذن يكون مفصولا
بينه وبين العامل بالضمير الاول و تقدير ذلك ان يقال اذا اجتمع
بعد العامل ضميران فالضمير الاول ان كان متبوعا وجب انفصال الثاني
قطعا كما في اسكن انت لان التابع ليس من مطلوبات الفعل
حتى يتصل به ويكون كالحد اجزائه وان لم يكن تابعا فان كان
احدهما مرفوعا متصلا فالواجب تقديمه على المنصوب لتوغله
في الاتصال ويكون ما يليه من الضمائر متصلا به نحو ضربتني وضربتك
وذلك لان المتصل بالمرفوع المتصل كالمتصل بالفعل وان لم يكن
احدهما مرفوعا بل كانا منصوبين فاما ان يكونا متساويين
في التعريف ولا يكون احدهما اشهر من الآخر فالثاني لا يتصل بالاول
نحو اعطيتك اياها لان الشيء يانف من ان يتعلق بما هو مثله
واما ان يكون بينهما تفاوت بان يكون احدهما اشهر من
الآخر فحينئذ ان قدمت الاشهر جاز اتصاله وانفصاله
عنه نحو اعطاكه زيد واعطاك اياه زيد وكذلك اعطيتكه واعطيتك
اياه ووجه اتصاله ان الاول اشرف منه فلا يانف من ان يتعلق
به ووجه انفصاله ان الاول افضل ليس اتصاله كاتصال المرفوع

ويختار في منصوب كان انفصاله وفي باب ضربكم لقلة قوة
يعني اذا اجتمع ضميران بعد كان واخواتها احدهما المرفوع والآخر
المنصوب جاز اتصال الثاني بالاول يقال زيد قائم وكنته اي كنت

قائماً قياساً على ضربته لكنّ المختار في الفصل يقال زيد قائم وكنت
اياه لكون مرفوع ذلك الباب غير فاعل في الحقيقة فليس في الاتصال
كالفاعل وكذلك الضميران بعد المصدر يجوز اتصالهما بالمنصوب منهما بالمرفوع
الذي صار مجروراً بالاضافة نحو ضربيك وضربك وضربكما والمختار ضربي
اياك وضربك اياه وذلك لقلة قوة المصدر في العمل وخروج المرفوع به
عن صورة الرفع

ويكنى لولاك انت وهي مقيسة ولولاك من غير القياس بقلة
قياس الضمير بعد لولا الامتناعية ان يكون على صيغة المرفوع المنفصل
نحو لولا انت لانه مبتدأ وهذه اللغة كثيرة وفي استعمال آخر وهو
الاتيان بصورة الضمير المجرور نحو لولاكم ثم اختلفوا فيه فذهب سيبويه
ان الضمير مجرور ولولا يعمل في الجر وان لم يعمل ذلك في الجر في الاسم الظاهر
ومذهب الاخفش انه مرفوع المستعير صيغة الجر وركب المستعير للمجرور
صيغة المرفوع في قولهم انا كانت

ونحو عسيت الاصل لكن عساك في لسان فريق ثابت عند فرقة
الاصل ان يجيء بعد عسى ضمير مرفوع متصل لانه فعل وما بعده فاعله
فيقال عسيت عسيتما عسيتم وهذه اللغة فيه هي المشهورة
وفيه لغة اخرى اشبها بعضهم وهي عساك عساكما عساكم وفي
اللغة الاخيرة قد اختلفوا على نحو الاختلاف المذكور في لولاك فذهب سيبويه
ان الكاف ونحوه منصوب وعسى عمل عمل لعل لقربه منه معنى فيكون

نحو عساك

نحو عساك لغة براسها ومذهب الاخفش انه مرفوع المستتر لصيغة
المنصوب فلا يكون نحو عساك لغة براسها والمستدل سيبويه على نصب لحيي
نون الوقاية قيل في عساني لان هذه النون موقعة في الفعل وهو ما
قبل الضمير المنصوب والي مواضع دخول نون الوقاية اشار بقوله

وفي الفعل قبل الياء نون الوقاية لزوما ومع نونات الاعراب جاءت
لما كان الفعل ممنوعا عن الجر الذي هو من خواص الاسم المستكره هو ان
يتطرق اليه الكسرة بسبب التحاق الياء به مبالغة في الفرار عن الجر فادخلوا
فيه قبل ياء المتكلم الموجبة لكسرها ما قبلها نونا بقي آخره عن تطرق الكسرة
اليه كما في ضربني ويضربني واضربني وكذا في ضربنني ويضربنني وذلك لازم في
الافعال غير الفعل الذي فيه نون الاعراب ونون التاكيد فان دخوله
فيهما على الجواز نحو لتضربانني وتضربونني بنونين وقد يدغم احدهما
في الآخر وتضربانني وتضربونني بنون واحد

وتاتي بها في بابان مخيرا وفي ليت مختار وفي علّ قلّت
يعني ان نون الوقاية تاتي في الحروف المشبهة عنه لحوق ياء الضمير بها
لتحفظها عن تطرق الكسرة اليها الا ان ذلك غير لازم فيها لزومه في الفعل
فلك ان تقول انني اني ولكنني ولكني نعم المختار في ليت بثوته وحذفه
عنه قليل ولعل على عكس ليت حيث يقل فيه بثوته ولعل لغة في لعل

ويلزم في منّي وعنّي وقد وقط كذا في لدني عند جل الائمة
يلزم نون الوقاية في منّي وعنّي وقدني وقطني ولدني في لدن لحفظ

سكون او اخرها عن الكسرة واجاز بعضهم تركها وما ورد عن ذلك
فهو محمول عند الجمهور على الشذوذ

ويأتي بفصل في فلان هو الفتى وفي كنت انت المستحاب بفتحة

اعلم انه يتوسط بين المبتداء والخبر قبل دخول العوامل وبعدها صيغة
مرفوع منفصل موافق للمبتداء في جميع الاحوال نحو زيد هو المنطلق
وكنت انت الرقيب بنصب ما بعد الضمير ويسمى ذلك الضمير ضمير الفصل
لفصل الاسم الذي قبله عما بعده بدلالته على ان ما بعده ليس من تتمة
المبتداء بل هو خبره وقد بيناه في الشرح زيادة بيان

وذلك ملغى باختيار جماعة ويجرى على التاكيد في راي فرقة

اعلم ان هذا الفاصل وان كان في صورة الضمير الا انه ليس بضمير عند
البصريين فانه ليس بمبتداء على اللغة الفصيحة بل هو ملغى لا محل
له من الاعراب والكوفيون يجعلون له محلا من الاعراب ويجرونه على تاكيد

وفي لغة لم ينصب لاسم بعده فمبتداء اذ ذاك وهي بقلة

يعني ان ما ذكرنا من وقوع النصب بعد هذه الضمير باقتضاء العامل
الذي وقع ناسخا للمبتداء هو اللغة الفصيحة الشايعة في اللغة
القليلة لا يوتى بالنصب بعده في كان زيد هو المنطلق فهو في تلك
اللغة مبتداء ما بعده خبره وعليها ما نقل في غير السنة ولكن كانوا
هم الظالمون بالرفع

وتاتي ضمير غايب قبل جملة تفسرها يدعي بشان وقصة

كقولهم زيد عندنا بذكورة وفي هند عندنا بانوثة
الضمير الغائب يعني المفسر بالجملة التي بعدها يسمى عند البصريين ضمير
الشان ان كان مذكرا وضمير القصة ان كان مؤنثا فهو يذكر تارة
باعتبار معنى الشان ويؤنث اخرى باعتبار معنى القصة كما في هو زيد
قائم وهي زيد قائم والمختار ثانيا انه اذا ذكر في الجملة المفسرة مؤنث كما في هي
هند قائمة قال الله تعالى فانها لا تعمى الابصار وذلك لقصد الموافقة
لصورة الجملة لا لانه راجع الى ذلك المؤنث وانما مرجعه القصة لا غير

وذلك فيما بعد ان وظن قديجئ وفيه الحذف جاء بندرة
اعلم ان ضمير الشان قبل دخول النواسخ يكون في صورة المرفوع منفصلا
واما اذا دخل النواسخ فهو في صورة المنصوب المتصل كما في باب ان وظن
تقول انه زيد قائم وظننته زيد قائم

وينوي لزوما بعد ان حيث خففت يقول وفيما بعد كان بقلة
يعني ان ضمير الشان يستتر في موضعين احدهما بعد ان المفتوحة بعد خفة
من المثقلة الملغاة عن العمل في الظاهر فانها عاملة في ضمير الشان المقدر
ابدا على مذهب بعض منهم والمعنى في هذا التزام ان يحصل بينها وبين
الجملة التي بعدها ربط بحسب اللفظ وانما طلبوا الربط اللفظي فيها دون
ان المكسورة الملغاة لما بين المفتوحة والجملة بعدها من الارتباط
المعنوي فانها حرف موصول وهي مع جملتها في تأويل المفرد بخلاف
ان المكسورة فانها مع جملتها ليست كذلك

ط كان كقولك زيد قائم وذلك قليل فانها بعد ان ص

اسماء الاشارة

ومن ذلك اسماء الاشارة وهو ما يعيّن مسمّوساً بوجه الاشارة
يعني من المبنيّات اسماء الاشارة واسم الاشارة هو ما يعين مسمّوساً
بالاشارة اليه وانّما قلنا مسمّوساً لان اسم الاشارة لا يشار به الا الى امرٍ
شاهد واما نحو تلك الجنّة فذلك لصيرورتها كالمشاهد بمعرفة اوصافها
وكذلك اذا اشير بها الى ما يستحيل احساسه نحو ذلكم الله ربّي وانّما قال
بوجه الاشارة احترازاً عن العلم فانّه يتعيّن به الشيء لا محالة غير
ان المتقدّمين فيه ليس بطريق الاشارة وانّما بنيت اسماء الاشارة
لمشابهتها الحروف الاجل احتياجها الى القرينة الرافعة لابهامها وهي
الاشارة الحسيّة والاصل في بنائها السكون وما حرّك منها فلدفع
التقاء الساكنين

فذا منه للمذكّر تا للمؤنث كذا ذه وته وقفاً ووصلاً وذي وتي
ذا موضوع للمذكر وتا للمؤنث وكذلك ذه وته بسكون الهاء وكذا تجريدها
نحو ذي وتي وكذا ذي وتى

وذان مثنى مثلتان وشدّدا وكلتاهما بالالف والياء صيغتِ
ذان للمثنى المذكّر وتان لمثناة المؤنث وجاز فيها ذانّ وتانّ مشدّدين
وهما مصوغان على الالف والياء ومبنيّان عليهما وليسا معربين
بالالف والياء

وجمع كلا الضربين في كل حالة بلفظ اولاء قصراً وامدد
يعني ان جمع المذكر وجمع المؤنث في ذوي العقول وفي غير ذوي

العقول

العقول وفي جميع احوال الاعراب يكون بلفظ الواحد بالقصر واولاء بالمد تقول جاء هولاء الرجال وهولاء النساء ونزلت هولاء الدور وصمت في هولاء الايام

وبسبقها ها في اشارة حاضر ويعقبها حرف الخطاب بكثرة

يعني اسماء الاشارة يزاد في اوايلها التنبيه لان تعريفها في اصل الوضع بما يقترن بها من اشارة المتكلم باليد وبجارحة اخرى اليه المشار اليه فجيء في اوايلها بحرف يتنبه بها السامع حتى يلتفت الى المتكلم وينظر انه اي شيء يشير في الاشياء وذلك يكون في كل ما يمكن يكون مشاهدته وابصاره بان لا يكون بحيث يتعذر النظر اليه بل يكون حاضرا يمكن النظر اليه وان كان غير قريب بحسب المسافة وقوله ويعقبها يعني ان اسماء الاشارة كثيرا ما يلحق باواخرها كاف الخطاب للدلالة على احوال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث تقول ذاك ذاكما ذاكم ذاكِ ذاكما ذاكنّ وكذلك تاك وذالك واولئك

وما لم يزد فيها فللقرب والمزيد للبعد مزدادا بقدر الزيادة

فذا للقريب ذاك فيه توسط وذلك للشيء البعيد بغاية

يعني ان ابنية اسماء الاشارة تكون للاشارة الى القريب مجردة عن الزوايد والاشارة الى البعيد مع الزيادة ويزداد البعد بقدر الزيادة فما فيه زيادة واحدة فهو للمتوسط الغير المتناهي في البعد وما فيه زيادتان فهو للمتناهي في البعد فعلى هذا يكون ذا للقريب وذاك للمتوسط

في البعد وذلك للغاية في البعد وعلى هذا قياس تا وتي ثم تاك وتيك ثم
تلك وكذا الكلام في اولاء واوليك واولئك وجعلوا زيادة النون في المثنى بدلا عن
زيادة اللام فقالوا ذان وتان للقريب وذانك وتانك مخففتين للمتوسط
وذانك وتانك مشددتين للبعيد

وثمة لتعيين المكان كذا هنا وفي بعده هنا بفتح وكسرة
ثمة وهنا للاشارة الى المكان خاصة فيتعين بهما المكان بالاشارة
وثمه لا يلحقه شيء من الهاء والكاف وهو للبعيد واما هنا فهو مثل ذا
في لحوقهما به وزيادة اللام للبعد فههنا للقريب وهناك للمتوسط وهنالك
للبعيد وكذلك يقال للبعيد هنا بفتح الهاء وتشديد النون وهنا
بالكسر والتشديد

الموصولات

وموصولهم ما لم يقع جزء جملة بلا جملة مربوطة خبرية
اسم الموصول ما لا يصير جزء الجملة اي فاعلا او ما مفعولا او مبتداء
او خبرا الا بجملة خبرية مربوطة به بعايد يكون تلك الجملة صلة ومتممة
لمعناه وذكر الربط للاحتراز عن الظروف المضافة الى الجمل كحيث واذا
فانها يحتاج الى الجمل دون العايد واذا كان الموصول او موصوفه خبرا
عن متكلم فالاكثر ان يكون العايد ضميرا غايبا لان المظهرات كلها
غيب نحو انا الذي قال كذا وانا الرجل الذي قال كذا وجاز ان يكون
متكلما حملا على المعنى قال علي رضه انا الذي سمتني امي حيدره وكذا
الكلام في المخاطب تقول انت الذي فعل كذا وانت الرجل الذي فعل كذا

مع

مع جواز فعلت كذا وانما بنيت الموصولات لان منهما ما يكون وضعه
كوضعي الحرف نحو ما ومن فبنيت لذلك وحمل البواقي عليها طردا للباب
او لاحتياج بابها الى صلة وعايد كاحتياج الحرف الى كلمة اخرى
فمنه الذي مثل التي واللذان و اللتان بالف او بياء مصوغة
الذي للواحدة المذكر واللذان لمثناه والتي للواحدة واللتان
لمثناتها واللذان واللتان موضوعتان بالالف في حالة الرفع و
بالياء في حالتي النصب والجر وليس الالف والياء فيهما للاعراب

ولفظ الذين اختص جمعا بالذي كما اختص اللاتي اللواتي بالتي
الذين جمع في ذوي العلم مختص بالذي من غير شركة التي كما اختصت اللاتي
واللواتي بالتي من غير شركة الذي وفي التي واللواتي لغات ذكرنا في الشرح
وجاء الاولى واللاء جمعين فيهما وشاع الاولى في الذي واللاء في
الاولى اسم جمع مشترك بين الذي والتي وكذا اللاء الا ان الاولى اصل
في المذكر وقل وقوعه جمعا لالتي عن ذلك قوله واما الاولى لسكن
عورتها امه فكل قناة تترك الحجل اقصما يصف ضخامة ساقها بانها
بحيث ينقصم الحجل عن ساقها وينكسر واللاء اصل في المؤنث وقل
وقوعه للمذكر ومن ذلك قوله ابى الله ذعاء له والشم جمع الاشم
وهو من في انفه ارتفاع وذلك يكون دليلا على الشجاعة في الشخص
ومنه ال المول بالوصف وهو قد يكون مع الفعل الصريح بقلة
من الموصولات الالف واللام وصلته الوصف بالخصوصة وذلك لانهم

للشم الاولاء كانهم سيوف اجاد القين يوما صقالها قوله ابى الله صح

استكرهوا دخول ما هو في صورة لام التعريف على الفعل الصريح فعدلوا
في صلته من الفعل الى اسم الفاعل والمفعول فقالوا الضارب والمضروب
ولم يوصلا بالصفة المشبهة لنقصان مشابهتها للفعل هذا وان هذه
اللام قد يوصل بالفعل الصريح وذلك مع قلته لا يكون الا في الشعر كقوله
ما انت بالحكم الترضى حكومته ولا الاصيل ولا ذي الراي والجدل

كذا من وما اسميا واي واية وما عكس من في غير ذي العلم شاعت

يعني من الاسماء الموصولة ما الاسمية ومن واي واية فكل ذلك يجيء بمعنى
الذي مقول سمعت ما قلته وجاءني من عرفته واضرب ايهم لقيت وايتهن
لقيت وما شاع استعماله في غير ذي العلم وقد جاء قليلا لذي العلم قال
الله تعالى وما ملكت ايمانكم وهذا على عكس من فانه شايع في العلم وقد
يقع على ما لا يعلم تغليبا نحو قوله تعالى نحو قوله تعالى ومن لستم له برازقين
ولما كان ما ومن واي واية غير موصولة من المبنيات الموافقة للموصولات
لفظا لم يجعل لها بابا براسها بل جرت العادة ببيانها في باب الموصولات
لفظا لم يجعل لها ايثارا للاختصار فاشار الى ما فيها من الوجوه غير
الموصولية فقال

وما شاع شرطيا ومستفهما به وقد جاء موصوفا وتم بقلة

يعني ان ما الاسمية غير الموصلة يجيء لمعان منها الشرط نحو ما تصنع
اصنع ومنها الاستفهام نحو ما صنعت ويحذف الف ما الاستفهامية
في الاغلب عند كونها مجرورة بحرف الجر عم يتساءلون قصد الى جعلها

مع المجرور بمنزلة كلمة واحدة فيراعى ابطال صدارتها او تاخر حرف
الجر عن مجرورها ومنها كونها نكرة موصوفة نحو مررت بما معجب لك
ومنها كونها تامة غير محتاجة الى صلة ولا صفة بقلة وهى يكون
بمعنى شئ كما فى قوله تعالى فنعما هى اى نعم شيئا هى

واي ومن فى غير ما تم مثل ما واي امى للوصف ايضا بكثرة

يعنى ان اي ومن باتيان على الوجوه المذكورة فى ما الا لتمام فانها لا
يكونان تاميين ومثال اى شرطية ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى
ومثالها استفهامية ايهم اجوك ومثالها موصوفة معرفة يا ايها
الرجل ونكرة نحو امررت باي معجب لك ومثال من شرطية من يضرب
اضرب ومثالها استفهامية من غلامك ومثالها نكرة موصوفة قوله
يكفى بنا فضلا على من غيرنا حب لنبي محمدا ياتا قوله واي الى للوصف
يعنى ان ايا تزيد على من وما فى حالة واحدة وهى وقوعها صفة بكثرة
كما يقال امررت برجل اى رجل متناه فى الفضل والبناهة

ويعرب اي وهو ينضم غالبا بحذف ضمير الربط فى صدر جملة

اعلم ان كل واحد من ما ومن واي واية فى الاحوال المذكورة مبنى اما
فى حالة الشرط والاستفهام فلتضمن معنى الحرف واما فى غيرهما و
للحمل على تلك الحالتين لكن اعرب من بينها اى واية لمعارضة
الاضافة فيهما بسبب البناء ثم اعربا حالة القطع عن الاضافة
حملا على حالة الاضافة لذا وان ايا واية يبنيان على الضم فى
حالة واحدة وهى ان يكون صلة كل واحد منها جملة اسمية
وكان صدر صلة عايد الموصول فحذف نحو اضرب ايهم ضاربك

وَايّتهنّ ضابتك قال الله تعالى ثمّ لننزعنّ من كل شيعة ايّهم اشدّ
وانّما صار اي مبنيّاً كاخواته بحذف صدر صلته لانّ الشيّ
اذا فارق اخواته لعارض فهو شديد النزوع اليها فبادنى سبب
يرجع اليها

وماذا على وجهين معناه ما الّذي ومعناه ايضاً اى شيء بكثرة

كما قال ماذا ينفقون جوابه قل العفو مرويّا بضمّ وفتحة
اعلم ان كلمة ذا تقع بعد ما الاستفهاميّة وبعد من اختها فلا يخ من ان
يكون مشاراً بها اولا فالاوّل كما في قولك ما اذا الشبح ومن ذا الوقف
ولا مدخل له في هذا المقام واما التي لا يكون مشاراً بها ففيها احتمالان
احدهما ان يكون زائدة ملغاة وهذا هو الاولى والاكثر فيكون معنى
ماذا فعلت اى شيء فعلت وثانيهما ان يكون بمعنى الّذي فيكون معنى
ماذا فعلت ما الّذي فعلت ويظهر الفرق بين الموصول والملغات في
الجواب فاذا اجبت ماذا فعلت بمعنى ما الّذي فعلت قلت خير بالرفع
ليكون الجواب مطابقاً للسؤال في الجملة الاسميّة واذا اجبت عنه
بمعنى ايّ شيء فعلت قلت خيراً بالنصب خيراً رعاية للمطابقة
ايضاً وقد جاء على الوجهين قوله تعالى يسالونك ماذا ينفقون
مجابا بقوله تعالى قل العفو رفعاً ونصباً فالرفع على معنى الّذي ينفقون
هو العفو والنصب على معنى لينفقوا العفو

وقد يحذف الموصول في قول بعضهم وفيه صلة الموصول حذف بقلة
اجاز الكوفيون حذف غير الالف واللام من الموصولات قالوا قوله تعالى
وما منا الا له مقام معلوم اى الا من له مقام معلوم وهو عند

البصريين

البصريين بتقدير حذف الموصوف كما مرّ واما صلة الموصول غير الالف واللام ففيه جواز الحذف بقلّة قال فان ادعُ اللواتي من اناس اضاعو من لا ادع الدّين اي الدّين اضاعوهم

الاسماء الافعال

ومن ذلك اسم الفعل ما كان واردًا على وفق معنى الفعل من غير صيغة من جملة المبنيّات اسم الفعل وهو الوارد بمعنى الفعل من غير صيغة الفعل ووجه البناء فيه هو كونه بمعنى الفعل المبني فانّه لا يكون الّا بمعنى الماضي والامر كما اشار اليه بقوله

كهيهات للماضي لما شطّ وليه وبله وصه للامر اي وع واسكت

اسم الفعل بمعنى الماضي يكون لازمًا ابدًا كهيهات بمعنى بعد يقال هيهات هذا الامر اذا بعد وشطّ وليه وشتّان ما بينهما اي افتراقا ولا يخ ذلك عن معنى التعجب فمعنى هيهات اذاك ما ابعده وشتّان ما اشدّ الفتراق واما ما كان منه بمعنى اللام فيكون متعديًا تارة كبله زيدًا واي دعه ولازمًا اخرى كصه اي اسكت

ويلحقه كاف الخطاب بكثرة ويلحقه التنوين ايضًا بقلّة

اسم الفعل كثيرا ما يلحقه كاف الخطاب على وجه السّماع كما في هاك بمعنى خذ وقد يلحقه التنوين بالعلّة كما في صهٍ ومهٍ وكما كان من جملة ذلك الباب ما كان منضبطا بالقياس اشار الى بيانه بقوله

وقيس فعال اسمًا لامر كقولهم نزال لا نزل وهو يبنى بكسرة

اعلم ان فعال بمعنى الامر قياس في اسماء الافعال كنزال بمعنى انزل بمعنى انّه مشتمل على ضابطة لفظيّة يتمكّن بها فيه بالكسر ابدًا من قياس لفظ على اخر فيوخذ ضراب من اضرب كما اخذ نزال من انزل وكذلك تراك من اترك

الى غير ذلك وهذا القسم من اسم الفعل يكون البناء فيه بالكسر ابدًا وكما
ذكرنا فعالا الذي هو اسم لفعل وكان له اقسام آخر مبنيات كناية
تمم الكلام بيان ذلك

وقد عدلوها عن صفات النساء في النساء كما في فساق بكثرة
وعن مصدر ايضًا كقولك انزلت بلاء على زيد بمعنى البلية
وهذان ايضًا يبنيان شباهة بالاول من وجهين عدل وصيغة
فعال قد يكون معدولًا عن اسم وذلك يستعمل على ضربين احدهما
ان يكون معدولًا عن الصفة المؤنثة وذلك يستعمل من غير موصوف
ابدًا مع النداء نحو يا فساق ويا خباث بمعنى يا فاسقة ويا خبيثة
وثانيهما ما يكون معدولًا عن المصدر كما قلت نزلت بلاء على فلان
بمعنى البلية وفعال المعدول بالوجهين المذكورين مبني على الكسر
لمشابهته فعال الذي بمعنى الامر من وجهين احدهما العدل والثاني
الموافقة في الوزن والصيغة

واما فعال اسمًا لشخص معين فقد رفيه العدل طرفًا لصيغة
فعم لدى اهل الحجاز بناؤه وخص سواهم ذات راءٍ اخيرة
فبنى حضار في جمع لغاتهم ويأتي قطام معربًا عند فرقة

اعلم ان فعال يكون علمًا ايضًا اما للمذكر او للمؤنث وهذا هو القسم
الرابع من فعال وهو مؤنث قطعًا وان كان المسمى به مذكرًا فمما
سمي به المذكر حضار للكوكب ومما سمي به المؤنث قطام وحذام
وسجاح لنسوة معنية ثم ان فعال هذه يبنى ايضًا لغرض اطراد
الباب فيحتاج فيه الى تقدير العدل ليلتحق بفعال بمعنى الامر في العدل

والوزن الا ان اهل الحجاز يقولون بالبناء فيه على وجه العموم فيستوي
عندهم في البناء ما في البناء اخره الراء كحضار وما ليس في اخره كقطام
واما بنو تميم فيجعلوا ما في آخره الراء مبنيًا وما ليس في اخره الراء
معربًا فوافقوا الحجازيون في بناء نحو حضار وخالفوهم في نحو قطام فاعربوه
ومنعوه الصرف للعدل المقدر تبعًا لما في اخره الراء وانما خصوا ما في
اخره الراء بالبناء لان الراء المكسورة من اقوى علل الامالة وكانت
الراء المفيد المكسورة مانعة عن الامالة ولما كانت الامالة مطلوبة عندهم
عمدوا الى ما يوجبها فبنوا ما في آخره الراء على الكسرة ليتمكنوا فيه من الامالة
التي هي من محسنات كلامهم الاصوات

والاصوات انواع فمنها حكاية كغاق وما عن غراب وظبية
ومنها التي صوتت للبهايم كهيد لزجر الابل خ للاناخة
ومنها التي دلت على احوال الافظ كاخ لسعال مثل وي للتندم

اعلم ان الفاظ التي يسميها النحاة اصواتًا على ثلثة اضرب احدها
حكاية صوت صادر مما عن الحيوانات العجم كغاق حكاية عن صوت
الغراب وما عن صوت الميم مكسورة الهمزة حكاية عن صوت ظبية او عن
صوت الجمادات كطق حكاية عن صوت وقع الحجارة بعضها على بعض وثانيها
اصوات يصوت بها للبهايم عند طلب شيء منها اما الاسراع والذهاب
كالفاظ الزجر مثل هيد لزجر الابل وهلا لزجر الخيل واما امر اخر كخ بفتح
النون وتشديد الخاء المفتوحة والمكسورة وقد يخفف مسكنة للاناخة

البعير ونالثها اصوات خارجة عن فم الانسان غير موضوعة وضعا بل دالة طبعا على معان في انفسهم كاف للسعال وآه للتوجع ووي للتندم او التعجب

المركبات

وقد بني التركيب من غير نسبة بتضمين حرف العطف وعلمية المبنيّ من المركب وهو ما لا يكون بين جزئيه نسبة لا اضافية ولا اسنادية وهو المركب المزجي وذلك على ضربين احدهما المتضمن بحرف العطف نحو خَمسَةَ عَشَرَ واحد عشر فان اصلهما خمس وعشر واحد وعشر حذف منهما الواو وقصد المزج الكلمتين وجعلهما كلمة واحدة والثاني ما جعل بجزئيه علما نحو بعلبك وسيبويه وخرج بقوله من غير نسبة المركب الاضافي والجملة فانهما معربان بجزئيهما وما يقال من ان الجملة مبنية فمعناه انها اذا وقعت خبرا مثلا او مضافا اليها لم يظهر لجموعها اعراب غير اعراب اجزائها وذلك ليس لانها مبنية بل لاجل انها غير متصفة بشيء من الاعراب والبناء لكون الاعراب والبناء من احوال الكلمات المفردة

فثانيهما يبنى بأوله فقط كبعل الذي في بعلبك بكثرت

يعني ان القسم الثاني من المركب وهو ما لا يكون متضمنا للحرف بل بسبب كونه بجزئيه بمنزلة كلمة واحدة يبنى منه اول جزء من جزئيه لكون آخر اذن بمنزلة وسط الكلمة ويكون الجزء الثاني منه معربا ممنوعا عن الصرف كما مر وهذا على الاكثر ومنهم من يعرب الجزء الاول وكذا الثانية ويصرفهما اجراء لهما مجرى المضاف والمضاف اليه وذلك كما في بعلبك

فان بعلمنه مبنيّ على الفتح في اللغة الفصيحه

والاوّل مبنيّ بجزئيه مطلقا كفى وقعوا في حيص بيص بفتحة

يعني انّ القسم الاوّل من المركب المبنيّ وهو المركب بواسطة تضمّن

الحرف يبنى بجزئيه امّا الاوّل فلاحتياجه الى الثاني واما الثاني فلتضمّنه

الحرف وذلك كما في قولهم وقعوا في حيص بيص اي في حيص وبيص اي

فتنة مع باهلها متقدّمين متأخّرين والحيص المتقدّم والبيص

المتأخّر

وكالنيّف مع عشر سوى اثنى واثنتى فاعربنا من اجل وهم الاضافة

يعني انّ النيف مع العشر كواحد عشر الى تسعة عشر من المركب

التضمينيّ فانّ معناه احد وعشر وسبعة وعشرة فيبنى بجزئيه على

الفتح كما بني نحو حيص وبيص ويستثنى ذلك اثنى عشر واثنتا عشرة و

اثنا عشرة فانّها لا يبنى منها الا الجزء الاخر واما اثنى ونحوه اعني اثنا

واثنتا فالكلّ منها يكون معربا تقول اثنا عشر بالالف حال الرفع واثنى

عشر بالياء ما الّتى النصب والجرّ لما فيه من وهم الاضافة بحذف النون

فانّه لما حذف عنه النون بالتركيب ازال ما يوزن بتمام الكلمة صار

مشبها بالمثنّى المضاف الذي حذف نونه للاضافة وهذا هو

المراد بوهم الاضافة

وقد حذفت ياء الثمانى فنونها على الكسر او بالفتح من اجل خفّة

يعني اذا نيّف العشر بالثمانى جاز فيه مع بناء الياء على الفتح حذف الياء

ويكون نونها اما مبقاة على الكسر الذي كانت واما بالفتح من اجل خفة الفتحة

وفي عشرة نيفت اسكان شينها وعند تميم كسرت الشين شاعت
يعني انهم اشتغلوا في العشرة النيفية نحو خمس عشرة فتحة الشين لتوالي
الفتحات الاربع في كلمة واحدة مع الامتزاج مبنية على الفتح فعمدوا
الى اسكان الشين لاجل الخفة واما بنو تميم فكسروها لحصول الخفة
بزوال توالي الفتحات الموجبة للثقل فان في جري اللسان على الحركات
الموافقة صعوبة وان كانت تلك الحركات في حد ذاتها خفيفة كما في
التلفظ بالحروف المتقاربة

وقد بني الفعل المضارع ملحقا به نون تاكيد وجمع اناث
يعني كما ان الاسم يبنى بسبب التركيب كذلك الفعل المضارع يبنى اذا
ركب مع النون الذي لا يزول بالناصب والجازم وهو نون جمع المؤنث
في نحو يضربن وتضربن ونون التاكيد في نحو ليضربن مثقلا وليضربن
مخففا وذلك بخلاف ما يلتحق به النون الساقط بالناصب والجازم
فانه معرب والنون فيه علامة الاعراب على ما سياتي في بابه ان شاء
الله تعالى

الكنايات

ومنها الكنايات التي ابهت بها مضامين اعداد وفحوى حكاية
فكم وكاين للعداد خصوصة وكيف وذيت اختصتا بالحكاية
واما كذا فهي الكناية مطلقا فجاءت لمعدود وجاءت لقصة

الكناية هو ان يعبر عن شئ معين معلوم بلفظ غير صريح في الدلالة عليه
اما للابهام على بعض السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا او
الشناعة المعبر عنه كهن للفرج او للاختصار كالضماير الراجعة الى متقدم
والمراد ههنا ذكر الكنايات المبنية وهي الفاظ مسموعة مضبوطة يبهم
بها اما تعين معدود او مضمون قصة وهي كم وكذا وكاين وكيت وذيت
فكم وكاين وكذا كنايات عن العداد المعينة الا ان كذا بخصوصها يقع لغير
العدد ايضا كما اذا قلت قال فلان كذا واما كيت وذيت فهما كنايات عن
قصة معينة مذكورة تقول قال فلان كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت
وفي علة بناء هذه الكلمات تفصيل ذكرناه في الشرح

وكم خبري مثل كم درهم له ومستفهم في كم غلاما لطلحة

كم على ضربين خبري واستفهامي فالاول كما في كم درهم لزيد والثاني كما في كم
غلاما لطلحة وقدم احوال مميز بهما في باب التمييز

ويرفع كم بالابتداء وان يكن ككم فرسخا سيري فبالخبرية

يعني ان كم خبريا كان او استفهاميا يرفع محلا بالابتداء عند خلوه
عن العوامل اللفظية كما في كم درهم او درهما عندك الا اذا كان كم ظرفا وظرفية
يعرف بظرفه مميزه فح يكون مرفوعا على الخبرية كما في كم فرسخا سيري وكم
يوما صيامك وكذا المختار في نحو كم درهما مالك ارتفاع كم بالخبرية لكونه
نكرة وبعده معرفة

وينصب بالفعل المفرغ بعده وجر بحرف الجر او بالاضافة

يعني ان كم ينتصب بالفعل الناصب الذي بعده اذا كان غير مشتغل بضميره
او متعلقه كما في كم رجلا لقيت فيقول المفرغ خرج نحو كم رجلا لقيت وكم
فيه مبتدأ وليس بمنصوب بالفعل المفسر ليسلم من الحذف ثم ان
انتصابه بالفعل الفارغ له يكون بحسب اقتضائه ذلك الفعل واقتضاء
المميز ففي كم ضربت ضربت ينتصب بانه مفعول مطلق وفي كم رجلا ضربت
ينتصب بانه مفعول به وفي كم يوما صمت بانه ظرف وفي كم يوما درهما
كان مالك ينصب بانه خبر كان وفي كم درهم ظننت مالك ينتصب بانه مفعول
ثان قوله وجر بحرف الجر او بالاضافة يعني ان كم يجر بحرف الجر
كما في بكم رجلا مررت وبالاضافة نحو غلام كم رجل ضربت وانما جاز تقدم
حرف الجر والمضاف عليه مع ان لصدر الكلام لان الجار حرفا كان
او اسما لا يتأخر عن مجروره فاضطر الى تقديمه عليه بان يجعل
الجار مع المجرور كلمة واحدة مستحقة للتصدر حتى لا يسقط
المجرور عن مرتبته ولا كم عن صدارته

كذا وكاين مثل كم خبرية ولكن كاين لا يجر بحال

اعلم ان كذا وكاين مثل كم الخبرية في المعنى وان كانا مثل كم الاستفهامية
في العمل على ما مر ومحل اعراب كم الخبرية على التفصيل المذكور الا ان
كاين لا يجر لا بالحرف ولا بالمضاف رعاية لحق صدارته وكم يركب
مع الجار تركيبكم مع جاره على ما مر لكثرة حروفه

وكأي كأي وكيئ لغاته وفيها وفي كم اقتضاء الصدارة

يعني ان كاين جاء فيها لغات اخر هي كاي بوزن كَيٍّ وكاءٍ بوزن كيع وكاءٍ
بوزن كاع وكيءٍ بوزن كيع وفي كاين بلغاتها وفي كم الاستفهامية كانت
او خبرية اقتضاء صدارة الكلام اما كم الاستفهامية فللاستفهام و
اما كم الخبرية وكاين فلانهما متضمنتان معنى انشاء التكثير فيكونان
مؤثرين في الكلام وكل ما اثر في معنى الجملة فحقه التقدير في تلك الجملة
خوفا من ان يحمل السامع تلك الجملة على معنى ما قبل التفسير فيشوش
خاطره يجيء ذلك المقدر في آخرها **الظروف المبنية**

وللظرف انواع يرون بناءه فمنها التي مقطوعة عن اضافة
كقبل بضم اللام وهو قياسها وفي علو جاز الفتح ايضا لخفة
الاصل في الظروف النصب لكونها فضلة وقد يعرض لبعضها ما يوجب
بناءه وسوا المذكور في هذا الباب في ذلك الظروف المقطوعة عن الاضافة
المبنية على الضم ومن الفاظ مسموعة معدودة هي قبل وبعد وتحت
وفوق وامام وقدام وورا وخلف واسفل ودون واول ولا يقاس
عليها ما يقرب منها كيمين وشمال ويجوز بناء علو من بين الغايات
المذكورة على الفتح ليجيز تقلل الواو المضمومة بعد ثم ان حذف المضاف
اليه انما يجوز في هذه الافعال الاسماء اذا قامت قرينة دالة على تعيين
المحذوف وانما بنيت الظروف عند قطعها عن المضاف اليه لمشابهتها
الحرف باختيا جها الى معنى ذلك المحذوف وعلى الحركة لاصالتها في الاعراب
وعلى الضم ليخالف حركة بنائها حركة اعرابها

وقيس عليها حسب لا غير في البناء فضمّا كما ضمّت لقطع الاضافة
حملا على الظروف المقطوعة حسب ولا غير وليس غير مقطوعات عن
الاضافة لشبهها لها في القطع عما هي محتاجه اليه فبنيت بناءها
تقول جاءني زيد لا غير وليس غير اي لا غير زيد وليس غير زيد وتقول
جاءني زيد حسب والمعنى حسبوا حسبك

كذلك يبنى حيث وهي مضافة الى الجملة والضمّ فيها بشهرة
انما بنى حيث لانه موضوع لمكان هو مضمون جملة فشابه الموصولات
في احتياجه الى الجمل وبني على الضمّ في الاشهر تشبيها بالغايات في دوام
الاضافة وذلك هو اللغة المشهورة وقد جاء فيها حيث بفتح الثاء وحيث
بكسرها واضافتها الى الجملة هي الشايعة كما في قولك جلست حيث جلس
وندرة اضافتها الى المفرد قالما ترى حيث سهيل طالعا وبعضهم
يرفع سهيل على انه مبتدأ محذوف الخبر حيث سهيل موجود

واذ واذا ظرفا زمان وشاع اذ لما مضى اذا فيما سيأتيك بشاعت
من الظروف المبنية اذا واذ ومعناهما الزمان الا ان اذا شاع في
الزمان المستقبل وقد يجيء للماضي كاذكما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين
السدين حتى اذا ساوى بين الصدفين وان اذ شايع في الزمان
الماضي واذا دخل على المضارع قلبه الى الماضي نحو قوله تعالى واذ يمكر بك
الذين كفروا وقد يجيء للمستقبل كاذكما في قوله تعالى واذ لم يهتدوا به
فسيقولون على انه يمكن ان يأول بالتعليلية

وشاع

وشاع اذا في الشرط وهو اذن كان وقد جاء مع اسمية للفجاءة
اعلم ان الاصل في استعمال اذا ان يكون لزمان من ازمنة المستقبل
مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم
كما ان اذ لزمان من ازمنة الماضي مختص من بينها بوقوع حدث فيه
مقطوع بوقوعه ولهذا اكثر في الكتاب العزيز استعمال لقطع علام
الغيوب سبحانه بالامور المتوقعة هذا وان الشايع في اذا مجيئه
متضمنا لمعنى ان الشرطية بتقييد مضمون جملة بمضمون جملة اخرى
ووجب تضمنه لمعنى ان الشرطية بان يكون امرا مفروض الوجود
غير مقطوع به سواء كان الامر المقطوع به عندنا كثيرا ما ينكشف
الحال بخلاف ما نتوقع جوزوا تضمين اذا معنى ان فيقول القائل
اذا جئتني فانت مكرم شاكا في مجيئ المخاطب غير مرجح وجوده على
عدمه بمعنى ان جئتني سواء قوله وهو اذن كان معناه ان الشرطية
في اذا كان الشرطية التي في ان في الاختصاص بالمستقبل وفي اقتضاء
لزوم حصول مضمون الجملة الثانية بوجود مضمون الجملة الاولى
لا الشرطية لو في الاختصاص بالماضي وفي اقتضاء لزوم عدم مضمون
الثانية بعدم مضمون الاولى قوله وقد جاء مع اسمية للفجاءة
يعني ان اذا غير لازم الشرطية فانه قد يجئ داخلا على الجملة الاسمية
لمعنى المفاجاة كما في قولك خرجت فاذا السبع وانما قال مع اسمية
اشعارا بان اذا للمفاجاة لا يكون بعده الا فعل بخلاف اذ فانه لا
يجئ بعده الا الفعل الماضي

وقيد اذ حكما بوقت وشاع في ارادة تعليل وقل لفجاءة
اذ لا يتضمن معنى ان لاختصاصه بالماضي واختصاص بالمستقبل و

للحجيج

نمّا معناه اما تقييد حكم بوقت معيّن كما في قولك اتيتك اذ قدم الحجّاج
واما تعليل مضمون جملة بمضمون جملة اخرى كما في قولك جئتك
اذا انت كريم وقد جاء بالقلّة بمعنى المفاجاة كما في قولك بينما زيد قائم
اذ جاء عمرو ويلزمه الاضافة الى الجملة في الاحوال كلها وان علمت حذفت
وعوّض منها التنوين ويلزم اذن تحريك الذال لالتقاء الساكنين و
القياس في حركته حينئذ الكسر ويجوز الفتح ايضاً كما في قوله تع فعلتها
اذاً وانا من الضالين ويلزمه الكسر في نحو يومئذ ليكون في صورة المضاف
اليه واعلم ان اذ واذا قد يتجرّدان عن الظرفية امّا اذا فكما في قوله
تعالى حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها فانّ اذا فيه مجرورا بحتّى و
امّا اذ فكما في قوله تعالى واذكروا اذ انتم قليلون فان اذ فيه مفعول به
على ما ذهب اليه الاخفش

وخصّ بمعنى الوقت بينا وبينما وقد بنيا بالفتح من اجل خفّة
اعلم ان الاصل في بينا وبينما هو بين اريد اضافته الى الجملة وقد
كان في الاصل لازم الاضافة الى المفرد فزادوا عليه ما الكافة لكونها
كافة للمقتضي عن اقتضاء واشبعوا الفتحة ليتولّد الالف فيكون
كانّه قطع عن الاضافة وذلك لانّ الزائدة في الآخر دليل الوقف
وكان بين مستعملا في المكان والزمان فلمّا اضيف الى الجملة تمحّض
للزمان وذلك لانّه حالتئذ يكون مضافاً في الحقيقة الى زمان
مقدّر مضاف الى الجملة فقولك بينما زيد قائم تقديره بين زمان
قيام زيد وبين بالاضافة الى الزمان يكون بمعنى الزمان كما انّه
بالاضافة الى المكان والجيئت يكون بمعنى المكان نحو بين الدار وبين
زيد وعمرو

وشابهتا

وشابهتا حرف اشتراط فشاع في الجواب اذا واذ لمعنى المفاجاة
يعني ان بينا وبينما فيهما شابهة معنى الشرط فان كلّ واحدة
منهما يقتضي جملتين ثانيهما مترتبة على الاولى ترتب الشرط والجزاء
لارادة لزوم مضمون الثانية لمضمون الاولى وان لم يكن مضمون
الاولى مفروض الوجود كما في الشرط الحقيقي فان بينا وبينما لا
يستعملان الّا في الامر المقطوع به ولما كان الامر على ما مهدناه من
اقتضاء الكلمتين المذكورتين لزوم مضمون جملة لمضمون اخرى
لزوم الشرط والجزاء دخل اذا واذا المفاجاة في جوابهما ليدلا على
اقتران مضمون الاولى بالثانية مفاجاة بلا تراخ فيكون اكدّ في
معنى اللزوم وهذا ليس على وجه اللزوم كما نبه على ذلك لفظ شاع و
في محلّ اذ واذا في جواب بينا وبينما ظرف زمان له ايضا فمعنى بينا
زيد قائم اذ راي هند راي هند بين اوقات قيامه في ذلك المكان
اي في مكان قيامه والثاني انهما ظرفا زمان مضافان الى الجملة التي
بعدهما مخرجان عن الظرفية مبتدان خبرهما بينا وبينما ومعنى
وقت رؤية زيد هندا كائن بين اوقات قيامه وليعلم ان كلما
يطرد فيه ما ذكرناه في بينما من زيادة ما والاضافة الى الجملة و
تقدير الزمان بينه وبين الجملة بحسب المعنى وفي كونه ظرف الزمان
بناء على انّ كلا وبعضا يكونان من جنس ما يضافان اليه زمانا
كان او مكانا او غيرهما وهو فيما نحن فيه مضاف الى الزمان بتقدير
كما تبيّن ومن المشابهة لكلمات الشرط واقتضاء جملتين مترتبة تبيّن
ترتب الشرط والجزاء فصح فيه كذلك دعوى البناء كما في بينما وقد
يقال اذ معرب وما مصدرية والزمان المضاف الى ما يقدّر

وأين وأنّى للمكان أنّى وللزمان متى جاءت وأيان جاءت
وكل للاستفهام والشرط وارد ولكن بمعنى الشرط أيان قلت
من الظروف المبنية اين وانى ومتى وايان ووجه البناء في الكل
تضمّن معنى الحرف فاين وانّى ومتى منها للمكان ومتى وأيان
للزمان والكل منها يكون للاستفهام وللشرط الا ان مجئ ايان
للشرط غير شايع في كلامهم وان اجازه بعض المتأخرين فمثال اين
الاستفهامية اين كنت والشرطية اين تكن اكن ومثال متى
الاستفهامية متى جئت والشرطية متى تجلس جلس وكذا البواقى
وانّى لها معان ثلاثة احدها اين كما في قوله تعالى انّى لك هذا اى من
اين لك ويجئ بمعنى كيف نحو انّى يؤفكون ويجئ بمعنى وقد وله
نحو قوله تعالى انّى شئتم على الوجه الثانى وايان تختصّ بالامور
العظام نحو ايان يوم الدين فلا يقال ايان تمت
ومنذ ومذ ظرفا زمان وجاءتا لاوّل وقت او لمجموع مدّة
منذ ومذ لفظان منقلان وقد يقال ان مذ مخفف منذ ومنذ
مبنيّ على الضمّ ومذ على السكون وهو ينضمّ بالتقاء الساكنين كما
في مذ اليوم ولهما معنيان احدهما اوّل المدّة اي ولمدّة الفعل الذي
قبلهما كقولك ما رايته منذ يوم الجمعة ومذ يوم الجمعة اى اوّل
المدّة التي انتفت فيها الرؤية ومبدأها ذلك اليوم وعلى هذا لا
يكون ما بعدهما زمان يقصد فيه العدد والثاني جميع مدّة الفعل
الذي قبلهما كقولك ما رايته منذ يومان اى مدّة انتفاء الرؤية
اليومان جميعاً وعلى هذا يكون الواقع بعدهما زمانا يقصد فيه
العدد وفي تحقيق معنى منذ ومذ يومان زيادة بحث او

وما استعملا الا لماض وحاضر وبعدهما المرفوع بالخبرية منذ ومذ لا يكونان للزمان المستقبل قطعا فلا يقال ما رايته منذ يوم الجمعة للجمعة الآتية وهو ظاهر فاذا كان بعدهما جملة فيها فعل في صدر الجملة او في اواخرها فالاكثر ان يكون ذلك الفعل ماضيا كما في ما رايتك منذ قام زيد ومنذ زيد قام فان كان مضارعا كما في منذ يكتب زيد ومنذ زيد يكتب فذلك اما ان يكون حكاية عن حال ماضية ومنذ حينئذ او المدة واما ان يكون في الحال والمعنى في جميع المدة وكذلك اذا كان بعدهما الجملة الاسمية التي لا يكون جزء منها فعلا فلا يخفض الا جميع المدة قوله وبعدهما المرفوع الخ يعني ان ما بعد منذ ومذ مرفوع على الخبرية ومنذ ومذ في محل الرفع مبتدأ فمعنى ما رايته منذ يوم الجمعة اول مدة انتفاء الرؤية يوم الجمعة ومعنى ما رايته منذ يومان ولما ذكر ان الاسم الواقع بعد منذ ومذ مرفوع بالخبرية لها وكان بعض ما يقع بعدهما غير صالح لان الخبرية عنهما اشار الى وجوب تقدير مضاف في ذلك المقام فقال

فقدرت حينا قبل ما كان مصدرا كذلك فيما قبل ان وجملة

يعني ان الواقع بعد منذ ومذا ذا كان مما لا يصح لان يكون خبرا كيقدر الحين او الوقت مضافا الى ما وقع بعدهما وذلك امور ثلاثة احدها المصدر كما في قولك ما رايته منذ سفره فالسفر لا يصلح خبرا لاول مدة انتفاء الرؤية فيقدر فيه ظرف مضاف الى ذلك المصدر والتقدير ما رايته منذ حين سفره وثانيها

ان مع الفعل كما في قولك ما رايته منذ انه سافر فتقديره منذ زمان انه سافر وثالثها الجملة كما في مذ زيد قايم فيقدر مذ زمان زيد قايم

وقط لماضٍ مثل عوض لغابر وخصّا بمنفيّ وشاعا بضمّة

من الظروف المبنيّة قط وعوض ومعنى قط الوقت الماضي عموماً ومعنى عوض الوقت المستقبل عموماً ولا يقعان الا في الكلام المنفيّ نحو ما رايته قط وما اضربه عوض ونحو هل رايت الذيّب قط منفي معنى واما قال وشاعا بضمّة لانّ عوض قد جاء فيه فتح الآخر وكسرها وقط قد جاء فيه سكون الاخر مع التخفيف

وامس لماض وهو بالكسر دايماً وفي غير حال الرفع في عرف فرقة

من الظروف المبنية امس للزمان الماضي وهو مبنيّ على الكسر ابداً في لغة الحجازيّين واما في لغة بني تميم فهو مبنيّ على الكسر في حالة النصب والجرّ واما في حالة الرفع فمعرب غير منصرف وتحقيقه مذكور في الشرح

لدى ولدن عمّا المكان وغيره وجاء لدن مع من لاوّل غاية

من الظروف المبنيّة لدى ولدن وهما يعمان المكان والزمان تقول المال لدى زيد وانا اذكر فلانا لدى احسانه وتقول من لدن زيد ومن لدن صباح ولايح لدن عن ذكر من لابتداء الغاية اما لفظاً او تقديراً وهما بمعنى عند ويفرق بينهما بان عند يستعمل في الحاضر القريب وفيما هو في حرزك وان كان بعيداً بخلاف لدى فانه لا يستعمل في البعيد ولما كان في لدن لغات اخر غير ما هي المشهورة اعني ما كان على وزن عضد اشار اليها بقوله

لدن

لَدَنْ وَلَدِنْ لَدْنِ وَلُدْنِ لغاتها كذا لَدُ ضمّا لد بضمّ وفتحة

لدن بفتح الدال ولدن بكسرها مخففان من لدن بابدال الضمة بما هو اخف منها ولدن وعلى وزن فلس باسكان العين وذلك على القياس المطرد في تخفيف نحو عضد وكسر النون لالتقاء الساكنين ولدن على وزن ذلك بنقل حركة الدال الى ما قبلها والكسر لما ذكرناه ولد بضم الدال مخفف لدن الذي هو الاصل بحذف النون ولد بفتح اللام او ضمها وبسكون الدال مخففا لَدْن ولُدْن على وزن فَلْسٍ وَفُلْكٍ

وفي مع فتح العين والوقف جائز والان لهذا الوقت وهو بفتحة

من الظروف المبنية مع والشايع فيه فتح العين ويجوز فيه السكون ايضا يقال مع زيد فاذا لاقى ساكنا بعده كسر عليه على هذه اللغة نحو كنت مع القوم ومن الظروف المبنية الآن للوقت الحاضر بقول جئتك الآن وهو مبني على الفتح

ولما مع الماضي يكون كاذ وقد يكون كالا وهي للنفي شاعت

من الظروف المبنية لما وهو يكون مع الفعل الماضي بمعنى اذ فيقتضي جوابا نحو لما جئت جئت وله استعمالان آخران في الحرفية احدهما ان يكون بمعنى الا وذلك اذا كان بعد ان للنفي نحو قوله تع وان كل لما ليوفينهم وان كل نفس لما عليها حافظ والثاني ان يكون بمعنى لم على سبيل التاكيد والاستغراق في الزمان

وكيف للاستفهام معناه انه على اي حال فهو يبنى بفتحة

كيف للاستفهام عن حال الشيء فاذا قلت كيف زيد فمعناه انه على اي حال وانما عد في الظروف لان معناه الجار والمجرور وهو قريب من الظرف وسبب بنائه تضمنه للاستفهام ووجه كونه على الفتحة ان

وفي المثل والغير المضافين قبل ما وانّ وان جاز البناء بفتحة اعلم ان المثل والغير شبهان بحيث واذ واذا في الابهام فيجوز اضافتهما الى صريح الجملة الا ان ذلك التشبيه لما كان بوجه بعيد لم يجز اضافتهما الى صريح الجملة بل الى جملة مصدّرة بحرف مصدري وهي ما وان وانّ تقول قياما مثل ما قام زيد وقيامك مثل ان قام زيد ومثل ان زيدا قائم بفتح مثل قال الله تعالى انه لحقّ مثل ما انكم تنطقون وكذا الكلام في غير

تعيينه

كذا كل ظرف معرب قد اضفته الى جملة اذا بتقدير جملة

يعني كما جاز بناء المثل والغير على الفتح بالاضافة الى الجملة مع الحروف المذكورة يجوز بناء الظرف المعرب بالاضافة الى الجملة الصريحة كقوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين وبالاضافة الى ازلة المقدّرة بعده الجملة التي اضيف اليها اذ كما في قوله تعالى في عذاب يومئذ وفي خزي يومئذ ووجه ذلك في الظروف المذكورة وفي المثل والغير على ما مرّ هو التشبيه بالظروف المحتاجة الى الجمل كحيث ووجه جواز الاعراب فيها كون الاصل اضافتها الى المفردات فيكون اضافتها الى الجمل محمولة على ما هو الاصل الحاقاً للفرع باصله

وما الفعل الا ما يدل بنفسه وكان مفيداً للزمان بصيغة

قوله بنفسه يخرج الحرف وقوله مفيداً للزمان للصيغة يخرج الاسم الخالي عن معنى الزمان كزيد ورجل والدال عليه بجوهره كالاصطبار والاغتباق على ما مرّ تحقيقه في تعريف الاسم

وخصّ بناء ساكن والجوازم وحرفي تنفيس وحرفي شرطية

يعني ان من خصايص الفعل لحوق التاء الساكنة ودخول الجوازم و حرف التنفيس اعني السين وسوف وهو في الشرط اعني ان ولو انما اختص الفعل بالتاء الساكنة لان الاسم كان فيه ما يميزه المؤنث عن المذكر وهو زيادة التاء المتحركة فلم يحتج الى التحاق هذه التاء به وانما اختص بالجوازم لان الاسم لاصالته في الاعراب استوفى الحركات فاراد وان ينقضوا من الافعال المعربة لمشابهة الاسم حركة الدلالة على فرعيته فنقصوها الجزم عوضوها الجزم الذي يكون بعد الحركة وانما اختص بحرف التنفيس اعني السين وسوف والتنفيس التاخير لانها التاخير الى الزمان المستقبل وعدم التضييق في الحال وانما المختص بحرف الشرط لان معنى الشرط هو لزوم مضمون فعل لمضمون فعل آخر كما يجيء بتحقيقه في باب ان شاء الله تعالى

وازمانه ماض وحال وغابر ونعني هنا بالحال وقت العبارة يعني ان ازمنة الفعل ثلاثة الزمان الماضي والزمان الغابر اعني المستقبل والغابر وان كان بحسب اللغة مشتركا بين الماضي والمستقبل الا ان مقابلته للماضي قرينة كون المراد منه المستقبل والزمان الحال وليس المراد بالحال ههنا الحد المشترك بين الماضي والمستقبل فانه لا يقع ظرفا للفعل من الافعال بل ما على جنبي الان من الزمان مع الان ويعتبر منه الاناة التي هي وقت التعبير عن الفعل اعني وقت تلفظ المتلفظ بالفعل وهو المراد بقوله وقت العبارة فالماضي هو الفعل المقتضي قبل زمان التكلم كضرب والمستقبل هو الفعل المشروع فيه بعد انقضاء الكلام كيضرب وكاضرب ولو على الفور كما اذا قلت اضرب الان والحال هو الفعل المشروع فيه في وقت التكلم ليكتب في قولك ما داليه

منذ يكتب زيد فان الكتابة فيما ذكرناه لابد وان يكون حاصلا
وقت التكلم والاستحال تجديد زمان انتفاء الرؤية بنعم الفعل
المشروع فيه وقت التكلم ربما يكون بعض اجزائه ماضيا في ذلك الوقت
وبعضه باقيا كما في قولك زيد يصلي وقت معين بعض صلوته وبقي
بعضها فان اللغة لم تبن على المشاحة في مثل ذلك والا تعذر التعبير
عن الفعل الحال في الاكثر فان الغالب من الافعال هو الافعال التدريجية
كالاكل والشرب والصلوة التعذر اجتماع اجزائها في زمان التكلم
وفي الشرح مزيد بحقيق لهذا المقام

واقسام هذا الباب ماض مضارع وامر خطاب وهو امر بصيغة
اقسام الفعل الثلاثة الماضي والمضارع والامر بالصيغة اعني الامر
الذي يكون مبنيا من المضارع بصيغة مخصوصة كاضرب وهو في
حالة الخطاب لا غير وانما قيد الامر بذلك لان امر الغايب نحو فيضرب
ليس بقسم للمضارع فانه هو المضارع المجزوم على ما سياتي وانما
تركنا حدود اقسام الفعل وكيفية صيغها لكونها مذكورة في كتب
التصريف فانه اليوم بذلك الفن

وقد وضع الفعل المضارع صالحا لمستقبل والحال فهو بشركة
الفعل المضارع بحسب الوضع يصلح للحال والمستقبل فهو مشترك
بينهما فتقول يضرب الآن ويسمى حالا وحاضرا ويضرب غدا ويسمى
مستقبلا وهذا ما ذهب اليه الاكثرون من كونه حقيقة فيهما وقال بعضهم
هو حقيقة في الحال مجاز في المستقبل وقيل بالعكس

وخصصه سين بمستقبل كما يخصصه بالحال لام البداية
يعني ان المضارع المشترك بين الحال والمستقبل كما سياتي بحقيقة

ولام الابتداء كما في انّي لاحبك بخصيصة بالحال على الاكثر وقد جاء
مرادا به الاستقبال كقوله تعالى وانّ ربّك ليحكم بينهم يوم القيمة وانّي
ليحزنني ان تذهبوا به واعلم انّ الاصحّ انّ ذكر الآن والساعة وما في
معناهما مع فعل المضارع لا يختصّ بالحال بل مقرون بهما باق على الاشتراك
للقطع بالاستقبال في قوله تعالى فمن يستمع الآن يجد وانّ الآن يصحب
الامر وهو مستقبل قطعاً قال الله تعالى فالآن باشروهنّ ويصحب
الماضي ايضاً كما في قوله تعالى الآن خفّف الله عنكم

وقد بنى الماضي والامر واعرب المضارع بالتنبيه او بالاصالة
اقسام الفعل على ما مرّ هو الماضي والمضارع والامر والماضي والامر
مبنيّان والمضارع بانفراده معرب وقد اختلفوا في اعرابه هل هو
بالاصالة او بمشابهة الاسم ودلائل الطرفين مذكورة في الشرح تركنا
ذكره ههنا لقلّة جدوى الاشتغال بامثال هذه المباحث

واعرابها ايضاً ثلاثة اضرب فرفع ونصب وهي بالجزم حصّت
الاعراب في المضارع كالاعراب في الاسم على ثلاثة انحاء الرفع و
النصب والجزم وهو يختصّ بالجزم كما اختصّ الاسم بالجرّ وتأتي
الضمّة في وهي بالجزم حصّت لتأوّل الفعل بالكلمة والصيغة و
للشعر حاجات

وما صحّ فيه اللام وهو مجرّد عن الضمير المرفوع او في صورة

فيعرب في تلك الوجوه الثلاثة بضمّ وفتح والسكون بحملة
الفعل المضارع في قبول الاعراب على وجوه كثيرة متفاوتة في استيفاء
علامات الاعراب فما كان منه صحيح اللام مجرّداً عن الضمير المرفوع
فهو او في صورة في قبول الاعراب فيعرب في حالة الرفع بالضمّة

وفي حالة النصب بالفتحة وفي حالة الجزم بالسكون فيستوفي
العلامات الثلاثة بجملتها

ومما كان فيه اللام غير صحيحة فانه الا بعض تلك الثلاثة
فقدر في ذي لواو والياء ضمة واظهر فيه الفتح من اجل خفته
وقدر في ذي لالف ضم وفتحة واية جزم الكل حذف الاخيرة
يعني ان الفعل المضارع لا يستوفي العلامات الثلاث بل لا يظهر فيه
الا بعضها وذلك ان المعتل اللام اما واوي نحو يغزو او ياءي نحو يرمي
او بالالف نحو يرضى فذو الواو والياء يقدر فيه الضم لاستثقالهم
الضمة على الواو والياء في الاخر ولم يقدر فيه الفتحة لخفتها فتقول
هو يغزو ويرمي بسكون اللام ولن يغزو ولن يرمي بفتحهما واما
ما كان بالالف نحو يرضى فقد قدر فيه الضمة والفتحة لعدم قبول
الالف شيئا من الحركة فيقول هو يرضى ولن يرضى بسكون اللام و
علامة الجزم في مجموع الانواع الثلاثة حذف الحرف الاخيرة فيقول
لم يغزو ولم يرم ولم يرضى وذلك لان الجازم لا يتحقق عمله فيما ذكرناه
من الافعال بالاسكان لوجود السكون في حالتي الرفع والنصب
فجعل حذف حرف العلة علامة له

ومما لم يجرد كان بالنون رفعه فلم يبق الا حذفها في البقية
يعني ان المضارع الملحق به الضمائر الثلاثة الالف والواو والياء
في الامثلة الخمسة اعني يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون
وتفعلين يعرب بالنون في حالة الرفع ويحذف النون في الحالتين
الباقيتين اعني النصب والجزم وانما اعرب هذا القسم بالنون لان
اخر الفعل الفعل منه كان مشغولا بالحركات المناسبة للالف والواو

والياء

والياء ولم يكن فيه علة البناء فجعل النون بدل الضمة لمشابهة للواو في الغنة فلم يبق للنصب والجزم الا ان يحذف النون لهما فجعل حذفه علامة لهما

ورافعه التجرد عن كل عامل وقيل حروف في الاوايل زيدت

اختلف في رافع الفعل المضارع فقال الفراء عامله التجرد عن العوامل اللفظية وهو النواصب والجوازم فيكون العامل فيه معنويا وقال الكسائي عامله في الرفع حروف المضارعة

وعامله في النصب حرفان ان ولن وكي واذن ايضا على قول فرقة

ومن لا يرى الاعمال في كي وفي اذن يقدر ان في الكل للعاملية

اعلم ان في ناصب الفعل المضارع خلافا فذهب المحققون الى ان ناصبه ان ولن وذهب بعضهم الى ان كي واذن ايضا عاملان فيه بالاصالة وبهما على الرأي الاول ينصبان بتقدير ان بعدهما كما يأتي بيانه ان شاء الله

ويشرط في ان كونها مصدرية ولم يعتبر ما خففت عن ثقيلة

فما بعد افعال اليقين حقيقة ويحتمل الامرين ما بعد رية

المعتبر من ان ههنا هي المصدرية والمخففة عن المثقلة لا ينتصب الفعل بعدها والضابطة الكلية في ذلك ان كل ما وقع بعد افعال اليقين كالعلم والتيقن والانكشاف والنظر والكشف واليحاء والتداء فهو المخففة نحو علمت ان سيقوم وظهر لي ان سيفعل الى غير ذلك وكل ما وقع بعد افعال الشك كالظن والشك والحسبان وغير ذلك فهو محتمل لهما تقول ظننت ان يقوم بالنصب مع جواز الرفع ووجه اختصاص افعال اليقين بان المخففة هو ان اليقين بان المخففة التي فائدتها التحقيق انسب واولى

ولن وضعه للنفي نفياً مؤكداً ونفيا على التابيد في قول فرقة
معنى لن نفي المستقبل على وجه التاكيد واختلفوا في انها للتابيد او لا
فذهب بعضهم الى انه للتابيد والاكثرون على انه ليس للتابيد لقوله
تعالى ولن يتمنوه ابدا مع قوله تعالى قالوا يا مالك ليقض علينا ربك

وكي حرف جر قيل بل مصدرية بتقدير لام الجر للسببية
ذهب الاخفش الى ان كي حرف جر بمعنى اللام للسببية وانتصاب الفعل
بعدها بتقدير ان وذهب الكوفيون الى انه حرف جر مصدرية مثل ان
وسببية بلام مقدرة قبلها بدليل كثرة وقوع اللام قبلها قال الله تعالى
لكيلا تاسوا على ما فاتكم ولولا انها كانت مصدرية لما صح دخول
اللام عليها فان حرف الجر لا يدخل الا على اسم صريح او فعل بمنزلة
المصدر

اذن اصله اذ للزمان قطعته وقد قيل حرف ناصب بالاصالة
ذهب سيبويه الى ان اذن حرف ناصب للفعل المضارع بالاصالة
دون تقدير ان وذهب الخليل بتقدير ان وقال في الرضي الذي
يلوح لي في اذن ان اصلها اذ وذلك انهم اراد والاشارة الى زمان
فعل مذكور فقصدوا الى لفظ اذ الذي بمعنى مطلق الوقت لخفة
لفظه فقطعوه عن الجملة المضاف هو اليها الدالة الفعل المذكور
اليها عليها فانك اذا قيل لك انا از ورك فيقول اذن اكرمك اي اذ
تزورني اي وقت زيارتك اكرمك وعلى هذا التقدير يكون النصب
بعده بتقدير ان فمعنى اذن اكرمك اذ تزورني اكرمك حاصل
فالفعل المنصوب ما ول بالمصدر مبتداء والخبر محذوف وجوبا
لانه لما التزم حذف ان التي بها يصلح الفعل للابتدائية كرهوا ذكر

الخبر

الجزم لئلا يكون كالجزء من الفعل

ومنصوبه فعل الجزاء فلم يكن له نصب فعل الحال فهو بضمة
يعني ان المنصوب باذن ليس الا ما يكون فعل الجزاء بان يكون
اذن متضمنا لمعنى الشرط لان ذلك هو اصل وضعه كما سبق بيانه
واذا كان كذلك فيكون نصبه مختصا بالفعل المستقبل دون الحال فانها
لا يصلح للجزاء فان فعل الشرط والجزاء لا يكون الا ماضيا او مستقبلا
على ما تبين في بابه فقولك اذن اصدقك في جواب من قال انا ازورك
بمنزلة قولك اذن انا من المصدقين في عدم تحقيق معنى الجزاء
ولذلك لا يكون الا مرفوعا

ويعمل في صدر الجواب وحيثما عطفت به فالنصب جائز بقلة
اعلم ان اذن قد يكون جوابا وقد لا يكون جوابا فاما الجواب فشرطه
ان يكون في صدر الكلام المجيب بان لا يتقدم عليه الفعل كما في اكرمك
اذن وان لا يتوسط بين لفظين ثانيهما متربهم للاول كالمبتداء و
الخبر في انا اذن اكرمك والشرط والجزاء في ان جيتني اذن اكرمك
واما غير الجواب فيكون بالعطف لا غير بدليل الاستقراء وذلك
كما اذا قلت ان زرتني ازورك واذن اكرمك واذا عرفت ذلك
فيقول اذن انما ينصب اذا كان جوابا لان ذلك هو اصل وضعه
ومع ذلك يكون في صدر الجواب لانه للاشارة الى زمان الفعل
السابق فحقه عدم الفصل واما غير الجواب كما في العطف فالنصب
فيه بقلة وقد اتفق القراء السبعة على الرفع في قوله تعالى واذن
لا يلبثون وفي الشواذ لا يلبثوا بالنصب

ويلغى بفصل الفعل عنه لضعفه بغير دعاء والنداء ونشده

يعني ان اذن يلغى بسبب فصل فاصل بينه وبين فعله لضعفه
في العمل لانه اذا كان الفعل الفاصل احد الاشياء المذكورة الدعاء
والنداء والقسم فينصب معه نحو اذن يرحمك الله اكرمك و
اذن يا زيد اكرمك واذن والله اكرمك لكثرة دوره هذه الاشياء
في الكلام فليس في نحو اذن قائما اضربك الا الرفع

وينصب مع حتى بمعنى الى وكي بتقدير ان فالحال بالرفع خصصت
اعلم ان حتى ينتصب بعده الفعل بان المقدرة بعده وذلك لان
حتى حرف جر وهو لا يدخل الفعل الا اسما اولا بالمصدر والحروف
المصدرية هي ان وما ولو ولا سبيل الى تقدير ما ولو بعدها
لانهما لا ينصبان ظاهرا فكيف ينصبان مقدرين فتعين تقدير
ان فيكون الانتصاب بحقيقة وحتى حينئذ يكون بمعنى الى لانتهاء
نحو سرت حتى يغيب وبمعنى كي للتعليل نحو اسلمت كي ادخل الجنة
ولما كان تقدير ان لمحض المضارع للاستقبال اختص النصب
بحتى بالفعل المستقبل واما فعل الحال فلا يكون الا مرفوعا وهذا
المقام زيادة تحقيق ذكرناه في الشرح

وحتى مع الحال ابتدائية وذا يكون مع الايجاب والبينة
اعلم ان حتى اذا كان مع المضارع بمعنى الحال وكان المضارع
بعده مرفوعا فهو اذن حرف ابتداء يكون ما بعده كلاما
مستانفا لا يتعلق من حيث الاعراب بما قبله كما تعلق المنصوب
بما قبله لكون حتى معه حرف جر ومن اجل ذلك لم يصح كان
سيري حتى ادخلها ادخلها بالرفع اذا كان كان ناقصة لامتناع
بقاء كان الناقصة بلا خبر ثم ان كون حتى حرف ابتداء انما

يتاتى اذا كان ما بعد حتى كلاما موجبا صالحا لان يكون سببا
لحصول ما بعده نحو مرض زيد حتى لا يرجونه فلا يجوز سرت حتى
يغيب الشمس بالرفع لان التيقن كسير لا يكون سببا لغروب
ولا يجوز ما سرت حتى ادخلها او سرت حتى تدخلها لان السبب
منتف في الاول وغير محكوم بثبوته فكيف يحكم بحصول مسببه

وينصب مع لام الجحود ولام كي وعاقبة ايضا ولام الزيادة
يعني ينصب الفعل المضارع بتقدير ان بعد لام الجحود وهو الذي للتاكيد
بعد كان المنفية نحو ما كان الله ليعذبهم وبعد لام كي وهو الذي
للتعليل نحو جئتك لتحسن الي وما فعلت ذلك ليغضب وبعد لام
العاقبة نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا وبعد لام
الزيادة وهي التي يجيئ بعد فعل الامر والارادة نحو امرت لاعدل
بينكم ويريد الله ليخفف عنكم ويريد الله ليبلوكم

وينصب ايضا بعد او متأولا بالا لحصر او الى للنهاية
يعني ينتصب الفعل المضارع بعد او بتقدير ان اذا كان بمعنى الا
للحصر كما في قولك لاقتلنه او يسلم او بمعنى الى للانتهاء نحو لالزمنك
او تعطيني حقي وليس وههنا بمعنى الى ان كما ذكره القوم بل بمعنى
الى وان مقدرا بعدها وانما نصبوا بعد وهذه ليكون النصب
تنصيصا على حرف او على معنى العطف الى احد المعنيين المذكورين
وذلك ان او العاطفة لاحد الامرين بقصد لزوم احدهما فلما
اريد مع هذا لزوم الامر الاول الاول عند حصول الامر الثاني و
ان الاول متدلى حصول الثاني كما في المثالثين المذكورين نصبوا
بعدها بتقدير ان تنصيصا على هذا الصرف فان تقدير ان

في نحو ان تسلم ونحو تعطيني بمنع سبك الفرس عن عطفها على ما قبلها
من الجملتين والفعل المقدر بان ههنا ان كان بعد او بمعنى الا
فهو مستثنى فان معنى لاقتلنك او يسلم لاقتلنك الا وقت اسلامه
وان كان بعد او بمعنى الى كان ظرفيا للفعل السابق فان معنى
لالزمنك او تعطيني حقي لالزمنك الى وقت الاعطاء

وينصب بعد الواو والفاء واوه الجمعية والفاء للسببية
يعني ينصب الفعل المضارع بتقدير ان بعد الواو الجمعية بان
يجمع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها في زمان واحد و
بعد الفاء التي للسببية بان يجعل مضمون ما قبلها سببا في مضمون
ما بعدها وانما نصبوا بعدهما بتقدير ان تنصيصا على صرفهما
عن معنى العطف فان الفعل بتقدير المصدر ليه لا يعطف على
الجملة الفعلية فيكون اذن ما بعد الفاء مبتدء محذوف الخبر
وجوبا فمعنى قولك زرني فاكرمك حاصل اي ان زرني فالاكرام
حاصل لك وكذا ما بعد واو الجمع مبتدء محذوف الخبر فمعنى قم
واقوم قم وقيامي ثابت

وشرطهما تقدير منفيه وما يقاربها او جملة طلبية
يعني ان شرط الواو والفاء في نصب الفعل بعدهما ان يقدرهما جملة
منفية صريحا او تلويحا او جملة طلبية والمراد بالطلبية الامر والنهي
والاستفهام والتمني والترجي والعرض والتحضيض لاشتمالها على
معنى الطلب صريحا وتلويحا مثال الفاء بعد الاشياء المذكورة اما
بعد النفي صريحا فنحو ما تاتينا فتحدثنا واما تلويحا فنحو قلما تلقاه
تنكر مني لان قل استعمل بمعنى النفي للعرف ونحو كانك والى علينا ثم

فنشتمنا

فتشتمنا اي لست بوال علينا واما بعد الامر فنحو زرني فاكرمك و
اما بعد النهي فنحو لا تشتمن فتندم واما بعد الاستفهام فنحو هل تزورنا
فيحسن اليك واما بعد التمني فنحو يا ليتني كنت معهم فافوز فوزا
عظيما واما بعد الترجي فنحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات و
فاطلع واما العرض فنحو الا تزورنا فتكرمك واما التخصيص فنحو
لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا ومثال الواو وبعدها الاشياء
المذكورة ما تزورنا وتكرمك وزرني واكرمك وقوله لا تنه عن خلق
وتاتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم وعليك بالسواق وليعلم ان
معنى ما تاتينا فتحدثنا بالنصب شيئان احدهما ان تاتينا تحدثنا
لكن انتفى الحديث لانتفاء شرطه وهو الاتيان وثانيهما ان يكون النفي
راجعا الى الحديث لا الى الاتيان اي ما يكون منكما اتيان بعده حديث
وان حصل مطلق الاتيان

وقد جاز رفع الفعل بعد الثلاثة بقصد ابتداء او بنية شركة
يعني ان نصب الفعل بعد الواو والفاء المذكورتين مع استيفاء
شرطيهما وبعد او بمعنى الى او الا غير لازم بل يجوز الرفع بعد كل
واحد منها وذلك اما بقصد الاستيناف والابتداء او بقصد
الشركة يعني العطف فان معنى العطف بالحروف المذكورة
اشتراك امر لامر في نفي او اثبات حكم سابق اما الرفع بقصد
العطف فكما في قولك ما تاتينا فتحدثنا بان تجعل الحديث مشاركا
للاتيان في النفي فيكون نافيا للمجموع واما الرفع بقصد الابتداء
فبتقدير المبتداء من غير قصد لتسببية كما تقول ما تاتينا فتحدثنا
ينفي الجزاء الاول فقط والمعنى ما تاتينا فتحدثنا بما

يحدث به الجاهل بحالنا

وقدّر ان في كلّ فعل عطفته على اسم واذ ذاك الظهر بكثرة

يعني يجوز ان ينصب المضارع بتقدير بعد كلّ عاطف يعطفه على اسم مفرد وذالك ليكون الاسم معطوفاً عليه بالاسم تقول اعجبني ضرب زيد ويشتم واعجبني ضرب زيداً ويشتم قال للبس عبارة و تقر عيني احبّ اليّ من لبس الشفوف وقال الله تعالى او يرسل رسولاً بنصب رسولاً يرسل عطفاً على وحياً وهذه اللغة وان كانت ثابتة الا انّ اللغة المشهورة اظهار ان في هذا الموضع تقول اعجبني ضرب زيد وان يشتم واعجبني ضرب زيداً وان يشتم

واظهار ان لم يمتنع بعد لام كي فان كان مع لا لم تقدّر بحالة

يعني ان لا يظهر بعد شيء من الحروف المذكورة المنتصب بعدها الفعل الا بعد لام كي تقول جئتك لان تحسن كما تقول لتحسن هذا اذا لم يكن معها لا فان وليها لا فلا بدّ من اظهارها كما في ليلّا للاستكراهم اللامين المتواليتين

وجازمه لام ولما ولم ولا وكلم المجازاة التي للشرّيطة

كمهما واذ ما حيثما ان وما ومن واين متى انّى واي واية

جوازم الفعل المضارع بعضها جازم فعل واحد وهي الحروف الاربعة المذكورة وبعضها جازم لفعلين ان كان مضارعين احدهما شرط واخر جزاء وهي كلم المجازاة التي بعضها حرف وهي ان الشرطيّة وبعضها اسم وهي من الاسماء المذكورة المتضمّنة لمعنى الشرط تقول ان تاتيني اكرمك واذ ما تاتيني انك وحيثما تجلس اجلس وما تصنع اصنع ومن تضرب اضرب ومتى تقم اقم

واين

واين تكن اكن واني تقعد اقعد وايتهم يأتني آكرمه وايتهم يأتيني
آكرمها وليعلم ان الاسماء المذكورة المتضمنة بمعنى ان اما معمولة
لفعل الشرط او مرفوعة على الابتداء فما كان منهما اسم زمان او
مكان كمتى واين فهو ابدًا في موضع النصب على الظرفية وما كان
غير ذلك كمن وما ومهما فهو في موضع الرفع على الابتداء ان كان
فعل الظرف مشغولًا عنه بضميره كما في من يكرمني آكرمه والا ففي موضع
النصب بفعل الشرط لفظًا كما في من تضرب اضرب

فلم تقلب لفعل المضارع ماضيًا وتنفيه والالغاء فيه بقلة
لم تدخل على الفعل المضارع فتغير صورته ومعناه فيجزمه صورة
وينفي مضمونه وتقلب معناه ماضيًا وقد جاءت لم في الشعر ملغاة
عن العمل بقلة قال الولا فوارس في نعم وأسرتهم يوم الصليفاء
لم يوفون بالجار

ولما كلم واختص بالاستدامة وايضًا بحذف الفعل من غير حاجة
اعلم ان لما مثل لم في نفي المضارع وقلبه ماضيًا الا انها لكونها في الاصل
لم زيد عليها لم اختصت بزيادة امرين احدهما استدامة النفي
اي امتداد النفي من وقت الانتفاء الى حال التكلم نحو ندم زيد
ولما ينفعه الندم والمعنى ان عدم النفع متصل بحال التكلم بخلاف
لم فانه يجوز انقطاع النفي بها دون الحال كقولك لم يضرب زيدًا امس
لكنه يضرب اليوم والثاني جواز الاستغناء بها عن ذكر المنفي عند قرينة
من غير حاجة اي ضرورة شعر نحو شازف المدينة ولما اي لما
ادخلها وقد جاء ذلك في لم ضرورة وتغني بلا النافية كقولك احفظ
وديعتك التي استودعتها يوم الاغالبان وجدت وان ولم

ونعني بلا لا النهي والنفي مهملا وتدخل في حالي خطاب وغيبة

لا الناهية هي المطلوب بها ترك الفعل نحو لا يحزن عليهم وهي يجزم بخلاف النافية ودخول لاء الناهية على فعل المخاطب والغايب قياس دون دخولها على فعل المتكلم

وباللام لام الامر وهي بكسرة وتسكن بعد الواو والفاء بكثرة

اي ونعني باللام لام الامر وهي اللام التي يطلب بها الفعل نحو لينفق ذو سعة ويدخل فيه لام الدعاء نحو ليقض علينا ربك وهي مكسورة وفتحها لغة ويختار سكونها بعد الواو والفاء نحو ولتات طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا وقد يسكن بعد ثم نحو ثم ليقضوا تفثهم وليس ذلك كالاسكان بعد الواو والفاء في الكثرة لان اتصالها بما بعدهما اشد لكونهما على حرف واحد

ويعمل في فعلين ان وقبيلها فيرتبط الفعلان بالسببية

فالاول شرط والاخير جزاؤه وجاء الجزاء اسمية بالخصوصة

يعني ان كلمة الشرط هي المعاملة في الشرط والجزاء فيحصل بينهما بدخول كلمات الشرط ارتباط يكون الفعل الاول سببا والفعل الثاني وهو المسبب مسببا والفعل الاول وهو السبب يسمى شرطا والفعل الثاني وهو المسبب يسمى جزاء وذلك نحو ان تاتيني اكرمك ومن ياتني اكرمك وكذلك البواقي والجزاء من بين جزئي الشرط مختص بجواز كونه جملة اسمية نحو ان تكرمني فانا اكرمك واما الشرط فلا يكون الا فعلا وفي هذا المقام مباحث نفيسة اودعناها في الشرح

فان لم يكن الجزاء مضارعا ففيه جواز الرفع عند الائمة

اعلم ان الاجود كون الشرط والجزاء مضارعين بعد الكلمات المذكورة

يحصل

ليحصل بالجزم دلالة على ما قصد من ارتباط احدى الجملتين بالاخرى
معنى فان كان الامر على ما ذكرنا وجب جزم كل واحد منهما تقول ان
تاتني اكرمك وكذا في ساير الادوات وان كانا مساحيين فرقا في محل
الجزم نحو ضربتني ضربتك وان كان الشرط مضارعا فقط وجب جزمه و
كان الجزاء في محل الجزم ان كان ماضيا ولم يكن له محل ان كان اسمية
نحو ان تاتيني فانا مكرمك وان كان الجزاء مضارعا فقط وهذا هو
المذكور في الكتاب ففيه جواز الرفع مع كثرة الجزم ووجب الجزم ضعف
الاداة عن العمل في الجزاء لحيلولة الماضي غير معمول لنيه بينها وبينه

وربط جزاء الشرط بالفاء شايع وفي اسمية جازت اذا للفجاءة
اعلم ان ارادة الشرط سواء كانت ان او ما يتضمن معناها اولو
فجزاؤه يكون مجردا عن الربط تارة ومرتبطا باخرى واولى الاشيا
بالربط ههنا الفاء لما سبب للجزاء معنى لان معناه التعقيب
بلا فصل والجزاء يتعقب الشرط كذلك وهو شايع في الفعلية والاسمية
تقول ان جئتني فقد اكرمتك وان جئتني فانا مكرمك ويختص الاسمية
بجواز كون رابطها اذا الفجاءة لنا ويدل بان وجود الشرط مفاجئ لوجود
الجزاء قال الله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم
يقنطون ولما ذكر كون الجزاء محلا لدخول الفاء قصد الى بيان احواله
بحسب وجوب دخولها عليه وجوازه وامتناوه فقال

والفاء في الماضي بلا قد كذلك المضارع منفيا بلم بالخصوصة
وقد جاز في الفعل المضارع مثبتا كذلك منفيا بلا بالسوية
ويلزم فيما دون ذلك مطلقا ومع ذاك جاز الترك عند الضرورة

اعلم انه اذا كان الجزاء مما يصلح لان يقع شرطا فلا حاجة الى رابط بينه

وبين الشرط لان بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه
موقعهم ان بعضها يصلح لذلك يكون مانعا عن الفاء قطعا وهو الماضي
بلا قد والمضارع المنفي بلم دون لا ولن وغيرها من حروف النفي فلا تقول
ان زرتني فزرتك ولا تقل اضربك وبعضه لا يكون مانعا عنه قطعا
بل يكون بحيث يدخله تارة ولا يدخله اخرى على السوية وهو المضارع
المثبت والمنفي بلا دون غيره من حروف النفي قال الله تعالى ان يكن منكم
مائة يغلبوا وقال ومن عاد فينتقم الله منه وقال ان تدعوهم
لا يسمعوا وقال ومن يومن بربه فلا يخاف ووجه جواز الفاء فيهما
مع عدم الحاجة على ما بينا قربهما من الاسمية لما بين المضارع واللام
من شدة الشبه وان كان الجزاء مما لا يصلح ان يقع شرطا فلا بد
فيه من الرابط لفقد المناسبة اللفظية المذكورة بينه وبين الشرط
فيلزم الفاء في غير ما ذكرناه من الجمل مطلقا سواء كانت طلبية
كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض والنداء
والدعاء او كانت انشائية كنعم وبئس وكذا عسى وفعل التعجب
والقسم او كانت جملة اسمية مصدرية بحرف النفي او مجردة
عنهما او فعلية مصدرة بالحرف غير لا ولم تقول ان جيتني فاضرب
عمرا وان فلا تضربه او فهل تضربه او فليك تضربه او فالا تضربه او فما زيد
تضربه او فيرحمك الله تضربه وتقول ان جيتني فنعم او بئس رجلا انت
وقال الله تعالى ان ترن انا اقل منك مالا وولدا فعسى ربي ان يجيتني
فاحسن مجيئك وفوالله اكرمك وقال الله تعالى ان تعذبهم فانهم
عبادك ومن يضلل الله فلا هادي له وتقول ان جيتني فانت
حر وتقول ان جيتني فاكرمك وفقد اكرمتك ولن اضربك فما اضربك

قال في

قال في الرضي واما نحو قوله تعالى فان اطعتموهم انكم لمشركون واذا
ابتلى عليهم اياتنا بينات ما كان حجتهم فبتقدير القسم قوله ومع
ذاك جاز الخ يعني يجوز حذف الفاء في مواضع وجوبه لضرورة الشعر
كما في قوله ومن يفعل الحسنات الله يشكرها واجاز الكوفيون حذفه
اختيارا استدلالا لقوله تعالى اينما تكونوا يدرككم الموت على قراءة
الرفع بتاويل انتم يدرككم الموت وهو محمول على الشذوذ عند البصرية

وقدر ان في جزم كل مضارع اتى في عقيب الجملة الطلبية

المضارع الاتي بعد الجملة الطلبية كان ينتصب مع فاء السببية
وكذا الاتي بعد الجملة المنفية والاتي بعد الطلبية بخصوصه اعني
الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض يجزم عند
تجريده عن الفاء تقول زرني ازرك ولا تشتمني انك وهل تزرني
اكرمك الى غير ذلك والجزم في امثال ذلك بتقدير ان الشرطية فالمعنى
في زرني ازرك ان تزرني ازرك وكذا غيره

وذلك فيما صح قصد التسبب فيرفع قم يدعوك والى المدينة

يعني ان ما ذكرناه من الجزم بعد الجملة الطلبية انما يكون فيما صح
فيه قصد جعل مضمون الجملة الطلبية سببا لمضمون الفعل
الاتي بعدها كما في الامثلة المذكورة واما اذا لم يقصد ذلك كما في قولك
قم يدعوك حاكم المدينة فليس فيه الا الرفع وذلك لان السببية
هو ما يدور عليه معنى الشرط وجودا وعدما فاذا لم يكن للكلام
صلاحية التسبب لم يكن متضمنا لمعنى الشرط

وبعد جواب الشرط ان كنت عاطفا بواو وفاء فالثلاثة صحة

يعني اذا اردت ان يعطف على وجوب الشرط المجزوم مضارعا بالواو
والفاء جاز لك في ذلك المعطوف وجوه الاعراب الثلاثة اعني الرفع
والنصب والجزم وذلك نحو ان تعمل تكن فاحسن اليك واحسن اليك
على عطف احسن على انك وبالرفع بجعلها جملة مستانفة وبا
لنصب على صرف الواو والفاء الى معنى السببية والجمهور لجواز تقدير
ان الناصبة بعد الواو والفاء عند تقديم الشرط عليهما

افعال القلوب

ومن جملة الافعال ما كان صادرا عن القلب عقدا لا بعضو والة
من اصناف الفعل افعال القلوب ويسمى افعال الشك واليقين و
هي الافعال الصادرة عن القلب بمجرد الاعتقاد من غير استعمال عضو
والة تدخل على الجملة لبيان جهة اعتقاد الحكم فيها من كونه معلوما
او مظنونا وغير ذلك واصول تلك الافعال هي اربعة المشار اليها بقوله

كعلم ووجدان وزعم عقيدة خيال وحسبان وظن ورويه

هذه الافعال تعمل في جزئي الجملة لتعلق معناه بمضمونها فان معنى
علمت زيدا قائما علمت قيام زيد وهي على ضربين احدهما ما يكون لليقين
وهو ثلثة احدها العلم نحو علمت زيدا قائما وثانيها الوجدان تقول
وجدت زيدا كريما وفي معناه الالفاء تقول الفيت زيدا عالما اي وجدته
وثالثها الرؤية بمعنى الاعتقاد دون الابصار نحو رايت زيدا
غنيا اذا اعتقدته كذلك مطابقا او غير مطابق قال الله تعالى
يرونه بعيدا وهو غير مطابق ونريه قريبا وهو مطابق وقد يلحق
راي الحلمية برأى العلمية قال الله تعالى رايتهم لي ساجدين الثاني
ما يكون للشك بمعنى التردد مطلقا وعدم الجزم وهو اربعة

احدها

احدها الزعم كما في زعمتك كريما ويستعمل بمعنى القول فلا يكون من الباب ولذلك قال زعم عقيده وثانيها الحسبان نحو حسبت زيدا كريما وثالثها الخيال نحو خلت زيدا كريما ورابعها الظن وهو للامر المحتمل القريب من المتيقن نحو ظننت زيدا كريما وقد يراد به معنى العلم قال الله تعالى اني ظننت انى ملاق حسابيه وقد يجيء ظن بمعنى اتهم فلا ينصب الا مفعولا واحدا تقول ظننت زيدا اى اتهمته والتقدير فيه ظننت به انه فعل شيئا

ويعمل هذا الباب في اسمية فقط فينصب جزئيها بابطال النسبة اعلم ان عمل افعال القلوب انما يكون في الجملة الاسمية فيعمل في جزئي الجملة التي يدخل عليها بابطال الاسناد ورفعه بالكلية وادخال السند والمسند اليه في صورة الفضلة فان وقع بعدها الجملة الفعلية وذلك بالندرة وجب تقدير ضمير الشان كما في نحو حسبت تقول زيدا اي حسبته تقول هذا وان فعل القلب كثيرا ما يدخل الجملة المصدرة بان المفتوحة فيكتفي به بمفعول واحد نحو علمت ان زيدا قايم والتقدير علمت قيام زيد

ويحذف احدهما عند القرينة شايع ويخالف في احديهما بالقرينة يعني يجوز في هذا الباب حذف المفعولين معا عند وجود القرينة المعينة للمقصود وهذا شايع في الكلام كقوله تعالى اين شركائي الذين كنتم تزعمون تقديره الذين كنتم تزعمونهم شركاء واما حذف احد مفعوليه والاقتصار على احدهما عند القرينة فنعم اكثر النحاة لان المفعولين معا بمنزلة كلمة واحدة لان مضمونهما معا هو المفعول به وجازه بعضهم وهو المسموع قال الله تعالى ولا تحسبن الذين

يبخلون بما اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم تقديره ولا تحسبن الذين
بخلهم هو خيرا فحذف المفعول الاول للدلالة عليه

وجاز مع الاعمال الغاء كلها اذا اخرت او وسطت بين جملة
ولابد من تعليقها مع ما وان كذلك مع لام ابتداء وهمزة

افعال القلوب يختار عن باب اعطيت الناصب لمفعولين ليس بينهما البتة
نحو اعطيت زيدا درهما بامرين احدهما جواز اعمالها والغائها اذا تأخرت
عن الجملة او توسطت بين جزئيها فجاز في مثل زيد قائم ظننت رفع جزئي
الجملة ونصبهما وكذلك في نحو ظننت قائم والالغاء هو ابطال العمل
بحسب الصورة والمعنى وذلك انك اذا قلت زيد قائم ظننت كان معنى
زيد قائم في ظني وثانيهما التعليق وهو منع الفعل عن العمل فيما
يتعلق به لعائق عن العمل وذلك بان يتوسط بينه كما يتعلق الشيء
بالجمل على نحو هائط والفرق بينه وبين الالغاء ان التعليق ليس ابطالا
للعمل معنى فان الجملة مع التعليق في تاويل المصدر بانه مفعول به للفعل
المعلق كما كان كذلك قبل التعليق وسبب تعليق الفعل عن الاسم وهو
الفصل بينهما بما ولا وان ولام الابتداء والهمزة وهل وذلك كما اذا قلت
علمت ما زيد قائما فانه يمنع اذا اعمال الفعل لان ما الصدر الكلام
فيمنع الفعل الذي قبلها عن العمل فيما بعدها وان كان تعلقه به بحسب
المعنى مرادا فان المعنى علمت زيدا غير قائم وكذلك لا وان النافيتان
نحو احسب لا زيد قائم وكقوله تعالى وتظنون ان لبثتم الا قليلا
وكذلك اذا قلت خلت لزيد قائم امتنع عن العمل وكذا الكلام في
الاستفهام نحو علمت ازيد قائم وفي حكم الهمزة كل ما يتضمن معنى
الاستفهام قال الله تعالى لنعلم اي الحزبين احصى

والغاء مع تاكيدها بالمصادر قبيح كزيد خلته ذو مودة
يعني ان افعال القلوب اذا توسطت جاز الغاؤها من غير قبح الا اذا
تاكدت الافعال بمصادرها فيقبح حينئذ الغاؤها لان التوكيد دليل
الاعتناء بحال ذلك العامل فيقول في الاكثر زيد اظننت ظناً منطلقاً
وكذلك زيداً منطلقاً اي اظننت الظن وكذلك زيد اخلته ذا مودة واما
رفع الجزئين بان يقال زيد اخلته ذو مودة فجائز على ضعف

وكالظن فعل القول عني المضارع المخاطب مقروناً بهل او بهمزة
اعلم ان القول يجري مجرى الظن اذا تضمن معناه وذلك فيما اذا كان
مضارعاً مخاطباً مقروناً باداة الاستفهام المراد لمعنى الظن من غير
فصل بالاجنبي كقولك زيداً اذاهباً وهل تقول زيداً جالساً
فان فصل باجنبي وجبت الحكاية نحو انت تقول زيد قائم لان الاستفهام
في مثل ذلك ليس في الفعل بل في الفاعل فلا يتضمن الفعل تلك الرمزة

معنى الظن الافعال الناقصة

ومن جملة الافعال ما كان ناقصاً قائم باسم يرتفع جملة
كان وصار وليس ما دام ما ضياً واصبح امسى ظل اضحى وبات
وما برح ما زال ما انفك ما فتى وتلك اصولها واللواحق تتمة
اعلم ان الاصل في الافعال ان ينسب معانيها الى المفردات والافعال
الناقصة لما نسبت الى الجمل طالبة منها ما يكون فاعلاً لها بحسب
المعنى وهو مضمونها لزم ذكر جزئي الجملة معها فما يتم شيء منها
بذكر اسم معه كما يتم سائر الافعال به فلذلك سميت ناقصاً قوله ما دام
ماضياً يعني بذلك ان ما دام لا يستعمل استعمال كان الا بصيغة
الماضي فلا يقال اقوم ما يدوم زيد قائماً قوله وتلك اصولها يعني

ان الالفاظ المذكورة هي اصول الافعال الناقصة ويلتحق بها الفاظ اخر سنذكرها بعد ذكر تلك الاصول وقد ذكرنا في الشرح زيادة تحقيق الاسناد هذه الافعال فليطلب هناك

فكان على ما شاء ناقصة وذا لاثبات امر دائما او بفترة
وجاءت بمعنى صار ايضا بقلة وزيدت لتاكيد الكلام وتمت
ويضمر فيها الشان ناقصه فقط وكان له قلب مثال الجملة

اعلم ان كان له بحسب الاستعمال خمس احوال الاولى وهي الشايعة كونها ناقصه وذلك يكون الاثبات امر في الماضي اما على سبيل الدوام من غير انقطاع كما في قوله تعالى وكان الله على شئ قديرا واما بالفتور والانقطاع وذلك يكون بقرينة حالية كقول الفقير كان لي مالا وقرينة مقالية كقوله تعالى اذا كنتم اعداء فالف بين قلوبكم الثانية ان يكون بمعنى صار وذلك قليل بالنسبة الى المعنى الاول كقوله تعالى فكانت هباء منثورا الثالثة ان يكون زايدة لتاكيد الكلام والمراد من الزايد في الكلام ان لا يقصد به شئ غير التاكيد الرابعة ان يكون تامة بالاسناد الى المفرد اسنادا تاما يصح السكوت على المسند اليه ويكون ح بمعنى ثبت قال الله تعالى فان كان ذو عسرة الخامسة ان يكون مقدرا فيها ضمير الشان كما في قولك كان زيد قايم برفع الجزئين فيقدر فيها ضمير الشان وهو اسم كان والجملة بعده في محل النصب خبر له كان قوله وكان له يعني به ان قوله تعالى لمن كان له قلب يصلح لان يكون شاهدا للوجوه المذكورة كلها

وصار بمعنى كان كونا مجددا وما فيه معنى الانتقال فتمت

الاصل في معنى صار الانتقال لا يتحقق بدون منتقل منه ومنتقل اليه

ح من حال الى حال ولا يتعدى بهذا المعنى الا بمن والى لان الانتقال لا يتحقق

وصار باعتبار هذا المعنى تامة تقول صار زيد من بلد كذا الى بلد كذا بمعنى
انتقال زيد واما صار الناقصة فهي بمعنى كان بعد ان لم يكن وهو
المراد بالكون المجرد فيكون ثبوت مضمون خبرها بعد ان لم يثبت
ويكون معنى يصير يكون بعد ان لم يكن

وما دام في توقيت فعل بمدة وليس لنفي الحال وكل حاله
ما في ما دام مصدرية فاذا قلت اجلس ما دامت جالسا كان المعنى اجلس
دوام جلوسك وتقديره مدة دوام جلوسك كما في قولهم آتيك خفوق
النجم ومقدم الحاج ثم ان ما دام يستعمل في توقيت فعل بمدة مضمون
خبرها فاذا قلت اقوم ما دام زيد جالسا كان توقيتا لقيام المتكلم
بمدة جلوس زيد ويكون تامة بمعنى بقي في قوله تعالى ما دامت السموات
والارض وليس لنفي مضمون الجملة في زمان الحال عند الجمهور
فاذا قلت ليس زيد قائما كان المعنى نفي القيام في الحال ومنهم من ذهب
الى انه للنفي مطلقا لان قولك ليس خلق الله مثله نفي في الماضي وقوله
تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم نفي في المستقبل فيكون ليس
نفيا في كل حالة من الاحوال الثلث

واصبح امسى ظل اضحى وبانت يقارن بالوقتين مضمون جمله
وجاء بمعنى صار ايضا جميعها واضحى وامسى مثل اصبح تمت
اصبح وامسى واضحى يجيء على ثلاثة اوجه احدها ان يكون
بمعنى كان في الصبح وكان في المساء وكان في الضحى فيجعل مضمون
الجملة مقرونا بزمان الفعل عند الذي يدل عليه تركيبه وهو
الصبح والمساء والضحى والذي يدل عليه صيغته وهو الماضي
والحال والاستقبال وعلى هذا التقدير اذا قلت اصبح زيد اميرا

كان معناه ان امارة زيد مقترنة بالصبح في الزمن الماضي واذا قلت
يصبح زيد اميرا كان المعنى امارته مقترنة بالصبح في زمان الحال
او الاستقبال والثاني ان يكون بمعنى صار من غير اعتبار الازمنة
التي يدل عليها تركيب الفعل باعتبار الزمان الذي يدل عليه
صيغة الفعل من الماضي والحال والاستقبال وذلك كما في قوله تعالى فاصبحتم بنعمته اخوانا والثالث ان يفيد معنى الدخول في هذه الاوقات
وعلى هذا الوجه يكون تامة تقول اصبحنا والحمد لله وامسينا والملك لله اي دخلنا في الصباح والمساء وظل وبات يجيئان على
وجهين احدهما اقترانه مضمون جملته بالوقتين الخاصين
على طريقة اصبح فاذا قلت ظل زيد مسافرا كان المعنى ثبت له ذلك
في كل نهاره وذلك بات زيد مهموما اي كان مهموما في جميع الليل
والثاني ان يكون بمعنى صار ومنه قوله تعالى ظل وجهه مسودا
وهو كظيم وفي الحديث اين باتت يده

وذو النفي منها للدوام المجوز كما برح ما زال ما انفك ما فتى
وما كان ذا نفي من الافعال المذكورة وهو هذه الاربعة المصدرة
بحرف النفي تقول يدل على الدوام والاستمرار بحسب ما يجوز العادة
قبوله تقول ما زال زيد اميرا اي كان اميرا على الدوام من زمان كان
قابلا كالامارة والمشهور في ما فتى همزة اللام وما فتى بالياء لغة فيه
والكل يجيء اذا كان ماضيا بما ولم وبلا واذا كان مستقبلا بما ولا ولن
تقول ما زال زيد عالما وكذلك لم يزل ولا زال وما يزال ولا يزال ولن
يزول ولا مع الماضي كما في لا زال زيد اميرا يكون لمعنى الدعاء وهذه
الافعال لا يعمل عمل كان الا مع النفي ولا يقدر فيها اداة النفي الا في

جواب لقسم نحو تالله تفتاء تذكر يوسف هذا سواصولا الافعال
الناقصة ويلحق بها كثير من الافعال الموافقة لتلك الاصول في معاني
فتعمل عملها فمنها جاء في قولك ما جاءت حاجتك اي ما كانت صاحبك
وما استفهامية واسم ما هو الضمير الراجع الى ما وانث الضمير لكون الخبر
عن ذلك الضمير مؤنثا كما في من كانت امك ومنها نحو ارهف شفرته
حتى قعدت كانها حربة اي صارت كانها حربة ومنها عارض
وعاد بمعنى صار تقول اض زيد غنيا وعاد عمرو فقيرا ومنها غدا
وراح بمعنى اصبح وامسى وفي الحديث لو توكلتم على الله حق توكله
لرزقتم كما ترزق الطير تغدو خماصا وتروح بطانا

وتقديم اخبار النواقص لم يجز على ما يلي ما لاقتضاء الصدارة
وفي ليس قولان الاصح جوازه وجاز على اسمائها بالسوية
الافعال الناقصة في جواز تقديم اخبارها عليها وعدم جوازه
على ثلثة اضرب احدها ما يجوز فيه تقديم الخبر قطعا وذلك ما
سوي ما في اوله ما وذلك نحو كان وصار واصبح وغيرها تقول قائما
كان زيد وميرا اصبح عمرو والثاني ما يمنع ذلك قطعا وهو ما في اوله
ما سواء كان ما النافية كما في ما زال وما للصدرية في الصدارة المانعة
عن تقديم معمول ما دخولها عليهما والثالث ما اختلف في جواز تقديم
خبره عليه وهو ليس فان فيه قولين اصحهما الجواز بدليل تقديم معمول
خبرها عليها في قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وحاق
قوله وجاز على اسمائها بالسوية يريد ان جميع الباب مما في اوله ما او
خلى عنها متساوية في جواز تقديم اخبارها على اسمائها فانه لا
خلاف في جواز ذلك في المجموع

ومن ذلك افعال المقاربة التي يجيء لمعنى قرب مضمون جملة من جملة اقسام الفعل افعال المقاربة وهي افعال دالة على قرب مضمون الجملة التي بعدها فيكون فاعلها في المعنى مضمون الجملة ويكون اسناده الى اسمه باعتبار ثبوت الخبر له فلا يتم الا بهذا وذلك ان المقصود كان نسبة تلك الافعال الى مضامين الجمل ثم غيروصفها باسنادها الى الخبر الاول من الجملة اجمالا ثم تفصيل النسبة وتبيينها بذكر الخبر فلم يتم الفايدة الا بذكر الخبر فافعال المقاربة في الحقيقة على صفة على سبيل المقاربة وانما بوبوا لها بابا لاختصاصها بالتزام كون خبرها فعلا مضارعا وقد اشار الى هذا الالتزام بعد ذكر الفاظها بقوله

فمنها عسى كادت كربت واوشكت واخبارها فعل المضارع مافتى

الاصل في افعال المقاربة عسى وكاد واوشك وكرب وفي معنى كرب اخذ وجعل وطفق وانشاء واقبل وخبر الكل فعل المضارع اما مع ان او بلا ان على الوجه الذي سيفصل

عسى شايع مع ان بلا ان بقلة وكاد بلا ان شاع مع ان بقلة

يعني ان الشايع في عسى ان يكون خبره الفعل المضارع مع ان نحو عسى زيد ان يخرج وعسى هند ان تخرج وذلك لتحقق معنى الترجي لا يكون الا في المستقبل وقل ان يكون خبره الفعل المجرور عن ان وذلك بتشبيهه بكاد وعليه قول الشاعر عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب واستعمال كاد عكس استعمال عسى فان الشايع كون المضارع في خبره مجردا عن ان ويجيء مع ان قليل منه قول الشاعر رسم عفى من بعده قد المحى قد كاد من طول البلى ان يمصحا

وفي كرب التجريد عن ان تحتما واوشك ذوا الوجهين لم يتفاوت

كرب وما في معناه خبره المضارع المجرد عن ان قطعا تقول كرب زيد يفعل الشروع وجعل تقول واخذ يتكلم وطفق يأكل ومعنى هذه الافعال الشروع في الفعل فلا يقال اخذ زيد يتكلم الا وقد شرع زيد في التكلم وكذلك البواقي واوشك يستعمل خبره بان تارة ومجردا عن ان اخرى من غير تفاوت في وجهيه اعني من غير ان يكون احد وجهيه بالشيوع والاخر بالقلة كما في عسى وكاد تقول اوشك زيد ان يخرج واوشك زيد يخرج وتقول اوشك زيد ان يخرج زيد بالاسناد الى الفعل المصدر بان كما تقول عسى ان يخرج زيد دون ان تقول اوشك يخرج واعلم ان كرب مفتوح العين وهو مركب من كرب الارض اذا قلبه للحرث وفيه معنى القرب لان الارض اذا كربت فقد قربت من الحرث

وما كاد منفي وقد قيل مثبت كما في وما كادوا وليس بحجة

اعلم ان في كاد ثلاثة مذاهب احدها انها مع ما مفيد للاثبات اذا كان ماضيا والثاني انها مع ما يفيد الاثبات في الماضي والمضارع والثالث وهو الحق ان قياسها قياس ساير الافعال في كونها مع ما للنفي ماضيا ومستقبلا دليل الاول قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون في قصة الذبح فانه قد اخبر بانهم ذبحوا فيكون ما كادوا يفعلون مثبتا للفعل ليطابق ما في الواقع وليس ما ذكروه بحجة فان المعنى انهم ما قاربوا ان يفعلوا قبل الذبح لما سبق من نعتهم فان مثل ذلك النعت داب من لا يفعل ولا يقارب ان يفعل وفعلهم بعد ذلك لا ينافي نفي مقاربتهم الفعل بعده قبله لانه قد يلتجي الى الفعل من ذلك دابة ودليل الثاني في الماضي ما ذكرناه وفي المستقبل تخطيتهم ذا الرمة في بيته اذا غير البحر المحبين لم يكد

ليس الهوى عن حبّ ميّة يبرح فانهم فهموا انّ المعنى الاثبات وموى
كلامه ان حبّ ميّة يبرح بعد زمان طويل وهذا باطل لانّه لو كان كاد
مع حرف النفي مفهما للاثبات لكان معنى قوله تعالى اذا اخرج يده لم يكد
يراها الا بان الانسان اذا اخرج يده يراها لشدّة الظلام وظاهر
انّه ليس كذلك واما نخطية بيت ذي الرمة فخطاء عند المحققين
والبيت صحيح المعنى **فعل التعجب**

ومن جملة الافعال فعلا التعجّب وتلك لانشاء التعجب صيغة
كما احسن الاكرام للضيف ماضيا واكرم به امرا بلا حرف صيغة
فعلا التعجب ما يكون مصوغا للدلالة على انشاء التعجب مثل تعجبت و
عجبت بارادة الانشاء كقوله عجبت الاخبار عن التعجب خارج
عن هذا الباب وكذا نحو عجبت بارادة الانشاء كقوله عجبت لموالو
وليس له اب فان صيغته غير متعينة للانشاء بل الاصل فيها الاخبار
ومعنى الانشاء عارض عليها كما في بعت واشتريت وغيرهما والتعجب
صيغتان ما افعل الصيغة الماضي نحو ما احسن زيدا وكذلك ما احسن
الاكرام للضيف وافعل به بصيغة نحو اكرم بزيد فانهما مطردتان
في افادة معنى التعجب بخلاف الالفاظ المذكورة والصيغتان المذكورتان
غير متصرفتين بالتثنية والجمع والتانيث ولا بالمضارع والامر
لتضمنها الانشاء الذي هو من المعاني الحرفية ثمّ ان معنى
ما احسن زيدا كان في اصل التركيب شيئ جعل زيدا حسنا وصار
سببا لحسنه ثمّ نقل الى انشاء التعجب والغي عنه معنى الجعل والسببيّة
فقد اقتصر في اللفظ على ثمرته وهي التعجب سواء صدر معنى الجعل والسببيّة
بان كان التعجب منه مجعولا وله سبب او لم يصح ولذلك صحّ استعمال

هذا

هذا الفعل في التعجب عن شئ يستحيل كونه بجعل جاعل نحو ما اقدر الله
وما اعلمه فقد غيرت تلك الصيغة عن معناها الاصلي وجعل علما
للمعنى العارض وكانت كالصفة الصابرة علما لما يتصف باخذه
تارة ولما لا يتصف به اخرى كالاسود حيث يسمى به الاسود والابيض
واعلم ان ما في ما احسن زيدا نكرة في موضع الرفع بالابتداء وحسن
وقوعها مبتداء كونها في قوة التخصيص والمعنى شئ عظيم احسن
زيدا واحسن خبر المبتداء وفيه ضمير المبتداء وهو فاعل احسن
والمنصوب بعده مفعوله واما اكرم بزيد فالامر فيه بمعنى الماضي
من افعل بمعنى صار ذا افعل كالحم اي صار ذا لحم والباء بعده زائدة
في الفاعل لازمه

ويحذف ما منه التعجب شايعا اذا اتضح المعنى بنصب القرينة
كالله زيدا ما اعفه واسجدا واحسن بزيد ثم اجمل وانصتا

يجوز حذف المتعجب منه اعني المنصوب في ما افعله ومبدء المجرور
في وافعل به اذا اتضح المراد بسبب القرينة الدالة عليه نقول الله زيدا
ما اعفه والجد كما قال امير المومنين على كرم وجهه جزى الله
عني والجزاء بفضله ربيعة خيرا ما اعفه واكرما تقديره ما اعفهم
وما اكرمهم وتقول احسن بزيد ثم اجمل وانصت تقديره ثم
اجمل به وانصت به قال الله تعالى اسمع بهم وابصر

وتقديم معموليه غير مجوز كذا الفصل الا الظرف عند جماعة
اتفقوا على امتناع تقديم المعمول على العامل في هذا الباب وعلى امتناع
الفصل بين العامل والمعمول لغير الظرف واما الفصل بالظرف
فاختلفوا فيه والحق الجواز نظرا الى الاستعمال كقول عمر بن معديكرب

كرب ما احسن في الهيجاء لقاءها واكثر في الزمان عطاءها

وكل من الفعلين يأتي موافقا لافعل للتفضيل من ذي الثلاثة

فيوخذ مما فيه ضعف وشدة ولم يكن من لون وعيب وحلية

قياس صيغتي التعجب في صحة بنائها عن الفعل والمنع عنه قياس افعل التفضيل فيبنى من الفعل الثلاثي المجرد بشرط ان يكون معناه مما يتفاوت حاله بحسب الشدة والضعف فلا يبنى من نحو الموت فعل التعجب كما لا يبنى منه افعل التفضيل ويشترط ان لا يكون معناه من الالوان والعيوب والحلي فلا يبنى فعل التعجب من شيء منها كما هو قياس افعل التفضيل وذلك لان الصفة المشبهة من هذه المعاني يبنى على افعل كاحمر واعور وابلج فلو بني افعل التفضيل منهما عليه لحصول الالتباس

وفي كل ما لم يرع بشرط بنائه اشد واشدد قامتا بنيابة

يعني ان ما لا يتحقق فيه الشروط المذكورة او شرط واحد منها فطريق التعجب فيه ان يتوسل اليه بلفظ آخر كاشد واشدد وما يجري مجريها تقول ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه وما افجع موته وافجع بموته وكذا ما اشد حمرته واشدد بحمرته وما اقبح عوره واقبح به

افعال المدح والذم

ومن جملة الافعال ما كان وضعه لانشاء مدح او لانشاء مذمة

ففي حبذا منها لزوم تركيب وفي نعم بئس ساء افراد صيغة

افعال المدح والذم افعال وضعت لانشاء المدح او لانشاء الذم وعلى ضربين احدهما ما فيه تركيب لازم وهو حبذا فانه لا يستعمل الا مع ذا وهو للمدح والثاني ما لا يستعمل كذلك اي لا يكون فيه تركيب لازم وهو نعم وبئس وساء اما نعم فهو للمدح واما بئس وساء

فهما

وفاعلها ذو اللام او ما اضفته اليه ولا تنكيرا لا بندرة

يريد ان الفاعل في نعم وبئس وساء يكون اسم جنس معرّفا باللام او مضافا الى المعرّف باللام فالاول نحو نعم المولى ونعم النصير والثاني نحو نعم المولى ونعم النصير وا والمتعيّن والمضاف الى المضاف الى المعرّف باللام حكمه حكم المضاف الى المعرّف باللام نحو نعم غلام الرجل وحكى الاخفش ان ناسا من العرب يرفعون بنعم وبئس النكرة المفردة نحو نعم حليل زيد و المضافة نحو نعم جليس قوم زيد وفي الحديث نحو نعم عبد الله خالدين الوليد الا انّ ذلك نادر

ويلزمه التمييز ان كان مضمرا كنعم وكيلا ربّنا عند حاجة

وجاز مع الاظهار في قول بعضهم ويمنعه مع ذاك بعض ائمة

يعني اذا اضمر الفاعل في الافعال المذكورة فلا بدّ له من نكرة منصوبة على التمييز كنعم وكيلا ربّنا تقديره نعم الوكيل وكيلا ربّنا وعليه قوله تعالى بئس للظالمين بدلا وقد استغنى عن التمييز للعلم بجنس الضمير كقوله عليه السلام من توضّأ يوم الجمعة فبها ونعمت اي فبالسنة اخذ ونعمت السنة هذا فيما اذا كان الفاعل مضمرا اما اذا كان مظهرا فقد منع سيبويه الاتيان بالتمييز بالجمع بين الفاعل المضمر وبين التمييز فلا يجز نحو نعم الرجل رجلا زيد لان الابهام قد ارتفع بظهور الفاعل فلا حاجة الى التمييز واجازه المبرّد وهو القياس لان التمييز كما يكون لرفع الابهام كذلك يكون للتاكيد قال الله تعالى ان عدّة الشهور عند الله اثنى عشر شهرا

وما في نعما قيل تمييز فاعل وقيل لها رفع على الفاعلية

يعني ان للنحويين في ما التي في مثل نعم ما صنعت وقوله تعالى بئسما
اشتروا به انفسهم وفنعما هي قولان احدهما ان ما نكرة في موضع
الرفع على الفاعلية ومنهم من ذهب الى ان ما في نعما فاعل وهي
تامة معرفة اي نعم الشيء ابداؤها

وما بعده المخصوص وهو موافق لفاعل هذا الباب في كل حالة
لما كان قصدهم في باب المدح والذم سلوك طريق الابهام والتفسير
لزيادة التقرير ذكروا بعد الفاعلية ما بينه فيتعين به المخصوص
بالمدح او المخصوص بالذم فقالوا نعم الرجل زيد ونعم رجلا زيد
فيتوجه المدح الى زيد قبل ذكره اجمالا لدخول في الجنس ثم يتوجه
اليه بعد ذكره تفصيلا والتزموا الموافقة بين الفاعل والمخصوص
في جميع الاحوال اعني الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
ضرورة وجوب الموافقة بين المفسر والمفسر فقالوا نعم الرجلان
الزيدان ونعمت المراة هند وعليه القياس وانما التزموا هذه الموافقة
لان المخصوص يكون بحيث يصح اطلاقه على الفاعل واما نحو ساء
مثلا القوم الذين فهو بتقدير المضاف والمعنى ساء المثل مثلا مثل
القوم وللنحاة في رفع المخصوص مذهبان احدهما انه مبتداء ما قبله
من الفعل والفاعل خبره والثاني انه خبر مبتداء محذوف فقولك
نعم الرجل زيد تقديره هو زيد والجملة الثانية مستانفة كان سائلا
سمع قولك نعم الرجل فسال عن المخصوص فقلت هو زيد

وقد يحذف المخصوص عند قرينة كفى مثل نعم الماهدون بشهرة
يجوز حذف المخصوص بالمدح والمخصوص بالذم عند وجود القرينة
الدالة عليه كما في قوله تعالى فنعم الماهدون تقديره نعم الماهدون

النصب على التمييز والثاني انها موصولة في موضع

نحن بدلالة ما قبل عليه ونحوه قوله تعالى ان وجدناه صابرا نعم العبد اي هو

وفي حبذا ذا فاعل الفعل المعجب مطابق المقصود فهو بوحدة من افعال هذا الباب حبذا وهو لانشاء المدح وحكمه حكم نعم وذا فيه فاعل كالمعرف باللام في نعم وهو لا يتغير تغير احوال المخصوص لان ما حبذا جار مجرى الامثال والامثال لا تتغير فيقال حبذا الرجلان وحبذا هندا الى غير ذلك

وجاز له التمييز باسم مطابق وان سبق المخصوص في كل حاله جاز بعد ذا في حبذا ذكر مميز له ما قبل المخصوص او بعده وهو مطابق للمخصوص في جميع الاحوال سواء قدم التمييز على المخصوص او اخر عنه تقول حبذا رجلا زيد وحبذا رجلا وحبذا رجلين الزيدان وحبذا رجالا الزيدون اقسام الافعال ومعانيها

واقسام الفعل الثلاثي ثلاثة بفتحة عين وانكسار وضمة الفعل الثلاثي المجرد ينقسم الى ثلثة اقسام احدها فعل بفتح العين كنصر والثاني فعل بكسر العين كعلم والثالث فعل بضم العين كحسن والرابع لم يبن الفعل الثلاثي على سكون العين للزم الالتقاء الساكنين عند لحوق الضمير المرفوع به ولا

ولا ضبط في مفتوحها لعمومها ويختص بالمضموم فعل الطبيعة حلية ومكسورها اصل في الاعراب كالهوى وخص بالوان وعيوب يعني ان فعل بفتح العين لاختصاص له بصنف من المعاني بل يعم صنوف المعاني فلا ينضبط حال بخلاف فعل بكسر العين وفعل بضمها فان لكل واحد منهما اختصاصا بطائفة من المعنى ففيهما وجه انضباط

اما فعل بضم العين فيختص به من بين الافعال افعال الطبيعة بمعنى انه
لا يجيء على ذلك الوزن من الافعال الا الافعال الطبيعة وهي الصادرة
عن الانسان بمقتضى طبعه من غير ان يكون لها شعور واختيار كالحسن
والقبح والصغر والكبر والطول والقصر وغيرها وكذلك لا يكون
هذا الباب لا لازما فان الفعل الذي يكون بمقتضى طبع الشخص تحويل
مما وزنه عنه الى غيره واما فعل بكسر العين فهو اصل في الاعراض النفسانية
من العلل والاخزان واضدادها كسقم ومرض وعشق وحزن
وفرح قوله وخص بالوان وعيب وحلية يعني ان معنى اللون و
العيب والحلية لا يكون في غير فعل نحو حمر وصفر في الالوان ونحو عور
وعمي من العيوب ونحو بلج وشهر من الحلي ولما ذكر معاني الافعال
المجردة المزيد فيها فقال

وكل مزيد فيه لم يك ملحقا يدل على معنى مزيد بصيغة

وانما قال لم يك ملحقا لان المزيد فيه للالحاق لا يراد بزيادته الدلالة
على المعنى كما بين في التصريف وانما قال بصيغة تنبيها على ان المعنى
الزايدة في الالفاظ المزيد فيها ليست مدلولات الحروف الزايدة
فان ذلك يودي الى ان يكون تلك الزوائد كلمات او الى القول بان بعض
الالفاظ الموضوعة للمعاني ليست كلمة وكلاهما ممنوعان

فافعل للتصيير مثل اقمته ووجدان شيء مثل احمدت سادة

وقد جاء للتعريض مثل ابعته واعجمت معناها ازالة عجمة

باب افعل للتعدية غالبا بتضمين معنى التصيير تقول اقام زيد وافقته
اي صيرته قائما وقد يجيء لوجدان الشيء متصفا بالماخذ نحو احمدت
فلانا اي وجدته محمودا وابخلته اي وجدته بخيلا وقد يجيء للتعريض

كقولك ابعته الجارية اذا عرضتها للبيع وقد يجيء للازالة والسلب
تقول اعجمت الكتاب اذا ازلت عجمته واشكيت الرجل اذا ازلت
شكايته

وفعّل للتصيير ايضاً وغالباً تكون كقطّعت الثياب لكثرة

وللسلب ايضا مثل قذيت عينه وفسّقته فيها ارادة نسبة
باب فعّل يكون للتعدية وذلك بتضمين معنى التصيير كما في افعل
تقول فرح زيد وفرحته اي صيرته فرحاً ويجيء في الغالب للمبالغة
والتكثير نحو قطعت الثياب ونحو موّت الابل ويجيء للسلب ايضاً مثل
قذيت عينه اي ازلت القذى عنها وقد يجيء لنسبة الشيء الي
اصل الفعل نحو فسقته اي نسبته الي الفسق وكفرته اي نسبته
الى الكفر

وفاعل فيما شارك الفاعل فاعلاً كضاربت زيداً او كجالست سادتي
يعني ان فاعل يستعمل فيما اذا كان الفعل بالمشاركة بين الفاعل
وبين المفعول بمعنى ان يكون الفعل صادراً من الفاعل واقعاً
على المفعول كما يكون صادراً من المفعول واقعا على الفاعل فيكونان
فاعلين ومفعولين في المعنى وذلك نحو جالست زيداً اي جلست
مع زيد وجلس زيد معي ونحو ضاربت زيداً اذا كنت ضربت
زيداً وهو ايضاً قد ضربك

وتفعّل ياتي بالشيوع مطاوعاً كما في كسوة مرآة فتكسّت

ويفهم ايضاً في التشجّع انّه تكلّف في تحصيل وصف الشجاعة

وجاء بمعنى ترك ماخذه كفى تأثّم زيد وهو ايضا بكثرة

وجا بمعنى الاتحاد وانّه كما في توسّدت التراب بقلّة

وقد جاء في مثل التجرع مفهماً لتكرار امر مرة بعد مرة

باب تفعّل شايع في معنى المطاوعة وهو قبول الاثر من الفاعل تقول كسرت الاناء فتكسّر وكذلك كسوت امراة فتكسّت وهذا الوزن يفهم في نحو تشجع مثلا انه تكلف في تحصيل وصف الشجاعة وقد حصل ذلك الوصف له فلا يقال تشجع زيد الا اذا كان زيد ممن لم يكن متصفاً بالشجاعة ثم حصل ذلك الوصف له بمزاولة الحروب ومقاساة الشدايد وكذلك تحلم زيد اي تكلف لان يكون حليماً قال الشاعر وحلمك حلم لا تكلفه ليس التكحل في العينين كالكحل ويجيء كثير المعنى ترك ماخذ الفعل والتجنب عنه نحو تاثم زيد اي تجنب الاثم وكذلك تحنث اي تجنب الحنث ومن ذلك تهجد اي ترك الهجود وقد يجيء هذا الباب بمعنى الاتخاذ كقولهم توسدت التراب اي اتخذته وسادت وهذا بقلة وقد يجيء للدلالة على حصول الفعل مرة بعد مرة نحو تجرع الماء اي شربه جرعة بعد جرعة

تفاعل شاعت في مطاوعة وفي التشارك بين اثنين او بين فرقة وقد جاء في اظهار ما ليس واقعاً كما في تغافلنا لاظهار غفلة

باب تفاعل يجيء لمطاوعة باب فاعل كما قلت باعدته فتباعد ويجيء للمشاركة ايضا وذلك يكون على وجهين احدهما التشارك في ايصال الاثر الى غير المشارك كان الفعل بين اثنين كما تضارب زيد وعمرو بكراً او بين جماعة كما في تضارب زيد وعمرو وبكر وخالداً والثاني التشارك بايصال احد المتشاركين الاثر الى الاخر وهذا الثاني على نهج معنى باب المفاعلة الا ان الفعل ههنا ليس بين الفاعل والمفعول لفظاً ولذلك جاز التشارك ههنا بين اكثر من اثنين نحو تضارب زيد وعمرو

وبكر

ولم يجز هناك ويجيء للتكلف بمعنى اظهار حصول الفعل وهو غير حاصل نحو تجاهل وتغافل بمعنى اظهر الجهل والغفلة وليس بجاهل و غفلة

وما زال باب الانفعال مطاوعاً وطاوع باب الافتعال بكثرة وجاء بمعنى اعتماد وكثرة وجاء بمعنى الاتخاذ بقلة

يعني ان باب الانفعال يكون للمطاوعة ابداً نحو كسرته فانكسر وللزوم مجيئه مطاوعاً لم يات متعدياً ولم يبن الا ما فيه علاج وتاثير ونحو انعدم ليس بفصيح قوله وطاوع باب الافتعال يعني باب الافتعال يكون في الغالب للمطاوعة نحو سرته فاستتر ويجيء لغير معنى المطاوعة ايضاً فيجيء للمبالغة والاعتماد وذلك كما في اكتسب المال اي بالغ في كسبه واكثر منه ويجيء ايضاً للاتخاذ نحو اختبز اي اتخذ خبزاً واشتوى اي اتخذ الشوى وذلك بقلة

ومضمون استكتبت انك طالب الكتابة والامثال في ذلك شائعة وفي استجد الطين اعتبار التحول وفي استجدت الشيء معنى اصابة الشائع في باب استفعل ان يتضمن معنى الطلب تقول استكتبت زيداً اي طلبت منه الكتابة وكذلك استحجبته واستبعته اي طلبت منه الزوج وطلبت منه البيع ويجيء للتحول نحو استجر الطين اي تحول حجراً ويجيء لاصابة الشيء على صفة كاستجدته اي وجدته جيداً واستعظمته اي وجدته عظيماً

وفيما سوى هذا مبالغة فقط كاحمر والمقصود شدة حمرة

يعني ان ما سوى الابواب المذكورة لا معنى فيه الا المبالغة كاحمر فان المعنى المعتبر في بابه المبالغة في الحمرة وكذلك احمار والمبالغة فيه اكثر

مما في امره وكذلك باقي الابواب نحو اعشوشب واخروط ولما كان
بعض هذه الابنية متعديا وبعضها لازما استتم مباحث معاني الابنية
بحكم المتعدي وغير المتعدي فقال

فما كان منها لازما فهو رافع وعن نصب مفعول به استزادتنا

وما يتعدي فهو ينصب واحدا وجاء لنصب اثنين بالثلاثة

الفعل ينقسم الى متعد ولازم فالمتعدي ما يتجاوز مدلوله عن الفاعل
ويقع على محل كضرب وغيره واللازم بخلاف ذلك كقعد ونام
والافعال المتعدية في نصب المفعول على ثلاثة مراتب لانها اما ان يتعدى
الى مفعول واحد نحو ضربت زيدا والثانية ان يتعدي الى مفعولين
نحو اعطيت زيدا درهما والثالثة ان يتعدي الى ثلث مفاعيل وهو
على ضربين احدهما ما نقل بالهمزة او التضعيف عن المتعدي
الى مفعولين وهو فعلان اعلمت زيدا عمرا فاضلا ورأيت زيدا
فاضلا بنيابة المفعول الاول عن الفاعل والثاني ما نقل بالهمزة او
التضعيف لا عن المتعدي الى مفعولين واجري مجرى اعلمت
لموافقته له في المعنى وهو خمسة افعال انبات وبنات واخبرت
وحدثت

ويختار في اعطيت زيدا عباءة تقدم ما يدنو من الفاعلية

المتعدي الى مفعولين على ضربين احدهما ما ينصب بسمين بينهما
نسبة وهو الفعل القلبي الذي مضى ذكره والثاني ان ينصب بسمين
ليس بينهما نسبة كاعطيت زيدا جبة والاحسن في مثل هذا الفعل
ان يقدم من مفعوليه ما هو قريب من الفاعل بحسب المعنى وهو
زيدا مثلا لانه اخذ للجبة لا الجبة فانها ماخوذة

وفيه جواز الحذف اى حذف واحد وحذف كلا الاسمين عند قرينة
التناصب لمفعولين ليبين هما نسبة لامنع فيه عن حذف احد
مفعوليه وعن حذفهما معا عند قيام القرينة فتقول اعطيت زيدا
فى جواب من قال من اعطيت الدرهم وتقول اعطيت درهما فى جواب
من قال ماذا اعطيت زيدا وقال الله تعالى فاما من اعطى واتقى

بحذف المفعولين معا

وبالحرف عديت اللوازم مطلقا كقمت بزيد وانطلقت بطلحة
اذا اردت ان تعدي الفعل اللازم اى فعل كان عديته بحرف الجر
فيصير اللازم بواسطتها متعديا الى المفعول كوقفت بزيد وانطلقت
بطلحة وكذلك المتعدي الى واحد يصير متعديا الى اثنين بواسطتها
والمتعدى الى اثنين يصير متعديا الى ثلث كما فى ضربت زيدا واعطيت
زيدا درهما من اجلك ولا يغير شيء من حروف الجر معنى الفعل
الا لباء وذلك ايضا فى بعض المواضع نحو ذهبت بزيد بخلاف نحو
مررت بزيد

وقد جاز حذف الحرف منها وقيس فى الحروف التى مع ان وان بفتحة
يجوز حذف الحرف عن الافعال اللازمة اعنى الحروف التى تعدى بها الفعل
اللازم وذلك على وجهين سماعى وقياسى اما السماعى فكما فى شكرت
له وشكرته ونصحت له ونصحته وذهبت الى الشام وذهبت الشام
قال الله تعالى يبغونكم الفتنة اى يبغون لكم وكذلك فى امرتك
الخير واستغفر الله ذنبا ووجب الحذف فى الكل كثيرة الاستعمال وقد يتضمن
اللازم معنى المتعدى فيستغنى عن ذكر الحرف كما فى يرون الديار يعنى
يجوزونها وقال الله تعالى لا قعدن لهم صراطك المستقيم اى لازمن

لهم واما القياسي فيما اذا كان الحرف واردة على ان المفتوحة وان كمفتوحة
تقول عجبت ان زرتني وعجبت انك ذاهب بحذف من مع جواز اثباته

باب الحروف

وما الحرف الا ما يدل بغيره ويمنع ما بالاسم والفعل حصت
الحرف ما لا يدل على المعنى بنفسها بل بواسطة ذكر متعلقها بخلاف الاسم
والفعل ولما كان لكل من القسمين الستابقين خواص تميزها عن غيره
ولم يكن للحرف شيء من الخواص منعها منعها خواص الاسم والفعل مميزا لها
عن قسميها

فمنها حروف الجر ما كان مفضيا بفعل الى اسم بوجه الاضافة
كمن والى واللام حتى وفي وبا ورب وكي والواو والتا لنشد
ومنذ ومذ والكاف ثم على وعن خلا وعدا حاشا وتلك بشهرة
حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل وضمنه اما بمعناه الى اسم يليه
والافضاء الوصول والباء بعد المتعدية اي لايصال الفعل وشبهه
الى اسم بطريق الاضافة ولذلك سميت حروف الاضافة ولذلك
نحو مررت بزيد وانا مار بزيد وحروف الجر هي المذكورة في الكتاب
وانما قال وتلك بشهرة لانه قد يعد في حروف الجر حرفان اخران
وهما لعل اما لعل ومتى فيجر في لغة بني عقيل قال الشاعر لعل الله
فضلكم علينا وانا متى فيكون حرف جر بمعنى من في لغة هذيل
ومنه قول الشاعر يضف السحاب شربن بماء البحر ثم ترفعت
متى لجج خضرا هن بنيج اي من سريج

فمن لبيان وابتداء وعلة وللفصل والتبعيض والبدلية
اي ان من لها معان منها بيان الجنس قوله تعالى فاجتنبوا الرجس

من الاوثان ويعرف ذلك بصحة اطلاق الجمع وبها على البين فيقال
الرجس من الاوثان ومنها ابتداء الغاية في المكان كمن المسجد الحرام الى
المسجد الاقصى وقد يجيء لابتداء الغاية في الزمان كلمسجد اسس
على التقوى من اول يوم ومنها التعليل كمن اجل ذلك كتبنا على بني اسرائيل
ومنها الفصل والله يعلم المفسد من المصلح ومنها التبعيض فيما يقبل
كتعدد والانقسام كمن الناس من يقول آمنا واخذت من الدراهم
ومنها البدلية كما رضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة اى بدل الاخرة
وقد ناب عن ربّ وعن عن وعن على وقد جاء للتجريد ايضا وزيدت
اعلم ان من ينوب منا ب ربّ وعن وعلى اما نيابته عن ربّ تقول
من بلدة سافرت اليها ومن عالم جالست معه واما نيابته عن عن
فكما في قوله تعالى اطعمهم من جوع وقوله تعالى فويل للقاسية قلوبهم
من ذكر الله ومن ذلك في التفضيلية كما في قولك زيد افضل من عمرو
كانك قلت جاوز زيد عمرا في الفضل واما نيابته عن على فنحو نصرناه
من القوم اى على القوم وقد ينوب عن الباء ايضا كما في قوله تعالى فنظرن
من طرف خفي وقد يجيء من للتجريد ايضا والمراد به التشبيه كما تقول
لقيت من زيد اسدا وذلك بحذف المضاف تقديره من لقاء زيد
اسدا اى حصل من لقائه لقاء اسد ويجيء من زايدة ايضا كما في ما
جاءني من احد

الى لانتهاء الشيء حتى نظيرها وقد جاء حتى مثل الى لعلة
الى وحتى لانتهاء الغاية وهما يستعملان في انتهاء غاية الزمان
والمكان نحو فاتموا الصيام الى الليل والى المسجد الحرام وحتى البارحة
حتى الصباح واكلت السمكة حتى راسها وليحتى معنى آخر وهو معنى كى

للعلة ولا يجئ بذلك المعنى الا الفعل الماول بالمصدر بتقدير ان نحو
اسلمت حتى ادخل الجنة فلا يقال اسلمت حتى دخول الجنة بخلاف كونها
بمعنى الانتهاء فانه يستعمل مع الفعل الماول كما في سرت حتى يغيب
الشمس ومع الاسم الصريح كما في قوله تعالى حتى مطلع الفجر ثم ان
حتى اذا كانت للانتهاء كان بينها وبين الى فرقان في المعنى وهو ان
ما بعد الى لا يكون داخلا فيما قبلها وضعا واما حتى فيكون ما
بعدها داخلا في حكم ما قبلها في الاكثر كما في اكلت السمكة حتى رأسها
بخلاف نحو نمت البارحة حتى الصباح وفي الشرح مزيد تحقيق
لهذا المقام

وقد شاع في ظرف وثابت لعلة وايضا على عنها كما لعكسها ثابت
الاصل في الظرفية نحو زيد في داره ومنه نظر في الكتاب لكون الكتاب
شاملا للنظر شمولا على اشتمال الظرف على المظروف فكانه محيط به و
قد يجئ للتعليل وعليه قوله تعالى ولولا كتاب من الله سبق لمسكم
فيما اخذتم عذاب عظيم وقوله عليه السلام ان امرأة دخلت النار في
هرة قوله وايضا على عنها الخ معناه ان كل واحد منهما في وعلى ينوب عن
صاحبه في كلامهم اما نيابة في عن على فكما في قوله تعالى ولاصلبنكم
في جذوع النخل اى على جذوع النخل واما نيابة على عن في فكما قوله تعالى
واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان اي في ملك سليمان
وقوله ودخل المدينة على غفلة اى في حين غفلة

ومن لامهم لام اختصاص وعلة وعاقبة والجحد والاستغاثة
وثاني لتبليغ وقصد تعجب وتقوية والانتهاء وزيدت
اللام الجارة وهي بالكسرة مع الاسم الظاهر غالبا وبالفتحة مع

المضمر يجئ لمعان كثيرة فمنها لام الاختصاص وذلك قسمان احدهما لام
الملك نحو المال لزيد والثاني لام التمليك نحو وهبت لزيد دينارا ومنها
لام العلة نحو جئتك لتكرمني ومنها لام العاقبة وهي المصيرورة نحو
لدوا للموت وابنوا للخراب ومنه قوله تعالى فالتقطه ال فرعون ليكون
لهم عدوا وحزنا ومنها لام الجحد وهي اللام الواقعة بعد كان لمنفية
نحو وما كان الله ليذر المؤمنين ومنها لام الاستغاثة وقد مر بيانه و
منها لام التبليغ وهي اللام الجارة للاسم بعد القول اوما في معناه
نحو قلت له واذنت ومنها اللام التي لانشاء التعجب كقولهم يا للماء و
يا للعشب اذا تعجبوا من كثرته وهذه اللام مفتوحة كلام المستغاث
ومنها لام تقوية العمل وهو فيما اذا كان في العامل ضعف اما بسبب
التاخير وبسبب انه فرع في العمل فالاول كما في قوله تعالى ان كنتم
للرؤيا تعبرون وهدى ورحمة للذين هم لربهم يرهبون
واما الثاني فكما في قوله تعالى مصدقا لما معهم وفعال لما يريد ومنها
اللام التي بمعنى الى للنهاية كما في سمع الله لمن حمده وكذلك قوله تعالى
يجري لاجل مسمى بدليل قوله في مواضع اخر كل يجري الى اجل مسمى
ومنها اللام المزيدة وهي قسمان احدهما قياسية وهي اللام التي
لتقوية العمل والثاني سماعية كما في قوله تعالى ردف لكم اى ردف لكم
لان ردف بمعنى تبع وفي صحيح البخاري ردف بمعنى قرب فلا زيادة
حينئذ واللام معان اخر بينناه صحيح في الشرح فليطلب هناك

وباء للالصاق وللاستغاثة وتعدية والظرف والسببية
وللبعض والتعويض والبدلية وجاءت بمعنى عن ومع وللنشدة
الباء شايعة للالصاق نحو به داراى التصق به وخامرة وقولك مررت

بزيد الى لتصق المرور بمكان قريب منه وتاتى للاستعانة نحو كتبت بالقلم
وللتعدية نحو ولو شاء الله لذهب بسمعهم فان معنى اذهب
سمعهم وللظرفية نحو وانكم لتمرون عليهم مصبحين وبالليل اى فى
الليل وللسببية نحو فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم اى لظلم والتبعيض
نحو فامسحوا برؤسكم وللتعويض وهى باء المقابلة يكثر دخولها على
الاثمان نحو بعت هذا بهذا وللبدلية بان يصلح فى موضعها لفظ
البدل كقوله عليه السلام لا يسرنى بها حمر النعم اى بدلها ويجئ
ايضا بمعنى عن نحو سئل سائل بعذاب واقع وبمعنى مع للمصاحبة وعلامتها ان
يصلح موضعها مع وان يعبر عنها وعن مصحوبها بالحال ولهذا تسمى
باء الحال كقوله تعالى وقد جاءكم الرسول بالحق من ربكم اى مع الحق و
مثله قوله تعالى دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به وقوله تعالى نحن نسبح
بحمدك ويجئ للقسم اقسمت بالله او بك لافعلن

وربّ لتقليل وفيها صدارة ... وتدخل منكورا مع النعت مافتى
وتدخل ايضا مضمرا مبهما اذن ... يميزه المنكور وهو بوحدة
وعاملها ماض ويحذف غالبا ... وذلك بعد النعت فى كل حالة

رب فيها لغات اشهرها رب براء ومضمومة وباء مشددة و
معناها فى اصل الوضع التقليل نقول فى جواب من قال ما لقيت رجلا ربّ
رجل لقيت اى لا تنكر لقائى للرجال بالمرة فانى لقيت منهم شيئا وان كان
قليلا ثم استعمل فى معنى التكثير حتى صارت فى معنى التكثير كالحقيقة وفى
التقليل كالمجاز ولها صدر الكلام لان وضعها لانشاء التقليل فنشابه
الذى وضعها لانشاء التكثير ولا يستعمل الا داخلة على النكرة الموصوفة

نحو

نحو ربّ رجل لقيته وقد يدخل ربّ مضمرًا مبهمًا فيفسره الاسم المنكور منتصبًا على التمييز وذلك الضمير يكون مفردًا في جميع الاحوال غير مطابق للمفسر في التثنية والجمع والتانيث تقول ربّه رجلا وربّه رجلين وربّه رجالًا وربّه امراة وغيرها وعامل ربّ فعل ماض فارغ عن الضمير عرفت وتحققت والغالب حذفه وموضع ذلك العامل في حالتي التلفظ والتقدير هو ما بعد النعت المذكور اعني نعت مدخول ربّ مثال الملفوظ ربّ رجل كريم عرفت ومثال المقدر ربّ رجل لقيته اي عرفت

ويلحقها ما عند تعليل نسبة واجري مجرى ربّ واو بكثرة لتعليل كما يكون للمفرد كذلك يكون للنسبة بما الكافة فقالوا فاذا قصد واتعليل النسبة توصلوا في ادخال حرف التعليل على الفعل المتضمن للنسبة بما الكافة فقالوا ربّما قام زيد وعنوا تعليل هذه النسبة الي زيد قوله واجري مجرى ربّ في الاحوال المذكورة من الدخول على النكرة الموصوفة وحذف العامل في الغالب وذلك كما في قوله وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس يعني ربّ بلدة

وكي حرف تعليل وشاع دخولها على الفعل مع ان ثم ما المصدرية كحرف نصب للتعليل ودخولها على الفعل المأول بالمصدر كثيرًا وذلك مع ان المصدرية شايع في نحو اسلمت كي ادخل الجنة ومع ما المصدرية دون ذلك في الشيء عن كما يشعر بذلك العطف بثم كما في قوله اذا انت لم تنفع فضر فانما يرجى الفتى كيما يضر وينفع

ويقسم بالواو وله فعل واردًا على نظم والجملة الخبرية

وتا مثله واختص بالله وحده وقد قسموا بالباء في كل حاله

اعلم ان واو القسم لها خصايص ثلاث احديها وجوب ترك فعل القسم فلا يقال اقسمت والله لافعلن والثانية وجوب دخولها على الاسم الظاهر ويسمى مدخولها مقسما به فلا يقال والله لافعلن والثالثة وجوب مجيئها مع الجملة الخبرية جوابا للقسم دون الجملة الطلبية فانها لا يقع جوابا لها فلا يقال والله اخبر لي وتاء القسم مثل واو القسم في الخصائص المذكورة ويختص بامر آخر وهو لزوم دخول على اسم الله كقولنا الله دون ان يقال ترب الكعبة وغير ذلك وباء القسم يعم جميع الاحوال فيذكر مع فعل القسم وبغير الفعل ومع الظاهر والمضمر ومع الجملة الخبرية ومع الطلبية

ولابد من لام وان وما ولا لصدر جواب كان بالخبرية

الجملة الواقعة جوابا للقسم وهو المقسم عليه يصدر بالحروف المذكورة تقول والله لزيد قائم ووالله لافعلن كذا ووالله ان زيدا قائم ووالله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وحرف النفي قد يحذف عند عدم اللبس كقوله تعالى تالله تفتأ تذكر يوسف

ويلزم تقدير الجواب اذا تقدم الجواب بجزء او بمجموع جملة

اعلم ان جواب القسم رتبته رتبة القسم فاذا تقدم ما هو الجواب بحسب المعنى على القسم باحد جزئيه او بجملة كما في زيد والله قائم وزيد قائم والله سقط عن ان يكون جوابا للقسم فلزم تقدير الجواب بعده ولم يجز اظهاره لدلالة ما هو جواب بحسب المعنى عليه ولقيامه مقامه وقد يجيء بعد الجملة الاسمية قرينة دالة على الجواب فيحذف كقوله تعالى والفجر وليال عشر اي ليوخذن وليعاقبن لدلالة قوله الم تر كيف فعل ربك الاية عليه

وقد جاز في بالله تقدير عامل وتعويضه ايضا بها او بهمزة
اعلم ان للعرب في باب القسم كثرة جرى على التزامهم تصرفات كثيرة
فيجوز فيه ما لا يجوز في غيره ولفظ الله بخصوصه لكثرة القسم
يختص بجواز تقدير حرف الجر فيه عاملا فيه الجر كوالله لا فعلن و
المختار فيه النصب بفعل القسم ولا يجوز في غير لفظة الله اذ لك تقول
الكعبة لا فعلن والمصحف لا فعلن بالنصب لا غير ويجوز في لفظ
الله خاصة تعويض جارة بها التنبيه او بهمزة الاستفهام تقول بتعويض
الهاء ها الله لا فعلن بحذف همزة الوصل واثبات الفها مع
التقاء الساكنين وهذا الكثر ودون ذلك ان تقول ها الله بحذف الالف
لالتقاء الساكنين ودون ذلك ان تقول ها الله باثبات الالف
وقطع الهمز وتقول بتعويض همزة الله لا فعلن كذا بقلب همزة
الفا قال عليه السلام لعبد الله بن مسعود لما قال هذا راس
ابي جهل الله الذي لا اله غيره

ومنذ ومذ باسم الزمان تخصصا كمذ يومنا هذا ومذ يوم
منذ ومذ مختصان باسماء الزمان فان كان حاضرا فهي الظرفية
نحو ما رايته منذ يومنا هذا وان كان ماضيا فهي لابتداء الغاية
نحو ما رايته منذ يوم الجمعة

وفي الكاف تشبيه وتاتي مزيدة وقد جاء للتعليل ايضا بقلة
الشايع في الكاف معنى التشبيه كزيد كالاسد وقد ترد كما في قوله
تعالى ليس كمثله شيء ويجيء للتعليل قليلا منه قوله تعالى اذكروه كما هداكم
وعن قيل معناها مجاوزة فقط وقيل وايضا جاء للتسبيب
اعلم ان عن للمجاوزة بمعنى ابعاد شيء عن المجرور بها بسبب مضمون الفعل

المتعدي بها نحو رميت السهم عن القوس يعني بعدت السهم عن القوس بسبب الرمي
وكذلك اطعمه عن الجوع اي بعده عن الجوع بسبب الاطعام وكذا ادّيت الدين عن
زيد ومنهم من جعل لها معنى آخر وهو السببية والعلية كقوله تعالى و
ما كان استغفار ابراهيم لابيه الا عن موعدة وعدها وما نحن بتاركي الهتنا
عن قولك ومن قصر معناها على المجاوزة اوّل مثل ذلك المحذوف بتقدير و
وما كان استغفار ابراهيم الا امرا صادرا عن موعدة

على فيه الاستعلاء مثل التعطف وعن وعلى قد شاركا في النيابة
على الاستعلاء اما حقيقة نحو زيد على السطح او مجازا نحو عليه دين
وكبر عليه وقوله تعالى كان على ربك حتما مقضيا لا يعتبر فيه اصل
معنى الاستعلاء كما في ما اعظم الله والاستعلاء قد يتضمن معنى
الضرر وذلك اذا كان متعلق المجار معنى صالحا للنفع والضر كما في دعا
له ودعا عليه وشهد له وشهد عليه دون نحو اثنى عليه فان الثناء
نفع محض ويجيء على للتعطف ايضا كما في نحو اللهم صل على محمد و
على آل محمد وهو الخ عن معنى الاستعلاء قوله وعن وعلى الخ يعني ان كل
واحد من عن وعلى ينوب عن الآخر فنيابة على عن عن كما في قوله لاه ابن
عمك افارضيت علي بنو قشير لعمر الله اعجبني رضاها ونيابة عن عن
على كما في قوله لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت ويأتي
فتحزوني في قوله لاه اي عنه ابن عمك والمعنى التعجب وقوله ويأبى
اي مالك امري وقوله فتحزوني اي تسوسني وتقهرني وقد يجيء نائبا
عن الباء كما في قوله تعالى حقيق على ان لا اقول اي بان لا اقول

خلا وعدا بالفعل شاعا كما مضى وحاشا في الاستثناء بالحرف
الكلمات الثلاث للاستثناء وكلها مشتركة بين الحرف والفعل وخلا وعدا

شاعت

بالفعل

بالفعل اشهر وهاشا بعكسهما وتحقيق معانيها قد مضى في باب
الاستثناء **حروف المشبهة بالفعل**

ومنها حروف سميت في اصطلاحهم مشبهة بالفعل عدت بستة
والفاظها انّ وانّ بفتحة كانّ ولكنّ وليت لعلّت

يعني من جملة الحروف الحروف المشبهة بالفعل وهي ستة انّ وانّ بة
بالكسر والفتحة وكان ولكنّ وليت ولعلّ ومشابهتها للفعل بوجوه
احدها انها يقتضي امرين كما انّ الفعل المتعدّي يقتضي امرين فرفع
احدهما ونصب لاخر لحق المشابهة وقدم منصوبها قصدًا الى
الفرق بينهما وثانيهما انها على ثلثة احرف فصاعدًا مبنية
على الفعل الماضي وثالثها ان معانيها معاني الافعال كانك تقول
اكدت شبهت استدركت تمنيت ترجيت ويزاد في لعلّ وجه
آخر وهو دخول التاء الساكنة عليها نحو لعلت والتنبيه على ذلك
ذكرها بصيغة المؤنث

فانّ لتاكيد وانّ نظيرها ونعني به تحقيق مضمون جملة
انّ وانّ لتاكيد الكلام اعني تحقيق مضمون الجملة وتقريره و
ذلك بنفي شكّ السامع فيها وانكار المنكر له وهذا هو الامر المشترك
بين انّ وانّ والى الامر الفارق بينهما اشار بقوله

وان خصوصًا غيرت حكم جملة فصير جزئيها بتاويل كلمة

يعني انّ انّ المفتوحة منفردة بامرين وهو تغيير حكم الجملة وذلك
ان يجعل الجملة في تاويل كلمة واحدة فان الجملة بعدها تاول بصدر
خبرها مضافا الى اسمها فمعنى بلغني انّ زيدًا قائم بلغني قيام زيد و
معنى بلغني انّ زيدًا في الدار بلغني حصول زيد في الدار وكذا ان كان

الخبر جامدًا نحو بلغني انّك زيد اى زيد اتيك واذا كان الامر على ما ذكرناه
من بقاء الجملة مع انّ المكسورة عليها كانت عليه ومن تأوّلها بالمفرد
مع ان المفتوحة فوضع المفتوحة قد امتاز عن موضع المكسورة بضابطة
كلية فقولنا بالمفتوحة في موضع يقتضي ان يقع فيه اسم مفرد وقولنا
بالمكسورة في موضع يقتضي ان يقع فيه الجملة اشارة اليه بقولنا

فتفتح فيما كان موضع مفرد وتكسر فيما كان موضع جملة
في مواضع المفتوحة ان يقع مكان الفاعل والمبتدا والمفعول و
المضاف اليه كقولك بلغني انك منطلق وسمعت انّ زيدًا خارج
وعجبت من ان بكرا واقف وفعلت هذا كراهته انّك قائم ومنها ما بعد
لولا لالتزامهم المفرد فيه لوجوب حذف الخبر معه نحو لولا انّك قائم لقلت
المعنى لولا قيامك موجود لقلت ومنها ما بعد لولا نحو تقدير قولك لو
انّك انطلقت لو وقع انك انطلقت اى لو وقع انطلاقك ومن المواضع
التي يجب فيها كسر انّ سواء ابتداء الكلام سواء كان في اوّل كلام
المتكلم نحو انّ زيدًا قائم او كان في وسط كلامه وكان ابتداء كلام آخر نحو
اكرم زيدا انّه فاضل ومنها ان يكون اوّل صلة كقولك جاء الذي انّه
شجاع ويخرج بقولنا اوّل صلة نحو جاء الذي عندك انّه فاضل ومنها
ان يحكى بالقول نحو قال انّي عبد الله ومنها ان يقع موقع الحال نحو زرت
زيدًا وانّي ذو امل

صح

فانّ تقدير ان صح كلاهما اذا انّه عبد لقضا للشهادة
يعني اذا صح تقدير المفرد والجملة صح فتح ان وكسرها وذلك في مواضع
منها ما بعد اذا للمفاجأة نحو خرجت فاذا ان زيدًا واقف بالكسر
على معنى فاذا زيد واقف او بالفتح على معنى فاذا الوقوف حاصل و

عليه

عليه قول الشاعر وكنت اُرى زيدًا كما قيل سيدا اذا انّه عبد القفا
واللهازم اي عبد قفاه اى لئيم القفا واللهزمتان عظمتان ناتيان
فى اللحيين بحت الاذنين جمعهما الشاعر باعتبار ما حولهما ويروى
واذا انّه على معنى فاذا هو عبد القفا ويروى اذا انّه على معنا اذا
العبودية موجودة ومنها ان يقع بعد قسم وليس مع احد
معموليها اللام نحو قولك حلفت انك ذاهب بالكسر على جعلها جوابًا
للقسم وبالفتح على جعلها مفعولا باسقاط الحافض واذا كان
مع احد معموليها اللام كقولك حلفت بالله انك لذاهب يتعيّن
الكسر على ان يكون جوابًا ولا يجوز ان يكون مفعولًا لان المفتوحة
لا تجامعها اللام الا على ندور ومنها ان يقع بعد فاء الجزاء نحو
يا تيني فانّي اكرمه بالكسر على انّها فى موضع الجملة وبالفتح على انّها
فى تاويل مصدر مرفوع لانّه مبتدا محذوف الخبر او خبر محذوف
المبتدا ومما جاء من ذلك القبيل بالكسر قوله تعالى وما تفعلوا
من خير فانّ الله به عليم ومما جاء بالفتح قوله تعالى الم تعلموا
انّه من يحادد الله ورسوله فانّ له نار جهنّم ومما جاء على
الوجهين قوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة انّه من عمل
منكم سوءً بجهالة ثم تاب من بعده فاصلح فانّه غفور رحيم
بالكسر على معنى فهو غفور رحيم وبالفتح على معنى فغفرة الله
ورحمته حاصلة لذلك التائب الصالح

وقد دخلت مع ان لام موكد على المثبت المفصول عنها كلما
وما دخلت فى فعل ماض بغير قد ويدخل فيما لم يتصرف بجملة

اعلم انه قد يقصد زيادة التاكيد فيوتى بلام الابتداء عقيب

المكسورة دون سايرالحروف المشبهة فيدخل كل ما كان بعدها
من اسم وفعل بشرطين احدهما ان يكون مثبتاً والثاني ان يكون
مفصولاً بينه وبين لكراهة اجتماع ادات التاكيد نحو ان ربك
لذو مغفرة اما دخولها الاسم فعلى اربعة اوجه الاول ان يدخل خبراً
مؤخراً نحو ان ربك لذو مغفرة الثاني ان يدخل اسماً مؤخراً عن
الخبر او عن معمول الخبر المتقدم على الخبر كان في الدار لعمراً وان في الدار لزيداً
قايم الثالث ان يدخل معمولاً للخبر متوسطاً بين الاسم والخبر نحو ان
لطعامك كلا دون المعمول المتاخر نحو ان زيداً قايم لفي الدار لسقوطها
عن مرتبتها بالمعمولية الرابع ان يدخل ضمير الفصل المتوسط نحو ان هذا
لهو القصص الحق واما دخولها على الفعل فعلى وجه واحد وهو ان
يدخل الفعل الواقع موقع الخبر نحو ان زيداً ليقوم واعلم ان الاصل
في لام الابتداء عدم الدخول على الفعل فيدخل المضارع لمشابهته
للاسم ويدخل في الماضي على غير المتصرف كعسى ونعم وبيس وذلك
ايضاً للمشابهة بالاسم فيقال ان زيداً لعسى ان يفعل ولنعم المولى
ولبئس الرجل واما الفعل الماضي المتصرف فيشترط في دخولها عليه ان
يكون مقروناً بقد فانها تقرب الماضي من الحال فيكون دخولها
عليه كدخولها على المضارع

والغي بالتخفيف ان بكسرة وقل له الاعمال واللام دامت
تخفف ان المكسورة فيلزمها لام الابتداء ليفصل بينها وبين ان
النافية والقياس بعد تخفيفها الالغاء لزوال اختصاصها بالاسم
وقد يعمل استحصابا للاصل بالقلة وعليه قراءة نافع وان كل لما
ليوفينهم واما الالغاء فكثير نحو ان كل لما جميع لدينا محضرون واعلم

ان مذهب جمهور النحاة هو ان وجوب دخول اللام بعدها
اهمالها واما مع اعمالها فلا حاجة الى اللام فلا يكون لازما لانها
بالنصب يتميز عن ان النافية وذهب ابن الحاجب الى وجوب
ذلك قطعا واما عند الاهمال فللتمييز واما عند الاعمال فلا مراد الباب

عمال

ولم يلغ بالتخفيف ان بفتحة واعمالها في الشان بالاسد امة
ان المفتوحة لزيادة شبهها بالفعل من حيث الصيغة لا يقدح فيها
التخفيف فلا ينقص عن عملها شيئا الا ان عملها لا يكون الا في ضمير الشان
نحو علمت ان زيدا قايم

وتدخل ان بالفتح في كل جملة ويحسن فصل الفعل عنها بكلمة
المفتوحة المخففة لا يختص دخولها بنوع من الجملة كما في المكسورة بل
يدخل المصدرة بالمبتدا كما في قوله تعالى ان الحمد لله رب العالمين
وبالخبر كما في قوله في فتية كسيوف الهند قد علموا ان هالك كل من يحفى
وينتعل او بحرف نفي نحو ان لا اله الا هو فهل انتم مسلمون ويدخل
الفعلية ماضيا كان او مضارعا والاحسن فصلها عن الفعل بقد او حرف نفي او حرف
تنفيس نحو قوله ونعلم ان قد صدقتنا افلا يرون ان لا يرجع اليهم قولا
ايحسب الانسان ان لن يجمع عظامه ونحو علم ان سيكون منكم مرضى وربما
فصلت بلو نحو قوله تعالى تبينت الجن ان لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا
في العذاب المهين وربما جاءت غير مفصولة كقوله تعالى ان غضب الله
عليها

كان للتشبيه وتخفيفها كان وقد رجحوا الغاءها عند خفة
كان حرف التشبيه نحو كان زيدا الاسد وكذلك نحو كانك قايم لان المعنى

كانك شخص قايم وفي مخففة اعني كان بتخفيف النون وجزم الفاء
والاعمال والالغاء افصح لانها يدخل الفعل ايضاً كما في قوله تعالى كان
لم تغن بالامس واتاما في اعمالها فقد حملها على ان المخففة

ولكن لاستدراك شبهة وابهم بايجاب نفي او بنفي لمثبت
لكن للاستدراك وهو رفع الشبهة التي وهمها الواهم من الكلام السابق
وذلك قريب من معنى الاستثناء ولذلك يفسر المستثنى المنقطع بلكن
وهي بتوسطها بين كلامين متغايرين في الايجاب والسلب فيوجب
النفي السابق او بنفي الايجاب السابق تقول ما جاءني زيد لكن عمرو
جاء وجاءني بكر لكن خالد لم يجئ

وذلك ملفى عند تخفيفه وقد يصدر بالواو وتفل وحفة
لكن يلفى بالتخفيف وقد جاز تصديرها ثقيلة وخفيفة بالواو لعطف
الجملة على الجملة تقول جاءني زيد ولكن عمرو لم يجئ كما تقول واستدرك
عمرو

وليت مفيد للتمني ونصبه لجزئين كالافعال مذهب فرقة
ليت للتمني كقوله تعالى يا ليتنا نرد واجاز بعض الكوفيين نصب
جزئي الجملة بها كما في افعال القلوب كوليت زيداً قائماً لانها بمعنى تمنيت
ومفعوله مضمون الجزء مضافاً الى الاسم اي تمنيت قيام زيد فنصب الجزئين
كما ذكرناه في نصب افعال القلوب واستشهد بجواز النصب بقول يا ليت
ايام الصبى رواجعاً والبصريون يحملون رواجعا على الحال وعامل
خبر ليت المحذوف اي ليت ايام الصبى لنا رواجعا

لعل لعل للترجي كلاهما وفي الكل الا ان حكم الصدارة

لعل للترجي مثل عل وهي من لغات لعل وعند ابي العباس اصلها
عل زيدت عليها اللام الابتداء والمراد من الترجي توقع مرجو او مخوف والفرق
بين التمني والترجي ان استعمال التمني في الممكن والمحال والترجي مختص بالممكن
وجميع الحروف المشبهة بالفعل لما صدر الكلام لكونها لبيان صنف من
الكلام من التاكيد والتمني والترجي وغير ذلك فلا بد من تقديمها ليتحقق
عند السامع المعنى من اول الامر وان المفتوحة على خلاف بمجموعها ليس
صدر الكلام بل لا يقع الا ان يصدر بشيء

وتزاد ما في كلها فتكفها ... وفي ليتما تجوير نصب لقوة

تدخل ما الكافة على ان واخواتها فتكفها عن العمل والاختصاص بالاسم
الا ان ليت من بين الحروف المشبهة مخصوصة بتجويز اعمالها
لقوة معنى الفعل فيها وقد روي الا ليتما هذا الكمام لنا بنصب
الحمام ورفعها

ويرفع معطوف اسم ان بكسرة ... جواز وهذا بعد تمام جملة

ولكن في هذا كان بكسرة ولا ... رفع في معطوف ان بفتحة

الاصل في العطف على اسم ان المكسورة النصب ويجوز ان يرفع
بالعطف على محل ان وذلك مشروط عند الاكثرين بكونه بعد تمام الجملة
بمعنى الخبر لفظا او تقديرا اما لفظا فنحو ان زيدا قائم وعمرو واما تقديرا
فكما ان الزيدين والعمرين ذاهبان لتقدر جعل ذاهبان خبر عن
الاول فيقدر له خبر واما اذا لم يتقدم الخبر لفظا ولا تقديرا فلا
يجوز رفع المعطوف على محل اسم ان فلا يقال ان زيدا وعمرو
ذاهبان ولا ان الزيدين والعمرين ذاهبون وذلك لانه يؤدي

الى ان يكون الخبر الواحد معمولاً لعاملين فانه من حيث انه خبر عن المنصوب يكون معمولاً لان ومن حيث انه خبر عن مرفوع معمول للابتدائية ثم ان العطف المذكور يكون على خلاف الاصل غير جايز في باب الحروف المشبهة بعمومها وانما يجوز في ان المكسورة وفي لكن لانهما لا يغيران معنى الجملة ولما كان في ان المفتوحة خلاف ما مر جاز بعدم جواز الرفع في المعطوف على اسمها فقال ولا ترفع في معطوف ان بفتحة

الحروف العاطفة

ومنها حروف العطف وهي بأسرها تشترك بين اثنين في اصل النسبة

فواو وفاء ثم حتى واو وام كذا لا وبل لكن وانما بكسرة

حروف العطف هي العشرة المذكورة وهي بتمامها توجب تشريك امر لامر ولو بحسب التجويز العقلي في اصل النسبة سواء كانا متوافقين في جزء تلك النسبة في الايجاب والنفي كما في جاء زيد وعمرو او غير متوافقين فيها كما في جاء زيد لا عمرو وما جاء في زيد بل عمرو وسواء كانت النسبة محققة للمشبوت لهما معاً او لم يكن كذلك كما في جاءني زيد او عمرو

وقد جاء واو العطف للجمع مطلقاً وفاء للترتيب وثم لمهلة

ويعطف حتى جزء شيء مدرجاً الى الحال اضعف والى الحال اقوى

الواو للجمع بمطلق الصادق للاجتماع في زمان واحد وللوقوع بالترتيب ولا اختصاص له باحدهما فيجوز ان يعطف بها الاحق على سابق وبالعكس تقول جاء زيد وعمرو بعده او جاء زيد وعمرو قبله وتقول جاء زيد وعمرو معه والفاء للترتيب والتعقيب بلا مهلة نحو جاء زيد فعمرو واذا كان ملابسة المعطوف للفعل بعد ملابسة المعطوف عليه له وتعقيب كل شيء بحسبه فاذا قلت دخلت مصر فكة افادت التعقيب على ان

يمكن

يمكن ومن ذلك القبيل عطف المنفصل على المجمل نحو توضاء فغسل وجهه
ويديه ومسح رأسه وغسل رجليه فان موضع ذكر التفصيل
بعد ذكر الاجمال ومنه قوله تعالى ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني
من اهلي وثم للترتيب مع المهلة والتراخي والمهلة فيها قد يكون بحسب
الزمان بان يكون المعطوف بها لاحقا للمعطوف عليه في حكمه تراخيا
عنه بالزمان كقوله تعالى فعصى آدم ربه فغوى ثم اجتباه ربه فتاب
عليه وهدى وقد يجيء للاستبعاد مضمون ما بعدها عن مضمون
ما قبلها وعدم مناسبة له كما في ثم انشانا خلقا آخر وحتى يعطف
جزء شيء على الكل متدرجا من الاقوى الى الاضعف او من الاضعف
الى الاقوى فيفيد ان المعطوف هو الجزء الفايق او ما في القوة
او في الضعف على ساير اجزاء المعطوف عليه فتدرجه الى
الاضعف كما في قدم الحاج حتى المشاة وتدرجه الى الاقوى كما في مات
الناس حتى الانبياء وفي شرح هذه الحروف مباحث اودعناه في الشرح
وجملتها يأتي ابتدائية وقد تخصص منها الفاء بالسببية
يعني ان الحروف الاربع المذكورة الواو والفاء وثم وحتى يجيء ابتدائية
غير عاطفة والفاء منها بالخصوصية يأتي لمعنى آخر هو السببية
اما الواو والابتدائية وتسمى واو الاستيناف ايضا فهي التي تكون
بعدها جملة غير متعلقة بما قبلها في المعنى ولا في محل الاعراب كقوله تعالى
ثم قضى اجلا واجل مسمى عنده وهذه الواو غير الواو العاطفة عند الجمهور
وذهب بعضهم الى انها الواو العاطفة يعطف بها الجملة التي لا محل لها
من الاعراب لمجرد الربط واما الفاء الابتدائية وتسمى فاء الاستيناف

ايضا فكما في قوله تعالى انما الهكم اله واحد فهل انتم مسلمون ويقال
انها يرجع الى العاطفة لانها يعطف الجمل بعضها على بعض وانما ثم الابتدائية
فذلك مثل ان يقول لك قوله ضرب ثم انت تترك الضرب ومنه قوله
تعالى يبخيكم منها ومن كل كرة ثم انتم تشركون واما حتى الابتدائية
واما حتى الابتدائية فكما في قولك اكلت السمكة حتى رأسها برفع
رأسها يعني حتى رأسها ماكول وكذلك حتى مع المضارع المرفوع نحو
مرض حتى لا يرجونه كما مر والفاء السببية وهي غير منافية للعطف
فيكون عاطفة تارة كما في قوله تعالى فوكزه موسى فقضى عليه وغيرها
عاطفة اخرى كما في قولك زيد فاضل فاكرمه وفي هذا المقام فوائد
ذكرناها في الشرح

وقد نسبوا حكما بانما واووام الى احد الامرين من غير شركة

الحروف الثلثة المذكورة اعني اما واووام متشاركة في نسبة الحكم الى
احد الامرين او الامور من غير ان يكونا شريكين في ذلك الحكم بل يشتركهما
فيه بحسب التجويز العقلي فانك اذا قلت جاءني اما زيد واما عمرو فقد
جعلت زيدا وعمرا شريكين في جواز نسبة المجيء اليهما فيحصل من
ذلك نسبة المجيء الى احدهما لا على التعيين وقام هذا الكلام مقام
قولك جاز عندك ان يكون المجيء لزيد وان يكون عمرا وكذا الكلام
في نحو جاءني زيد او عمرو واجاءك زيد او عمرو

ويشترط في ما تقدم مثلها وتصديرها بالواو والا جاز

اما يختص من الحروف الثلثة بمشاركة في المعنى بامرين احدهما ان
يتقدم ذكرها في صدر المعطوف عليه نحو جاءني زيد واما

عمرو والثاني مجيئها اما مصدرة بالواو ولا يستعمل بدون ما ذكرناه
من الشرطين الا انه قد يترك ذكره في المعطوف عليه لضرورة
قال نهاض بدار قد تقادم عهدها واما باموات الم خيالها اي
نكسر ونفرق اما بدار حرب واما بدار اموات وكذا يترك ذكر الواو في
صدرة للضرورة كقوله يا ليتما آمنا شالت نعامته اما الى جنة
اما الى نار والنعامة ههنا الجنازة وقد تقام او مقام اما الثانية
فيقال جاءني اما زيد او عمرو

واو جاء للتخيير او للاباحة وجاء لابهام وشك وقسمة
او يعطف بها في الخبر وفي الانشاء فاذا عطفت بها في الانشا كانت اما
للتخيير نحو خذ هذا او ذلك واما للاباحة نحو جالس الحسن او ابن
سيرين والفرق بين التخيير والاباحة ان التخيير ينافي الجمع بخلاف
الاباحة واما قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا فالتحقيق فيه ان
او فيه هي التي كانت للاباحة فان النهي اذا دخل في الاباحة استوعب
ما كان مباحا وكذا اذا دخل التخيير عند بعضهم فاستغنى بذلك
عما قال بعضهم ان او هذه قسم براسها معناها ولا واذا عطفت
بها في الخبر كانت اما لابهام على السامع كقولك قام زيد او عمرو
وحيث تعلم القايم منهما وقال الله اياها امرنا ليلا او نهارا و
اما للشك كقولك قام او عمرو وحيث لم تعلم القايم منهما واما
للتقسيم كقولك اسلم او فعل او احرف

وجاء بمعنى الواو عند قرينة ويأتي بمعنى بل وذلك بقلة
قد يقع او موقع الواو عند الامن من اللبس بان لا يجد السامع ع

حملها على غير معنى الواو ومخرجا كقول الشاعر جاء الخلافة اوكانت له
قدرا كما الى ربه موسى على قدر وقد يجيء بمعنى بل للاضراب والاستدراك
كما في قوله بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى وصورتها او انت
في العين املح وقد جاء من ذلك قوله تعالى وارسلناه الى مائة
الف او يزيدون وكذلك قوله تعالى فهي كالحجارة او اشد قسوة
وقوله تعالى كلمح البصر او هو اقرب

وقد دخلت ام لبين امرين بعدما انيت لتعيين المراد بهمزة
فان ذكرت مع ما استقل بنفسه فمعناه معنى لفظي بل والهمزة
يعني ان ام التي تشارك انا واو في كونها لافادة نسبة الحكم الى
احد الامرين يكون واقعا بين شيئين وقد جيء لطلب تعيين
المراد منهما بالهمزة قبلها فلا يصح قطع الثاني عن الاول لكون
نسبة الحكم الى احدهما لاعلى التعيين في الواقع والى كل واحد
منهما بحسب التجويز العقلي وذلك كما في قولك ازيد عندك او عمرو
ويسمى امرا في مثل ذلك بالمتصلة لكون ما قبلها وبعدها
كلاما واحدا فان ذكرت مع ما يستقل بنفسه ويصح قطعه
يصح قطعه عما قبله لم يكن مشاركة لا واما في افادة احد الامرين
بل كانت بمعنى بل مع تضمن معنى الهمزة كما في قولك انها لابل ام
شاة وذلك فيما اذا رأيت شيحا من بعيد حسبتها ابلا فقلت انها
لابل ثم ظهر لك ليس بابل فاعرضت عن هذا الاحتمال ثم شككت في انها
شاة ام شيء آخر والمعنى بل هي شاة وسميا في ذلك بالمنقطعة لكون
ما قبلها كلاما وما بعدها كلاما آخر وقد يجيء ام المنقطعة بمعنى بل وحدها

كقوله

كقوله تعالى اناخير منه هذا الذى هو مهين اذ لا معنى للاستفهام
ههنا وكذا اذا جاء بعدها اداة الاستفهام كقوله تعالى ام هل تستوى
الظلمات والنور وقوله امن هذا الذى هو جند لكم وتحقيق المقام
مذكور فى الشرح

واى جاء للتفسير اى شرح مبرهم وحسبك للتمثيل سوف العبارة
لفظة اى فى الحروف العاطفة تلى متوسطة بين اسم مبرهم وبين
اسم آخر شارح له يتبعه فى الاعراب وذلك كما فى عبارة المتن من قوله للتفسير
اى شرح مبرهم وكما اذا قلت عندى كُراعٌ اى جواد وبعت كراعًا اى جوادًا
وحملت اى على كراع اى على جواد باتباع المفسِّر للمفسَّر فى وجوه الاعراب
كما فى سائر الحروف العاطفة وكون اى معدودة فى حروف التفسير كما يجئ بعد
لا ينافى كونه من الحروف العاطفة كما ان كون لا معدودة فى حروف النفى
لا ينافى العطف بها فى نحو قولك جاءنى زيد لا عمرو وكما ان كون ان
المفتوحة معدودة فى الحروف المصدرية لا ينافى كونها من الحروف
المشبهة بالفعل وهو ظاهر

ويعطف لا نفيًا على مثبت فقط وبل فيه اضراب لنفى ومثبت
لفظة لا يعطف بها منفى بعد اثبات لا غير فتقول بعد الخبر زيد عالم
لا جاهل وبعد الامر اضرب زيدًا لا عمرًا ولا يعطف بها على منفى
فلا يقال ما جاءنى زيد لا عمرو وبل للاضراب عن الاول مثبتًا كان او منفيًا
تقول زيد كاتب بل هو فقيه وما قام زيد بل عمرو ولا تضرب زيدًا
بل عمرًا

ولكن للاستدراك مثل الخفيف فيعطف اثباتًا على غير مثبت

لكن العاطفة للاستدراك مثل لكن المخففة من المثقلة سواء ويعطف بها مثبت بعد نفي نحو قام زيد لكن عمروا وبعد نهي كقولك لا تضرب زيدا لكن عمرا

حروف الشرط

واحرف شرط ان ولو بالاصالة واما بفتح الهمزة بالتبعية

يعني ان حرف الشرط بالاصالة دون هو ان ولو واما اما فمعناه تفصيل المجمل نحو اما زيد فقايم واما عمرو فقاعد وهو يتضمن معنى استلزام شيء لشيء اي كون ما بعدها شيئا يلزمه حكم من الاحكام وبهذا عد من الحروف الشرط فان معنى الشرط هو استلزام شيء لشيء فهي اذن غير اصيلة في الشرطية هذا هو معناها بحسب الوضع الاصلي وهي يتجرد عن معنى التفصيل كثيرا فلا يذكر بعدها متعدد فلا يقال اما زيد فقايم فيكتسب عليها فهي بحسب الاستعمال جارية مجرى ان وصايرة بمعناها

وكل له صدر الكلام وَوَارِدٌ على الفعل معنى او بمعنى صورة

حروف الشرط بجملتها لها صدر الكلام لانها يدل على قسم من اقسام الكلام وهي واردة على الفعل اما بحسب المعنى فقط كما في قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك ولو انتم تملكون تقدير الكلام ان استجارك احد ولو انتم تملكون وكذلك نحو قوله تعالى ولو ان ما في الارض تقديره ولو ثبت ان ما في الارض واما بحسب المعنى والصورة نحو ان تضربني اضربك ولو جئتني لاكرمتك هذا في ان ولو واما اما فلا يظهر فعلها ابدا فورودها على الفعل انما هو بحسب المعنى لا غير

فلو خص بالماضي وان بالمضارع ولم يعدلوا عن ذاك الا لنكتة

اعلم

اعلم ان كلمة الشرط تطلب جملتين يلزم من فرض وجود مضمون
اولها حصول مضمون الثانية فمضمون الاولى و مفروض ملزوم مضمون
الثانية لازم فرذ المفروض وجوده قد يكون في الماضي مع قطع المتكلم
بعدمه فيه فالكلمة الموضوعة له نحو لو جئتني لاكرمتك ولهذا كان
لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني لان مضمون جوابه المعدوم لازم
لمضمون شرطه وبانتفاء اللازم ينتفي الملزوم الى قد يكون في المستقبل
وقد وصفت لان فلو موضوعة بشرط مفروض في الماضي مقطوع
فيه بعدمه للقطع بعدم اجزائه فهي للشرط في الماضي وان دخل على
المضارع وان موضوعة لشرط مفروض وجوده في المستقبل مع
عدم قطع المتكلم لا بوقوعه فيه ولا بعدم وقوعه وذلك لعدم
القطع في الجزاء لا بالوجود ولا بالعدم سواء شك في وقوعه كما في
خلقنا او لم يشك كان الواقعة فهي كلام الله تعالى فهي للشرط
في المستقبل وان دخل على الماضي وعلى هذا فمقتضى وضع لو ان لا يدخل
الا على صيغة الماضي ومقتضى وضع ان لا يدخل الا على صيغة المضا ع
وقد يعدل عن ذلك لاصل فيدخل لو على المضارع ويدخل ان الماضي
لنكتة اما الاول فكقولك ان ظفرت بحسن العاقبة فهو للزام
او النكتة فيه التفاؤل بحصول العاقبة واظهار الرغبة فيه واما
الثاني فكقوله تعالى لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم والنكتة فيه
قصد استمرار الفعل فيما مضى شيئا فشيئا وههنا مزيد تحقيق
اوردناه في الشرح

ولو نفى اولي لانتفاء الاخيرة ومن قابل فيها بعكس القضية

اعلم ان للنحاة في تحقيق لو مذهبين احدهما انها لانتفاء الجملة
الاولى اعني الشرط لاجل انتفاء الاخيرة اعني الجزاء والثاني في انها
لانتفاء الاخيرة لاجل انتفاء الاولى والحق ان كلا المعنيين معتبر
فيها فهي لامتناع الثاني لامتناع الاول بمعنى ان امتناع الاول علة
لامتناع الثاني ولانتفاء الاول لانتفاع الثاني بمعنى ان امتناع
الاول علة لامتناع الثاني ولانتفاء الاول ولانتفاء الثاني بمعنى
ان انتفاء الثاني علامة لانتفاء الاول وهذا فيما اذا كان الشرط
سببا والمسبب جزاء وهو الغالب كما في قولك لو كانت الشمس طالعة
لكان النهار موجودا ولو كان الامر بالعكس كما في قولك لو كان النهار
موجودا لكانت الشمس طالعة انعكس ما قلناه فان انتفاء الاول
لانتفاء الثاني فيه لكون انتفاء الثاني علة لانتفاء الاول و
انتفاء الثاني لانتفاء الاول لكون انتفاء الاول علامة لانتفاء
الثاني ووجه انتفاء احدهما لولي لو اما الشرط ولو اما الجزاء
على الوجهين المذكورين هو ان ما بعد لو من الشرط والجزاء
يكون مفروض الوجود في الماضي يكون معدودا وسبب استلزام
انتفاء احدهما لانتفاء الاخر هو الملازمة التي بين الشرط والجزاء
فان الشرط يكون ملزوما ابدا سببا كان او مسببا والجزاء
يكون لازما كذلك فبانتفاء احدهما ينتفي الا فان قلت اللازم
قد يكون اعم كما في نحو لو كانت الشمس طالعة لكان الضوء
موجودا فكيف يلزم من انتفاء من انتفاء الشرط انتفاء
الجزاء قلت المقصود ح انتفاء الحصة التي تساوي الشرط

فالمعنى

فالمعنى فلو كانت الشمس طالعة لكان الضوء موجودا انتفاء
الضوء الذي هو الشمس دون ما كان من النار وغيرها ولما
ذكر احوال لو الشرطية اراد ذكر لو المجردة عن معنى الشرطية
للموافقة في اللفظ فقال

ولو حيث نابت عنه ان مصدريه ويكثر فيما بعد معنى المودة
يعني ان لو التي يصح في بعض مواضعها ان يكون مصدرية
والاكثر ان يقع لو المصدرية بعد ود وما في معناها كقوله تعالى
يود احدهم لو يعمر الف سنة وود كثير من اهل الكتاب لو يردونكم
واما لو بمعنى ليت كما في قولهم لو ثانينا فنحدثنا بالنصب ومنه قوله
تعالى لو ان لنا كرة فالتحقيق انها ليست قسما برأسها واختلف
فيها فقيل لو الامتناعية اشربت معنى التمني وقيل هي لو المصدرية
واختاره ابن مالك

واما التفصيل كأما محبتي فذائمة والفاء ينوي بنذرة
اما وضعها للتفصيل الا انهم التزموا معها اذكر المتعلقة كما سبقت
الاشارة اليه قال الله تعالى فأما الذين في قلوبهم زيغ ولم يذكر
بعد اما اخر والتزموا حذف الفعل بعدها لكثرة استعمالها فاذا
قلت اما زيدا فقائم كان تاويله اما يكن من شيء فزيدا قائم بمعنى
ان يكون شيء آخر يقع شيء في الدنيا يطمع قيام زيد وهذا جزم
بوقوع قيامه لانه جعل حصول قيامه لازما لحصول شيء في الدنيا
وما دامت الدنيا باقية فلا بد من حصول شيء فيها وكذلك اما
محبتي فذائمة فاما قائمة مقام فعل الشرط وادائه ولا بد بعدها

من ذكر جملة هي جواب لها مصدرة بالفاء الا انهم فصلوا بينها
وبين الفاء بجزء من الجواب كراهة الجمع بين حرف الشرط واداة
الجواب فان كان الجواب شرطيا فصل بجملة الشرط كقوله تعالى فاما
ان كان من المقربين فروح وريحان وجنة نعيم والتقدير مهما يكن
من شيء فان كان المتوفى من المقربين فجزاؤه روح وريحان وجنة
نعيم ثم قدم الشرط على الفاء فالتزمت فان لم يحذف احدهما فصار
كما ترى وان كان الجواب غير شرط فصل بجزء نحو اما قائم زيد او
بمعمول فعل نحو اما زيدا فاضرب واما عمرا فاكرم وعما ما بعدها فيما
قبلها فجوز هنا لان المتقدم على الفاء في قوة المتأخر لانه كان متأخرا
فقدم للغرض المذكور وقد يحذف الفاء في جواب اما وهو نادر كما اخرج
البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم اما بعد ما بال رجال يشترطون
شروطا ليست في كتاب الله وقد يحذف اما لكثرة الاستعمال كما في قوله تعالى
وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر وبذلك فليفرحوا وانما يطرد
ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا او مجرورا
فلا يقال زيدا فاضرب واما قولهم في فصل الخطاب وبعد فكذا فالفاء
للتوهم اتى الشيوع وقوع اما في هذا الموقع ولما ذكر اداة الشرط والجزاء
وكان بينها وبين اذن مناسبة من حيث المعنى تمم بابحروف الشرط
بما فقال

اذن للجواب والجزاء وانما تجرد عن معنى الجزاء بقلة
ان معناها الجواب والجزاء وقد يتجرد عن معنى الجزاء كما تقول القول
القايل اجيئك اذن اظنك صادقا وهي على ما ذهب اليه الجمهور حرف

ومنهم من قال اصلها اذا فحذف ما يضاف اليه وعوض منه التنوين
والغيت حرف الشرط بالقسم الذى تصدر ملفوظا به بالاجازة

وبنية صح

فان قدم الشرط او اسم سواهما فلم يلزم الا الغاء بل بالاجازة
اعلم ان القسم اذا اجتمع مع الشرط وتصدر القسم بتقدمه على الشرط
وبانتفاء ما يتقدم على القسم المتقدم الغى الشرط وجعل الجواب للقسم واستغنى
به عن جواب الشرط بقيامه مقامه سواء كان القسم ملفوظا به او منويا
تقول والله ان جئتنى لاكرمنك وتقول لئن جئتنى لاكرمنك وتستوي
فى ذلك ان ولو والاسماء المتضمنة لمعنى الشرط فاما مع ان فكما فى قوله
تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون معهم واما مع لو فكقوله ولو انهم امنوا
واتقوا لمثوبة من عند الله واللام جواب القسم لانها لو كانت لو لجاز
حذفها واما مع اسماء الشرط فكقوله تعالى واذ اخذنا ميثاق
النبيين لما اتيتكم من كتاب الى قوله لتؤمنن به هذا واما اذا لم
يكن القسم مقدما وذلك بان يتقدم الشرط عليه او يتقدم شئ
آخر غير القسم والشرط لم يكن الغاء حرف الشرط واجبا بل كان الالغاء
والاعمال جايزين ومثال تقدم الشرط قولك ان تاتنى والله آتك
وان تاتنى والله لاتينك ومثال تقدم شئ آخر قولك انا والله
ان اتيتنى اتك وانا والله ان اتيتنى لاتينك

حروف النداء

وحرف الندا يا عم كل مخاطب ويدعى باي دان وادنى بهمزة
ايا وهيا جاء البعيد مخاطب وقد عد فيها وا وخصت بندبة

ياء اعم حروف النداء الاستعمالا فينادى بها القريب والبعيد
والمتوسط واى للقريب والهمزة للاقرب مما يدعى باي وجعل

بعضهم من ذلك قراءة اهل الحرمين امن هو قانت واياوهيا للبعيد
واما اوفقد ينوب منابها في النداء والمشهور استعمالها في التنبيه

حروف الاستفهام

ويفهم الاستفهام من همزة وهل وهل خص بالتصديق والهمزة
وهل حرف الاستقبال خص مضارعا بمستقبل والكل داعي القلادة
الهمزة وهل حرفان للاستفهام والهمزة اعم تصرفا من هل فان
هل سؤال عن التصديق فلا يستفهم بها عن مفرد نقول هل زيد قايم
وهل سؤال عن التصديق قام زيد والهمزة تستعمل في السؤال عن
التصور والتصديق تقول ازيد عندك ام عمرو ازيد قايم و
هل بخصوصها حرف استقبال تخصيص المضارع بالمستقبل فلا
يليه الا ما يصلح لان يضرب معناه الى الاستقبال فلا يقال هل تضرب
زيدا وهو اخوك لان سوف هذا الكلام فيما اذا كان المخاطب ضاربا
في الحال ولكن في الاستفهام صدر الكلام مطلقا الا ان الهمزة
لعمومها اختصت باتمام التصدير فقدمت على الواو والفاء
وثم نحو اولم يسيروا في الارض ونحو افلا تعقلون ونحو ثم اذا
ما وقع وكان الاصل تاخيرهن المجملة المعطوفة

ومعناهما الوضعي هذا وفيهما معان عليها بالقرائن دقت
المعنى الموضوع له الهمزة وهل هو الاستفهام وقد ينضم الى ذلك
معان اخر مفهومة بالقرائن العقلية عند التركيب والتي تلك
المعاني اشار بقوله

فهمز لانكار وقصد تعجب وهزء وتنبيه وتقرير نسبة
تمنى وتوقيف وتسوية واللوم والاستبطاء وتذكير نعمة

وهل حصرا بالتحقيق والامر وهو قد يجئ لانهما وتقرير مثبت
المعنى المفهوم من الهمزة وهل وهل على ثلثة اقسام قسم يختص
به الهمزة وقسم يختص به هل وقسم يشتركان فيه اما الاول فهو التعجب
نحو الم تر الى الذين تولوا قوما غضب الله عليهم والاستفهاء نحو اصلوتك
تامرك ان نترك والتنبيه نحو الم تر ان الله انزل من السماء ماء والتمني
نحو الاعمر لى مستطاع رجوعه والتوقيف امنه توقيف المخاطب على ما يعلم
ثبوته او نفيه كقوله تعالى اانت قلت للناس اتخذوني والتسوية
نحو سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم والوعيد والتهديد نحو
الم نهلك الاولين والاستبطاء نحو الم يان للذين امنوا وتذكير النعمة
نحو الم يجدك يتيما فاوى واما الثاني مما يختص به هل فهو التحقيق
كما في هل ترانى على الانسان اى قد انى والامر كما في قوله تعالى فهل انتم
منتهون اى انتهوا واما الثالث اى ما يشترك فيه الهمزة وهل فهو
شيئان احدهما الانكار وهو نوعان توبيخ وتكذيب فالهمزة تاتى
للتوبيخ نحو اذهبتم طيباتكم في حيوتكم الدنيا نحو اصطفى البنات
على البنين وهل جاء للتكذيب فقط كما في قولك هل قدر على هذا غيري
اى لم يقدر عليه غيري وثانيهما التقرير اى نسبة الكلام الداخل
عليه حرف الاستفهام والمراد بالتقرير ههنا ايجاء المخاطب الى الاقرار
بامر يعرفه فالهمزة يجئ لتقرير النسبة المثبتة والمنفية كقوله
تعالى اغير الله تدعون وكقوله تعالى اليس الله بكاف عبده
واما هل فلا يكون الا التقرير المثبت كما في قوله تعالى فهل هم في ذلك
قسم لذى حجر

بلى ونعم اى حرف الايجاب كلها ونانى نعم من بعد نفى ومثبت
ومعنى بل ايجاب نفى خصوصة واى بعد الاستفهام اثبات لنسبة
وما اجل جير وان بكسرة فاحرف تصديق بالاخبار خفت
حروف الايجاب بحالة مذكورة ونعم مقررة لما سبقها من كلام موجب
او منفى خبرا كان او استفهاما تقول لمن قال زيد اوا قام بعمرو زيد
نعم اى قد قام وتقول لمن قال لم يقم زيد اوالم يقم زيد نعم اى لم يقم
هذا بحسب وضع اللغة والعرف بخلاف ذلك ولذلك لو قال
بعد قوله اليس لى عندك كذا نعم لالزمناه به بخلاف للعرف
واما بلى فمختصة بايجاب النفى خبرا وكان او استفهاما تقول
لمن قال لم يقم زيد والم يقم زيد بلى اى قد قام ومنه قوله تعالى الست
بربكم قالوا بلى اى بلى انت ربنا واما اى فهو للايجاب بعد الاستفهام
ويلزم القسم تقول لمن قال اقام زيد اى والله وما اجل جير بكسر
الراء وان بكسر الهمزة فتصديق للمخبر موجبا ومنفيا تقول القائل
قد كان كذا اولم يكن كذا فتقول اجل او جير اوان فهذه الثلاثة
حروف التصديق لا غير بخلاف نعم وبلى واى لوقوعها جوابا
للخبر والاستفهام والتصديق لا يكون الا فى الخبر حروف المصدرية
وان وان فتحا وما مصدرية وباسمية من جملة ان خصت
الحروف المصدرية ان وان المفتوحتان وان المثقلة بالخصوصية
تدخل على الجملة الاسمية فيجعلها فى معنى مفرد ما ويصدر
كقولك اعجبنى انك قايم اى قيامك ونحو اعجبنى ان زيدا ابوك
اى ابوة زيد واما ان وما فيه خلاف الفعل فيجعل انه فى تاويل

المصدر نحو اعجبني ان صنعت وما صنعت اى صنعتك حروف التحقيق
وقد فيه لتحقيق الكلام وجاز في المضارع للتعليل بالكثرة
وقد جاء في الماضي لتقريب اصله وترك ما فيه التوقع شاعت
هذه الحروف اذا دخلت على الماضي والمضارع لا يكون خاليا عن معنى
التحقيق ثم انه ينضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في المضارع
التعليل وفي الماضي التقريب وفي التوقع وبيان ذلك انه يدخل على
المضارع فينضاف الى معنى التحقيق في الاغلب التعليل نحو ان الكذوب
قد يصدق وقد يستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التعليل نحو قد نرى
تقلب وجهك ويدخل على الماضي فينضاف الى معنى التحقيق للتقريب
في الحال ولا يخلو عن ذلك عن معنى التوقع في الغالب فيكون مصدقا
متوقعا ان تخاطبه كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اى حصل
عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة
وهلا للتحضيض وتنديم تاليه كالا ولولا ثم لو ما بجملة حروف التحضيض والتنديم
وللكل تصدير ويدخلن ايضا على الفعل دون الاسم الا لحاجة
هلا والا ولولا ولو ما يدخل على الفعل المضارع لمعنى طلب الفعل
والحض عليه وعلى الماضي للوم والتوبيخ على تركه ففي الحالة الاولى
يسمى حروف التحضيض وفي الحالة الثانية يسمى حروف التنديم و
انما صدر الكلام لدلالتها على قسم من اقسامه ويلزم الفعل لانها
طلبية فاشبه لام الامر لفظا كقولك هلا فعلت او تقديرا
كقولك هلا زيدا ضربته ولولا ولو ما معنى آخر وهو امتناع الشئ
لوجود غيره وهما في هذا الوجه داخلتان على اسم مبتدإ

حروف التنبيه كقولك لولا زيد لهلك عمرو وحروف الردع

الا حرف تنبيه اما مثلها كها وكلا لردع اى لزجر لشدة

الا واما وها حروف التنبيه يوتى بها فى اول الكلام لتنبيه المخاطب وايقاظا

والا واما فيهما توكيد مضمون الجملة كقوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا

عنهم وكقولهم اما والذى اضحك وابكى والذى امات واحيى وسميان

حروف الاستفهام وهما لا يختصان بالفعل بخلاف الا واما للعرض فانهما

مختصان بالفعل واما ها فيدخل الجملة كاختيها ومثالها ان تاعذرة

ان لم تكن قبلت فان صاحبها قد تاه فى البلد ويدخل المفرد بخصوصها

كما فى هذا وها تا من اسماء الاشارة وكلا حرف الردع ومعنى الردع

الزجر باشارة والمبالغة تقول لمن قال فلان يبغضك كلا اى ليس

الامر كذلك ردعا له وزجرا عليه وقد يكون بمعنى حقا نحو كلا ان

الانسان ليطغى

حرف التفسير

وقد جاء للتفسير حرفان اى وان وان بعد ما فى قوة القول جاءت

كترمينى بالظرف اى انت مذنب وناديته ان قم وقلت ان اثبت

اى وان حرفان للتفسير فاى لاختصاص له بموقع تقول مريق

رفده اى مات مريق ونحوه قول الشاعر وترمينى بالظرف اى انت مذنب

وتقلينى لكن اياك لا اقلى واما ان فيجئ بعد ما يكون فى قوة القول نحو ناديته

ان قم وامرته ان افعل وكتبت اليه ان ارجع واوحينا الى امك ما يوحى

ان اقذ ومنه قوله تعالى وانطلق الملأ منهم ان امشوا فان انطلق

متضمن لمعنى القول لان المنطلقين عن مجلس يتفاوضون فيما جرى

بينهم واما مجئ ان بعد القول الصريح فمختلف فيه وذلك كما فى قولك

قلت ان

قلت ان اثبت فمنهم من جعل ان في مثل ذلك مفسره ومنهم من جعل ما مصدرية او زايدة

تاء التانيث

وما تسكنت من تاء تانيثهم فمن • حروف المعاني وهي بالفعل خصة

تاء التانيث في كلامهم على وجهين احدهما التاء المتحركة كما في قائمة وهي غير معدودة في حروف المعاني عند النحاة والثاني الساكنة كما في ضربت وهي من حروف المعاني يلحق باخر الفعل للدلالة على تانيث المسند اليه كما مر وهذه التاء من خصايص الفعل لا يدخل الاسم ولا الحرف الا في لعل على القلة

هاء السكت

ويلحق هاء السكت في الوقف مثل ذا • وفي باب مندوب وباب استغاثة

كذلك في ثمه وارمه وماليه • ويلزم في قه لانجبار النقيصة

الحاق هاء السكت في الوقف له مواضع منها الحروف والاسم الغير المتمكن اذا كان في اخرها الالف نحو ما وذا ومنها المندوب والمنادى المستغاث نحو وا ابتاه ويا لزيداه ومنها المتحرك الاخر بالحركة البنائية كما في ثمه وارمه وماليه وذالكه وكل ذلك على وجه الجواز ويلزم ذلك فيما اذا نقصت الكلمة بالاعلال كل النقص وبقيت على حرف واحد كما في قه وره وغيرهما

حرفا التنفيس

وذلك ليتجبر بتلك الزيادة نقصانه

وحرفان للتنفيس فالسين وحده • وسوف وفيها سو بحذف الاخيرة

هذان الحرفان يسميان حرفا التسويس والتسويف التاخير وسيبويه يسميهما حرفا التنفيس ومعناه تاخير الفعل الى الزمان المستقبل وعدم التضييق في الحال وسوف اكثر تنفيسا من السين ويخفف سوف بحذف التاء فيقال سو وقد يقال سي بقلب الواو ياء

حروف النفي

واحرف نفي لم ولما وما ولا ولن وان المكسورة فصدر جملة
حروف النفي هي الستة المذكورة والعمل يقتضي صدارة الكلام لتاثيرها
في معنى الجملة

فلم تقلب الفعل المضارع ماضيا • كذلك لما وهي للاستدامة
لم ولما من خصايص الفعل وهما يقلبان المضارع ماضيا وينفيانه
والفرق بينهما ان لما تأتي النفي للدوام وقد مر بيان ذلك

وما نفى حال الا لمستقبل فقد • اتى لا مع الماضي بتكرير كلمة
ما اذا دخل على الماضي نفى على ماضيه واذا دخل على المضارع خلصه للحال
الا عند قرينة الاستقبال كما في قوله تعالى قل ما يكون لي ان ابدله من
تلقاء نفسي ولا يدخل على المضارع فيخلصه للاستقبال ويدخل على
الماضي فتكرر لزوما كقوله تعالى فلا صدق ولا صلى

وقد يدخلان الاسم نفيا لواحد • ولا منهما اختصت بنفي الحقيقة
ما ولا يدخلان الاسم كما يدخلان الفعل ودخولهما على الاسم لنفي فرد
اما ما معين وذلك بالدخول على المعرفة او غير معين وذلك بالدخول
على النكرة ولا بالخصوصية يكون لنفي الجنس والحقيقة كما تبين قبل

وان مثل ما في نفي حال ولن كلا • وليس من الافعال بالنفي حقه
ان مثل ما في نفي الحال ولن مثلا في نفي الاستقبال ولفظ ليس من الافعال
بالخصوصية موضوعة للنفي فهي كالحرف في الدلالة على معنى في غيرها
ولذلك لم يتصرف اللامات المرجلة

ولاما تهم منها عوامل قد مضت فتجزم في فعل وفي الاسم جرت
ومنها التي اهملتها فتنوعت بمنفرد عن همزة وبهمزة

فما اقترنت بالهمز فهو معرف وجاءت للجمع الاصل ايضاً وزيدت
وما انفردت عنها فتلك ثلاثة فلام ابتداء فيه تاكيد جملة
ومدخولها اسم وفعل مضارع وماض بلى قد وهي ذات الصدارة
ولام جواب بعد لو بالاجازة وبالحتم فيما بعد لولا ونشدة
ولام تسمى لام توطئة كفى لعمري لئن زرت لزدت مودتي

اللام في كلامهم على ضربين احدهما ما يكون عاملة وهي اللام الجازة للفعل واللام الجارة للاسم وثانيهما ما يكون مهملة وهي ايضاً على نوعين احدهما المنفرد عن الهمزة والثاني المقرون بالهمزة اما الثاني فهو اللام المقرونة كما في الرجل ولام الجمع الاصل كما في الفضل والعباس واللام المزيدة كما في الذي والتي على ما سبق واما الاول وهو المذكور هاهنا فهو ثلاثة احدها لام الابتداء وهو لام التاكيد يؤكد بها مضمون الجملة ومدخولها اما اسم كما في لزيد قايم واما فعل مضارع كما في ان زيداً ليقوم واما ماض مع قد كما في ان زيداً لقد قام وهي داخلة للصدارة غير ان المكسورة يتقدم عليها كما مر وثانيها لام الجواب وهي لام جواب لو كما في لو جيتني لاكرمتك وهذا على الجواز ولام جواب لولا كما في لولا زيد لهلك عمرو ولام جواب القسم كما في والله لافعلن كذا وهذان على اللزوم وثالثها اللام الموطئة للقسم وهي التي تدخل على الشرط المتوسط بين القسم وجوابه كما مر في كما في لعمري لئن زرتني لزرت مودتي فاللام الاولى لتوطئة القسم والثانية جواب جواب القسم والشرط ملغى في الجواب وجواب القسم قايم مقام جواب الشرط والتوطئة في اللغة كثرة الوطئ وهو

الرياضة فهذه اللام وطأت طريق جواب القسم اي سهلتها

وتزداد ان فتحاً وكسراً وما ولا وباء ومن فلندع حرف الزيادة

حروف الزيادة المعتبرة عندهم هي الستة المذكورة اعني ان يقع الهمزة وان بكسرها وما ولا والباء ومن وفائدتها المعنوية هي التاكيد كما في من الاستغراقية والباء في خبرها وليس واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح وصحة وزن الشعر ونحو ذلك ولا يجوز خلوها عن الفائدة اللفظية والمعنوية معاً والا لكان عبثاً وانما سميت هذه الحروف زوايد لانها قد يقع زائدة لا انها لا يقع الا زائدة وسميت ايضاً حروف الصلة لانها يتوصل الى زيادة الفصاحة او الى اقامة وزن او سجع او غير ذلك

فان قيل لو بعد اليمين كقولهم فوالله ان لو قمت زيدت بكثرة

كذا بعد لما بالشيوع وزيد في كان ظبية فيمن رواه بكسرة

يعني ان ان المفتوحة تزاد كثيراً بعد القسم كقولهم والله ان لو قمت قمت وكذلك بعد لما الحينية تزداد كثيراً نحو قوله تعالى فلما ان جاء البشير وتزاد ايضاً بعد كاف التشبيه من غير كثرة وشيوع كما في قول الشاعر ويوماً توافينا بوجه مقسم كان ظبية تعطو الى وارق السلم في رواية من رواه بكسر ظبية قوله بوجه مقسم اي حسن وتعطو اي تتناول والسلم نوع من الشجر والوارق ذو الورق

وان زيد فيما بعد ما النفي شايعاً وتزداد نزراً بعد ما المصدرية

ان المكسورة تزاد بعد ما النافية لتاكيد النفي تقول ما انت رايت زيداً والمعنى ما رايت زيداً وقل زيادتها مع ما المصدرية نحو انظرني

ما ان

ما ان جلس القاضي بمعنى ما جلس القاضي والمعنى مدة جلوسه
وتزاد ايضا بعد ما لا سيما نحو ولقد مكناكم اى فى مكان
مكنا هم

وما زيد بالتعليل بعد اذ وان وبعد متى اي واين بكثرة
وفى غير ما جرم وفى مثل قوله بما نقضهم مما خطيئاتهم زيدة
وما تزاد بالقلة بعد اذ وان اما بعد اذ فكقولك اذ ما تكرمنى
اكرمك وانما بعد ان الشرطية فكقوله تعالى فاما تذهبن بك
ويلزم فعلها نون التاكيد وتزاد مع متى واي واين بالكثرة
فزيادتها مع متى كقولك ميتما تكرمنى اكرمك وزيادتها مع اي
كقولك ايا ما تدعو تضرب اضرب وزيادتها مع اين كقولك اينما تكن
اكن وزيادة فى جميع الكلمات المذكورة المحتفة بحال الشرطية
كما فى الامثلة المذكورة وتزاد ايضا بين المضاف والمضاف اليه
كما فى قوله لئن ازعجت على هجرنا غير ما جرم فصبر جميل اي
من غير جرم وكقوله تعالى فبما نقضهم ميثاقهم ومما خطيئاتهم
وعما قليل وزيد صديقى كما ان عمرو آخي

ولا بعد واو العطف فى النفي شاعت ولكنها فى صدر اثبت قليلة
وقد زيد ايضا بعد ان مصدرية وبعد مضاف فى مواضع كثيرة
تزاد لا مع الواو وبعد النفي كقولك ما جاء زيد ولا عمرو وفائدتها
التنصيص على عدم مجيئها مطلقا ودفع احتمال ان المراد عدم
مجيئها بالترتيب وقد يزاد فيما لا يحتمل الترتيب ايضا حملا للباب
كقوله تعالى ولا يستوى الحسنة ولا السيئة وزيادة لا التاهية

بعد الواو كزيادة لا النافية نحو لا تضرب زيدا وعمرا ويزاد لا النا
فية
بعد القسم ايضا بالقلة وعليه حمل قوله تعالى لا اقسم على انه يجئ
اقسم ويزاد ايضا بعد ان المصدرية كقوله تعالى لئلا يعلم اهل
الكتاب وما منعك الا تسجد وبمعنى ليعلم وان تسجدوا وشذ
ترى
زيادتها مع المضاف كقول الشاعر في بئر لا حور سرى وما شعراء
في بئر حور والحوب الحاء المهملة الهلاك من حار اى هلك وقيل هي
بئر يسكنها الجن

زيادة
ومن بعد الاستفهام والنفي شايع كهل من مزيد وفي نحو ما من
تزاد من بعد الاستفهام والنفي كثيرا كما في هل من مزيد وفي نحو ولكل ما من
عبادة الآتيتي بها ومن المثالين المذكورين داخلة على المبتدا
وقد يدخل على الفاعل كما في قوله وما يأتيهم من آية من ايات ربهم
ويدخل على المفعول به نحو وما ارسلنا من رسول ويدخل الحال كما في
قراءة زيد بن ثابت ما كان ان نتخذ من دون اولياء بضم النون
وفتح التاء ويستثنى من هذه الاستغراقية لانها من افادة العموم
واجاز بعضهم زيادتها في الموجب واستشهد بقوله تعالى
يغفر لكم من ذنوبكم بعضكم وذهب سيبويه الى ان من فيه تبعيضية
اى يغفر لكم من ذنوبكم شيئا

وتزاد في اكرم به الباء دائما كذا في كفى بالله زيدت بكثرة
وتزاد نزرا في بحسبك درهم وفي خبر المنفي زيدت وقيست
يعني ان الباء تزاد في باب فعلا التعجب على اللزوم كما في اكرم زيدا
وكذا تزاد في كفى بالله لكن لا على اللزوم بل بالكثرة وتزاد بالقلة مع

UPB

المبتدا

المبتداء كقولك بحسبك درهم وتزاد في الخبر المنفي ليس وما قياساً كما في ليس زيد بقايم وما زيد ويزاد ايضاً مع المفعول كثيراً لكن من غير قياس كما في قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة

ونونان للتاكيد نون خفيفة وقد ثقلت اخرى بفتح وكسرة

ولا كسرا الا بعد الف مزيدة ولم تك تالي بعدها بالخفيفة

من حروف المعاني نونا التاكيد احديهما خفيفة ساكنة والاخرى ثقيلة مفتوحة تارة ومكسورة اخرى والمكسورة لا يكون الا بعد الالف المزيدة اي الخارجة عن بناء الفعل سواء كان الف الضمير كما في صيغة المثنى او الف الفصل بين نون الضمير ونون التاكيد كما في صيغة جمع المؤنث كقولك اضربان واضربنان والنون الخفيفة لا يدخلها الا التقاء الساكنين

وقد دخلت امراً وكل مضارع يدل بوجه ما على طلبية

وتدخل قطعاً في لعمرك لافعلن وفي مثل اما تفعلن بكثرة

نون التاكيد لا يدخل الفعل الماضي وانما يدخل فعل الامر وكل مضارع فيه معنى الطلب بوجه ما وذلك كما في اضربن وليضربن ولا تضربن وهل تضربن وليتك تضربن والا تضربن ولا يدخل المضارع الذي يكون خبراً محتصاً الا ان يدخل على اول الفعل ما يدل على التاكيد ايضاً كلام القسم في كقولك لعمرك لافعلن وما المزيدة في كقولك اما تفعلن لكيون ذلك الاول توطئة لدخول نون التاكيد وذلك لا في الصورة الاولى وبالكثرة في الثانية

وقد حذفت للساكنين خفيفة كما في لا تهين ابني بابقاء فتحة

يعني ان النون الخفيفة يحذف لالتقاء الساكنين ولا تحرك كما تحرك التنوين ليكون التنوين مزية عليها من حيث دخل التنوين على الاسم وهذه على الفعل فتقول لا تضرب ابنك ولا تهين ابني بابقاء الفتحة التي كانت قبل حذف النون ليكون دليلا على حذفها قال الشاعر لا تهين الفقير علمك ان تركع يوما والدهر قد رفعه

وجملة اقسام التنوين خمسة فتنوين تمكين كتنوين طلحة
وتنوين تنكير كما في صهٍ ومهٍ وفي كل ذي ويهٍ من الاسم قيست
وتنوين تعويض كحينئذٍ وفي جواز على ما اختار بعض الائمة
كذلك تنوين مقابلة وذا كفى مسلمات من جموع السلامة
وخامسها ما سميت بالتزام وتلك التي عرجت في الاطلاق ثابت

التنوين نون ساكنة تتبع حركة الاخر لتوكيد كفعل وهي على خمسة اقسام احدها التمكن سميت به لانها لتمكين العلمية في الاسمية و لذلك لا تدخل غير المتصرف لما فيه من المشابهة بالفعل وذلك كما في زيد ورجل الثاني تنوين التنكير كما في صهٍ اي اسكت سكوتا ومهٍ اي اكفف كفا ما ويطرد ذلك فيما في آخره ويه من الاسماء كما في نزال وسيبويه آخر وليس منه التنوين في كل رجل فانه اذا سمي به بقي فيه التنوين بحالها الثالث تنوين العوض عن المضاف كما في حينئذٍ وبومئذٍ وحالئذٍ وغير ذلك لان المعنى حين اذا كان كذا ويوم اذا كان الرابع تنوين المقابلة في مسلمات ونظائرها من جميع المؤنث السالم فانها في مقابلة جمع المذكر السالم

الخامس تنوين الترنم وهو في الحقيقة للترك الترنم لانه انما يؤتى
به اشعارا بترك الترنم في روي مطلق بدلا عن حرف الاطلاق
وذلك ان الالف والواو والياء في القوافي تصلح للترنم لما فيها
من المد فيبدل منها التنوين لما سبق اياها اذا قصد الشاعر
بترك الترنم تحلوا التنوين من المد وهذا التنوين يلحق
الفعل ايضا كما في قوله اقل اللوم عاذل والعتابا فقولي ان
اصبت لقد اصابا ولم يسمع دخولها الحرف ولا منع عن ذلك
في القياس نحو نغمن في العافية

وقد حذف التنوين في مثل قولنا شفيعي حسين بن العلي
يعني بحذف تنوين التمكن عن كل علم موصوف بابن مضاف
الى علم آخر لاجل التخفيف فان ذلك كثير الاستعمال واللفظ بكثرة
الاستعمال يستحق التخفيف فخفف لفظا بحذف التنوين كما خفف
خطا بحذف همزة ابن وقولنا موصوف يخرج ما اذا لم يكن
موصوفا بابن بل كان ابن خبرا له كما في قولك زيد ابن عمرو
على انه مبتداء وخبر واشتراط العلمين يخرج نحو كريم ابن
كريم ونحو زين اخي فانه لا حذف في شيء من ذلك لعدم
بلوغه مبلغ الاول في حد الكثرة والمثال مطابق المقصود
قولنا شفيعي حسين بن العلي رزقنا الله شفاعته و
شفاعة ابيه وجده عليه وعليهما التحية والسلام والحمد
لله اولا وآخرا

تمت تمام